بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كليـة الآداب
قسم العلوم السياسية

أثر العولمة
على الفساد السياسي والاقتصادي

The Impact Of Globalization On Political And Economic Corruption

إعداد
رمزي محمود حامد ردايدة

إشراف
أ. د. وليد سليم عبدالحي

حقل التخصص - الاقتصاد السياسي الدولي

الفصل الأول
٢٦/١٢/٢٠٠٦م

أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي

إعداد

رمزي محمود حامد ردايدة

بكالوريوس علوم سياسية، جامعة اليرموك، ٢٠٠٣م

قُدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علوم سياسية/اقتصاد سياسي دولي في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها:

أ.د.وليد سليم عبدالحي .... رئيساً

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

أ.د نظام محمود بركات .... عضواً

أستاذ في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

د. محمد فايز الطراونة .... عضواً

أستاذ مشارك في الانثروبولوجيا، جامعة اليرموك

د. محمد كنوش الشرعة .... عضواً

أستاذ مساعد في العلوم السياسية، جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الأطروحة ٢٠٠٦/١٢/٢٦م

الإهـــداء

إلى مَن يعود لهـم الفضل ... كل الفضل

إلى مَن كانا معي دائماً ..

إلى مَن أوصلاني إلى هنا ..

" والدي و والدتي " .

إلى إخواني مالك ورامي ..

شكر وتقدير

بعد شكر الله سبحانه وتعالى، على إتمام هذا العمل، أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور وليد عبد الحي لما قدّمه لي من علم وتوجيه وإرشاد، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الدكتور نظام بركات والدكتور محمد الطراونة والدكتور محمد الشرعة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

وأقدم جزيل شكري وعرفاني إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية وفي برنامج الاقتصاد السياسي الدولي، وإلى السيد عماد شدوح، والسيد إسلام أبو خيط، والسيد هيثم طلافحة، وإلى زملائي في القسم وأخص منهم، محمود دلالعة، عبد الرحمن ربابعة، حمزة العكايلك، وإلى موظفي مكتبة جامعة اليرموك وأخص منهم السيد محمد بطاينة، والسيد علي هياجنة، كما أتقدم بالشكر إلى الأستاذ ابراهيم جردات الذي قام بتدقيق الرسالة لغوياً، وأختم بشكر الآنسة رانيا شوتر التي تولت الطباعة والتصميم الفني للدراسة.

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

ردايدة، رمزي محمود حامد، أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ٢٠٠٦ (إشراف: أ. د. وليد سليم عبدالحي).

هدفت هذه الدراسة البحثية إلى معرفة أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، وقد استخدم الباحث المنهج الكلاني لدراسة ظاهرة العولمة والتفاعلات الدولية المتزايدة التي تُوجدها، كما تم استخدام منهج النظم لدراسة تأثير البيئة الدولية والجانب الحركي فيها على ممارسات الفساد، إضافة إلى استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين دول عينة الدراسة في مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد، واستخدام المنهج الإحصائي ببعدية الوصفي والتحليلي للربط بين المؤشرات ومعرفة العلاقة بين المتغيرين.

وافترضت الدراسة أن هناك علاقة طردية موجبة بين العولمة ومؤشراتها وبين درجة ومستويات الفساد في الدولة، أي كلما زادت عولمة الدولة، زادت درجة ومستويات الفساد السياسي والاقتصادي فيها.

وتناولت الدراسة أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي في ثلاثين دولة، تم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات حسب قوة مؤشرات العولمة فيها، وتم تطبيق مؤشرات الفساد عليها، وربط مؤشرات العولمة والفساد فيها لمعرفة العلاقة بين المتغيرين.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: هناك علاقة عكسية بين قوة العولمة في الدولة وترتيبها في مؤشر العولمة الكلي (مرتفعة، متوسطة، منخفضة) وبين مستوى ودرجة الفساد السياسي والاقتصادي فيها، فكلما زادت مؤشرات العولمة في الدولة، قلت درجة وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي فيها، مما ينفي فرضية الدراسة من حيث وجود علاقة طردية موجبة بين العولمة وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي.

ثانياً: خلُصت الدراسة إلى أن هناك متغيرات وسيطة تلعب دوراً في مجال تأثير العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، وهي تحديداً مستوى الديمقراطية في الدولة ومتوسط دخل الفرد فيها وأحياناً مدى التجانس الاثني، فقد تَبيَن أن هناك علاقة ارتباط بين مستوى الديمقراطية ومتوسط دخل الفرد وحالة الفساد في الدولة، إلا أن وجود حالات شاذة يجعل لكل دولة خصوصية تميزها عن غيرها فيما يتعلق بأسباب الفساد، مما يعني أن تحليل واقع الفساد في الدولة لابد أن يشمل كافة العوامل وليس الاقتصار على بعضها وإهمال البعض الآخر.

ثالثاً: هناك ازدواجية في تأثير العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من إثبات الدراسة لوجود علاقة عكسية بين العولمة والفساد، إلا أن ذلك لا ينفي وجود تسهيلات وظروف جديدة تُقدمها العولمة وآلياتها المختلفة تؤدي إلى زيادة ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، ومن ذلك الممارسات المرتبطة بالخصخصة ونشاط الشركات متعددة الجنسية، وتسهيلات النظام المالي والتجاري والتكنولوجي العالمي الذي يزيد من صعوبة اكتشاف ممارسات الفساد، وصعوبة السيطرة عليها.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الفساد السياسي والاقتصادي، مؤشرات العولمة، مؤشرات الفساد، الأنظمة السياسية، العالم.

المقدمة:

يشهد المجتمع العالمي بوحداته المختلفة تطورات نوعية وكمية هامة تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية والفكرية، تحمل في إطارها ظاهرة أُصطُلح على تسميتها بالعولمة والتي أخذت تترك تأثيرات ومنعكسات واسعة على المجتمع العالمي.

وتقوم العولمة بهذا الدور نتيجة لما تُحدثه من تغيرٍ مُتسارع يؤثر على البيئة السياسية والاقتصادية سواء داخل الدولة أو خارجها، ونتيجة لما يرتبط بها من أبعاد وآليات تعمل في نطاق عالمي كثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسية، وحرية التجارة، وانتهاج سياسات اقتصاد السوق والخصخصة، وغيرها من الآليات.

وقد واكب هذه التغيرات والتطورات تبايناً واضحاً في الآراء ووجهات النظر حول الآثار السلبية والإيجابية لمعطيات العولمة على الأفراد والمجتمعات والنظم السياسية والاقتصادية وعلى مختلف الظواهر، ومن ذلك ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي التي يُلاحظ تنامياً متزايداً في الاهتمام العالمي بها منذ عقد التسعينات من القرن العشرين، سواء على المستوى النظري الأكاديمي أو المستوى العملي، حيث برزت ظاهرة الفساد كقضية سياسية عالمية، ولعل أهم ما يُدلل على ذلك، التنسيق الدولي المتزايد والعديد من الاتفاقيات الدولية المُبرمة على صعيد الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية لمكافحة الفساد والرشوة.

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف على كيفية تأثير العولمة بمؤسساتها وآلياتها المختلفة على ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي وطبيعة واتجاه هذا التأثير.

أولاً: أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة التي تعالج موضوع تأثير العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي من جانبين:

أولاً: على الصعيد النظري فهي تحاول التعرف على نظريات الفساد وأنماطه وآثاره، والتعرف على واقعه واتجاهه في عينة الدراسة ومدى تأثره بالعولمة بمؤشراتها المختلفة، للوصول إلى نتائج مثبتة حول العلاقة بين المتغيرين تدعم نظرية معينة وهي غاية العلم.

ثانياً: على الصعيد العملي، يُلاحظ منذ عقد التسعينات الحديث المتزايد -وخاصة في الدول النامية- عن الديمقراطية والإصلاح السياسي والتنمية السياسية والحكم الصالح، والتي يُعتبر الفساد من أهم العوامل المُعيقة لتحقيقها، ولذلك فإن هذه الدراسة في معالجتها لموضوع الفساد والظروف المؤثرة عليه يمكن الاستفادة من نتائجها عملياً في مكافحة الفساد وأسبابه.

وسواء على الصعيد النظري أو العملي يُلاحظ نقص في الدراسة الأكاديمية التي تعالج موضوع الفساد وتحاول ربطه بالظروف والمتغيرات الدولية، ولذلك فهي تسد نقصاً في المكتبة العربية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

١. معرفة علاقات الارتباط والتأثير بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد.
٢. معرفة البيئة السياسية والاقتصادية التي تخلقها العولمة في الدولة وتؤثر من خلالها على ممارسات الفساد.
٣. معرفة المداخل النظرية لتفسير العلاقة بين العولمة والفساد.
٤. معرفة آليات التكيف التي أوجدتها الدول لمكافحة الفساد في ظل التغيرات التي تفرضها العولمة.
٥. معرفة محددات تأثير العولمة على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي في الدولة.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة في معرفة تأثير العولمة بمؤشراتها وآلياتها المختلفة على ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي، فظاهرة العولمة وما تحمله من متغيرات سياسية واقتصادية وما أحدثته من تطورات وتأثيرات أدت إلى تنامي الترابط والتشابك الدولي، بحيث أصبح من الصعوبة الفصل بين ما هو داخلي وخارجي، أي إن الدولة أصبحت تتأثر بشكل

كبير بما يحدث في البيئة الدولية، من هنا تأتي فكرة تأثير العولمة على ظواهر سياسية واقتصادية داخلية كظاهرة الفساد، وبذلك فإن مشكلة الدراسة تتضمن القضايا والتساؤلات التالية:

١. هل للتشابك والترابط الدولي المتزايد تأثير على ظاهرة الفساد؟
٢. ما هي الظروف والآليات التي أوجدتها العولمة وخلقت من خلالها أشكالاً وأنماطاً جديدة للفساد؟
٣. إلى أي مدى تؤثر العولمة على قيم الأفراد والعلاقات الاجتماعية، وهل هذا التأثير يزيد أم يُقلص من ممارسات الفساد؟
٤. هل لانتهاج سياسات اقتصاد السوق والخصخصة وبالتالي تقليص دور الدولة المرتبط بالعولمة دور سلبي أم إيجابي في التأثير على الفساد؟
٥. ما هو تأثير النفوذ المتزايد للشركات المتعددة الجنسية كذراع للعولمة على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي؟
٦. إذا كانت بعض آليات العولمة كالتكنولوجيا تساعد على مكافحة الفساد، فإلى أي مدى تؤدي هذه الآليات إلى ازدواجية التأثير على ممارسات الفساد؟
٧. هل لمؤشرات العولمة المختلفة التأثير نفسه على حجم وانتشار الفساد السياسي والاقتصادي؟

رابعاً: حدود الدراسة:

- التحديد الزماني:

تتحدد الفترة الزمنية لهذه الدراسة من عام (١٩٩٥-٢٠٠٥) وذلك لعدة أسباب:

١. تعتبر الفترة ابتداءً من عام ١٩٩٥ مرحلة التبلور والتشكل الحقيقي لظاهرة العولمة على مستواها السياسي والاقتصادي، بخاصة بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي، حيث شهدت هذه الفترة حالة استقرار نسبي مما سمح بنضوج وتشكل أكبر لظاهرة العولمة.
٢. خلال هذه الفترة وتحديداً منذ عام ١٩٩٥، ظهرت العديد من المنظمات الدولية المهتمة بظاهرة الفساد على المستوى الدولي، وأهمها منظمة الشفافية الدولية التي تصدر تقاريرها وإحصائياتها لهذه الظاهرة منذ عام ١٩٩٥.
٣. فترة (١٠) سنوات تعتبر فترة كافية للربط بين المتغيرين والخروج بنتائج حقيقية وصادقة حول العلاقة بينهما.

- **التحديد المكاني:**

يتمثل التحديد المكاني لهذه الدراسة بعينة من الدول تتكون من (٣٠) دولة، تم اختيارها بناءً على معايير سياسية واقتصادية وجغرافية كما هو موضح في (ص٢٣-٢٤)، وتشمل العينة الدول التالية: (سنغافورة، سويسرا، الولايات المتحدة، كندا، فنلندا، نيوزلندا، المملكة المتحدة، التشيك، إسرائيل، فرنسا، بنما، إسبانيا، إيطاليا، اليابان، بولندا، الفلبين، أوغندا، تشيلي، تونس، بوتسوانا، نيجيريا، السعودية، كينيا، روسيا، الصين، فنزويلا، تركيا، مصر، أندونيسيا، الهند).

خامساً: فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية تفترض أن هناك علاقة سببية بين العولمة (المتغير المستقل) والفساد (المتغير التابع)، واتجاه هذه العلاقة أنها علاقة طردية موجبة وتكون الفرضية كما يلي:

" كلما زادت درجة العولمة (مؤشرات العولمة) في الدولة، كلما زادت درجة وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي فيها".

وبالتالي تسعى الدراسة لاختبار هذه الفرضية من خلال معرفة علمية منظمة للتأكد من صحتها، وبالتالي إثباتها أو دحضها وإثبات عكسها.

سادساً: منهجية الدراسة:

سوف تستخدم الدراسة المناهج التالية:

- المنهج الكلاني (Holistic): يُركز هذا المنهج على الكل باعتباره أكبر من مجموع أجزائه، أي إنه يركز على التفاعلات وأن المجتمع الدولي كتلة واحدة بداخلها أجزاء مختلفة، وبالتالي الترابط بين الوحدات هو قاعدة التحليل وأساس النظرة إلى المجتمع الدولي، وعلى عكس المنهجية التجزيئية (Reductionism) التي تدرس المجتمع الدولي باعتباره وحدات متباينة تترابط فيما بينها بشبكة من العلاقات، أي أن الوجود المتميز لكل وحدة هو الأساس الاستراتيجي لفهم طبيعة الواقع الدولي ومساراته[1].

ولذلك فإن المنهج الكلاني سيساعد على دراسة ظاهرة العولمة من خلال التركيز على التفاعلات والترابطات الدولية المتزايدة وحركة الانتقال والتشابك المستمر عبر الحدود

---

(١) عبدالحي، وليد، تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، الجزائر، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، ١٩٩٤م، ص٥٣-٥٤.

وفي مختلف المستويات والتي بدورها أوجدت آليات جديدة للتأثير على ظواهر سياسية واقتصادية كظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي.

- منهج النظم: يُركز هذا المنهج على مفهوم النظام باعتباره وحدة التحليل الأساسية، والذي بدوره يتكون من مجموعة من الوحدات الفرعية التي تتفاعل فيما بينها بصورة آلية لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل، ويعمل النظام وفقاً لهذا المنهج في عملية مستمرة تركز على سلوك النظام وتفاعله مع البيئة من خلال المدخلات وعملية التحويل ثم المخرجات وأخيراً التغذية العكسية[1]، ولذلك فالنظام الدولي يعني مجموع التفاعلات المترابطة في نطاق حركة وحدات المجتمع الدولي، وسيساعد هذا المنهج على دراسة تأثير البيئة الدولية والجانب الحركي فيها على ممارسات الفساد، باعتبار أن الظروف والآليات التي تُوجدها العولمة تشكل مدخلات جديدة تتطلب التكيف معها.
- المنهج المقارن: يُركز هذا المنهج على أوجه الشبه والاختلاف بين الحالات المدروسة، ولذلك سيتم استخدامه للمقارنة بين دول عينة الدراسة حول مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد ومدى تشابه أو اختلاف مستوياتها في ذلك.
- المنهج الإحصائي: سيتم استخدام هذا المنهج لوصف وتحليل مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد في عينة الدول، والربط بين المؤشرات الكمية خلال فترة الدراسة لتحليل العلاقة الإحصائية بين مؤشرات المتغير المستقل (العولمة) ومؤشرات المتغير التابع (الفساد).

سابعاً: الدراسات السابقة:

تتباين الدراسات التي تناولت موضوع الفساد وتأثره بالظروف والمتغيرات العالمية من حيث الجزئية التي تُركز عليها، أو من حيث طابعها النظري أو مدى اعتمادها القياس والتحليل، أو العينة التي تدرسها، ومن أهم هذه الدراسات ما يلي:

١. جلين: باتريك، وآخرون، تعولم الفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠.

تأتي هذه الدراسة ضمن مجموعة من الدراسات والأبحاث التي ناقشت موضوعات الاقتصاد السياسي لظاهرة الفساد في ندوة عقدها معهد العلوم الاقتصادية الدولية في واشنطن،

---

(١) المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، الكويت، الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص٩٦-٩٩.

وتبدأ هذه الدراسة بمعالجة أسباب تفجر ظاهرة الفساد في عقد التسعينات وتحولها من مشكلة محلية وهاجس وطني أو إقليمي إلى مشكلة عالمية، حيث برزت ظاهرة الفساد كقضية سياسية عالمية حقيقية تستثير استجابة عالمية.

وترى الدراسة أن أسباب ذلك متنوعة وترتبط بشكل أساسي بالعولمة والظروف والتغيرات التي أوجدتها، كسياسات التحرير السياسي والاقتصادي التي أدت إلى فضح الفساد الذي كان مخفياً من قبل، إضافة إلى تراجع استعداد الجمهور لتحمل الممارسات الفاسدة التي تقوم بها القيادات السياسية والنخب الاقتصادية.

وتستعرض الدراسة بعد ذلك الآليات التي تؤثر من خلالها العولمة على ممارسات الفساد، كالتشابك التجاري والمالي المتزايد وتأثير التكنولوجيا، إضافة إلى ممارسات الشركات متعددة الجنسية، وتخلص الدراسة إلى أن العولمة طريق ذو اتجاهين، فإذا كانت الحقائق العالمية الجديدة تُسهل الفساد بطريقة أو بأخرى، فإنها تساعد على مكافحته بغير ذلك من الطرق، ويدل على ذلك الدور الذي تلعبه الاتصالات الإلكترونية في مكافحة الفساد من خلال حرية تبادل المعلومات وتسهيل الكشف عن ممارسات الفساد ومنع التستر عليها، ويضاف إلى ذلك بروز العديد من الجهود الدولية الملموسة والمنسقة لتحقيق إصلاح مناهض للفساد.

ويغلب على هذه الدراسة الطابع النظري في تحليلها للظروف العالمية الجديدة المؤثرة على ممارسات الفساد دون دراسة دول معينة أو دون اللجوء إلى القياس الكمي، وهذا ما تتميز به دراستنا بالتركيز على عينة دول يتم قياس تأثر ممارسات الفساد فيها بآليات ومؤشرات العولمة المختلفة.

٢. جيرينج، جون، وثاكر، ستورم سي.، هل تكبح الليبرالية الجديدة الفساد السياسي، مجلة المنظمة الدولية، المجلد ٥٩، العدد ١، ٢٠٠٥م[١].

تُركز هذه الدراسة على العلاقة بين السياسات الاقتصادية النيوليبرالية (الليبرالية الجديدة) وأثرها على الفساد السياسي، وما إذا كانت هذه السياسات تمنع أو تحول دون وجود الفساد، حيث تتناول الدراسة بداية مفهوم وتحليل الليبرالية الجديدة لظاهرة الفساد السياسي، وتهتم بشكل خاص بتأثير حرية التجارة والاستثمار الأجنبي وحجم القطاع الحكومي على ظاهرة الفساد، وتفترض أن زيادة معدلات التجارة والاستثمار والتقليل من حجم القطاع العام سيقلص من ممارسات الفساد حيث تدفع هذه السياسات باتجاه سيادة القانون وتحفيز الحكومات

(١) Gerring, John and, Thacker, Storm C., Do Neoliberal Policies Deter political corruption?, International Organization, vol 59, Issue 1, 2005.

لمكافحة الفساد بهدف الحصول على حصص أكبر من الاستثمارات، إضافة إلى دور الخصخصة في التقليص من السلطات التقديرية للمسؤولين، وقد وصلت الدراسة بعد تحليل العلاقة بين كل من هذه المتغيرات والفساد إلى أن حرية التجارة وسياسات الاستثمار تُخفّض من مستويات الفساد، ومن ناحية أخرى لا يوجد ارتباط أو علاقة بين حجم القطاع العام والفساد السياسي.

وتُنتقد هذه الدراسة بأنها تُركز على بعض مؤشرات العولمة وتحديداً مؤشرات التكامل الاقتصادي مُمثلة بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، متجاهلة بذلك مؤشرات العولمة الأخرى التي تُمثل أبعادها المختلفة كمؤشرات الارتباط السياسي والتكنولوجي والفردي، كما أن هذه الدراسة تعالج تأثير كل مؤشر منها على ظاهرة الفساد بصورة مستقلة دون الاهتمام بتأثير مؤشرات العولمة ككل على ظاهرة الفساد.

وبذلك تتميز دراستنا عن هذه الدراسة أنها تشمل قياس تأثير العولمة بأبعادها المختلفة (الاقتصادية، التكنولوجية، الفردية، السياسية) على ظاهرة الفساد دون الاقتصار فقط على الجانب الاقتصادي، كما أنها تقيس أثر العولمة ككل على ممارسات الفساد دون الاهتمام فقط بقياس تأثير المؤشرات الفرعية على ظاهرة الفساد بشكل مستقل.

٣. سافن، أندريان، الاقتصاد السياسي للفساد في مرحلة التحول وضغوط العولمة، المجلة الرومانية للعلوم السياسية، المجلد ٣، العدد ١، ٢٠٠٣[١].

تناقش هذه الدراسة الاقتصاد السياسي لظاهرة الفساد في مرحلة التحول لدول أوروبا الشرقية وخاصة رومانيا من بينها، وضغوط العولمة وتأثيرها على ممارسات الفساد فيها، وتبدأ الدراسة بمعالجة أسباب تزايد ممارسات الفساد في دول أوروبا الشرقية والأشكال الجديدة التي أصبحت تأخذها، وترى الدراسة أن ذلك ينتج عن مجموعة من الأسباب، منها أسباب ذات طابع ثقافي تتعلق بالخلل الذي أصاب نظام القيم والضوابط التقليدية نتيجة ضغوط عملية التحول المرتبطة بتبني سياسات اقتصاد السوق وتأثير العولمة، ومنها أسباب ذات طابع سياسي تتعلق بالتحول الديمقراطي الذي شهدته هذه الدول في ظل ثقافة ما زالت غير قادرة على التمييز بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة أو القطاع العام والقطاع الخاص، إضافة إلى ضعف الفصل بين السلطات وعدم استقلالية القضاء، أما الأسباب الاقتصادية فتتعلق بحالة الفقر في هذه الدول والتفاوت الحاد في الثروات والدخل في كثير منها، إضافة

---

(١) Savin, Andrian, The Political Economy of Corruption in Transition and the Pressures of Globalization, Romanian Journal of Political Science. Vol 3, Issue 1, 2003

إلى أن التحول إلى سياسات اقتصاد السوق في هذه الدول وضغوط العولمة المرتبطة بها أوجدت طبقة ومجموعات فاسدة احتكرت العناصر الأساسية للاقتصاد خاصة في عمليات بيع وشراء المؤسسات العامة ضمن آلية الخصخصة.

وتركز الدراسة على أهمية التكامل والتعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد من خلال دراسة حالة رومانيا وتأثير المنظمات والتكتلات الإقليمية على ممارسات الفساد فيها، حيث تخلص الدراسة إلى ضرورة اندماج دول أوروبا الشرقية مع دول الاتحاد الأوروبي والناتو كحل لتخفيض درجة الفساد، لأن هذا الاندماج سيُوجد مؤسسات تدفع باتجاه الشفافية والإصلاح، كما أن قوانينها ستحارب الفساد وتُوجِد قاعدة ثابتة لإصلاحات محلية.

وتُنتقد هذه الدراسة بأنها تُعتبر دراسة حالة تتعلق بدولة واحدة (رومانيا) وبذلك يصعب تعميم النتائج التي توصلت إليها، كما أنها دراسة تُركز على التحليل النظري أكثر من الاهتمام بالقياس الكمي، وهذا ما نتميز به دراستنا حيث تُركز على عينة دول تسهّل إمكانية تعميم النتائج، كما أنها تهتم بالقياس الكمي لمؤشرات المتغير المستقل (العولمة) والمتغير التابع (الفساد) وعلاقة الارتباط بينهما.

٤. ساندهولتز، واين، وجراي، مارك إم، <u>التكامل الدولي والفساد المحلي</u>، مجلة المنظمة الدولية، المجلد ٥٧، العدد ٤، ٢٠٠٣م[1].

تناقش هذه الدراسة تأثير التكامل الدولي المتزايد على ظاهرة الفساد في عينة من ١٥٠ دولة، حيث تتناول ظاهرة الفساد بأنماطها ومحدداتها الدولية وتأثير حركة الترابط الدولي المتسارعة عليها، وقد عالجت الدراسة أسباب الفساد ضمن بُعدين أحدهما محلي يشمل التنمية الاقتصادية، والتدخل الحكومي في الاقتصاد، والديمقراطية، والآخر يشمل التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي، وعضوية الدولة في المنظمات الدولية.

وبعد تحليل العلاقة بين المتغيرات خلصت الدراسة إلى أن ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية والديمقراطية وتقليل التدخل الحكومي في الاقتصاد يُقلص من مستويات الفساد في الدولة، أما العوامل الدولية فإنها تؤثر على مستوى الفساد من خلال مصدرين، أولها، التحركات الاقتصادية الدولية، والتي تُغير من عوامل متنوعة تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الفساد، وثانيها، أن التكامل الدولي يجعل الدولة مكشوفة للضغوط الاقتصادية ضد

---

(١) Sandholtz, Wayne and Gray, Mark M., International Integration and National Corruption, International Organization, Vol 57, Issue 4, 2003

الفساد حيث يجعل تكلفة الفساد أكثر وضوحاً، وترى الدراسة أن الدولة التي ترتبط بشكل أكبر في الاتصالات الدولية للتغيير والتنظيم يكون مستوى الفساد فيها أقل.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة تستخدم القياس الكمي لتحليل العلاقة بين التكامل الدولي والفساد المحلي في عينة من الدول، إلا أنها تُنتقد بتركيزها على بعض مؤشرات العولمة دون غيرها، وتحديداً المؤشرات ذات الطبيعة الاقتصادية كالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، وهنا تتميز دراستنا عن هذه الدراسة بأنها تحاول دراسة تأثير العولمة بمؤشراتها المختلفة الاقتصادية والفردية والتكنولوجية والسياسية على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي دون الاهتمام فقط ببُعدٍ واحد للعولمة هو البُعد الاقتصادي.

٥. ليكن، روبرت س.، وباء الفساد الكوني، مجلة الثقافة العالمية، العدد ١١٩، ٢٠٠٣.

تناقش هذه الدراسة الظروف العالمية الجديدة التي تؤثر على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، وتشير الدراسة بداية إلى تزايد الاحتجاج الشعبي عالمياً ضد ممارسات الفساد والإدراك المتنامي لآثارها السلبية كونها تُشكل مصدر خطر للتجارة الحرة والاستثمار وتهديداً للديمقراطية والتنمية، ومن ناحية أخرى ترى الدراسة أن زيادة حدة التنافس الاقتصادي العالمي أدت إلى تنامي ممارسات الفساد والرشوة، وخاصة الرشاوى التي تُقدمها الشركات متعددة الجنسية والتي أصبح يُنظر إليها كتكلفة ضرورية للأعمال التجارية الدولية.

وتُحدد الدراسة مجموعة من الآليات التي تفرضها العولمة وتؤثر من خلالها على ممارسات الفساد ويشمل ذلك الثورة التكنولوجية وسقوط الحواجز أمام حركة الاستثمارات والتجارة والتي تُمارس ازدواجية في التأثير على الفساد، فانتهاء الحرب الباردة وزيادة تبني آليات السوق -رغم مركزيتها بالنسبة للسيطرة على الفساد على المدى البعيد- أدى إلى زيادة فرص الكسب غير المشروع، فضلاً عن عمليات الكشف والافتضاح المرجحة.

وبالمقابل ترى الدراسة أن العولمة أدت إلى تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد، حيث أصبحت تُشكل موضوعاً هاماً للمعاهدات الدولية وبرامج المساعدات، وأصبحت محط اهتمام المنظمات الاقتصادية الدولية ومن ذلك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي والغرفة الدولية للتجارة.

وتُنتقد هذه الدراسة بتركيزها على التحليل النظري لتأثير آليات العولمة على ممارسات الفساد على عكس دراستنا التي تركز على الجانب الإحصائي الكمي لعلاقات الارتباط بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد، إضافة إلى التحليل النظري لمداخل تفسير أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي.

٦. ميني، أيف، الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٤٩، ١٩٩٦.

تُعالج هذه الدراسة بداية تحليل ظاهرة الفساد والغموض والمشكلات المرتبطة بدراستها، فعلى الرغم من تزايد الاهتمام الواضح بهذه الظاهرة في فترة التسعينات من القرن العشرين تحديداً، إلا أن الآراء حولها ما زالت متباينة، وتُحدد الدراسة ثلاثة مجالات في دراسة ظاهرة الفساد لا تحظى باتفاق عام، أولها، تعريف الفساد واختلاف معايير تمييز الممارسات الفاسدة، وثانيها، تتعلق باختلاف الباحثين ومواقفهم الأيديولوجية في تفسير أسباب الظاهرة، وثالثها، يرتبط بتقدير درجة انتشار ممارسات الفساد وآليات قياسها في الدول.

وتعرض الدراسة لبعض الآراء النظرية في تفسير ظاهرة الفساد وأسبابها، وتُناقش تأثير بعض آليات العولمة على ممارسات الفساد، كحرية التجارة وممارسات الشركات متعددة الجنسية والتوجه الدولي المتزايد لتداول العملة وزيادة أعداد البنوك التي تتمسك بسرية العمليات المصرفية.

وترى الدراسة أنه على الرغم من اختلاف الآراء المُفسرة للظاهرة، إلا أن ظاهرة الفساد لم تُعد كما كانت في الماضي مشكلة وطنية تتعلق أساساً بالنظام السياسي الداخلي للدول، بل إن البُعد الدولي للمشكلة يتزايد باطراد، كما أن أشكال وأنماط الفساد أصبحت أكثر تعقيداً لدرجة جعلتها غير واضحة المعالم ويصعب التعرف عليها والتمييز بينها في أي قضية.

وتكتفي هذه الدراسة -كما أغلب الدراسات السابقة- بالتركيز على الجانب النظري لتحليل العلاقة بين العولمة والفساد، وهو ما تحاول دراستنا التعويض عنه بالتركيز على القياس الكمي لمعرفة أثر المتغير المستقل (العولمة) على المتغير التابع (الفساد)

الفصل الأول

العولمـــة

المقدمة:

تُعتبر ظاهرة العولمة من أكثر الظواهر التي نالت اهتماماً من الباحثين، فقد كثرت الأدبيات التي تتحدث عن هذا الموضوع من كافة التخصصات والاتجاهات، باعتبار أن العولمة تصف التغيرات التي يشهدها العالم في شتى المجالات.

ومع كل الاهتمام الذي أحاط بظاهرة العولمة ورافقها إلا أن الجدل حول تحديد معنى مناسب لها ما زال مستمراً، ولذلك لا توجد رؤية واحدة لمفهوم العولمة على مستوى الأدبيات العالمية، ويتأثر ذلك بوجود تفسيرات شتى لها ينطبع كل منها بالميل الفكري والعقائدي لصاحب التفسير، إضافة إلى أن مفهوم العولمة لا يقتصر على مضمون واحد ولا يشمل مجالاً واحداً، ولا يقف عند حدود معينة، إنما يُعبر عن مؤشر عام لمضامين متعددة.

وسيتناول هذا الفصل ظاهرة العولمة من حيث تعريفها وأبعادها ومؤشراتها المختلفة، ولذلك سيتم تقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مفهوم العولمة، ويتناول المبحث الثاني أبعاد العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ويدرس المبحث الثالث مؤشرات العولمة وطريقة قياسها، أما المبحث الرابع فيُعالج تطبيق مؤشرات العولمة على عينة الدراسة.

المبحث الأول
مفهوم العولمة

يعود استخدام كلمة العولمة إلى عام ١٩٦١م، حيث كان قاموس ويبستر أول مَن عرّفها بأنها: "إكساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالمياً"[١]، أي نقله من حيز المحدود (الدولة) إلى اللامحدود، ليكون العالم كله إطاراً للحركة والتعامل والتبادل والتفاعل، على اختلاف صوره: السياسية والاقتصادية والثقافية[٢].

ومنذ منتصف ثمانينات القرن العشرين أصبح مصطلح العولمة مألوفاً في الدوائر الأكاديمية ومفهوماً شائع الاستخدام، وقد دفع باتجاه ذلك، التطور الهائل في وسائل الاتصال والمعلومات من ناحية، وانهيار المنظومة الاشتراكية من ناحية أخرى، مما ساعد على ظهور النزعة الإنهائية (Endism) وحديث النهايات المرتبطة بالعولمة "كنهاية التاريخ" و "نهاية الجغرافيا" و "نهاية الدولة القومية"[٣].

ويُشير مفهوم العولمة إلى التوجهات المتمثلة سواء في كثافة التفاعلات الدولية، أو في المدى الذي تحدث فيه هذه التفاعلات، فهي تمثل عملية الترابط المتزايد بين المجتمعات، وتنامي شبكات الاعتماد المتبادل على صعيد العالم كله وعلى نحو أكثف وأعقد، وبشكل يكون فيه تأثير الأحداث في أي منطقة من العالم متزايداً أكثر فأكثر في الناس والمجتمعات، ضمن مناطق أخرى بعيدة عن مركز تلك الأحداث[٤].

وتتضمن العولمة زيادةً في تقارب المسافات وانكماش وتقليص العالم، وهو ما يُعبر عنه روبرتسون (Robertson) بأنها عملية تتماشى في الأساس مع التسارع المتزايد للاعتماد المتبادل الكوني، وتُشير إلى ضغط العالم وتصغيره من ناحية، وتركيز الوعي به ككل من ناحية أخرى[٥].

---

(١) Merriam-Webster, Webster's Ninth New Collegiate Dictionary, London, Merriam-Webster INC Publishers, 1990, p521.

(٢) مصطفى: هالة، العولمة .. دور جديد للدولة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٤، ١٩٩٨، ص٤٣.

(٣) عبدالحي: وليد، مقدمة، في، العرب والعالم، تحرير: وليد عبدالحي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص٥.

(٤) سميث: ستيف، وبيليس، جون، الجزء الأول من عولمة السياسة، في، عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٤، ص١٣.

(٥) روبرتسون، رونالد، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٧.

وتتعلق العولمة بجميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها في مجتمع عالمي واحد[١]، والذي يحدد واترز (Waters) معالمه والعالم المعولم، بأنه يتضمن مجتمعاً بلا حدود أو محددات مكانية، فالعولمة عملية اجتماعية تتقلص بفضلها المحددات الجغرافية على الترتيبات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبحيث يصبح الأفراد وبشكل متزايد على وعي بذلك، ويتصرفون بناء عليه[٢].

وبذلك يقوم مفهوم العولمة على فكرة ضغط الزمان والمكان، وزيادة الترابط بين الوحدات والمنظومة، وتزايد تأثر الداخل بالخارج، وبما يؤثر بالتالي على هوية الوحدات وقدراتها المركزية، وبحيث تبدو التغيرات في الدول والمجتمعات نتاج تطور المنظومة العالمية والتفاعلات في داخلها[٣].

وهناك مَن يرى أن العولمة تمثل مرحلة جديدة للرأسمالية، وتُعبِّر عن مشروع الرأسمالية لإدارة أزمتها، وأنها تعني سيطرة النظام الرأسمالي على العالم بإقامة شبكة من العلاقات متعددة الجنسية كوسيلة لتجاوز الحدود المُعيقة لتراكم رأس المال على الصعيد العالمي[٤]، ولتُشكل بالتالي عملية استعمار جديد، تهدف إلى هيمنة القوى الرأسمالية على أسواق الجنوب، وإلحاق اقتصادات الجنوب باقتصادات قوى العولمة، كما يرى أنصار مدرسة التبعية[٥].

ويُمكن التمييز بين مستويين لظاهرة معقدة كالعولمة من حيث وجودها وإدراك هذا الوجود والتأريخ له[٦]:

١. الظاهرة كوجود: أي مؤشرات بدء الظاهرة بغض النظر عن درجة إدراكنا لوجودها، وفي هذه الحالة تكون العولمة مرتبطة بالوجود الإنساني، وبالتالي الإقرار بأن التفاعل بين المحلي والعالمي هو أحد محركات التاريخ، ويمكن التدليل على

---

(١) ألبرو: مارتن، السفر إلى ما بعد الثقافات المحلية، في، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٢١٨-٢١٩.

(٢) Waters, Malcolm, Globalization, New York, Routledge, 2001, p5.

(٣) بارتلسون: جلز، ثلاثة مفاهيم للعولمة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٦، ٢٠٠١، ص٣٩-٤٠.

(٤) أدا، جاك، عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة: مطاينوس حبيب، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١، ١٩٩٨، ص٢١.

(٥) سليم: محمد السيد، العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٥٢، ٢٠٠٣، ص١٠.

(٦) عبدالحي: وليد، أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة الرسالة، عمان، العدد ٥، ٢٠٠٦م، ص١٦.

ذلك بالتوقف عند أنماط الأزياء، والطرز المعمارية، الأشكال الأدبية والفنية، الإيقاع والموسيقى، المعارف المتماثلة وغيرها.

٢. الظاهرة وقد أُدركت: ويُقصد بها الإحساس بالظاهرة والآثار المترتبة عليها، والعمل على محاولة تطويرها أو التأثير في مساراتها، ويبدو أن التأريخ على هذا الأساس سيجعل من العولمة ظاهرة حديثة أو حتى معاصرة.

وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر حول ماهية العولمة وأهدافها والقوى الدافعة باتجاهها والتأريخ لوجودها، إلا أنها تتفق على أن العولمة تُمثل عملية تحوّل وتغيير في بنية العالم، وأنها تتكامل مع فكرة أن العالم يمكن فهمه وتصوره كمكان واحد يحتضن المجموع الكلي للعلاقات بين البشر جميعاً.

المبحث الثاني
أبعاد العولمة

تتميز ظاهرة العولمة بأنها ظاهرة متعددة الأبعاد، فهي تشتمل على جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية كأبعاد رئيسية لها، يتضمن كل منها مجموعة متنوعة من الأبعاد الفرعية والتي تشكل بمجموعها ظاهرة العولمة، وسيتناول هذا المبحث أبعاد العولمة المتمثلة بالعولمة الاقتصادية والعولمة السياسية والعولمة الثقافية كما يلي:

المطلب الأول: العولمة الاقتصادية:

تُعتبر المظاهر والتجليات الاقتصادية للعولمة هي الأكثر وضوحاً والأكثر اكتمالاً وتحققاً على أرض الواقع، وهي تتضمن تكاملاً وظيفياً متسارعاً بين القطاعات والنشاطات الاقتصادية المنتشرة جغرافياً عبر الحدود(١)، بحيث أصبحت أنماط الإنتاج والتبادل والاستهلاك مفصولة بشكل متزايد عن جغرافية المسافات والحدود(٢).

وتتميز العولمة الاقتصادية بسمات تشمل التطور في المؤسسات والعمليات عبر الأممية، كنمو حركة التجارة العالمية والتدفقات المالية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، في ظل عمليات إزالة القيود عن انتقال رؤوس الأموال والسلع، وخصخصة الاحتكارات الحكومية، وتأثير المؤسسات العالمية المتزايد في صياغة القرار الاقتصادي الوطني(٣).

ويرى ساسن (Sassen) أن العولمة الاقتصادية ترتكز على الحراك الفائق لرأس المال ولقوة العمل (الهجرة) على الصعيد العالمي، والاتصالات العالمية، وتحييد الأماكن والمسافات، بما يُشكل نظاماً اقتصادياً معولماً كوظيفة تنهض بها قوى الشركات عابرة القومية وشبكات الاتصال العالمية التي تعمل على خلق نظام إنتاج عالمي وسوق مالي عالمي، وكلاهما يخضع لشروط المركزة الاقتصادية(٤).

---

(١) Yeung, Henry wai-chung, And Dicken, Peter, Economic Globalization And The Tropical World In The New Millennium: An Introduction, Singapore Journal of Tropical Geography, vol 21, Issue 3, 2000, p225.

(٢) شولت: جان آرت، التجارة والموارد المالية العالمية، في: عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٤، ص٩٠٥.

(٣) Holton, Robert J., Globalization and the Nation-state, London, Macmillan press, 1998, p52-53,80.

(٤) ساسن: ساسكيا، المدينة العالمية موقع استراتيجي-حدود جديدة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٨، ٢٠٠١، ص٧٨-٧٩.

ويتمثل التمركز الاقتصادي للعولمة بشكل أساسي في توحد السوق، وفي التكتلات الإقليمية الاقتصادية، وفي اندماج الشركات والبنوك والبورصات، فخلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ جرت حوالي (٦٠٠٠) عملية اندماج بين فعاليات اقتصادية في قطاعات مختلفة ودول مختلفة، وقد تكوّن في الفترة ١٩٤٨-١٩٩٤ (١٠٩) تنظيم تجاري إقليمي مختلف[١]، وتم عقد ١٤٠ اتفاقية تكامل إقليمي جديدة حول العالم في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٤ وحدها[٢].

ومنذ عام ١٩٨٠ تسارع التكامل الاقتصادي العالمي بشكل كبير، نتيجة لعوامل متنوعة أهمها: التطورات التكنولوجية وتزايد انتهاج سياسات التحرير الاقتصادي، فقد زادت مشاركة مجموعة كبيرة من الدول النامية في الأسواق العالمية، فارتفعت حصة صادراتها الصناعية من ٢٥% عام ١٩٨٠ إلى ٨٠% عام ١٩٩٨[٣]، وبينما كانت الدول النامية مسؤولة عن ٢٣% من التجارة العالمية في السلع والخدمات، أصبحت عام ١٩٩٧ مسؤولة عن ٢٩% منها، وبنهاية عام ١٩٩٩ انضمت ١١٠ دول من الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية[٤]، وبذلك حققت التجارة العالمية نمواً كبيراً وزادت الاستثمارات الأجنبية وأصبحت أسواق السلع والمال أكثر تكاملاً.

ويتضح اتجاه التطور نحو التكامل والتحرير الاقتصادي من خلال المقارنة مع الفترات السابقة، فقد انخفض متوسط التعرفة الجمركية على الواردات المُصنعة ليصل إلى ٦% عام ١٩٨٠، بينما كان ٤٧% عام ١٩٤٧، وانخفض إلى ٣% مع التنفيذ التام لجولة اوروغواي، وارتفعت حصة الصادرات العالمية من الناتج العالمي إلى ٢١% في نهاية التسعينات، بينما كانت ٦% عام ١٩٥٠، و ١٧% من ناتج عالمي أقل في السبعينات[٥].

وقد نما الاستثمار الاجنبي المباشر عام ١٩٩٥ بنسبة ٥٩% عما كان عليه عام ١٩٦٠، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٣١٥ مليار دولار عام ١٩٩٥، وبزيادة تقارب ٦ أضعاف مستواها للفترة ١٩٨١-١٩٨٥[٦]، وبينما كان المعدل السنوي للاستثمار

---

(١) Dicken, Peter, Transnational corporations and nation-states, International Social Science Journal, vol 99, Issue 1, 1997, p84.

(٢) Zahrnt, Valentin, How Regionalization can be a pillar of a more effective world trade organization, Journal of world Trade, vol 39, Issue 4, 2005, p671.

(٣) كولير، بول، ودولار، ديفيد، العولمة، والنمو، والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل، ترجمة: هشام عبدالله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ٢٠٠٣، ص٤٠.

(٤) غرندل: ميرللي س.، مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة، في، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: جوزيف س. ناي وجون د. دوناهيو، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م، ص٢٥٧.

(٥) Moellendorf, Darrel, The World Trade Organization and Egalitarian Justice, Metaphilosophy, vol36, Issue ½, 2005, p148.

(٦) تقرير منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، العولمة أمم فقيرة وقوم فقراء، الاجتهاد، بيروت، العدد ٣٨، ١٩٩٨، ص٨٩.

الأجنبي غير المباشر ١٥ مليار دولار في نهاية السبعينات، فقد أصبح معدله السنوي للفترة (١٩٨٦-١٩٩٢) ٢٠٥,٣ مليار دولار أي بزيادة تقارب ١٣ ضعفاً[(١)].

وقد تأثر ذلك بشكل خاص بالتقدم التكنولوجي في مجال المواصلات والاتصالات، واستمرار انخفاض تكاليفها، فحتى عام ١٩٩٠ انخفضت تكاليف النقل البحري بأكثر من الثلثين عما كانت عليه عام ١٩٢٠، وانخفضت تكاليف تشغيل شركات الطيران العالمية لكل ميل بنسبة ٦٠% عما كانت عليه عام ١٩٦٠، وانخفضت أيضاً تكلفة المكالمة الهاتفية الدولية بنسبة ٩٠% عما كانت عليه عام ١٩٧٠، وخلال فترة الثمانينات توسعت حركة الاتصالات بنسبة ٢٠% سنوياً[(٢)].

وتضطلع الشركات متعددة الجنسية بدور مهم في العولمة الاقتصادية من خلال انتهاجها استراتيجيات ذات صبغة عالمية متزايدة، مُستندة إلى قدر أكبر من التخصص وتوزيع الأنشطة، للاستفادة من الوفورات الكبيرة التي تحققها هذه الاستراتيجيات، فحول العالم هناك نحو (٦٥٠٠٠) شركة (أم) متعددة الجنسية، وقُرابة (٨٥٠٠٠٠) شركة أجنبية منتسبة لها، تستأثر هذه الأخيرة الآن بعُشر الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وثُلث الصادرات العالمية[(٣)]، وتُشكل المبادلات التجارية الداخلية بينها حوالي ثُلث مُجمل التجارة العالمية[(٤)].

وفيما ترى بعض الآراء (هيرست، طومبسون) أن العولمة الاقتصادية ما هي إلاَّ خرافة، وأنها شبيهة بمراحل تاريخية للاقتصاد العالمي إن لم تكن أقل انفتاحاً وتكاملاً منها في بعض الجوانب[(٥)]، إلاَّ أن ما يُميز العولمة الآن ليس فقط تزايد حجم التجارة وتدفق رؤوس الأموال وعدد صفقات الأوراق المالية، بل أيضاً الطريقة التي يُشكل بها جزء كبير من هذه التجارة جزءاً من عمليات الإنتاج التي تتخطى الحدود، وتنامي شبكات التسويق الدولية، وفورية تحويل الأموال، وظهور إصدارات الأسهم والسندات التي ينخرط فيها مساهمون من عدد من البلدان في وقت واحد.

---

(١) Frieden, Jeffry A., And Lake, David, International political economy perspectives on global power and wealth, London, Routledge, 1995, p206.

(٢) تقرير منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، العولمة أمم فقيرة وقوم فقراء، ص٨٨.

(٣) United Nation-UNCTAD, World Investment Report: Transnational corporations and Export Competitiveness, New York, United Nations, 2002, Pxv

(٤) Yeung, Henry Wai-chung, And Dicken, peter, Economic Globalization and the Tropical world in the New Millennium, p226.

(٥) هيرست، بول، وطومبسون، جراهام، ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: فالح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٧٣، ٢٠٠١، ص١١.

المطلب الثاني: العولمة السياسية:

تتضمن العولمة مُعطيات مادية ومعنوية لقيام عالم بلا حدود سياسية، والذي هو جوهر العولمة السياسية، حيث تدور فكرتها بشكل أساسي حول تأثر الدولة ووظيفتها وتقويض حدودها وسيادتها في ظل العولمة(١).

فقد أدت العولمة إلى تناقص قدرات الدول تدريجياً في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والأفراد عبر حدودها، نتيجة الثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام التي حدّت من أهمية حواجز الحدود(٢)، وقلّلت من اعتبارات الجغرافية السياسية لصالح اعتبارات الجغرافية الاقتصادية.

كما أن العولمة تُقلِّص دور الدولة في العلاقات الدولية وتُغيِّر بعمق صلاحياتها نحو المجتمع المقيم داخل أراضيها، من خلال تنامي دور وتأثير قوى منافسة لها كالمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسية التي تُحل تدريجياً النفوذ الأفقي للسوق محل القدرة الرأسية للدولة عن طريق نشاطها العابر للحدود، ودمجها العملي لمختلف النشاطات، وإضعافها الهوية القومية(٣).

ويزداد تأثير ذلك مع تعدد وتشابك الروابط بين الدول والعلاقات العضوية بينها عن طريق مختلف أساليب التعاون والتكامل، والذي أنتج بمجموعه ما يسميه كوكس (Cox) "تدويل الدولة" وتحويلها إلى مؤسسة لتعديل السياسات والممارسات الوطنية لضرورات الاقتصاد العالمي، وبطريقة أصبحت فيه عملية صنع السياسات عملية فوق قومية تحقيقاً لنموذج "الحكم بلا حكومة" (Governance without Government)(٤).

ويشير إلى ذلك تراجع دور الدولة على الصعيد الداخلي، بتحجيم قطاعها العام وتقليص التزاماتها تجاه مواطنيها فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية، وتضاؤل هامش حركة سلطتها السياسية مع الدعوة إلى تعميم نموذج الديموقراطية وحقوق الإنسان(٥)، إضافة إلى تزايد التدخل في الشؤون الداخلية للدولة بمسميات مختلفة، في ظل بيئة يتداعى فيها سريعاً الخط الفاصل بين الشؤون الداخلية والخارجية.

---

(١) عبدالله: عبدالخالق، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٨، العدد ٢، ١٩٩٩، ص٨١-٨٢.

(٢) توفلر، ألفن وهايدي، أشكال الصراعات المقبلة: حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة: صلاح عبدالله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص٢٩٥،٣٠١.

(٣) بتيجرو: بيير، مستقبل السياسة: الأصول الأوروبية والحداثة كشرط عالمي، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٦، ٢٠٠١، ص٤٨-٤٩.

(٤) Cox, Robert, Global Restructuring: Making Sense of the changing International Political Economy, IN, plitical economy and the changing global order, Editor: Richard Stubbs and Geoffrey underhill, Macmillan press LTD, London, 1994, p49.

(٥) Clark, Ian, Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Centurey, Oxford, Oxford University Press, 1997, p186,194.

وتؤدي مثل هذه الظروف الجديدة التي تفرضها العولمة إلى ما يسميه سمير أمين بـ "تآكل دور الدولة من الأعلى ومن الأسفل"[1]. فالدولة تتآكل من أعلى من خلال جهود القوى العالمية التي تعمل على إضعاف سلطة الدولة المركزية القوية، ومن أسفل تتآكل الدولة نتيجة تبلور مطالب اقتصادية محلية لا وطنية ولا تتم بالتماسك أو الارتباط بالإطار الوطني، مما يؤدي إلى بروز سلطة الشركات المتعددة الجنسية والتي بدورها تفرض شرعيتها على الجميع.

ونتيجة لذلك هناك مَن يعتقد بنهاية الدولة القومية، فاوهمي (Ohmae) مثلاً يرى أن الدولة أصبحت فاقدة دورها كوحدات مشاركة، وأن آليات أسواق الرأسمال المعولمة عملت على تقزيم قدرتها، مما جعلها بالغة الهشاشة أمام قرارات متخذة من مؤسسات غير خاضعة لسيطرتها الفعلية، وإنها بفعل تنامي المصالح وتجانس الثقافات فقدت أهم وظائفها الأساسية[2].

في المقابل يرى مان (Mann) أن الدولة تزداد قوة وأنها ستبقى تشكيلاً قوياً في التفاعل المتبادل، كونها تؤمّن معظم الأنظمة والتشريعات السياسية التي تتطلبها الرأسمالية، وأن المشاعر القومية تتغلب باستمرار على التكامل الاقتصادي، ولذلك ستفرض العولمة أشكالاً جديدة من تدخل الدولة لحل الخلافات التي تتطلب مفاوضات تنسيقية بين الدول، باعتبارها الوحيدة التي تتمتع بالقوة التنظيمية والتشريعية على أراضيها وفي أجوائها[3].

وعلى الرغم من هذا الجدل الفكري، فإن الثابت أن العولمة أدت إلى جعل الحدود السياسية أكثر مسامية[4]، وإنها تعيد تشكيل وظيفة الدولة على المستوى الداخلي وتُزودها بآليات الاستقرار السياسي لتسهيل عملية دمجها في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: العولمة الثقافية:

يُركِّز البُعد الثقافي للعولمة على التدفقات الثقافية العالمية أو الانتقالية، والاتصالات والتبادلات وأثرها على الأشكال الرمزية، والصور الاجتماعية، والممارسات الثقافية، وأنماط الحياة، ومدى نقضها للطابع الإقليمي للثقافة، وبالتالي تأثيرها على فكرة التوحد أو التنوع الثقافي[5].

---

(1) أمين: سمير، العولمة ومفهوم الدولة الوطنية، في، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص١٠.

(2) أوهمي: كينتشي، نهاية الدولة القومية، في، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٣٦٦-٣٦٧.

(3) مان: ميشيل، العولمة والحادي عشر من سبتمبر، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١١٩، ٢٠٠٣، ص٦٣،٦٩.

(4) ناي (الابن)، جوزيف س، مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣، ص١٥٧.

(5) توربون: جوران، العولمات: الأبعاد، والموجات التاريخية، والمؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٦، ٢٠٠١، ص٨.

فقد ساعدت العولمة على تطور ممارسات عبر قومية وصلات بين مجتمعية أحدثت تحولاً في بنية العالم الثقافية نحو زيادة التشابه وظهور سمات ثقافية لها أبعاد كوكبية متأثرة بالإعلان الجماهيري العام وبالتسليع الثقافي، باعتبارها أدوات لاختصار الزمان والمكان يُقدّم من خلالها مضمون متشابه كمُقدمة لنوع من التوسيع الثقافي، لفصل المكان عن الهوية وتجاوز الحدود الثقافية[1].

وسيؤدي ذلك -كما يرى بعض الباحثين- إلى التجانس الثقافي، وإلى نشوء توجهات كوزموبوليتانية (مواطنة عالمية)، تطغى على الهويات الوطنية والخصوصيات الثقافية عبر تزايد تدفقات الأفكار والهجرات والسياح، التي تخلق صوراً من الترابط والتجانس[2].

فيرى باربر (Barber) أن القوى الاقتصادية والتكنولوجية ستؤدي إلى التكامل والتناغم وإلى توحيد وعي البشر في كل مكان من خلال الموسيقى السريعة، والكمبيوترات السريعة والوجبات السريعة، وبشكل يدفع الأمم باطراد نحو ثقافة عالمية واحدة متجانسة التكوين، والتي تبدو ملامحها في قطاعات الاستهلاك وفي النزعة الليبرالية الإنسانية، وفي تداول اللغة الإنجليزية[3].

ويُحدد روثكوبف (Rothkopf) هوية الثقافة العالمية بأنها ستكون أمريكية، باعتبارها تشكل القوة المهيمنة في مجال المعلومات وتصدير الأفكار، فنصيبها يُشكّل ٧٥% من السوق العالمية للموسيقى سابقة التسجيل، و٦٠% من برامج الكمبيوتر سابقة التجهيز، و٣٢% من سوق الكتب العالمية، بما يُمثل الهيمنة اللينة للثقافة الأمريكية[4]، ولذلك ينظر بعض الباحثين للعولمة الثقافية باعتبارها اختراق للهويات والخصوصيات الثقافية، وأنها تعميم لنموذج ثقافي معين (الأمركة) يسعى للهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.

وكما تعتمد العولمة الثقافية آلية التحول إلى الكونية، فإنها من ناحية أخرى تتضمن آلية التفكيك القاعدي للثقافات المحلية، والتي تتجلى في محاولات النزعات القومية والعرقية المحلية لاستعادة التقاليد المحلية وتأكيد الهويات الثقافية، مما يعزز الحواجز بين الأمم ويقف عائقاً أمام التجانس، حيث تؤدي العولمة إلى إعادة إحياء وتشكيل الخصوصيات الضيقة التي تتغذى من مرجعيات عرقية ودينية مغلقة "صحوة الثقافات الطرفية" والتي وجدت نفسها في

---

(١) جيدنز، أنطوني، بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٨٦، ٢٠٠٢، ص١١٥.

(٢) زايد: أحمد، عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٣٢، العدد ١، ٢٠٠٣، ص١٢-١٣.

(٣) باربر، بنجامين، عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة (د.ت)، ص٤.

(٤) روثكوبف: دافيد، في مديح الإمبريالية الثقافية، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١١٩، ٢٠٠٣، ص٢٩-٣٠.

مواجهة هيمنة ثقافة المركز، ويدلل على ذلك أنه في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٨م ظهر على مستوى العالم ٦١ نزاعاً مسلحاً، ثلاثة منها فقط بين دول والأخرى نزاعات محلية داخلية[١]، كما يدل تزايد عدد المنظمات المبنية على أسس عرقية أو دينية أو لغوية على التفتت الاجتماعي والثقافي الذي أحدثته العولمة، فمثلاً ارتفعت نسبة المنظمات غير الحكومية القائمة على أسس دينية خلال الفترة من ١٩٩٠-٢٠٠٠ بنسبة ٣٢,٨% وهو ما يُعزز مشاعر التمييز بين الأفراد على أسس دينية، كما أن الحركات السياسية المستندة إلى أسس عرقية ازدادت خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠ بنسبة ٧٧%[٢]، ويمكن تقدير خطورة تأثير العولمة في الجانب الثقافي، إذا عُلم أن أقل من ١٠% من الدول الحديثة في العالم (حوالي ٢٠ دولة) فقط متجانسة بشكل تام[٣].

ويعني ذلك أن العولمة تفرض على العالم ديناميتين متناقضتين هما الانصهار (التوحد/التكامل) والانشطار (التفكيك، التفتت)، وعلى الرغم من اختلاف تأثير كلٍّ منهما ووزنه، إلاَّ أن الثابت أن البشرية بلغت مرحلة متقدمة بشكل كبير فيما يتعلق بحرية انتقال الأفكار والاتجاهات والمعلومات والأذواق وانتشارها فيما بين الثقافات، وبأقل قدر من القيود السياسية والجغرافية التقليدية.

(١) United Nations-UNDP, Human Development Report, New York, United Nations, 1999, p3.

(٢) عبدالحي: وليد، أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، ص١٦.

(٣) باربر: بنيامين، الجهاد في مواجهة عالم الماكدونالد، في، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٥٣.

المبحث الثالث
مؤشرات العولمة وطريقة قياسها

تتميز العولمة بأنها عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات: السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال، إضافة إلى كونها أداة تحليلية لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة(1).

وبناء على ذلك، تقوم الدراسة بقياس العولمة كمياً في عينة الدول المبحوثة، من خلال تحديد مجموعة من الأبعاد الرئيسية للعولمة والمؤشرات الفرعية التابعة لها، وإعطائها أوزاناً نسبية حسب أهميتها، ومن ثم توضيح طريقة قياس المؤشرات في الدول لبناء مؤشر العولمة الكلي.

المطلب الأول: مؤشرات العولمة:

تُعبِّر مؤشرات العولمة عن الأبعاد الرئيسية المُكوِّنة للظاهرة والتي بدورها تنقسم إلى مجموعة من المؤشرات الفرعية، يتم من خلالها قياس مدى اندماج الدولة في العالم على الصعيد الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي والفردي، ويُوضح الجدول رقم (1) الأبعاد الرئيسية للعولمة التي تشمل مؤشرات التكامل الاقتصادي، مؤشرات الارتباط الفردي، مؤشرات الارتباط التكنولوجي، مؤشرات الارتباط السياسي والمؤشرات الفرعية التي تتكون منها.

ومن الجدير بالذكر، أن أداة قياس العولمة مرت بتعديلات عديدة في عدد وطبيعة المؤشرات المستخدمة، وفي إجراءات حساب المؤشر نفسه، فقد تضمن مؤشر إيه. تي كيرني للعولمة (A.T. Kearney/ Globalization Index)(*) (١٢) مؤشراً فرعياً عام ٢٠٠٥، بينما تضمن (١٣) مؤشراً عام ٢٠٠٣ و (١٤) مؤشراً عام ٢٠٠٤.

---

(1) يسين، السيد، العولمة والطريق الثالث، القاهرة، ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩، ص١٥.

(*) (A.T.Kearney) هي مؤسسة غير حكومية تقوم بدراسة مؤشرات العولمة سنوياً في ٦٢ دولة تمثل بمجموعها ٩٦% من الناتج العالمي، و٨٤% من عدد سكان العالم.

الجدول رقم (١)

مؤشرات العولمة

المؤشرات الرئيسية	المؤشـــــرات الفرعيـــــة			
مؤشرات التكامل الاقتصادي.	مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.		مؤشر التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	
مؤشرات الارتباط الفردي.	مؤشر عدد السياح والمسافرين القادمين والمغادرين كنسبة من عدد السكان.	مؤشر عدد المكالمات الدولية لكل فرد.	مؤشر الحوالات المالية الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.	
مؤشرات الارتباط التكنولوجي.	مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت كنسبة من عدد السكان.	مؤشر عدد الشبكات التي تربط المشتركين بالإنترنت كنسبة من عدد السكان.	مؤشر عدد مزودي خادمات الإنترنت كنسبة من عدد السكان.	
مؤشرات الارتباط السياسي.	مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية التمثيلية.	مؤشر مساهمات الدولة المالية والفردية في مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام.	مؤشر مصادقة الدولة على عدد مختار من المعاهدات الدولية.	مؤشر الحوالات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: تم إعداد الجدول من قبل الباحث بناء على مؤشرات إيه.تي. كيرني. A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization: The Global Top 20, 2005, www.atkearney.com/shared-res/pdf/2005G-Index.pdf

أولاً: مؤشرات التكامل الاقتصادي:

تتعلق هذه المؤشرات بالتدفقات الاقتصادية للسلع والخدمات، وبحركية رؤوس الأموال من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمبادلات التجارية، التي يتم من خلالها التعرف على مدى اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي بتطبيق المؤشرات الفرعية التالية عليها:

١. مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يُعرَّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل في أصول استثمارية إنتاجية، من خلال إقامة المستثمر الأجنبي مشروعاً إنتاجياً جديداً، أو إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم في دولة أجنبية (الدولة المضيفة) مع اكتساب المستثمر الأجنبي الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه، ويُحدد الحد الأدنى لملكية المستثمر بـ ١٠% من المشروع، وهي نسبة تختلف بين دولة وأخرى(١).

وللاستثمار الأجنبي المباشر دورٌ مهمٌ في عملية التكامل العالمي المتسارع، بالمساعدة في ربط أسواق رأس المال والعمل وتداخل الاقتصادات المحلية، فقد ارتفعت قيمة تدفقات هذا الاستثمار العالمية من (٢٠٢) مليار دولار عام١٩٩٠ إلى (١٢٧١) مليار دولار عام ٢٠٠٠،

(١) السامرائي: هناء عبدالغفار، الاستثمارات الأجنبية: المسوغات والمخاطر، في، الاستثمارات الأجنبية ... المسوغات والأخطار، إشراف: نوري نجم المرسومي، سلسلة المائدة الحرة (٢٥)، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٨، ص٣٥.

كما ارتفعت قيمة عمليات الاندماج (Mergers) والشراء عبر الحدود من (١٥١) مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى (١١٤٤) مليار دولار عام ٢٠٠٠، حيث شهد هذا العام وحده (٧٨٠٠) عملية منها[١].

ويتم قياس هذا المؤشر في كل دولة بجمع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدولة (Inflows) والتدفقات الخارجة منها (Outflows)، وقسمة حاصل الجمع على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

٢. مؤشر التجارة الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يتعلق هذا المؤشر بعملية التبادل التجاري في السلع والخدمات التي تقوم بها الدولة في الاقتصاد العالمي، فقد شهدت المبادلات التجارية العالمية نمواً متسارعاً منذ النصف الثاني للقرن العشرين نتيجة للتحول العالمي من سياسة حماية التجارة إلى حرية التجارة وإلغاء القيود، والتخفيض المستمر للتعرفة الجمركية التي بدأت مع وضع اتفاقية الجات عام ١٩٤٧، واستمرت في ظل الجولات التفاوضية التي نتج عنها إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥م، والتي تعمل على تهيئة المناخ الملائم لانتقال السلع والخدمات دون عوائق تضعها الدولة القومية، ويدل على التوسع الكبير في التجارة العالمية، أنها في الفترة (١٩٥٠-٢٠٠٠) زادت (٢٠) ضعفاً، بينما زاد الإنتاج العالمي (World Product) (٦) أضعاف فقط[٢]، وأصبحت التجارة تُشكل ٤٥,٢% من الناتج الإجمالي العالمي[٣].

ويتم قياس مؤشر التجارة بجمع قيمة صادرات الدولة من السلع والخدمات، وقيمة الواردات للدولة من السلع والخدمات، وقسمة المجموع على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ثانياً: مؤشرات الارتباط الفردي:

تتعلق هذه المؤشرات بآليات الترابط المتزايد بين الأفراد على الصعيد العالمي، والتي ساهمت في زيادة انكماش العالم، خاصة في بُعدها الثقافي المتمثل في زيادة التبادل الحر للأفكار والعادات والأذواق عبر الحدود، وهي تتضمن المؤشرات الفرعية التالية، التي يتم من خلالها التعرف على مدى ارتباط الأفراد في دولة معينة بالمجتمع العالمي:

---

(١) United Nations-UNCTAD, World Investment Report: Promoting Linkages, New York, United Nations, 2001, P10.

(٢) Waters, Malcolm, Globalization, p69.

(٣) Guillen, Mauro F., IS Globalization Civilizing, Destructive or feeble?: Acritique of Five key Debates, Annual Review of sociology, vol 27, Issue 1, 2001, p239.

١. مؤشر عدد السياح والمسافرين القادمين والمغادرين كنسبة من عدد السكان:

يتعلق هذا المؤشر بحركة السياحة المتنامية عبر العالم، والتي تتميز بأنها أصبحت أسرع وأرخص مما كانت عليه، فقد ارتفع حجم السياحة العالمية من (٢٥) مليون سائح عام ١٩٥٠ إلى (١٦٦) مليون عام ١٩٧٠ ثم إلى (٤٥٦) مليون عام ١٩٩٠، وليصل إلى (٧٠٣) مليون عام ٢٠٠٢، وبلغت قيمة مدفوعاتهم (٤٧٤) مليار دولار عام ٢٠٠٢، ومن المتوقع أن يصل عدد السياح في العالم (مليار) عام ٢٠١٠ و (١,٥) مليار عام ٢٠٢٠[١].

ويتم قياس هذا المؤشر في الدولة كحصة من عدد السكان، أي بجمع عدد السياح والمسافرين القادمين والمغادرين، وقسمة المجموع على عدد السكان في الدولة.

٢. مؤشر عدد المكالمات الدولية لكل فرد:

يقاس هذا المؤشر كحصة من عدد السكان في الدولة، حيث يتم جمع عدد المكالمات الدولية الصادرة "بالدقائق" والمكالمات الواردة "بالدقائق" مقسومة على عدد السكان.

وقد تأثرت حركة المكالمات الدولية بتزايد عدد خطوط الهاتف على الصعيد العالمي، فقد ارتفع نصيب كل ١٠٠٠ فرد في العالم من ٩٩ خط هاتف عام ١٩٩٠ إلى ١٦٣ خط عام ٢٠٠٠، كما تأثرت الحركة بالانخفاض المستمر في تكلفة المكالمة الهاتفية الدوليسة، فمثلا انخفضت تكلفة المكالمة الهاتفية لمدة (٣) دقائق بين نيويورك ولندن من ٢٤٥ دولار عام ١٩٣٠ إلى ٣ دولار عام ١٩٩٠، ثم إلى ٣٥ سنت عام ١٩٩٩[٢].

٣. مؤشر الحوالات المالية الشخصية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يرتبط هذا المؤشر بتزايد حركة الهجرة الدولية والمتعلقة بالعمل منها بشكل خاص، فقد ارتفعت قيمة الحوالات المالية للعاملين خارج بلادهم من ٦١ مليار دولار عبر العالم عام ١٩٨٩[٣] إلى ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٣[٤].

ويتم قياس هذا المؤشر في الدولة بجمع الحوالات المالية الشخصية التي تتضمن: (حوالات العاملين في الخارج وتعويضاتهم، والحوالات الأخرى من شخص إلى شخص، والحوالات غير الحكومية)، وقسمة حاصل الجمع على قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

---

(١) Frangialli, Francesco, International Tourism: The Great Turning Point, Madrid, World Tourism Organization, vol 111, 2004, p118, 120, 172.

(٢) Global Policy Forum, Telephone Lines by Region: 1990 and 2000, Declining Cost of transportation and Communication 1920-1990, www.globalpolicy.org/globaliz/charts/telephonetable.htm.

(٣) United Nations, International Migration and Development: The concise Report, New York, United Nations,, 1997, p53.

(٤) Orozco, Manuel, Global Remittances, Journal of International Affairs, vol 57, Issue 2, 2004, p50.

ثالثاً: مؤشرات الارتباط التكنولوجي:

تقيس هذه المؤشرات مدى ارتباط الدولة التكنولوجي بالعالم، وتحديداً مدى ارتباطها بالإنترنت باعتبارها الوسيلة الأهم لانتقال وتبادل المعلومات عبر الحدود، والتي تساهم بشكل متزايد في ترابط وتشابك العالم، وهي تُقسّم إلى ثلاثة مؤشرات فرعية[١]:

١. مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت (Internet Users) كنسبة مئوية من عدد السكان، ويتم قياسه بقسمة عدد مستخدمي الإنترنت في الدولة على عدد السكان.
٢. مؤشر عدد الشبكات التي تربط المشتركين في الإنترنت (Internet Hosts) ويتم قياسه كنسبة مئوية من عدد السكان أي بقسمة عدد الشبكات على عدد السكان في الدولة.
٣. مؤشر عدد مزودي خادمات الإنترنت الآمنة (Secure Servers) التي يتم من خلالها تنفيذ الصفقات المشفرة، ويتم قياس المؤشر كنسبة مئوية من عدد السكان.

وقد ازداد عدد مستخدمي الإنترنت على الصعيد العالمي بشكل كبير، حيث ارتفع العدد من ٣٠ مليون مُستخدم عام ١٩٩٦ إلى ٥٨٠,٧٨ مليون عام ٢٠٠٠، كما ارتفع عدد الشبكات (Hosts) لكل ١٠٠٠ فرد في العالم من ١,٧ عام ١٩٩٠ إلى ١٧,٨ عام ٢٠٠٠[٢].

رابعاً: مؤشرات الارتباط السياسي

تقيس هذه المؤشرات مدى مشاركة الدولة في النشاطات والتنظيمات الدولية، للتعرف بالتالي على مدى تعدد وتشابك روابطها السياسية مع العالم الخارجي من خلال المؤشرات الفرعية التالية[٣]:

١. مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية التمثيلية، ويتم معاملته كأرقام مطلقة.
٢. مؤشر مساهمات الدولة المالية والفردية في مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ويقاس كمعدل مُرجح لمساهمة الدولة المالية مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ومساهمة الدولة بالأفراد مقسومة على عدد سكان الدولة، ويصف المؤشر مساهمات الدولة بالنسبة إلى قدرتها على المساهمة بدلاً من الحجم المطلق للمساهمة.
٣. مؤشر مصادقة الدولة على عدد مختار من المعاهدات الدولية، للتعرف على مدى مشاركة الدولة في اتفاقات متعددة الأطراف، ويتم معاملته كأرقام مطلقة.
٤. مؤشر الحوالات الحكومية، ويقاس بمقدار المقبوضات والمدفوعات من الحوالات الحكومية للدولة مقسوماً على قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Global: The Global Top 20, 2004, p58, www.atkearney.com/shared-res/pdf/2004G-index.pdf.

(٢) Global Policy Forum, Internet Users 1996-2002, and Internet Hosts by Region 1990 and 2000, www.globalpolicy.org/globaliz/charts/internettable.htm.

(٣) A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Global: The Global Top 20, 2004, p58.

المطلب الثاني: أوزان مؤشرات العولمة:

تتميز أوزان مؤشرات العولمة بأنها أوزان نسبية أي غير متساوية، نظراً لاختلاف درجة أهمية كل بُعد ومؤشر من حيث تعبيره عن مفهوم العولمة، والذي يتم تقديره على أساس اعتبارات نظرية[١]، فكما يوضح الجدول رقم (٢) تم إعطاء وزن أكبر للمؤشرات الاقتصادية على حساب المؤشرات الأخرى بسبب أهميتها الخاصة في التكامل الدولي المتزايد، وباعتبارها الدافع الأساسي لعملية العولمة، ولذلك فقد حددت المؤشرات الاقتصادية بناءً على الأوزان المعطاة لها ٥٠% من قيمة مؤشر العولمة ككل، وقد تميز مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر بوزن أعلى بين كل المؤشرات بسبب دوره الأكبر في تداخل وتشابك الاقتصادات عبر الحدود في مجال الإنتاج ورأس المال والعمل، ولارتباطه بنشاط الشركات متعددة الجنسية المسؤولة عن نسبة كبيرة من التجارة العالمية.

أما المؤشرات الفرعية للارتباط الفردي والتكنولوجي والسياسي فقد أعطيت أوزاناً متساوية ضمن كل بُعد منها للاعتقاد بتساوي أهميتها وتأثيرها، واعتُبرت مؤشرات الترابط الفردي الأهم من بينها وذلك لدورها في دمج الأفراد في المجتمع العالمي، وفي نقل الأفكار والقيم عبر العالم.

ولتحييد مسألة الفجوة التكنولوجية بين دول العالم والقدرات الاقتصادية المتباينة للأفراد وللدول عبر العالم في امتلاك الوسائل التكنولوجية، فقد أعطيت مؤشرات الارتباط التكنولوجي أوزاناً أقل، فمثلاً، يعتمد أغنى ٢٠% من سكان العالم في الدول المتقدمة على ٧٤% من خطوط الهاتف في العالم، وبالمقابل يعتمد أفقر ٢٠% من سكان العالم على ١,٥% من هذه الخطوط[٢]، كما أن ٩٥,٦% من شبكات تزويد الإنترنت موجودة في دول منظمة التعاون والتنمية (OECD) وحدها، وكمعدل من عدد السكان هناك مزود إنترنت واحد لكل ١٠ أفراد فيها، مقابل مزود واحد لكل ١٠٠٠ فرد في بقية العالم[٣].

أما المؤشرات السياسية فتمثل أرقاماً ثابتة ومطلقة في الأغلب، أكثر من أنها تمثل عملية مستمرة كالمؤشرات الاقتصادية مثلاً التي تتعلق بحراك مستمر يُسهم في دمج العالم، ولذلك فقد أعطيت المؤشرات الفرعية للترابط السياسي أوزاناً متساوية أقل من بين كل المؤشرات،

---

(١) Caselli, Marco, On the nature of Globalization and its measurement: Some Notes on the A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index and the CSGR Globalization Index, United Nations University-CRIS, 2006, p7, Internet IN 23/2/2006, www.cris.unu.edu/admin/documents/20060220113557.o-2006-3.pdf.

(٢) United Nations-UNDP, Human Development Report, p3.

(٣) Jussawalla, Meheroo, And Taylor, Richard D., The Role of it parks Bridging the Digital Divide, P10, Internet IN 2/3/2006, www.iip.ist.psuedu/publication/taylor/its2002.pdf.

وقد حددت هذه المؤشرات بناءً على الأوزان المعطاة لها ١٠% فقط من قيمة مؤشر العولمة ككل.

ومن الجدير بالذكر أن كل تحديث على مؤشرات العولمة وقواعد بياناتها يتطلب بالضرورة تعديل الأوزان المعطاة لكل بُعد ومؤشر منها، حفاظاً على التأثير النسبي لكل منها[١].

الجدول رقم (٢)

أوزان مؤشرات العولمة

المؤشرات الرئيسية	المؤشرات الفرعية	وزن المؤشر الفرعي	مجموع الوزن المُعطى للمؤشر الرئيسي
مؤشرات التكامل الاقتصادي.	مؤشر الاستثمارات الأجنبية المباشرة.	٣	٥
	مؤشر التجارة الخارجية.	٢	
مؤشرات الارتباط الفردي.	مؤشر عدد السياح والمسافرين.	١	٣
	مؤشر عدد المكالمات الدولية.	١	
	مؤشر الحوالات المالية الشخصية.	١	
مؤشرات الارتباط التكنولوجي.	مؤشر عدد مستخدمى الإنترنت.	١/٣	١
	مؤشر عدد شبكات ربط المشتركين.	١/٣	
	مؤشر عدد مزودي خادمات الإنترنت.	١/٣	
مؤشرات الارتباط السياسي.	مؤشر عضوية الدولة فى المنظمات الدولية التمثيلية.	١/٤	١
	مؤشر مساهمات الدولة في مهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام.	١/٤	
	مؤشر مصادقة الدولة على المعاهدات الدولية.	١/٤	
	مؤشر الحوالات الحكومية.	١/٤	

المصدر: Caselli, Marco, ON the nature of Globalization and its measurement, p8.

المطلب الثالث: طريقة قياس مؤشر العولمة الكلي:

يتم قياس مؤشر العولمة الكلي في عينة الدراسة من خلال أسلوب يسمى المُعايرة الجماعية (Panel Normalization)، والذي جرت عليه تعديلات فنية عديدة في السنوات الأخيرة، ويمكن توضيح عملية تطبيق القياس بالخطوات التالية[٢]:

أ. يتم قياس المؤشرات الفرعية للعولمة في كل دولة، والحصول على بيانات وقيم خاصة بكل مؤشر عن الدولة.

(١) Caselli, Marco, ON the nature of Globalization and its measurement, p9.

(٢) A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Global: The Global Top 20, 2004, p59.

ب. بيانات وقيم المؤشر الفرعي للدولة يتم معايرتها (Normalized) أي يتم ربطها بمقياس مرجعي عام من (صفر -١)، حيث يتم تحديد أعلى قيمة (القيمة القصوى) وأدنى قيمة (القيمة الدنيا) تم تحقيقها بين الدول للمؤشر الفرعي عبر السنوات، ويتم إعطاء الرقم (١) لأعلى قيمة والرقم (صفر) لأدنى قيمة، وبذلك تكون جميع قيم الدول الأخرى كسوراً عشرية محصورة بين (صفر-١)، يتم حسابها وفق المعادلة الرياضية التالية[١]:

قيمة المعايرة الجماعية للمؤشر الفرعي في الدولة = (قيمة المؤشر الفرعي للدولة – القيمة الدنيا في المؤشر) / (القيمة العليا في المؤشر – القيمة الدنيا في المؤشر)

ج. يتم ضرب القيم المعايرة للدولة في كل مؤشر فرعي بعامل ثبات (Scale factor) يُعطى بدايةً للسنة الأساس (The base year) وهي عادةً بداية فترة الدراسة، كقيمة (١٠٠) وتكون قيمته لكل سنة لاحقة هي النسبة المئوية للنمو أو الانخفاض في القيمة المعايرة لنقطة البيانات الأعلى بالنسبة إلى (١٠٠)، وذلك لجعل عملية إجراء المقارنة بين التغيرات الفردية عبر الزمن ممكنة.

د. يتم ضرب القيمة الناتجة للدولة في كل مؤشر فرعي بوزنه النسبي.

ه. يتم حساب قيمة مؤشر العولمة الكلي لكل دولة ولكل سنة من خلال جمع قيم كل المؤشرات الفرعية للدولة بعد حسابها بالطريقة السابقة، وترتيب الدول بناءً على هذا الناتج.

- انتقادات مؤشرات (A.T.Kearney) وطريقة قياسها.

تعتبر مؤشرات مؤسسة كيرني الأكثر اعتماداً من الباحثين لدراسة وقياس العولمة، ومع ذلك فهناك العديد من الانتقادات التي يمكن توجيهها لهذه المؤشرات وطريقة قياسها.

ولعل أول هذه الانتقادات يتعلق بكيفية حساب المؤشرات والاختلالات التي قد ترتبط بها، وتنعكس بالتالي على ترتيب الدولة في مؤشر العولمة الكلي، فبعض المؤشرات تُقاس كنسبة من عدد السكان (مؤشر عدد السياح، عدد المكالمات الدولية، مؤشرات الارتباط التكنولوجي، مؤشر مساهمة الدولة (بالأفراد) في مهمات حفظ السلام) مما يعني أن عدد السكان يتحكم بقيمة المؤشر للدولة، فكلما زاد عدد السكان قلت قيمة مؤشر الدولة مهما كان أداؤها في المؤشر بالمقارنة مع غيرها من الدول.

ويظهر ذلك بشكل واضح في حالة الصين التي يبلغ عدد سكانها ١,٢٨٧ مليار نسمة، والذي يجعل إمكانية تحسين مركزها ضمن مؤشرات العولمة أمراً صعباً، مقارنة مع دول

---

(١) Lockwood, Ben, "How Robust is the Foreign Policy/Kearney Index of Globalization?", CSGR working paper No. 79/01. 2001, p10-11, Internet: 20/1/2006, www.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/wpapers/wp7901.pdf.

صغيرة من حيث عدد السكان كسويسرا (٧,٣١٨ مليون) أو سنغافورة (٤,٦٠٨مليون) والتي يُعتبر تحقيقها لمراكز متقدمة في مؤشرات العولمة أمراً سهلاً وممكناً.

أما الانتقاد الثاني فيتعلق بأوزان المؤشرات، فهي تتحدد بناءً على اعتبارات نظرية يبدو أنها ذات "طابع ليبرالي"، بمعنى أنها تعتمد على تغليب الجانب الاقتصادي على غيره من الجوانب المرتبطة بالعولمة وبخاصة الجانب السياسي، وتبرير ذلك بأن العولمة بالأساس هي عولمة اقتصادية وما العولمة السياسية والثقافية إلاَّ نتائج لمعطيات العولمة الاقتصادية، وأن مفهوم العولمة أساساً يقوم على التداخل والانتقال اليومي المُسبب للاندماج، وبالتالي فإن مؤشرات التكامل الاقتصادي هي الأكثر تعبيراً عن هذا التداخل والانتقال الذي يقود إلى الاندماج العالمي، مقارنة مثلاً مع مؤشرات الارتباط السياسي، فالدولة تدخل عضوية المنظمة الدولية لمرة واحدة، كما أن احتمال انسحابها منها يبدو ضئيلاً ونادراً (وينطبق ذلك على بقية مؤشرات الارتباط السياسي)، أي أنها لا تُعبِّر عن تداخل وانتقال مستمر عبر الحدود.

ولذلك أُعطي البُعد الاقتصادي وزناً أكبر من البُعد السياسي الذي تم تجاهله بشكل كبير، خاصة وأن مؤشرات الارتباط الفردي والتكنولوجي هي أساساً ذات دلالات اقتصادية، أي أنها تدخل في كثير من الأدبيات ضمن بُعد العولمة الاقتصادية.

ويبدو ذلك مقنعاً في الجانب النظري، أما عملياً فالأمر مختلف تماماً، بمعنى أن مؤشرات كيرني تُركز في الجانب السياسي على الحدث أكثر من تركيزها على الاتجاه والنتائج التي تترتب عليه، فعضوية الدولة في منظمة التجارة العالمية مثلاً تحدث لمرة واحدة (كحدث) ولكن عملياً هذه العضوية هي المُسبب للحراك الدائم عبر الحدود للسلع والخدمات، نتيجة لما يترتب عليها من تحرير للتجارة وتخفيض للتعرفات الجمركية.

وقد وقعت مؤشرات (A.T.Kearney) بالخطأ نفسه من خلال تركيزها على النتيجة وليس على السبب في قياس مؤشرات التكامل الاقتصادي، فهي تهتم بحجم التجارة الخارجية مقاساً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أن الانفتاح التجاري للدولة (Trade Openness) يتأثر بعدة عوامل تتعلق بخصائص الدولة، كعدد السكان، الموقع الجغرافي، وحجم السوق المحلي، لا تأخذها المؤشرات بعين الاعتبار، ولذلك -وكما يُوضح الجدول رقم (٣)- فإن الدول التجارية الصغيرة (سنغافورة، سويسرا) تقع في مراتب أعلى في مؤشر العولمة الكلي بين جميع دول العينة.

ويُثبت صحة الانتقاد الموجه لمؤشرات كيرني فيما يتعلق بتجاهل الجانب السياسي، التحديث الجديد الذي أجرته المؤسسة على أوزان المؤشرات، حيث أصبح لمؤشرات الارتباط السياسي الوزن رقم (١) بين كل المؤشرات بينما لم يكن يُعطى لها أي وزن في السابق، فقد كانت أوزان المؤشرات كما يلي: ٢: للتجارة الخارجية، ٥: العولمة المالية، ٥: الارتباط الفردي، ٢: الارتباط التكنولوجي، صفر: مؤشرات الارتباط السياسي[1].

وهناك انتقاد ثالث يُمكن توجيهه لمؤشرات (A.T. Kearney) يتعلق بترتيب الدول، حيث يعتمد ترتيب الدولة في أي مؤشر على قيم الدول الأخرى (القيمة القصوى، القيمة الدنيا)، ولذلك فأي تغير في قيمة أي مؤشر لأي دولة سيؤثر على ترتيب الدول الأخرى، فالقيم القصوى والدنيا التي يتم على أساسها المعايرة تختلف من سنة لأخرى وقد تشير إلى بلدان مختلفة.

ويُضاف إلى هذه الانتقادات عدم الوضوح الكافي في المنهجية المنشورة لقياس وتجميع المؤشرات، فمثلاً لا توجد معلومات منشورة كافية، تُوضح كيفية حساب عامل الثبات الذي يُحافظ على إمكانية المقارنة بين ترتيب الدولة في السنوات المختلفة.

---

(١) Lockwood, Ben, "How Robust is the Foreign Policy/Kearney Index of Globalization?", p5.

المبحث الرابع
مؤشرات العولمة في عينة الدراسة:

يتناول هذا المبحث دراسة مؤشرات العولمة المختلفة (الاقتصادية والفردية والتكنولوجية والسياسية) في عينة الدراسة، حيث سيتم بداية توضيح أسس ومعايير عملية اختيار دول العينة، ثم تطبيق مؤشرات العولمة عليها.

المطلب الأول: اختيار دول عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من ٣٠ دولة تم اختيارها وفقاً لمعايير اقتصادية وسياسية وجغرافية، وذلك لمراعاة إمكانية تمثيلها للمجتمع العالمي (دول العالم) في مختلف الجوانب، وحتى يُمكن تعميم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة، وتشمل أسس ومعايير عملية اختيار الدول ما يلي:

١. بالاستعانة بدراسات مؤسسة (A.T. Kearney) التي تدرس مؤشرات العولمة في ٦٢ دولة، تم اختيار الدول كعينة قصدية تشمل ثلاثة مستويات حسب قوة العولمة في الدولة، وكل مجموعة أو مستوى منها يشمل (١٠) دول كما يلي:

أ. دول مرتفعة العولمة (المجموعة الأولى) وتشمل: سنغافورة، سويسرا، الولايات المتحدة، كندا، فنلندا، نيوزلندا، المملكة المتحدة، التشيك، إسرائيل، فرنسا.

ب. دول متوسطة العولمة (المجموعة الثانية) وتشمل: بنمسا، إسبانيا، إيطاليا، اليابان، بولندا، الفلبين، أوغندا، تشيلي، تونس، بوتسوانا.

ج. دول منخفضة العولمة (المجموعة الثالثة) وتشمل: نيجيريا، السعودية، كينيا، روسيا، الصين، فنزويلا، تركيا، مصر، أندونيسيا، الهند.

٢. تمت مراعاة البُعد الاقتصادي في اختيار الدول، وذلك بالرجوع إلى إحصاءات وبيانات البنك الدولي حول المستوى الاقتصادي للدولة (تحديداً متوسط دخل الفرد)(١)، لاختيار دول من مستويات مختلفة(*)، كما يلي:

أ. دول من مستوى دخل منخفض (Low Income): أوغندا، نيجيريا، كينيا، الهند.

---

(١) World Bank, Key Development Data, www.worldbank.org.

(*) يُصنف البنك الدولي الدول حسب متوسط دخل الفرد فيها وفقاً للمستويات التالية: دول ذات مستوى دخل منخفض (٧٤٥ دولاراً أو أقل)، دول ذات مستوى دخل متوسط منخفض إذا كان دخل الفرد فيها يتراوح بين (٧٤٦-٢,٩٧٥ دولاراً)، دول ذات مستوى دخل متوسط مرتفع إذا كان دخل الفرد فيها يتراوح بين (٢,٩٧٦-٩,٢٠٥ دولار)، ودول ذات مستوى دخل مرتفع (٩,٢٠٦ دولار أو أكثر).

ب. دول من مستوى دخل متوسط منخفض (Lower Middle Income): الفلبين، تونس، الصين، مصر، أندونيسيا.

ج. دول من مستوى دخل متوسط مرتفع (Upper Middle Income): بنما، تشيلي، بولندا، بوتسوانا، روسيا، تركيا، فنزويلا.

د. دول من مستوى دخل مرتفع (High Income): وهي بقية دول العينة.

كما أنه ضمن البُعد الاقتصادي تمت مراعاة اختيار الدول من أنماط ونظم اقتصادية مختلفة مثل اختيار (الصين) واختيار دول من الاقتصادات التي تسمى الانتقالية مثل: (التشيك، بولندا، روسيا).

٣. تمت مراعاة البُعد السياسي في اختيار دول العينة وتحديداً الجانب المتعلق بالديمقراطية، حيث تم الرجوع إلى بيانات منظمة (Freedom House)[1]، واختيرت دول من مستويات مختلفة في الديمقراطية[*] خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥) كما يلي:

أ. دول غير ديمقراطية أو غير حرة: تونس، السعودية، الصين، مصر، كينيا.

ب. دول شبه ديمقراطية أو شبه حرة: سنغافورة، روسيا، أندونيسا، تركيا، أوغندا، فنزويلا، نيجيريا.

ج. دول ديمقراطية أو حرة وهي بقية دول العينة.

٤. تمت مراعاة البُعد الجغرافي في اختيار عينة الدراسة، كما يُلاحظ من دول العينة أنها تُمثل القارات والمناطق الجغرافية المختلفة.

٥. تم أخذ جانب توفر الإحصاءات والبيانات حول متغير العولمة ومتغير الفساد بعين الاعتبار عند اختيار دول العينة، فهذه الإحصاءات والبيانات لا تتوفر عن كل الدول وقد تتوفر عن أحد المتغيرين ولا تتوفر عن الآخر، ولذلك تم اختيار دول يتوفر عن المتغيرين فيها معلومات وإحصاءات لتسهيل عملية الربط والتحليل الإحصائي لمؤشرات المتغيرين.

ويوضح الجدول رقم (٣) ترتيب دول عينة الدراسة في مؤشرات العولمة المختلفة، وفي مؤشر العولمة الكلي.

---

(١) Freedom House, Freedom Ranking 1973-2006, www.freedomhouse.org/uploads/fiw/FIWA//scores.x/s.

(*) (Freedom House) هي منظمة غير حكومية تقوم بقياس الديمقراطية سنوياً في ١٩٢ دولة و١٨ إقليماً وتصنيفها بناء على ذلك وضمن بعدين أساسين: الحريات المدنية(Civil Liberties) والحقوق السياسية (Political Rights) ويتم وضع علامة لكل دولة من ١-٧ (١ الأكثر ديمقراطية)، وتصنف الدول بحرة إذا حصلت على علامة من (١-٢,٥) أو شبه حرة (٣-٥) أو غير حرة (٥,٥-٧)، وفي تصنيف الدول تم النظر إلى الفترة ككل وليس إلى سنوات بعينها.

الجدول رقم (٣).

ترتيب الدول حسب مؤشرات العولمة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥).

الدولــــــــــة	مؤشرات التكامل الاقتصادي	مؤشرات الارتباط الفردي	مؤشرات الارتباط التكنولوجي	مؤشرات الارتباط السياسي	ترتيب الدولة في مؤشر العولمة الكلي
المجموعة الأولى					
سنغافورة	١	٢	٧	١٣	١
سويسرا	٣	١	٥	١١	٢
الولايات المتحدة	٢٩	١٨	١	٢٢	٣
كندا	١٣	٤	٢	٤	٤
فنلندا	٥	١٠	٤	٨	٥
نيوزلندا	١٩	٨	٣	١٠	٦
المملكة المتحدة	١٧	٦	٦	٢	٧
التشيك	٤	٣	١٢	١٦	٨
إسرائيل	٧	٥	٩	٢٣	٩
فرنسا	١١	٩	١٠	١	١٠
المجموعة الثانية					
بنما	٢	٢١	١٦	١٥	١١
إسبانيا	٩	١٤	١١	٥	١٢
إيطاليا	٢٣	١٣	١٣	٣	١٣
اليابان	٣٠	٢٨	٨	٩	١٤
بولندا	١٨	١٦	١٤	١٨	١٥
الفلبين	١٤	٧	٢٢	٢١	١٦
أوغندا	٢٠	١٢	٣٠	٧	١٧
تشيلي	٦	٢٣	١٥	١٢	١٨
تونس	١٠	١٥	٢١	٢٠	١٩
بوتسوانا	١٥	١٧	٢٤	٦	٢٠
المجموعة الثالثة					
نيجيريا	٨	٢٤	٢٩	١٤	٢١
السعودية	٢١	١١	٢٠	٢٨	٢٢
كينيا	٢٦	١٩	٢٨	١٩	٢٣
روسيا	٢٢	٢٥	١٨	١٧	٢٤
الصين	١٢	٢٧	٢٣	٢٧	٢٥
فنزويلا	١٦	٢٩	١٩	٢٦	٢٦
تركيا	٢٤	٢٦	١٧	٢٤	٢٧
مصر	٢٧	٢٠	٢٥	٢٩	٢٨
أندونيسيا	٢٥	٣٠	٢٦	٢٥	٢٩
الهند	٢٨	٢٢	٢٧	٣٠	٣٠

المصدر: تم إعداد الجدول من قِبل الباحث بناء على قيم وترتيب الدول في مؤشر إيه.تي.كــيرني للعولمـــة،
A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization: The Global Top 20, 2005, p55.

المطلب الثاني: المجموعة الأولى (دول مرتفعة العولمة):

يُبين الجدول رقم (٣) أن دول هذه المجموعة تحتل المراتب الأولى في مؤشر العولمة الكلي خلال فترة الدراسة، وتُعتبر سنغافورة الدولة الأكثر عولمة بينها وبين دول العينة ككل، فهي الدولة الأولى في مؤشرات التكامل الاقتصادي، ويعود ذلك تحديداً إلى ارتفاع مؤشر تجارتها الخارجية والتي تُشكل ٣٤٠% من إجمالي نشاطها الاقتصادي، خاصة في مجال المنتجات الإلكترونية التي تُمثل ٦٠% من صادراتها.

من ناحية أخرى، تتميز سنغافورة بتقدمها في مؤشرات الارتباط الفردي فهي تقود العالم في حركة المكالمات الدولية/لكل نسمة، حيث ينخرط الفرد فيها بـ ١٣ ساعة تقريباً (سنوياً) من المكالمات الهاتفية الدولية، كما أن هناك تزايداً في ارتباط سنغافورة السياسي بالعالم من خلال زيادة مساهمتها في مهمات حفظ السلام، والتي زادت بنسبة ٤١% عام ٢٠٠٣[(١)].

وفي مؤشرات الارتباط الفردي تحتل سويسرا المرتبة الأولى عالمياً، كونها تُعتبر مقصداً دائماً للسفر والسياحة العالمية، فقد كان هناك مليون زائر لها عام ٢٠٠١، إلى جانب ارتفاع معدل رحلات السويسريين الدولية التي تصل إلى ١,٨٥ رحلة سنوياً، ونتيجة لمكانة الدولة كمركز خدمات مالية عالمية فإنها تتميز بمستويات مرتفعة من التدفقات الرأسمالية الداخلة والخارجة، إضافة إلى ارتفاع حجم دخلها من استثماراتها الخارجية والتي يصل معدلها إلى ٧٦٧٠ دولاراً بالنسبة لكل مواطن[(٢)].

ويُلاحظ تقدم دول المجموعة في مؤشرات الارتباط التكنولوجي، حيث تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً، فـ ٦٢,٦٢% من سكانها يستخدمون الإنترنت، وهي الأولى عالمياً في عدد مزودي مواقع الإنترنت وعدد الخوادم الآمنة، حيث يوجد ١٦٣ مزوداً لكل ١٠٠٠ فرد، وهي تحتفظ بحوالي ٧٧ ألف من الخوادم الآمنة الـ ١١٨ ألف في العالم[(٣)]، ومن ناحية أخرى، تتراجع الولايات المتحدة في مؤشرات الارتباط السياسي بالعالم، وذلك بسبب غيابها عن كثير من المعاهدات والاتفاقات الدولية، فهي تحتل مرتبة متدنية في مؤشر المصادقة على المعاهدات الدولية بين دول العينة، وقد تأثرت مرتبة الولايات المتحدة في مؤشرات التكامل الاقتصادي بالخسائر التي تعرض لها الاقتصاد الأمريكي بفعل تداعيات أحداث ١١/سبتمبر، وموجة الانهيارات والإفلاسات المالية والمحاسبية التي تبعتها.

---

(١) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Global: The Global Top 20, 2004, P60,62.

(٢) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization: Who's up, Who's Down?, Foreign Policy, Issue 134, Jan/Feb 2003, P67.

(٣) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Globalization's Last Hurrah?, Foreign Policy, Issue 128, Jan/Feb 2002, P45.

وفي كندا تزايد عدد مستخدمي الإنترنت من ربع إلى نصف عدد السكان ما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٣، وهناك ٥٠٠ حاسوب شخصي لكل ١٠٠٠ كندي بزيادة عن ٣٧٦ جهاز عام ١٩٩٩، إضافة إلى تزايد مساهمة كندا في الاستثمارات الأجنبية العالمية، فالشركات الكندية تساهم بـ ٦,٥% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي(١).

أما نيوزلندا فتحتل المركز الثاني في عدد الخوادم الآمنة/لكل نسمة، مما ساعد على زيادة تجارتها الإلكترونية، خاصة بعد إقرار العديد من الحمايات القانونية للصفقات التجارية الإلكترونية، ويُلاحظ تقدم مركزها في مؤشرات الارتباط السياسي، فقد احتلت المرتبة الأولى عالمياً عام ٢٠٠٢ في مؤشر المساهمة في مهمات حفظ السلام، حيث قدّمت مساهمات بقواتها في البعثات الدولية إلى تيمور الشرقية وكوسوفو وسيراليون و"الشرق الأوسط".

وكأي دولة إسكندنافية تتميز فنلندا ببنية تحتية قوية جعلتها دولة جاذبة للاستثمارات الأجنبية، حيث يصل معدلها إلى ١٦٥٣ دولاراً بالنسبة لكل فرد، إضافة إلى تقدم فنلندا في مؤشرات الارتباط التكنولوجي فهي تحتل المرتبة الرابعة بين دول العينة، وقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات الشركات الفنلندية على مواجهة ضغوط المنافسة عن طريق تنويع أسواق الصادرات وتخصصات العمالة، حيث تتجه الآن ربع صادرات فنلندا إلى بلدان خارج أوروبا، بعد أن كانت هذه النسبة أقل من ٢٠% عام ١٩٩٠، كما أن أكثر من نصف موظفي أكبر ٣٠ شركة فنلندية يعملون الآن في مواقع تابعة لها خارج فنلندا، بينما كانت هذه النسبة ١٥% فقط في عام ١٩٨٣م(٢).

أما الدول الأوربية الكبرى كالمملكة المتحدة وفرنسا فيُلاحظ تقدم مركزها في مؤشرات الارتباط السياسي، حيث تُعتبر الدول الأكثر انخراطاً في النظام الدولي، ويُلاحظ أيضاً تراجعها المستمر في مؤشرات التكامل الاقتصادي لصالح الدول الأوروبية الصغيرة ودول أوروبا الشرقية، فمثلاً تراجع إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة المتحدة بنسبة ٧٥% عام ٢٠٠٣، في المقابل فإن التشيك -الدولة الأكثر عولمة في أوروبا الشرقية- شهدت نمواً مطرداً في الاستثمارات الأجنبية، ويعود ذلك إلى جذبها المستثمرين بفضل موقعها الجغرافي في وسط أوروبا، وميزتها التنافسية من حيث تدني أجور العمال ومهاراتهم العالية، مما يجعل الاستثمار فيها أقل كلفة، وقد تأثر ذلك بانتهاج سياسات الاقتصاد الحر والتحول إلى

(١) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization: The Global Top 20, 2005, P58.

(٢) يوسف، بشير شريف، رؤى العولمة، وهم الأمركة: دراسة تحليلية، عمان، دار رؤى للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٢٤-٢٢٥.

النظام الديمقراطي والتركيز على الخصخصة بحيث تصل الأعمال الخاصة في التشيك إلى ٨٠% من حجم الاقتصاد الكلي[1].

أما إسرائيل فتتميز بمستوىً عالٍ من التحويلات الحكومية التي تقوم بشكل كبير على تدفق المساعدات الأمريكية الضخم، حيث تحتل إسرائيل المرتبة الأولى بين الدول المتلقية للمساعدات الأمريكية السنوية (٣ مليار دولار سنوياً) [2]، إضافة إلى أدائها العالي في مؤشرات الارتباط الفردي خاصة تحويلات العاملين المرتفعة وحركة المكالمات الهاتفية الدولية منها وإليها، وتتميز إسرائيل أيضاً بتقدمها في مؤشرات الارتباط التكنولوجي، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت فيها ٤٨,٤٨% من السكان.

المطلب الثالث: المجموعة الثانية (دول متوسطة العولمة):

تحتل دول هذه المجموعة مراتب متوسطة في مؤشر العولمة الكلي، وتُعتبر بنما الدولة الأكثر عولمة بينها وفي أمريكا اللاتينية بشكل عام، فهي تحتل المرتبة الثانية في مؤشرات التكامل الاقتصادي بين دول العينة، ويعود ذلك تحديداً إلى الموقع الجغرافي المتميز لبنما والذي تتبوأ بسببه مكانة استراتيجية عالية، حيث يُعد اقتصادها اقتصاداً خدمياً بالأساس يعتمد بشكل كبير على أنشطة البنوك والتجارة والسياحة، وتُعد عائدات قناة بنما والأنشطة التي ترتبط بالسفن والشحن البحري في الموانئ من أبرز إيرادات الموازنة، ويرتبط بذلك أهمية منطقة كولون (Colon) الحرة على مدخل قناة بنما والتي تستورد البضائع من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا وتُعيد تصديرها إلى بقية دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى أن بنما تضم سجل الشحن الأوسع في العالم، ومركز الأعمال المصرفية الدولية الأكبر في أمريكا اللاتينية (كما يُقاس بعدد البنوك)، وتتمتع بنما من ناحية أخرى بقاعدة تصديرية متنوعة تؤهلها لزيادة تجارتها الخارجية ومن ذلك تجارة الموز، السكر، الملابس، البن، الأسماك[3].

وكالدول الأوروبية الكبرى الأخرى، فإن إيطاليا وإسبانيا تتميزان بتقدمهما في مؤشرات الارتباط السياسي بين كل المؤشرات، وذلك لأنها أكثر انخراطاً في النظام الدولي وأكثر اندماجاً في العالم من ناحية سياسية، بينما تُعاني مؤشراتهما الاقتصادية تراجعاً مستمراً، على عكس دول أوروبا الشرقية كبولندا مثلاً التي شهدت تحسناً في مؤشرات التكامل الاقتصادي بعد موجة من الإصلاحات والخصخصة والاندماجات، مما أدى إلى تزايد تدفقات الاستثمار

---

(١) حسين: سوسن، أوروبا الشرقية .. بعد خمسة أعوام من سقوط الشيوعية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٠، ١٩٩٥م، ص١٩٨.

(٢) معلوم: حسين، المعونة الأمريكية لمصر: الواقع ... والآفاق، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠، ١٩٩٧م، ص١١٤.

(٣) هلال: رضا محمد، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في بنما، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٧، ١٩٩٩م، ص٢٤٧-٢٤٨.

الأجنبي المباشر إليها، والتي ارتفعت بنسبة ١٩% عندما بدأت دول أوروبا الشرقية الاستعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عام ٢٠٠٤[١].

أما اليابان فقد شهد مركزها تحسناً في مؤشر العولمة الكلي، لتُصبح الدولة الشرق آسيوية الأكثر عولمة، وقد ساعد على ذلك تقدمها التكنولوجي وتخصصها في صناعة أجهزة الاتصالات السريعة وصغيرة الحجم، إضافة إلى تحسن مركزها في مؤشرات الارتباط السياسي فهي من بين المانحين الماليين العشرة الأوائل لمهمات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويُلاحظ انخفاض مؤشرات الارتباط التكنولوجي في بقية دول المجموعة، حيث تقع أوغندا في المرتبة ٣٠ بين دول العينة (نسبة مستخدمي الإنترنت ٠,٧٢%)، وبوتسوانا في المرتبة ٢٤ (نسبة مستخدمي الإنترنت ٣,٣٩%)، كما يُلاحظ تقدم مركز هذه الدول في مؤشرات الارتباط السياسي، ويعود ذلك إلى المساعدات الحكومية الدولية لها والتي هدفت في معظمها إلى مكافحة انتشار مرض الإيدز فيها، حيث يصل معدل الإصابة به في بوتسوانا ٣٥% من السكان وهي الأعلى في العالم.

كما تتميز هاتان الدولتان باعتمادهما على تجارة المعادن، كالماس في بوتسوانا، والنحاس والكوبالت في أوغندا، مما جعل مؤشراتهما الاقتصادية متأثرة دائماً بالارتفاع أو الانخفاض في الطلب العالمي عليها وبالتالي معدل سعرها، فقد تراجعت صادرات بوتسوانا ٩% عام ٢٠٠١، بسبب انخفاض الطلب العالمي على الماس الذي يشكل ٨٠% من إيرادات صادرات الدولة[٢].

ومن بين دول المجموعة تتقدم الفلبين في مؤشرات الارتباط الفردي، حيث تحتل المرتبة (٧) بين دول العينة، وذلك لارتفاع مؤشر حوالات العاملين في الخارج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أما تشيلي فتحتل المرتبة الثانية بين دول المجموعة في مؤشرات التكامل الاقتصادي -بعد بنما- بسبب تعاظم التدفقات الاقتصادية التجارية إليها، والتي تتذبذب مستوياتها بتغير الأسعار العالمية، إضافة إلى تأثرها بالأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية في أمريكا اللاتينية بشكل عام، والتي أدت إلى تراجع مستوى التجارة في القارة بنسبة ٢,٣%، وإلى تراجع مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٠% عام ٢٠٠٣، وعلى الرغم من التقدم الذي حققته تشيلي في بعض المؤشرات وبخاصة المؤشرات التكنولوجية، إلاّ أنه يبقى محصوراً في مناطق معينة دون غيرها، فمثلاً، ٥٧% من خطوط

---

(١) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Global: The Global top 20, 2004, P65.

(٢) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization: Who's up, who's Down?, P68.

الهاتف الثابتة و ٥٨% من إجمالي عدد المشتركين في خطوط الهاتف المحمول تتركز في العاصمة وحدها، بينما معظم مناطق تشيلي لا توجد فيها إمكانية الدخول إلى الإنترنت(١).

وتُصنف تونس بين دول المجموعة بأنها الدولة الأكثر عولمة في منطقة شمال أفريقيا، ويعود ذلك إلى تمتعها بقاعدة تصدير متنوعة بشكل كبير على عكس الكثير من دول المنطقة، مما يُسهل عمليات التبادل التجاري ويُقلل من تأثير التقلبات العالمية، حيث تعتمد تونس في تجارتها الخارجية على كثير من المعادن مثل: الفوسفات، الحديد، الرصاص، الزنك، إضافة إلى الكثير من المحاصيل الزراعية فـ (٢٣%) من السكان يعملون في الزراعة(٢).

المطلب الرابع: المجموعة الثالثة (دول منخفضة العولمة):

يُلاحظ من الجدول رقم (٣) أن دول هذه المجموعة تحتل المراتب الدنيا في مختلف مؤشرات العولمة، فنيجيريا الدولة الأكثر عولمة بينها تقع في المرتبة (٢٩) في مؤشرات الارتباط التكنولوجي، والمرتبة (٢٤) في مؤشرات الارتباط الفردي، وهو ما تعاني منه معظم دول أفريقيا، فعلى مستوى القارة بأكملها هناك (٠,٣١) مزود انترنت لكل ١٠٠٠ فرد ولا يتجاوز مستخدمو الإنترنت فيها ٠,٤% من عدد السكان(٣). إضافة إلى مجموعة المشاكل الأخرى التي تعاني منها القارة والتي جعلتها المنطقة الأقل اندماجاً في الاقتصاد العالمي، والأقل جذباً للاستثمارات الأجنبية، فكينيا مثلاً تُعتبر ذات بيئة طاردة للاستثمار نتيجة لسمعتها السيئة في قضايا الفساد وعدم كفاءتها البيروقراطية، إضافة إلى مشكلة الجفاف المتكرر الذي دمّر قطاعها الزراعي، والذي يُمثل بدوره ٥٣% من إجمالي صادراتها من البضائع.

وتتضمن هذه المجموعة السعودية ومصر كدولتين عربيتين، تراجع مركزيهما في مؤشر العولمة الكلي نتيجة مجموعة من الظروف المشتركة كحالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، ومشاكل "الإرهاب" التي أثرت على اقتصادات الدول العربية وجعلتها أقل جذباً للاستثمارات، فبعد أحداث ١١/سبتمبر تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية بنسبة ٩٨%، وتراجعت تجارتها مع الولايات المتحدة بنسبة ٣٠%، وقد تأثر ذلك أيضاً بطبيعة الاقتصاد العربي وهيكل صادراته الذي يقوم بشكل أساسي على الميزة النسبية في الصناعات المكثفة للعمالة، أو الميزة المطلقة في المنتجات النفطية، مما يجعلها حساسة لتقلبات سوق الطاقة العالمي، وهي دول تعاني أيضاً من انخفاض مؤشرات الارتباط التكنولوجي، ففي

(١) يوسف، بشير شريف، رؤى العولمة، وهم الأمركة: دراسة تحليلية، ص٢٢٦.
(٢) كفتارو، محمد عماد، موسوعة بلدان العالم، بيروت، دار الرشيد، ٢٠٠٤م، ص١٢٦.
(٣) إسحق: أشفق، حول الفجوة الرقمية العالمية، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٨، العدد ٣، ٢٠٠١م، ص٤٥.

السعودية هناك ٠,٠٢ مزود إنترنت لكل ١٠٠٠ فرد مقابل ٠,٠٤ في مصر، وهو ما تتميز به معظم الدول العربية، حيث تحتل مراتب متدنية فيما يتعلق بمستوى الوصول إلى تقانات المعلومات والاتصالات، إذ يستخدم شبكة الإنترنت ٠,٦% فقط من سكان الدول العربية، ويبلغ انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي ١,٢% فيها، مما يُبين اتساع الفجوة الرقمية بين الدول العربية والدول المتقدمة(١).

وتعاني روسيا بين دول المجموعة من عدة مشاكل جعلتها تتراجع في مؤشر العولمة خلال فترة الدراسة، حيث أصبح الاقتصاد الروسي يعتمد بشكل كبير على استثمارات النفط والغاز، فقطاع الطاقة يُشكّل حوالي ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي و ٥٠% من إيرادات البلد من الصادرات، إضافة إلى مشكلة الشيشان وقضايا الفساد وعدم الكفاءة (تشكل السوق السوداء ٢٠%-٤٠% من الاقتصاد الروسي) والتي أدت بمجموعها إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها(٢)، كما تعاني من تأخرها في مؤشرات الارتباط الفردي حيث تحتل المرتبة (٢٥) فيها بين دول العينة.

أما الصين فعلى الرغم من قوة اقتصادها الذي يُعتبر أحد محركات النمو الاقتصادي العالمي، إلاَّ أنها تحتل مرتبة متدنية في مؤشرات العولمة، وذلك بسبب عدد سكانها الضخم الذي يجعل من الصعب تحسين مركزها في المقياس لأن أغلب المؤشرات يُحسب كنسبة من مجموع عدد السكان، إلى جانب تدني مستوى اندماج الصين السياسي بالعالم.

وتشترك الدول الأخرى في المجموعة بمشاكل سياسية واقتصادية متشابهة أثرت على مركزها في مؤشرات العولمة، فقد أدت الأزمات الاقتصادية والمالية المتكررة في تركيا وبخاصة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ إلى انهيار قيمة الليرة التركية انهياراً حاداً بأكثر من ٥٠% من قيمتها، كما تتأثر تركيا بتصاعد حدة الأزمات السياسية المتكررة، والتي أدت إلى هروب العديد من المستثمرين الأجانب وبيع الأسهم والسندات التركية بشكل أدى إلى تدهور قيمتها، ويضاف إلى ذلك طبيعة الاقتصاد التركي الذي يرتبط بدول الاتحاد الأوروبي والتي تستحوذ على أكثر من ٥٠% من الصادرات التركية، مما يعني تأثر التجارة الخارجية لتركيا بطبيعة العلاقات السياسية مع هذه الدول وبمستويات النمو الاقتصادي فيها، فتباطؤ النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي يُلقي بظلاله على الطلب على المنتجات التركية(٣).

---

(١) قراءة في: تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام ٢٠٠٢م، شؤون خليجية، العدد ٣١، ٢٠٠٢م، ص٢١٧.

(٢) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization: The Global Top 20, 2005, P56.

(٣) سراج الدين: مهاء، أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الاقتصادات الناشئة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٧، ٢٠٠٢م، ص١٨١.

وقد أدت مشاكل الفساد في كل من الهند وفنزويلا وأندونيسيا، والاضطرابات السياسية (فنزويلا، أندونيسيا)، ومشاكل العنف الاثني (الهند) إلى تراجع مستويات التجارة والاستثمار والنمو فيها، يضاف إلى ذلك أن اقتصادات هذه الدول تعتمد على قطاعات حساسة للصدمات الخارجية والظروف المفاجئة، فقد تأثرت فنزويلا بشكل كبير نتيجة لتقلب أسعار النفط عالمياً حيث يُشكل النفط ٨٠% من مجموع صادراتها، وفي أندونيسيا تأثر قطاع السياحة والفنادق بعد أحداث التفجيرات فيها، باعتباره قطاعاً حيوياً يُوظف ٧ مليون فرد ويُشكّل ٥% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الهند فيتأثر اقتصادها بشكل كبير بتقلب الأسعار العالمية للسلع الزراعية وهي الدولة الأقل عولمة بين كل دول العينة، فهي تعاني من ضعف في جميع مؤشرات العولمة، ففيها فقط ٠,٠١ مزود إنترنت لكل ١٠٠٠ فرد، ولا يتجاوز مستخدمو الإنترنت فيها ٢% من عدد السكان[1].

ويُلاحظ من خلال تحليل مؤشرات العولمة في عينة الدراسة اختلاف مستويات الدول في مختلف المؤشرات، مما يعني اختلاف درجة اندماجها وارتباطها بالعالم (عولمتها) على الصعيد الاقتصادي أو الفردي أو التكنولوجي أو السياسي، وسيتم الاستفادة من اختلاف مستوى العولمة في الدول لتحديد مدى تأثير العولمة على مستويات الفساد فيها، أي على المتغير التابع والذي ستتم مناقشته وتحليله في الفصل الثاني من الدراسة.

---

(١) A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Global: The Global Top 20, 2004, P65-66,68.

الفصل الثاني

الفساد

السياسي والاقتصادي

المقدمة:

تُعتبر ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي من الظواهر التي نالت اهتماماً كبيراً عبر التاريخ، والذي يُمكن إرجاعه إلى كتابات أفلاطون وأرسطو حول فساد الحكومات والدساتير، وصولاً إلى الدراسات العلمية الحديثة التي تُعالج هذه الظاهرة وتحاول ربطها بالظواهر السياسية والاقتصادية الأخرى كالتنمية والتحديث والتكامل والمشاركة والتبعية وغيرها.

وقد اختلف الباحثون في تعريفهم لمفهوم الفساد، كما اختلفوا في تقديرهم لمدى عمومية الظاهرة، وتضاربت أفكارهم أيضاً حول مسببات الفساد وأنماطه ونتائجه.

وسيتناول هذا الفصل ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي من حيث تعريفها وأشكال العلاقة بين ممارساتها وأنواعها، إضافة إلى أسباب الظاهرة ومؤشراتها، ولذلك سيتم تقسيم الفصل إلى خمسة مباحث، يتناول المبحث الأول تعريف الفساد والعلاقة بين ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، ويناقش المبحث الثاني طرق وأنواع الفساد، أما المبحث الثالث فسيعالج أسباب الفساد السياسي والاقتصادي، إضافة إلى دراسة مؤشرات الفساد وطريقة قياسها في المبحث الرابع، وتطبيق مؤشرات الفساد في عينة الدراسة في المبحث الخامس.

المبحث الأول
مفهوم الفساد

يتناول هذا المبحث تعريف الفساد والاتجاهات النظرية المختلفة لتمييز ممارساته، إضافة إلى توضيح العلاقة بين أشكال وممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، وسيتم دراسة ذلك في مطلبين، يتعلق الأول بتعريف الفساد، والثاني بالعلاقة بين الفساد السياسي والاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف الفساد

يُشتق لفظ الفساد (Corruption) لغةً من الفعل اللاتيني (Rumpere) أي يكسر، وهو ما يعني أن قاعدة سلوك معينة قد كُسرت، ولذلك يُعرّف قاموس ويبستر كلمة الفساد بأنها: "انحراف الشيء (السلوك) عن الأصل أو عن حالة نقائه الأصلية أو عن ما هو صائب"(١).

أما في الإطار السياسي والاقتصادي فيعني المفهوم كما تُعرّفه موسوعة العلوم الاجتماعية: "الانحراف عن معيار متوقع للسلوك من قِبل أولئك الذين هم في السلطة لأجل منفعة خاصة"(٢)، وبهذا المعنى يُعرّفه البنك الدولي بأنه: "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص"(٣)، حيث مصطلح إساءة الاستخدام هو جزء من انحراف السلطة عن طريق مجانبة المصلحة العامة لتحقيق غاية ذاتية لمتخذ القرار أو لغيره.

ويشمل مفهوم الفساد أي استخدام غير مشروع للسلطة الحكومية وللمهام والأدوار والموارد العامة من قِبل الموظفين الإداريين أو السياسيين، وتوجيه استغلالها لمنفعة خاصة للمسؤول أو لحزبه أو عشيرته أو أسرته أو أصدقائه، أو لأي شخص أو مجموعة من الأشخاص(٤).

ويُشكّل الفساد السياسي قمة الهرم بين أنماط الفساد المختلفة، فهو النمط الأخطر كونه يتعلق بالنخبة والسلطة السياسية، حيث تُعرّفه منظمة الشفافية الدولية بأنه: "إساءة استخدام سلطة مؤتمنة من قِبل مسؤولين سياسيين من أجل مكاسب خاصة بهدف زيادة السلطة أو الثروة، ولا يُشترط أن يشمل تبادلاً للمال، فقد يتخذ شكل تبادل النفوذ أو منح تفضيل معين"(٥).

---

(١) Merriam-Webster, Webster's Ninth New Collegiate Dictionary, p294.

(٢) Kuper, Adam, And Kuper, Jessica (Editor), The Social Science Encyclopedia., London, Routledge, 1985, p164.

(٣) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، واشنطن، ١٩٩٧، ص١١٢.

(٤) Bicchieri, Cristina, and Duffy, John, Corruption Cycles, political studies, vol45, Issue 3, 1997, p477.

(٥) Hodess, Robin, Intradution, IN, Global Corruption Report 2004, Transparency International, p11, www.transparency.org

ويرى ناي (J.S.Nye) أن الفساد السياسي هو سلوك يخالف الواجبات الرسمية للمنصب العام، تطلعاً إلى مكاسب خاصة مادية أو معنوية، وهو سلوك مناطه انتهاك القواعد القانونية بممارسة أنواع معينة من التأثير تستهدف تحقيق منفعة خاصة، وتتمثل أبرز تجليات هذا السلوك بالرشوة والمحسوبية ونهب المال العام، أو استخدامه بصورة غير مشروعة لتحقيق منافع ذاتية[1]، أي أن الفساد السياسي يشير إلى انتهاك معايير المنصب السياسي لتحقيق مكاسب شخصية وخاصة، وبذلك يُعتبر أحد المؤشرات الدالة على مدى غياب المؤسسية السياسية الفاعلة[2].

أما الفساد الاقتصادي فيُشير إلى اتخاذ القرارات في الشأن العام، وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد والمنافع الاقتصادية، وتوزيع العائد والناتج الاقتصادي في المجتمع وفقاً لاعتبارات المصلحة الخاصة، وليس وفقاً للصالح العام أو حتى بالتضاد معه[3].

ويرى تانزي (Tanzi) أن الفساد الاقتصادي يأتي على أشكال وصور مختلفة، وهو يعني عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البُعد عن الشبهات والتحفظ في العلاقات، والذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي ألا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المسؤولون الحكوميون، والتي تعيق بدورها كفاءة سير العمل في السوق[4].

ويأخذ الفساد الاقتصادي عادة صورة بيع الخدمة أو القرار لصالح جهة ما تشتريه، ولذلك يُعرّفه ويي (Wei) بأنه: إساءة استخدام موظفي الحكومة سلطتهم بابتزاز أو قبول الرشاوى من القطاع الخاص من أجل منفعتهم الخاصة[5]، وهو بيع غير مشروع لممتلكات أو خدمات مؤسسة حكومية من أجل مكسب خاص (رشوة) للبائع (المسؤولون الحكوميون) وليس للمؤسسة[6].

وبشكل عام يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات في تعريف الفساد، تختلف عن بعضها باختلاف المعيار الذي تعتمده لتصنيف السلوك، وبالتالي تمييزه إذا ما كان ضمن ممارسات الفساد:

---

(١) ربيع، محمد محمود، ومقلّد، إسماعيل صبري، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٩٣، ص٤٨٩.

(٢) هنتنجتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلّو عبدو، دار الساقي، بيروت، ط١، ١٩٩٣، ص٧٨.

(٣) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، تحرير: المركز اللبناني للدراسات، بيروت، (د.ت)، ص١٦.

(٤) تانزي: فيتو، الفساد، والأنشطة الحكومية والأسواق، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٢، العدد ٤، ١٩٩٥م، ص٢٤.

(٥) Wei,Shang-Jin, Corruption in Economic Development: Grease or Sand?, Economic Survey of Europe, Issue 2, 2001, P101-102.

(٦) Vinod, H.D, Statistical analysis of corruption data and using the Internet to reduce corruption, Journal of Asian Economics, vol. 10, Issue 4, 1999, p 592.

١. الاتجاه القانوني: يرى أن الأفعال الفاسدة هي تلك التي تنتهك قواعد قانونية محددة تحكم الطريقة التي ينبغي بها أداء الواجبات العامة، فيعتبر ليف (N.Leff) مثلاً الفساد مؤسسة غير قانونية (فوق القانون)، يستخدمها الأفراد والجماعات لكسب التأثير على أفعال البيروقراطية ومتخذي القرارات[١].

ويُنتقد هذا الاتجاه بتركيزه على القانون كمعيار كون القانون يأتي تعبيراً عن مصالح القابضين على زمام السلطة والقوى الاجتماعية التي ينتمون إليها، وبالتالي التغير في هيكل النخبة يواكبه تغير القوانين، فما كان مشروعاً في ظل حكومة ما قد يصبح فساداً في ظل حكومة أخرى، كما أن القوانين تختلف من بلد إلى آخر بما يعني أن السلوك المشروع في بلد معين قد يكون فساداً في بلد آخر.

٢. اتجاه الرأي العام: يَعتبر هذا الاتجاه أن السلوك الفاسد هو ما يعتبره الرأي العام فساداً، أي أنه يحتكم إلى تقييم وتصور الرأي العام له، فيرى تاركوفسكي (G.Tarkowski) أن الفساد هو تلك النشاطات التي يعتبرها المجتمع غير مشروعة، أو تراها النخبة في السلطة على أنها تتناقض مع منطق النظام[٢].

ويُنتقد هذا الاتجاه بعدم تحديده الواضح للجمهور فهل هو النخبة السياسية أم المواطنون أم السكان ككل وإلى أي منهم يُعطى وزن أكبر؟، فمعايير المجتمع قد تختلف عن تلك التي تُركّز عليها السلطة أو النخبة السياسية، وقد تختلف بين المناطق الجغرافية وبين شرائح السكان سواء رأسياً (بين الطبقات) أو أفقياً (مجموعات اثنية، مجتمعات مجزأة)، كما قد تختلف عبر الزمن، حيث أن الرأي العام ظاهرة متقلبة وغير ثابتة ويسهل التأثير عليها.

٣. اتجاه المصلحة العامة: من وجهة نظر هذا الاتجاه فإن السلوك المنطوي على الفساد هو ذلك السلوك الذي يُهدد المصلحة العامة ويُلحق الضرر بها، فيرى فريدريش (C.Friedrich) أن الفساد يُوجد حيثما يمكن إغراء واستمالة موظف صاحب سلطة أو شاغل منصب بواسطة المال أو أية مكافأة، للقيام بأعمال تُحابي مَن قدّمها وبما يضر بالمصلحة العامة[٣].

ومن الانتقادات التي تُوجه لهذا الاتجاه أن المصلحة العامة مصطلح غامض ويصعب تحديده، كما أن هذا الاتجاه قد يترتب عليه تبرير أي عمل ينطوي على فساد لكونه يحقق المصلحة العامة.

---

(١) Philp, Mark, Defining political corruption, political studies, vol. 45, Issue 3, 1997, p 444.

(٢) Doig, Alan, and Mclvor, Stephanie, Corruption and its control in the developmental context: an analysis and Selective review of the literature, Third World Quarterly, vol. 20, Issue 3, 1999, p 659.

(٣) Philp, Mark, Defining political corruption, p 440-441.

وعلى الرغم من اختلاف هذه الاتجاهات في معيار تحديد الفساد، إلا أنها تشترك في اعتبار الفساد أحد الأعراض التي ترمز إلى وقوع انتهاك مُغرض في إدارة الدولة، بمعنى أن المؤسسات التي صُممت لإدارة العلاقات المتداخلة بين المواطن والدولة أصبحت تُستخدم بدلاً من ذلك وسيلة للإثراء الشخصي وتقديم المنافع إلى الفاسدين[1]، وإلى أن هناك تجاوزاً للحدود والفروق بين الدولة والمجتمع، وبين القطاعين العام والخاص، وبين الأمور السياسية والإدارية، وبين المصالح الفردية والجماعية[2].

المطلب الثاني: العلاقة بين الفساد السياسي والاقتصادي

تُعتبر ظاهرة الفساد ظاهرة مُركبة، تختلط فيها الأبعاد: الاقتصادية والسياسية والإدارية، فهي تتجلى بأشكال وممارسات متنوعة ومتداخلة تنطوي على أكثر من بُعد واحد، ولذلك يصعب فيها الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي أو إداري.

ويبدو التداخل بين الأبعاد المختلفة للظاهرة بتحديد مجالها، فظاهرة الفساد تعرّف كعلاقة خاصة (مُنحرفة) بين الدولة والمجتمع، باعتبار أن الفساد يدور أساساً حول السلطة العامة في الدولة، من جانب مَن يتولونها، أو الذين يتعاملون معها، أو الذين يتطلعون إلى احتلال مواقع فيها[3].

وتتمثل الدوائر الرئيسية والفاعلون الأساسيون في ممارسات الفساد -كما يُوضح الشكل رقم (١)- بالمجتمع (القوى الفاعلة من القطاع الخاص) والدولة (السياسيون والإداريون)، وتُحدّد طبيعة التفاعل بين أيٍ منها والأخرى شكل وحالة الفساد، فقد ينشأ الفساد في مجال

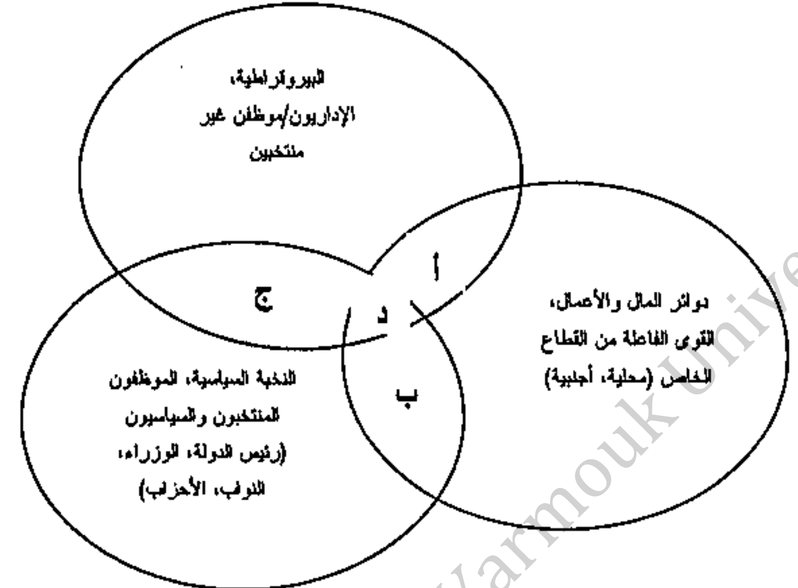
(١) أكرمان، سوزان - روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٩.

(٢) جونستون: ميخائيل، البحث عن تعريفات: حيوية السياسية وقضية الفساد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو-القاهرة، العدد ١٤٩، ١٩٩٦، ص٤٩.

(٣) السيد: مصطفى كامل، العوامل والآثار السياسية، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٧٤.

الشكل رقم (١)

الدوائر الرئيسية والفاعلون الأساسيون في ممارسات الفساد



المصدر: إليوت: كيمبرلي إن، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص٢٤١.

التفاعل بين الدولة والمجتمع، أو قد ينشأ في نطاق الدولة نفسها بين طبقاتها ومستوياتها المتعددة، وهذه المجالات هي كما يلي[١]:

١. في المجال الدولي: تحدث ممارسات الفساد في إطار التفاعل بين اللاعبين الأجانب من ناحية -كالشركات متعددة الجنسية، مثلاً التي تشتري تفضيلات واحتكارات وقوانين لصالحها- والحكومات المضيفة وممثليها الجاذبة للشركات من الخارج من ناحية أخرى، ويُنظر لممارسات الفساد والرشاوى برعاية أجنبية (Foreign-sponsored) في بعض الدول باعتبارها الأكثر مساهمة في الفساد.

٢. في المجال الوطني: يحدث الفساد عند نقطة الالتقاء بين الدولة والأطراف الفاعلة غير الحكومية المحلية العديدة، فمن ناحية هناك ممثل الدولة الفاسد والذي قد يكون أي شخص كرئيس الدولة، أو من قمة القيادة السياسية (الفساد السياسي)، إلى أي موظف عام في أسفل الهرم (الفساد الإداري)، ومن جانب آخر هناك طرف غير حكومي أو غير عام (شخص، شركة خاصة محلية، منظمة...).

٣. على المستوى المؤسسي الوطني: أي في نطاق المؤسسات والأجهزة المتعددة للدولة، فيمكن حدوث الفساد بين سلطات الدولة المختلفة: (التنفيذية، التشريعية،

---

(١) Andvig, Jens Chr., And Others, Research on corruption: A Policy oriented survey, 2000, p13-14, Internet 3/5/2006, www.icgg.org/downloads/contributionO7andvig.pdf

القضائية) وبين المستويات الإدارية البيروقراطية، ويكون ذلك بسبب تداخل وتناقض السلطة والصراع السياسي عليها وصولاً إلى الموارد النادرة، أو بسبب التدفق المتلاعب به للمعلومات، والعلاقات الشخصية في التبعية والولاء، والفصل الضعيف بين الخدمة المدنية والسياسة الحزبية، أو المهنية الضعيفة للبيروقراطية.

وفي **المجالين الأول والثاني** فإن الفساد يحدث عند خطوط التماس بين القطاع الخاص (محلي، دولي) والقطاع العام (إداري، سياسي) حيث يُنظر للفساد باعتباره صفقة بين العاملين في القطاعين العام والخاص، والتي تم من خلالها تحويل السلع الجماعية والموارد العامة بشكل غير مشروع إلى منافع خاصة، وتُمثل النقطتان (أ، ب) في الشكل رقم (١) المناطق التي من الممكن حدوث الفساد فيها في مجاليه الدولي والوطني.

ويرى ميني (Meny) أن الفساد في هاتين الحالتين يأخذ شكل علاقة تبادلية سرية مشبوهة بين سوقين هما السوق السياسي أو الإداري، وبين السوق الاقتصادي أو الاجتماعي، والتي تقوم على المصالح المتبادلة وعلاقات العرض والطلب بين النخب السياسية والإدارية والقوى المالية والتي يَعمد من خلالها مَن يُمسكون زمام السلطتين السياسية والإدارية إلى تقدير سلطات اتخاذ القرار أو النفوذ التي يمارسونها بمقتضى تفويض أو وظيفة ما تقديراً مالياً[١].

وتقوم هذه العلاقة لكون الدولة تتحكم بالقوانين والإجراءات التي تمنح القطاع الخاص التراخيص، وتفرض الضرائب والرسوم الجمركية وتُنظّم الأسعار وغيرها من التسهيلات، بينما يمتلك القطاع الخاص المال ويستطيع شراء القرارات الوزارية والحكومية وشراء القوانين أحياناً، ولذلك تنشأ ممارسات الفساد التي يسعى كل طرف لتعظيم نصيبه فيها، فيتولد صراع قوة الدولة -بنزع الحقوق والامتيازات ومنحها إلى مزايدين آخرين- مع قوة القطاع الخاص عن طريق التهديد بمساعدة المنافسين والساعين للوصول إلى السلطة[٢].

أما في المجال الثالث -الذي تُمثله المنطقة (ج) في الشكل رقم (١)- فإن الفساد يحدث عند التفاعل بين المسؤولين الحكوميين غير المنتخبين (الإداريين) والسياسيين فهي ممارسات تحدث داخل مؤسسات القطاع العام نفسه دون مشاركة قطاعات خارجية، ويأخذ ذلك شكل سرقة الأموال العامة والاستيلاء على الأصول الحكومية وتقاسم الرشوة.

---

(١) ميني: أيف، الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو- القاهرة، العدد ١٤٩، ١٩٩٦، ص١٤-١٥.

(٢) محمد، أحمد أنور، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، القاهرة، مصر العربية للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص١٤١.

ويسير هذا النمط من الفساد الذي تُسميه أكرمان (Ackerman) بالفساد الهرمي، إما من الأسفل إلى الأعلى حيث يقوم الموظفون في أسفل السلم الهرمي بجمع الرشاوى وتقاسمها مع مسؤوليهم بشكل مباشر أو غير مباشر، أو يسير من الأعلى إلى الأسفل حيث يضطر كبار المسؤولين لشراء صمت مرؤوسيهم عن طريق مشاركتهم في الرشاوى والامتيازات والمكاسب، أو بغرض المساعدة على تنفيذ وإتمام صفقات الفساد[١]، وتمثل المنطقة (د) في الشكل رقم (١) إمكانية اشتراك الأطراف الثلاثة: (القطاع الخاص، الإداريين، السياسيين) في ممارسات الفساد حيث يسعى كل طرف فيها لتحقيق مصالحه.

وفي إطار هذه المجالات من التفاعل يتميز الفساد السياسي بأنه من حيث الفاعلين يحدث في المستويات العليا من السلطة السياسية، فالفاعلون هم السياسيون ومتخذو القرار السياسي (رؤساء الدول، الوزراء، كبار الموظفين وذوي المناصب السياسية) ومَن لهم الحق في صياغة وإقرار القوانين باسم الشعب، أما الفساد الاقتصادي فقد يكون الفاعلون فيه -من جانب السلطة العامة للدولة- من السياسيين أو الإداريين[٢].

ويتميز الفساد الاقتصادي عن السياسي من حيث الموارد المتبادلة أو المُحولة في ممارسات الفساد، فالفساد الاقتصادي يحدث في موقف شبيه بالسوق يستلزم تبادلاً للنقد أو السلع المادية باعتبارها أساساً للفساد، ومن ذلك العمولات والرشاوى المتبادلة، وتغليب الكسب المادي الخاص على قيم المنافسة العادلة في عملية تخصيص السلع للأشخاص الذين لديهم القدرة على دفع مبالغ أعلى[٣].

ولذلك تُسمى ممارسات الفساد الاقتصادي بنشاطات البحث عن ريع (Rent-Seeking Activities) وتُفسَّر كرابطة بين (الوكيل-المُوكِّل) (Principal–agent) حيث ينتهك الوكيل (السياسي، الإداري) المؤتمن على تنفيذ مهمة ما من قِبل المؤسسة الحكومية/المصلحة العامة (الموكل) -ينتهك- ثقة موكله وينخرط في نوعٍ ما من المخالفات التي تتضمن تحويل الموارد وتخصيص السلع والمنافع الاقتصادية وتحويل بنية أو هيكلية قوانين المُلكية واستعمالات الريع أو الفائض الاقتصادي مقابل الإثراء الخاص له أو لغيره، والذي تصعب السيطرة عليه بالنسبة للمُوكِّل[٤].

---

(١) أكرمان، سوزان - روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ص١٥٣-١٥٤.

(٢) Andvig, Jens Chr., and other, Research on corruption: A Policy oriented survey, p 18.

(٣) Andvig, Jens Chr., and other, Research on corruption: A Policy oriented survey, p 12.

(٤) Bardhan, Pranab, Corruption and development: A Review of Issues, Journal of Economic Literature, Vol.35, Issue 3, 1997, p 1320-1321.

أما الفساد السياسي فليست كل ممارساته تقتضي تبادل أموال أو دفع رشاوى، فإما أن يكون الكسب مادياً يتم فيه استغلال السلطة السياسية من أجل تكديس الثروة الشخصية كهدف بذاته، باعتبار أن السياسيين يقودون المؤسسات التي تحكم آليات تخصيص الموارد الاقتصادية واستعمالات الريع أو الفائض الاقتصادي، أو يكون الكسب سياسياً فلا يأخذ السياسي شيئاً لحسابه الشخصي، ولكنه يستخدم بحرية موارد وموظفي المنصب العام لأغراض سياسية، كاكتساب ميزة انتخابية على خصومه مثلاً، أو مُمارسة المحسوبية السياسية ومحاباة الأقارب أو المحاباة الاثنية[1].

ويرى كونج (Kong) أن الفساد السياسي والاقتصادي غير متمايزين بوضوح بسبب النظر إليهما معاً كأشكال من المنفعة الخاصة المستقاة من إساءة استخدام المنصب العام، إلا أنه وفقاً لدوافع الفساد -التي يوضحها الجدول رقم (٤)- يمكن التمييز بين فساد بدافع سياسي وفساد بدافع اقتصادي، ويشمل الفساد بدافع سياسي تحويل الأموال العامة لأغراض سياسية، أو سياسة المال (Money Politics) "التمويل السياسي" التي تتمثل بتمويل ومساعدات الشركات للسياسيين والأحزاب السياسية مقابل تقديمهم امتيازات وخدمات لها، أي استخدام إيرادات الفساد لتعظيم فرص الانتخاب/إعادة الانتخاب، وليس البحث عن أجور فقط من أجل الاستهلاك الخاص، أما الفساد بدافع اقتصادي فيشمل تلقي السياسيين أو الإداريين الرشوة أو سرقتهم أصول الدولة وممتلكاتها[2].

---

(١) Hofnung: Menachem, The public purse and the private campaign: political Finance in Israel, IN, The corruption of politics and the politics of corruption, Edited by: Michael Levi, and David Nelken, Blackwell publishers, Oxford, 1996, p 134.

(٢) Kong, Tat Yan, Corruption and the effect of regime type: The Case of Taiwan, New Political Economy, vol. 9, Issue 3, 2004, p 343-344.

الجدول رقم (٤).
أشكال الفساد حسب نموذج كونغ (Kong).

مجال التعامل/الصفقة	الدافع	
	سياسي	اقتصادي
داخل الدولة.	- تحويل الأموال العامة لأغراض سياسية.	- سرقة الأصول والممتلكات الحكومية.
الدولة – القطاع الخاص.	- سياسة المال "التمويل السياسي".	- الرشوة.

المصدر: Kong, Tat yan, corruption and the Effect of Regime Type: The case of Taiwan, p 344.

ويتميز الفساد السياسي من ناحية أخرى بأنه يشمل سياسات موجهة بشكل أساسي لزيادة فرص البقاء في المنصب السياسي، وأنه آلية من آليات احتكار السلطة السياسية من جانب النخبة المُسيطرة أو مؤيديها، ولذلك يُنظر للفساد السياسي باعتباره سلوكاً ينتهك ويُقوّض معايير وقواعد النظام العام التي لا غنى عنها للحفاظ على الديمقراطية السياسية، ويشمل ذلك استغلال النفوذ بتزوير الانتخابات لصالح جهة معينة، وكسب الولاء السياسي من خلال تعيين الأقارب والمؤيدين في المجالس والمناصب ذات العائد السياسي والاقتصادي الكبير، وتوريث الوظائف وتخصيص الأملاك والموارد لهم(١).

وبهذا المعنى يُميز وايت (White) بين الفساد السياسي والاقتصادي، فيرى أن الأول يرتبط باحتكار السلطة واللامساءلة للأنظمة السياسية ذات الأشكال المؤسسية المختلفة، أما الثاني فيرتبط بتدخل الدولة المُفرط في الحياة الاقتصادية وإساءة استخدام سلطاتها ومسؤولياتها فيما يتعلق بسياسة الموارد وتخصيصها وتوزيعها، فضلاً عن إعداد الموازنة والاستثمار وتوزيع المنح المالية والقروض وتخصيص الأراضي ومنح التراخيص والتلاعب بالمعلومات التي تتصل بنشاط السوق المالية(٢).

وبشكل عام تُعبِّر ممارسات الفساد عن علاقة غير مشروعة بين المال والسياسة، وبين السلطة والثروة، فإما أن تأخذ هذه الممارسات اتجاه المتاجرة بالسلطة والنفوذ السياسي من أجل المال والثروة، أو المتاجرة بالمال من أجل القوة والنفوذ السياسي ولكن في كلا الحالتين هناك شيء عام (صوت أو مركز أو قرار) يتم بيعه من أجل الربح الخاص.

---

(١) الباز: شهيده، تعقيب، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٥٠٣.

(٢) Seyf, Ahmad, Corruption and development: A study of conflict, Development in practice, vol. 11, Issue 5, 2001, p 597.

ويرى هنتنجتون (Huntington) أن معظم أنماط الفساد تشمل المبادلة بين النشاط السياسي والغنى الاقتصادي، وتستند الأنماط الخاصة التي سوف تسود في مجتمع معين إلى سهولة الوصول إلى واحد منهما مقابل الآخر، ففي المجتمع الذي تتوافر فيه فرص عديدة لتجميع الثروة وتقل فيه مراكز السلطة السياسية يكون النمط السائد استخدام الثروة للوصول إلى المركز السياسي، أما في المجتمع الذي تكون فيه الفرص الاقتصادية قليلة يكون النمط السائد استخدام السلطة السياسية للوصول إلى الثروة(1).

وتشترك أنماط الفساد السياسي والاقتصادي بوجود الشروط المُسبقة التالية في ممارستها(2):

١. نفوذ أو سلطة يمتلكها شخص ما (موظف خدمة مدنية، سياسي) في ممارسة وظيفة عامة أو مسؤولية في خدمة الآخرين.
٢. حرية تصرف (Discretionary) مشتقة من هذه القوة أو السلطة أو النفوذ والتي تُمكّن ذلك الشخص من اتخاذ قرارات محددة على أساس خاص.
٣. واجبات محددة ترتبط بالمركز أو الوظيفة في المنصب العام، ويقوم بها الشخص الذي لديه قوة أو نفوذ.
٤. الممارسة الخاطئة لتلك السلطة أو النفوذ بما يشذ عن الواجبات المرتبطة بالمركز، أو الوظيفة من قبل مُتخذ القرار أو المُنفذ نفسه.
٥. منفعة خاصة للشخص الذي يقوم بأداء عمل فاسد، أو لأجل شخص آخر أو مجموعة.

---

(1) هنتنجتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ص٨٠،٨٦.

(2) Argandona, Antonio, Corruption: The corporate perspective, Business Ethics: A European Review, vol. 10, Issue 2, 2001, p 163.

المبحث الثاني
طرق وأنواع الفساد

تأخذ ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي مجموعة من الأشكال والأنواع تختلف عن بعضها باختلاف الطريقة التي يتم من خلالها إساءة استخدام السلطة العامة أو المعيار الذي يتم اعتماده للتمييز بين هذه الممارسات، وسيتم في هذا المبحث دراسة طرق ممارسة الفساد وأنواعه ومستوياته المختلفة.

المطلب الأول: طرق ممارسة الفساد:

ترتبط طرق ممارسة الفساد السياسي والاقتصادي بشكلين أساسيين هما: الفساد السوقي الذي يدل على عملية لا شخصية بحيث تُمنح المنفعة والنفوذ إلى أولئك الذي يُمكنهم الدفع أكثر، والفساد اللاسوقي بحيث تُحدد روابط القرابة والصداقة ...، عملية الوصول إلى منافع الممسكين بالسلطة وتشمل هذه الطرق ما يلي:

أولاً: الرشوة (Bribery): وهي أكثر أشكال الفساد شيوعاً، حيث تشير إلى سلوك ينطوي على عرض، تعهد، إعطاء، استلام، أو استجداء، لأي مبلغ مالي (دفعة نقدية، عينية)، أو أي شيء آخر ذو قيمة يتقاضاه المسؤول أو الموظف الحكومي في أحد أجهزة ومؤسسات الدولة من شخص أو جهة معينة لتحقيق مكسب أو مصلحة خاصة بها، وذلك للتأثير على سلوك الموظف ليقوم بتأدية عمل من أعمال وظيفته أو يمتنع عن أدائه أو يخل بواجبات وظيفته(١).

وتتضمن ممارسة الرشوة مشاركة طرفين على الأقل، فهناك الراشي الذي يُقدّم المال أو المكافأة، وقد يكون هو العنصر المؤثر في العملية، بحيث يقوم بعرض الرشوة (الرشوة الإيجابية)، وهناك المرتشي الذي يستغل سلطته ووظيفته التي يُمثلها من أجل المكافأة والذي بدوره قد يطلب أو يبتز الرشوة (الرشوة السلبية)(٢)، وقد يكون هناك طرف ثالث (الرائش) يقوم بدور الوساطة بين الطرفين.

وتتولد حوافز الرشوة كلما كان لدى مسؤول عام سلطة تقديرية أكبر في توزيع منفعة، أو تكلفة ما على القطاع الخاص (أفراد، شركات) والذي بدوره يدفع الرشوة للأسباب التالية(٣):

---

(١) Americana Corporation, The Encyclopedia Americana, Volume 4, 1986, p 515.
(٢) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، ص٢٥٨.
(٣) أكرمان: سوزان – روز، الاقتصاد السياسي للفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص٥٥-٦٠.

١. الدفع للحصول على منفعة حكومية:

ويأتي ذلك من كون الحكومة في الدولة تقوم بأنشطة تخلق حوافز لدى القطاع الخاص لدفع الرشوة، فهي تقوم بشراء وبيع السلع والخدمات وتوزيع الدعوم، وتقديم الامتيازات وتنظيم خصخصة المؤسسات الحكومية وغيرها من النشاطات، وفي هذا المجال تُقدَّم الرشاوى للحصول على امتيازات في مجال إرساء عقود التوريدات الحكومية، التي تتراوح بين المشتريات الدورية من الإمدادات إلى مشاريع البنية الأساسية الكبيرة، وفي مجال إرساء عقود بيع المنشآت المملوكة للدولة أو مبيعات لها.

وأيضاً قد تُدفع الرشاوى في سبيل الحصول على المعروض من السلع الخاضعة لسيطرة الحكومة أو لقواعدها التنظيمية كالتراخيص والتصاريح، أو في سبيل الحصول على الدعم والخدمات الحكومية كالمنح والرعاية.

٢. الدفع لتجنب التكاليف:

ويأتي ذلك من كون الحكومة تقوم بفرض القواعد التنظيمية وجباية الضرائب وتنفيذ القوانين الجنائية، ولذلك قد تُدفع الرشوة لتجنب الأعباء التنظيمية أو تخفيفها، أو لتخفيض المبالغ المُحصّلة من الضرائب، أو للتغاضي عن الانتهاكات بسبب الأنشطة والممارسات غير القانونية، أو الدفع لتجنب التأخير والتخلص من التعقيدات البيروقراطية، أو للحصول على خدمات مُعجلة.

٣. الدفع للحصول على مناصب رسمية:

يتم تقديم الرشاوى للمسؤولين بهدف الحصول على الوظائف والمناصب في القطاع الحكومي، بخاصة الوظائف ذات الرواتب العليا أو التي تُدِر رشاوى كبيرة.

أما بالنسبة للمسؤول الحكومي فإن الخدمة التي يتلقى الرشوة للقيام بها إما أن تكون "بحسب القاعدة" (According-To-Rule) حيث يتلقى الموظف مكاسب خاصة بشكل غير مشروع مقابل شيء يكون مطلوباً منه بشكل اعتيادي بموجب القانون، أو أن تكون الخدمة " بعكس القاعدة" (Against-The-Rule) حيث يتم دفع الرشوة للحصول على الخدمات التي يُمنع على الموظف تقديمها[1].

وكمؤشر على انتشار الرشوة، أظهر مسح أجراه البنك الدولي وتناول أكثر من ٣٦٠٠ شركة في (٦٩) بلداً صناعياً ونامياً عام ١٩٩٦م، أن الرشوة مشكلة مهمة وواسعة الانتشار

(١) Stapenhurst, Frederick, and Langseth, Petter, The role of the public administration fighting corruption, International Journal of public sector Management, vol 10, Issue 5, 1997, p 313.

بالنسبة للمستثمرين، فقد ذكر أكثر من ٤٠% من منظمي المشروعات أنهم دفعوا رشاوى من أجل إنهاء أعمالهم باعتبار أن ذلك مسألة معتادة، وفي البلدان الصناعية بلغ هذا الرقم ١٥%، وفي آسيا نحو ٣٠%، وفي كومنولث الدول المستقلة أكثر من ٦٠%، وعلاوة على ذلك فإن أكثر من نصف الذين أجابوا على الاستبيان في أنحاء العالم لم يعتبروا الرشوة ضماناً بأن الخدمة الموعودة سوف يتم تنفيذها، ويعيش الكثيرون في خوف من أن يطلب منهم موظف آخر دفع المزيد من المال(١).

ثانياً: المحاباة والمحسوبية (Nepotism, Favoritism): وتعني قيام المسؤول الحكومي بإعطاء الأفضلية والأولوية للأقارب والأصدقاء والمعارف في حالات: الاختيار والتعيين والترقية الوظيفية في المؤسسات الحكومية العامة، وفي حالات منح العطاءات والمناقصات على المشتريات والعمليات التجارية الأخرى، دون التقيد بالقواعد والشروط والقوانين المرعية ودون النظر بالضرورة إلى اعتبارات الجدارة والمؤهلات والاستحقاقات وتكافؤ الفرص(٢).

وتُعتبر المحاباة شكلاً من أشكال إساءة استخدام السلطة، حيث تتضمن توزيعاً متحيزاً لموارد الدولة من خلال ميل السياسيين والموظفين الإداريين الذين يسهل وصولهم إلى الموارد الحكومية ولديهم سلطة تقرير توزيعها، لإعطاء معاملة تفضيلية لأشخاص معينين على أساس أولوية القرابة أو الصداقة أو الانتماء الديني أو الجغرافي أو الاثني، وبهدف الحصول -في الأغلب- على مكاسب اجتماعية وسياسية(٣).

ومن صور المحاباة ما يكون على شكل شبكة الشللية وتسمى "المحاباة الشللية"، (Clientelism) التي تتم بناء على علاقات الصداقة أو الانتماء إلى حزب أو مجموعة سياسية أو اجتماعية محددة، كأن يحصل أعضاء الحزب الحاكم على أغلبية الوظائف الحكومية والتسهيلات الإدارية والمالية، أو أن يكون الانضمام إلى الحزب الحاكم الوسيلة الأساسية للحصول على الفرص والمنح والمعونات والخدمات وغيرها، وقد تكون شللية طائفية بحيث تسعى طائفة دينية أو مجموعة عرقية لتعزيز نفوذها والسيطرة على الجهاز الحكومي(٤).

وقد تكون المحاباة مبنية على سلوك فردي كالواسطة التي تأخذ شكل منح -أو التوسط للحصول على- منصب حكومي ما لصديق أو قريب بغض النظر عن معايير الكفاءة

---

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، ص٣٨-٣٩.

(٢) حمارنة: مصطفى، والصُياغ، فايز، دراسة حالة الأردن، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٦٧٩.

(٣) Andvig, Jens chr., And others, Research on corruption: Apolicy oriented survey, p17-18.

(٤) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، ص٢٠٣-٢٠٤.

والجدارة، حيث يتم اعتماد الروابط الشخصية والعائلية بدلاً منها لتشمل بذلك عمليات التوظيف والترفيع والحصول على الخدمات والامتيازات وغيرها بطرق غير مشروعة.

وتُشكّل المحاباة آلية سياسية أساسية خاصة في الدول السلطوية أو شبه الديمقراطية، حيث يكون للرئيس الحق الدستوري في تعيين معظم المناصب العليا، وبذلك يُنظر للمحسوبية السياسية كشكل خاص من المحاباة، بحيث يُفضِل مَن يمسك السلطة (الحاكم) أفراد عشيرته وأسرته ويُرشحهم لوظائف سياسية واقتصادية وعسكرية/أمنية في أجهزة الدولة كوسيلة لضمان مركز سلطته غير المستقر(١).

وبهذا المعنى يكون للقرابة وظائف سياسية بإبراز ما يُعرف بالآليات الداخلية للقرابة مثل تكوّن السلطة من جماعات مبنية على التحدر الأحادي السلالة، والآليات الخارجية مثل تكوّن شبكات التحالفات الناجمة عن المصاهرات التي تُولِّد علاقات سياسية وتتضمنها ولتشكل ما يسمى "بسلطة النطاق النَسَبي"(٢)، وبشكل قد يجعل التحريك إلى أعلى (التحريك الرأسي) عبر الآلية السياسية أو البيروقراطية مغلقاً أو محصوراً بجماعة معينة أو معتمداً على علاقات تبعية واعتماد(٣).

وفي الجانب الاقتصادي تتعلق المحاباة والمحسوبية بما يسمى برأسمالية المقربين/ رفاق العمر (Crony Capitalism) والتي تشير إلى بيئة اقتصادية تُشكل فيها العلاقات بين رجال الأعمال والسياسيين ذوي النفوذ نوعاً من الهرمية الاجتماعية، التي تتأثر بروابط عائلية وصداقات تخدم أصحابها، وبما يجعل القرارات والسياسات الاقتصادية وعملية تخصيص الموارد معتمدة على هذه العلاقات أكثر من اعتمادها على التنافس الحر(٤).

ويُعرَف الفساد القائم على المحاباة والمحسوبية بالفساد الأبوي (Parochial corruption) على أساس أن هذه الآلية تنطلق من روابط القربى، والوضع الطبقي والولاءات التقليدية الضيقة التي تكون مخرجاتها تقريب جماعات وطبقات واستبعاد، وربما اضطهاد جماعات وطبقات أخرى على أساس الأصول العرقية والاجتماعية(٥).

---

(١) Andvig, Jens chr., And others, Research on corruption: A policy oriented survey, p18.

(٢) الحسين، قصي، الفساد والسلطة: أركيولوجيا المنشأة المزدوجة التمفصل الوقائعي للسلطة في العصور الوسطى، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ص٢٧.

(٣) هنتنجتون، صموئيل، النظام السياسي لمجتمعات متغيِّرة، ص٨٨.

(٤) Wikipedia Encyclopedia/English, Crony capitalism, www.en.wikipedia.org/wiki/crony-capitalism#viewpoints

(٥) الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، الفساد والإصلاح: دراسة، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٣، ص٦٩.

ثالثاً: الإختلاس (Embezzlement): وهو سرقة المال العـــام مـــن جـــانب الشـــخص المسؤول عن إدارته وحمايته في أحد أجهزة الدولة أو إحدى مؤسسات القطاع العام، وتحويـــل هذا المال العام المُختلس لصالح الشخص المختلِس أو لشركاء آخرين[1]، ويشمل ذلـــك أيضـــاً نهب المال العام، بمعنى الحصول على أموال الدولة أو التصرف بها من غير وجه حق تحـــت مسميات مختلفة.

ويعتبر الاختلاس شكلا من الفساد الداخلي وإساءة استخدام السلطة، والذي قد يأخذ شكل ما يسمى بالتمدد (Straddling) وهي العملية التي يستخدم من خلالها بعض من يمسك الســـلطة مناصبهم السياسية للدخول إلى/أو ضمان توسعة مصالحهم التجارية الخاصة، كتأميم منشـــآت أجنبية لصالح النخبة السياسية ومنحها امتيازات وحقوق ملكية احتكاريـــة، أو إعـــادة توزيـــع أملاك الدولة على أعضاء الأسر الحاكمة[2].

رابعا: **ممارسات ينظر إليها أحيانا على أنها أشكال مستقلة للفســـاد، أو أنـــها تابعـــة وملازمة للأشكال السابقة، وتشكل حالة من حالاتها وهي[3]:**

١. التزوير (Fraud): ويتضمن قيام المســـؤول الحكومـــي بـــالتحريف والتلاعـــب بالمعلومات والوثائق والحقائق والأوامر والمهمات المؤتمن عليها والمسؤول عنها، واستخدام هذه المعلومات لتحقيق مكسب مالي على الأغلب عن طريق نقلها إلـــى شخص أو طرف آخر في القطاع الخاص، وينطبق ذلك أيضا على الحالات التـــي يتقصد فيها الموظف الحكومي التغاضي عن -أو المشاركة في- نشاطات جرميـــة أخرى لتحقيق مكاسب مالية خاصة، مثل: التهريب أو تهرب أطـــراف أو أفـــراد آخرين من الرسوم الضريبية أو الجمركية أو الغرامات التي تحددهـــا القوانيـــن والأنظمة والتعليمات.

٢. الابتزاز (Extortion): ويتمثل بقيام المسؤول الحكومي أو من يملكـــون الســـلطة باستخدام الإكراه أو العنف أو التهديد باستخدام القوة لإرغام الأفراد أو الجماعـــات أو الشركات على تقديم مكسب ما مقابل تقديم الخدمـــة أو التعـــهد بالحمايـــة، أو الامتناع عن المضايقة والتوقف عن التهديد باللجوء إلى العنف أو بالتشـــهير، أو الإعلان عن معلومات حقيقية أو مزعومة لإلحاق الضرر به وبمصالحه.

---

(١) حمارنة: مصطفى، والصياغ، فايز، دراسة حالة الأردن، ص٦٧٨.

(٢) Andvig, Jens chr., And others, Research on corruption: A policy oriented survey, p 16.

(٣) حمارنة: مصطفى، والصياغ، فايز، دراسة حالة الأردن، ص٦٧٨-٦٧٩.

المطلب الثاني: أنواع ومستويات الفساد:

تختلف أنواع ومستويات الفساد باختلاف المعيار الذي يتم الاعتماد عليه للتصنيف وتمييز الممارسات، ومن ذلك التمييز حسب معيار مستوى ونطاق الفاعلين، والتمييز حسب معيار مدى انتشار الفساد، وحسب معيار التوازن السياسي في المجتمع كما يلي:

أولاً: الأنواع حسب معيار مستوى ونطاق الفاعلين:

يتم التمييز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من أنواع الفساد هما[1]:

- الفساد الكبير (Grand Corruption): وهو الفساد الذي ينخرط فيه كبار قادة الدولة والموظفون في المستويات العليا، والسياسيون المسؤولون عن القرارات الرئيسية غير الروتينية، ويشير إلى أعمال النخبة السياسية التي تستغل بها السلطة لتحقيق مكاسب خاصة، ومن ذلك الفساد المرتبط بالصفقات الكبرى، ونظم التسليح، وامتيازات استغلال الموارد الطبيعية، وخصخصة مؤسسات الدولة، وسرقة المساعدات الأجنبية، ولذلك فهو الأكثر خطورة وضرراً على النظام السياسي والاقتصادي.
- الفساد الصغير (Petty Corruption): وهو فساد من قبل أي موظف حكومي يُنفذ نشاطات روتينية عند مستوى متدنٍ من الإدارة الحكومية، ويشمل تلقي البيروقراطيين أو ابتزازهم للرشاوى لتقديم الخدمات أو لتسريع الإجراء البيروقراطي.

وبينما يقتصر الفساد الصغير على المستويات الإدارية الدنيا، فإن الفساد الكبير يشمل المستويات السياسية المختلفة ممثلة برئيس الدولة والمؤسسات السياسية كالبرلمان والسلطة التنفيذية والفساد المرتبط بالأحزاب والانتخابات كما يلي:

١. <u>الفساد الرئاسي</u>: يُعبِّر هذا النمط عن أعلى مستويات الفساد في أي دولة ونظام سياسي فهو يتعلق بذروة الهرم السياسي؛ أي فساد الرؤساء والحكام من خلال استغلال نفوذهم لتحقيق مصالح ذاتية أو مكاسب غير مشروعة شخصية أو عائلية، ويشار إليه عادة بفساد القمة المُكثف " Top – Heavy Corruption "[2]، وترجع خطورة هذا النمط من الفساد إلى ارتباطه برأس الدولة، ففيه يتحول منصب الرئيس من كونه منصباً يستهدف المصلحة العامة إلى منصب لتحقيق الثروة والمكسب الشخصي.

---

(١) Nieuwbeerta, paul, and others, Street-Level corruption in Industrialized and developing countries, European Societies, vol 5, Issue 2, 2003, p140-141.

(٢) الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، <u>الفساد والإصلاح: دراسة</u>، ص٨٩-٩٠.

وينتشر هذا النمط عادةً في الدول التي يغلب عليها النمط الفردي في الحكـم، أو التـي يتمتع فيها رئيس الدولة بسلطات واسعة النطاق، ويُمثل ذلك نموذج العالم الثالث حيث تتولـى القيادات الحكم وهي شبه مُعدمة وتحتكر السلطة لفترات زمنية طويلة نسـبياً تغيـب خلالـها الفوارق بين المال العام والمال الخاص، وتستهدف ممارسات الفساد فيـها المحافظـة علـى السلطة وتأمين الوضع الشخصي في مواجهة احتمالات المستقبل (في حالة تعرضهم للعزل أو النفي)[1].

ويُبين الجدول رقم (٥) شكلاً من أشكال الفساد الرئاسي، حيث المبالغ التقديرية التي تـم اختلاسها من قِبل عدد من رؤساء الدول خلال فترة حكمهم، مقارنة مع متوسط دخل الفرد في دولهم لعام ٢٠٠١م (وهي السنة الأقرب لنهاية فترة حكم معظمهم)، ويشير ذلك إلـى عمليـة سرقة منظمة تعتمد على استغلال النفوذ وتلقي الرشاوى والعمولات وتكوين الأرصدة الماليـة، وتوجيه حصص من القروض والمساعدات الخارجية إلى الحسابات الشخصية، وتبديد الأموال العامة في الإنفاق البذخي والسرقة المباشرة من خزينة الدولة، ويُلاحظ من الجدول أيضاً طول فترة حكم الرؤساء بشكل عام واحتكارهم السلطة لفترات طويلة، الأمر الذي يساعدهم علـى الاستمرار في ممارسات الفساد (عدم المحاسبة والرقابة) وحماية أنفسهم، كما يُلاحظ من أرقام متوسط دخل الفرد أنها دول ذات متوسط دخل فرد منخفض، وهنا يتضح حجم المعاناة التـي تُعانيها هذه الدول من جراء ممارسات الفساد.

ويشمل الفساد الرئاسي أيضاً الأشكال والطرق الأخرى للفساد كمحاباة الأقـارب فـي التعيين بالمناصب العامة، بهدف السيطرة على السلطة السياسية وبما يجعل العملية السياسـية في هذه الدول تُعبّر عن مفهوم السياسة العائلية (Family Politics) إضافة إلى التغاضي عـن فساد الأقارب والنخبة السياسية وتجاوزاتهم القانونية والمالية[2].

وتؤدي هذه الممارسات إلى تشكل نمط "الدولة – القرصان" (Priate-state) حيث يُصبـح جهاز الدولة نفسه مؤسسة للفساد، ونهب الفائض الاقتصادي لصالح المقربين، فـهناك حـاكم فرد ومجموعة من المنتفعين الذين يهدفون إلى تحقيق مصالحهم الخاصة بعيـداً عـن حكـم القانون[3].

---

(١) معوض: جلال عبدالله، الفساد السياسي في الدول النامية، دراسات عربية، بيروت، العدد ٤، ١٩٨٧م، ص١٦.

(٢) معوض، جلال عبدالله، الفساد السياسي في الدول النامية، ص٦-٧.

(٣) فتحي: شادية، حالة روسيا: أنماط الفساد وتكلفة الفساد، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العـدد ١٦٠٠، ١٩٩٩/٩/٦، ص٢٦.

الجدول رقم (٥).

حجم المبالغ المختلسة من قبل الرؤساء في عدد من الدول.

الرئيس	فترة حكمه	المبالغ التقديرية التي تم اختلاسها (بالدولار)	متوسط دخل الفرد في الدولة عام ٢٠٠١ (بالدولار)
محمد سوهارتو	رئيس أندونيسيا ١٩٦٧-١٩٩٨	١٥-٣٥ مليار	٦٩٥
فرديناند ماركوس	رئيس الفلبين ١٩٧٢-١٩٨٦	٥-١٠ مليار	٩١٢
موبوتو سيسيكو	رئيس زائير ١٩٦٥-١٩٩٧	٥ مليار	٩٩
ساني اباتشا	رئيس نيجيريا ١٩٩٣-١٩٩٨	٢-٥ مليار	٣١٩
سلوبودان ميلوسوفيتش	رئيس صربيا/يوغسلافيا ١٩٨٩-٢٠٠٠	مليار	-
جون كلود دوفالييه	رئيس هاييتي ١٩٧١-١٩٨٦	٣٠٠-٨٠٠ مليون	٤٦٠
البرتو فوجيميوري	رئيس البيرو ١٩٩٠-٢٠٠٠	٦٠٠ مليون	٢,٠٥١
بابلولازانكو	رئيس وزراء أوكرانيا ١٩٩٦-١٩٩٧	١١٤-٢٠٠ مليون	٧٦٦
ارنولدو اليمان	رئيس نيكاراجوا ١٩٩٧-٢٠٠٢	١٠٠ مليون	٤٩٠
جوزيف استرادا	رئيس الفلبين ١٩٩٨-٢٠٠١	٧٨-٨٠ مليون	٩١٢

المصدر: Hodess, Robin, Introduction, IN, Global corruption Report 2004, p13.

٢. **الفساد المرتبط بالمؤسسات السياسية:** يشمل هذا النمط فساد أعضاء المؤسسات السياسية أو فساد هذه المؤسسات ذاتها، ومن ذلك فساد بعض أعضاء البرلمان والوزراء وكبار المسؤولين والنخبة الحزبية، وهو نمط من أنماط الفساد المرتبطة بالمستويات العليا، أي فساد على مستوى القمة ولكنه يأتي في مرتبة تالية للفساد الرئاسي من حيث التدرج[1].

(١) بدر الدين: إكرام، ظاهرة الفساد السياسي، في، الفساد السياسي: النظرية والتطبيق، تحرير: إكرام بدر الديـــن، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٣٨.

أ. فساد الهيئة التشريعية (البرلمان)

يُنظر للفساد البرلماني باعتباره المتغير المستقل بالنسبة للفساد المؤسسي بصفة عامة، فوصول الفساد إلى البرلمان يعني سهولة وجوده على مستوى الوزارة وعلى مستوى الأحزاب السياسية والمؤسسات السياسية بشكل عام(١).

ويرى كورر (Kurer) أن الفساد التشريعي والبرلماني يمكن تجزأته إلى فساد يؤثر على عملية صنع السياسات نفسها (مدخلات)، وفساد يؤثر على النتائج (مخرجات)(٢):

- فساد يؤثر على العملية التشريعية (مدخلات): وذلك من خلال ممارسات تشمل رشوة المشرعين ودفع أموال وعمولات لشراء قوانين وأصوات تشريعية، إما من قِبل السياسيين وموظفي السلطة التنفيذية في مسعى لإقرار تشريع معين، أو من قِبل جماعات المصالح أو شركات تجارية (محلية، أجنبية) أو جماعات جنائية تدفع بشكل غير مشروع للمشرعين من أجل تمرير مشاريع قوانين تخدم مصالحها، أو الحيلولة دون إصدار قوانين أخرى تُقيِّد هذه المصالح، أو تمرير معلومات لها طابع السرية عند مناقشة الهيئات التشريعية لبعض أوجه الأنشطة غير المشروعة لهذه الشركات والجماعات.
- القواعد والتشريعات الفاسدة (مخرجات): (أ) ممارسات تشمل امتيازات بفرض الضرائب وتخصيص الموارد الحكومية لمجموعات معينة من ضمنها النخبة السياسية، ويشمل ذلك أعمال المحاباة في دعم مقترحات تشريعية تخدم الحزب السياسي الذي ينتمي إليه العضو أو الشركة وجماعة المصالح التي قامت بتمويل وتقديم تبرعات لحملته الانتخابية، (ب) غياب الإجراءات التشريعية والبرامج الفعّالة، لاحتواء ومكافحة الفساد ويتعلق ذلك بما يسمى بالفساد التشريعي السلبي، بمعنى تخلي البرلمان عن واجبه في إقرار قوانين وتشريعات فعّالة حول تمويل الأحزاب، وإهماله المساءلة والمراقبة على ممارسات السلطة التنفيذية، وتدقيق كشوفات الدخل للسياسيين والموظفين الحكوميين، وعدم تشكيل لجان التحقيق البرلمانية.

ومن صور الفساد البرلماني، لجوء بعض أعضاء هذه الهيئات إلى استغلال النفوذ والحصانة البرلمانية في مباشرة أنشطة غير مشروعة تحقق لهم ثروات طائلة كتهريب السلع والاتجار فيها، والاستيلاء على أراضي الدولة وغيرها من النشاطات(٣).

---

(١) الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، الفساد والإصلاح: دراسة، ص٩٧.

(٢) Kurer, Oskar, Corruption: An Alternative approach to its Definition and Measurement, political studies, vol 53, Issue 1, 2005, p 234.

(٣) معوض: جلال عبدالله، الفساد السياسي في الدول النامية، ص١٠.

ب. فساد الهيئات التنفيذية:

ترجع خطورة فساد الهيئة التنفيذية في إطارها السياسي كونها تحتكر وسائل الإكراه المشروعة من ناحية، وتمثل وكيلاً جمعياً (Collective Agency) مؤتمناً لتنفيذ الأهداف والقرارات الجمعية من ناحية أخرى، فالوزراء وكبار المسؤولين يتمتعون بسلطة تقديرية واسعة في توزيع المنافع والتكاليف، ويحتكرون ذلك في القطاعات الحساسة والمشاريع الكبرى مثل: مشاريع البنية الأساسية ونظم التسليح والمشتريات الحكومية الكبرى(١).

ويشكل ذلك مجالاً واسعاً للفساد السياسي والاقتصادي من خلال تقاضي بعض الوزراء وكبار المسؤولين للرشاوى والعمولات من الشركات مقابل تسهيل أنشطتها، أو اختلاسهم الأموال العامة ضمن آلية يطلق عليها "الفساد الذاتي - الداخلي" (Auto Corruption) بمعنى استغلالهم مناصبهم استغلالاً مباشراً لتحقيق مصالحهم الخاصة كحالات هدر المال العام، والسعي لتحقيق الإثراء الشخصي والمنافع الخاصة على حساب المصلحة العامة، واستغلال النفوذ في ممارسة أنشطة تجارية غير مشروعة، وممارسات محاباة الأقارب والمحسوبية في تخصيص الموارد وفي شغل المناصب العامة، وفي حالات أخرى بيع المناصب والوظائف العامة(٢).

ومن صور الفساد الوزاري أيضاً ما يتعلق بتضارب أو تعارض المصالح الاقتصادية التي تظهر عندما يمتلك الوزراء مصلحة أو منصباً آخر في شركة تتعامل مع الحكومة أو تستفيد من سياساتها، مما يخلق مشكلة ازدواجية الولاء، ويؤدي إلى محاباة الشركات التي يمتلكون مصالح فيها، والتأثير على القرار السياسي لخدمة مصالحها على حساب الشركات الأخرى، والتي يمكن أن تقوم بالأعمال نفسها بسعر أرخص وبكفاءة أفضل(٣).

كما يشير الفساد الوزاري أو الحكومي إلى تدخل الأجهزة الحكومية وتلاعبها بنتائج الانتخابات لضمان فوز مرشحي الحزب الحاكم، أو تمويل الحكومات الانتخابات لصالح بعض

---

(١) Warren, Mark E., What Dose Corruption Mean in a Democracy?, American Journal of political Science, vol. 48, Issue 2, 2004, p 335.

(٢) معوض: جلال عبدالله، الفساد السياسي في الدول النامية، ص٨-٩.

(٣) أكرمان، سوزان-روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ص١٤١-١٤٢.

المرشحين أو الكتل، أو استخدام المال العام للتأثير على الانتخابات من خلال التوزيع السياسي على بعض المناطق دون غيرها، لكسب أصوات مواطنيها خلال الانتخابات[١].

وفي كثير من الدول تبدو ملامح الفساد على مستوى الوزارة واضحة سواء في عملية اختيار بعض الوزراء أو إسقاط الثقة عن بعضها الآخر، كأن يتم إسناد المناصب الوزارية وفقاً لآليات المحاباة والمحسوبية الفئوية والعشائرية والطائفية والعرقية، أو أن يكون تعيينهم نتيجة لضغوط من كبار رجال الأعمال ذوي النفوذ، الذين يريدون تعيين وزراء موالين لهم وإسقاط آخرين لا يخدمون مصالحهم[٢].

ج. الفساد المرتبط بالأحزاب والانتخابات:

يشير الفساد الحزبي إلى استغلال الحزب السياسي وجوده في السلطة لتحقيق مكاسب سياسية خاصة به، كالتجسس على المعارضة أو قمعها واتخاذ إجراءات ضدها، أو استغلال النخبة الحزبية في الحزب الحاكم مناصبها لتحقيق مكاسب شخصية كممارسات الإثراء الشخصي والمحسوبية، ومنح التسهيلات والاستثناءات للأقارب والأعضاء والاستيلاء على أملاك الدولة، وتتعلق ممارسات الفساد بمؤسسة الحزب إذا كانت لا تقتصر على بعض الأعضاء بل تتغلغل في المؤسسة بأكملها، وإذا كانت القيم الداخلية للحزب والأعضاء والنخبة الحزبية تدعم مثل هذه الممارسات وتعمل على تسويغها[٣].

وتتداخل ممارسات الفساد الحزبي مع الفساد الانتخابي والذي يُنظر إليه باعتباره أولى حلقات الفساد السياسي، ففيه تتم إساءة استخدام العملية التي يتم بها الفوز بالمنصب العام أو المحافظة عليه، ويُشكّل ذلك إساءةً لاستخدام السلطة إذا كان الحزب في الحكم، أو مُقدمة لإساءة استخدامها إذا كان الحزب خارج السلطة، ويُوضح الجدول رقم (٦) الأشكال المختلفة لممارسات فساد الأحزاب والانتخابات، والتي سيتم توضيحها فيما يلي:

---

(١) فتحي: شادية، حالة روسيا: أنماط الفساد وتكلفة الفساد، ص٢٦.

(٢) فتحي: شادية، حالة روسيا: أنماط الفساد وتكلفة الفساد، ص٢٦.

(٣) بدر الدين: إكرام، ظاهرة الفساد السياسي، ص٣٩.

(ج-١). إساءة استخدام السلطة المرتبطة بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية:

قد يكون ذلك بصورة مباشرة كأن يلجأ الحزب الحاكم أو أحد الأحزاب في السلطة إلى استغلال نفوذها لكسب ميزة تنافسية على المنافسين الآخرين، ومن ذلك إساءة استخدام موارد الدولة من المال العام والبنية التحتية للأغراض الانتخابية، أو ابتزاز مساهمات مالية من القطاع الخاص أو موظفي الدولة لتغطية النفقات الحزبية، أو تقييد المصادر المالية المتاحة لأحزاب المعارضة.

ومن ناحية أخرى، يأخذ التمويل السياسي صورة الترتيبات بين الأحزاب أو المرشحين والمانحين لهم، فقضايا التمويل ترتبط بازدياد متطلبات الأحزاب السياسية وعدم قدرتها على توفير هذه المتطلبات بالوسائل المشروعة، وبخاصة النفقات الباهظة للحملات الانتخابية التي تسير في شكل حلزوني متضخم، بمعنى إذا كان المرشح أو الحزب (س) يُنفق مبالغ ضخمة في حملته الانتخابية فإن المرشح أو الحزب (ص) يجب أن ينفق مثله إذا كان يريد أن تكون له فرصة بالفوز، وينطبق ذلك على جميع الأحزاب، فالأحزاب الصغيرة تلجأ لممارسات الفساد للتعويض عن نقص الأعضاء والموارد لديها، والأحزاب الكبيرة تحتفظ بجهاز كبير ومُكلف لا يكون من السهل دائماً تمويله بأساليب مشروعة[١].

(١) بورتا: دوناتيلا ديللا، الفساد والديمقراطية، رسالة اليونسكو، اليونسكو - القاهرة، المجلد ٤٩، العدد٢، ١٩٩٦م، ص١٩-٢٠.

الجدول رقم (٦).
أنواع الفساد المرتبطة بالأحزاب السياسية والانتخابات.

النوع	المجموعة العاملة الحساسة للفساد	الوصف
١. الإنفاق غير المشروع وشراء الأصوات.	الناخبون وموظفو الانتخابات	حزب سياسي أو مرشح قد يرشي بشكل مباشر أو غير مباشر موظفي الانتخابات أو الناخبين، كتقديم أنواع مختلفة من الحوافز للقواعد الانتخابية مقابل سلوك انتخابي معين.
٢. التمويل من مصادر غير معروفة.	المرشحون والأحزاب السياسية	حزب سياسي أو مرشح قد يقبل التمويل من مجموعات جريمة منظمة أو حكومات أجنبية، وهذه المجموعات قد تُشكّل أحزاباً سياسية خاصة بها.
٣. إساءة استخدام موارد الدولة.	القطاع العام	استخدام الحزب السياسي أو المرشح موارد الدولة كالمال والبنية التحتية لأغراض انتخابية، أو القيام بالنقل غير المشروع للتمويل الحكومي إلى الشركات أو المنظمات أو الأفراد.
٤. الإثراء الشخصي.	المرشحون والسياسيون	يُمكن الطلب من المرشحين المساهمة بمبالغ كبيرة لتمويل انتخاب حزب ما، أو الدفع من أجل حملاتهم الفردية، ولذلك يلجأ الممثلون المنتخبون لممارسات الفساد كأخذ نسبة من عمولات سرية وقبول الرشوة والاختلاس، بهدف الدفع للانتخابات التالية.
٥. طلب مساهمات من موظفي الخدمة العامة.	موظفو الخدمة العامة والقطاع العام	حزب سياسي أو مرشح بحاجة للمال قد يفرض رسوماً أو مبلغاً من المال على الموظفين الحكوميين، وفي بعض الأنظمة قد يُكره الحزب السياسي الموظفين على أن يصبحوا أعضاء حزبيين، ومن ثم يبتز عمولات من رواتبهم من أجل بعض النفقات الحزبية.
٦. نشاطات عصيان تشريعات التمويل السياسي.	الأحزاب السياسية	إن الحزب السياسي أو المرشح قد يقبل الهبات من مصادر محظورة أو يُنفق أكثر من السقف القانوني المسموح به، أو يعمل على تقديم تقارير غير صحيحة، وينتهك متطلبات الإفصاح.
٧. مساهمات سياسية لمصالح،عقود، أو تغيير سياسة.	القطاع الخاص	تقديم الحزب أو المرشح السياسي منافع خاصة على شكل تراخيص وعقود حكومية ومنح، أو تغيير سياسة حكومية معينة أو تشريع يحابي مجموعة مصالح محددة لتقديمها مساهمات تدعم الحزب أو المرشح.
٨. إكراه القطاع الخاص على دفع مال للحماية.	القطاع الخاص	ابتزاز المال من القطاع الخاص كاستخدام التفتيشات الضريبية والجمركية، لإكراه الأفراد والشركات ومؤسسات الأعمال على دفع جزء من أرباحها إلى حزب سياسي معين.
٩. الحد من وصول التمويل إلى أحزاب المعارضة.	أحزاب المعارضة والمرشحون المعارضون	الحزب الحاكم قد يعمل على تقييد المصادر المالية المتاحة لأحزاب المعارضة.

المصدر : Walecki, Marcin, Political Money And Corruption, Global corruption Report 2004, Transparency International, p20, www.transparency.org

ونتيجة لذلك تحصل صفقات تبادل منفعي بين الأحزاب أو المرشحين من ناحية والمانحين من ناحية أخرى، بحيث يقوم المانحون (الشركات، جماعات المصالح، منظمات الجريمة...) بتقديم التبرعات المالية والمنح وتمويل الحملات الانتخابية للحزب السياسي أو المرشح، على أن يتم تسديد ذلك للجهة الممولة من خلال مصالح بعد أن يصل المرشح أو الحزب للسلطة، ومن ذلك الحصول على تراخيص وعقود حكومية أو تشريعات محابية، والدفاع عن مصالح الجهة المُمولة بجعل القرار السياسي يصب في صالحها[1].

وبذلك يستخدم المانحون من الشركات وجماعات المصالح القدرة الاقتصادية للتأثير على العملية الديمقراطية ومؤسسات العمل الجماعي، ضمن ما يسمى بـ "عمليات بيع السياسيين للمتبرعين" أو "شراء" سياسة الدولة ("Buy" State Policies)[2].

وتُبيّن إحدى الدراسات عن التمويل السياسي للأحزاب السياسية في (١١٤) دولة، أن ٧٩% من الدول لديها شكل ما من التمويل الحكومي للأحزاب السياسية، وأن في ٥٠% منها تعتمد الأحزاب على الأموال الخاصة من الشركات والاتحادات التجارية ومصادر أجنبية، وتُحدد هذه المصادر الثلاثة بشكل كبير نتيجة الانتخابات فيها، وأن في ٤١% منها هناك محددات وقيود على الإنفاق الحزبي وفي ٢٨% منها هناك قيود على المساهمات المالية، وفي ١٣% منها فقط هناك ما يسمى بالإفصاح الكامل (Full Disclosure) أي اطلاع الجمهور على مَن أعطى؟ وكم أعطى؟ وإلى مَن أعطى؟ ولأي هدف؟ ومتى؟[3].

وبذلك فالدول تختلف عن بعضها فيما تعتبره تمويلا سياسيا مشروعا أو غير مشروع، وفي القيود والضوابط التي تفرضها على ذلك، ويبين الجدول رقم (٧) بيانات عن ١١٨ دولة موزعة حسب القارات والمناطق الجغرافية، ونسب الدول من بينها التي فيها متطلبات وأنواع مختلفة للإفصاح.

ويتضح من الجدول، أنه خارج دول أمريكا الشمالية تقارير الإفصاح غالبا توجد في الدول الأوروبية وتنخفض في بقية المناطق، وفيما يتعلق بالإفصاح من قبل الأحزاب عن حسابات الدخل و/أو الإنفاق تبرز دول أمريكا الوسطى والكاريبية، بسبب عدم وجود متطلبات إفصاح فيها على الإطلاق، وفي دول إفريقيا والباسيفيكي/المحيطة آسيا، فإن أقل من نصف الدول تطلب تقريرا عن مثل هذا الإفصاح.

---

(١) أكرمان، سوزان – روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ص٢٣٨-٢٣٩.

(٢) Hellman, Joel, and Schankerman, Mark, Intervention, corruption and capture: The nexus between enterprises and the state, Economics of Transition, vol. 8, Issue 3, 2000, p 553-554.

(٣) Ward, Gene, The role of disclosure in combating corruption in political finance, Global corruption Report 2004, Transparency International, p38-39, www.transparency.org, p 38-39.

الجدول رقم (٧).
نسب الدول التي تطلب تقارير إفصاح عن تمويل الأحزاب والمرشحين ونفقاتهم موزعة حسب المناطق الجغرافية

المنطقة	عدد الدول المبحوثة	النسبة المئوية للدول التي تطلب:			
		تقارير عامة للإفصاح	إفصاح الأحزاب عن الدخل و/أو الإنفاق	إفصاح المرشحين عن الدخل و/أو الإنفاق	الإفصاح عن اسم المانحين للأحزاب السياسية
أفريقيا	٢٧	٤٤	٣٣	١١	٣
أمريكا:					
الشمالية	٣	١٠٠	١٠٠	٦٧	٦٧
الكاريبية	١٢	٢٥	صفر	٢٥	صفر
الوسطى	٧	٢٩	صفر	١٤	صفر
الجنوبية	١١	٧٣	٧٣	٩	٢٧
أوروبا:					
الغربية	١٦	٨١	٦٩	٣٨	٥٦
الشرقية	١٨	٨٩	٨٣	٣٩	٦٧
آسيا	١٥	٦٧	٤٧	٥٣	٢٧
الباسيفيك/المحيطية	٩	٤٤	٣٣	٣٣	٣٣

المصدر: Ward, Gene, The role of disclosure in combating corruption in political finance, p45.

أما الإفصاح عن دخل و/أو نفقات المرشحين فإن دول جنوب أمريكا هي الأقل مُعدلاً، تليها الدول الإفريقية ودول أمريكا الوسطى والكاريبية، وبالنظر إلى الإفصاح عن أسماء المانحين للأحزاب فإن دول أمريكا الوسطى والكاريبي ليس لديها مثل هذه القوانين، وبالتحديد بعض الدول الإفريقية لديها ذلك، ولذلك تسمى هذه المناطق بمعاقل السرية للمال في السياسة[1].

(ج-٢). شراء الأصوات الانتخابية:

يشير شراء الأصوات إلى اللحظة التي يتم فيها تقديم حافز معين من قِبل المرشح أو مندوبه، أو من قِبل الحزب السياسي للناخب مقابل التزامه بسلوك انتخابي معين، كالطلب من الناخبين التعهد بالتصويت لصالح أو ضد مرشح معين أو الالتزام بالامتناع عن التصويت، ويُعتبر ذلك أسلوباً من أساليب تعامل المرشحين والأحزاب مع قواعدهم الانتخابية، بهدف الوصول إلى السلطة والمحافظة عليها.

(١) Ward, Gene, The role of disclosure in combating corruption in political finance, p 44-45.

وفي هذه العملية يتنازل الناخبون عن حقوقهم السياسية وواجباتهم الديمقراطية ببيع أصواتهم من أجل منافع وحوافز يُقدمها المرشح، والتي قد تكون منافع مادية مباشرة على شكل أموال وسلع مادية، أو مُقابل غير مباشر على شكل وعود بالحصول على وظائف إدارية أو بتحقيق مطالب محلية معينة[1].

ويُرافق عملية شراء الأصوات عادة إساءة استخدام الأموال والسلطة العامة لتمويل شراء الأصوات، فإذا كان الحزب أو المرشح في السلطة فإنه يعمل على استغلال نفوذه باستخدام موارد الدولة والمحسوبيات والوظائف، وجميع الامتيازات الحكومية التي تؤمن لهم شبكات من الالتزام بانتخابهم كمنح الناخبين مثلاً حق الوصول إلى البرامج الاجتماعية أو الخدمات العامة مقابل أصواتهم، أو تهديدهم بالحرمان من منافع إن لم ينتخبوا كما كُلّفوا.

وقد تكون إساءة استخدام الأموال والسلطة العامة بعد الانتخابات في حال نجاح المرشح -إذا كان خارج السلطة- لتقديم المكافآت للناخبين كمساعدتهم بالحصول على وظائف حكومية أو معاشات، منح دراسية، إسكان عام، وبما يضمن التأييد السياسي للحزب أو المرشح[2]، وفي سيناريو آخر يحدث شراء الأصوات في سياق علاقات طويلة الأمد بين المرشحين ووكلائهم والدائرة الانتخابية، بحيث تتم تنمية العلاقات وتبادل المنافع عبر الدورة الانتخابية كلها.

ويظهر في كثير من الدول وكلاء خصوصيون يعملون كسماسرة بين السياسيين والقواعد الانتخابية، ويقوم هؤلاء الوكلاء بتأسيس شبكات من العملاء في نطاق الدائرة عن طريق شبكة من العقود والمصالح، حيث يكون لديهم القدرة على منح حرية الوصول إلى الخدمات العامة وتقديم المساعدة في حل المشكلات[3].

وهؤلاء الوكلاء هم جزء مما تُسميه بورتا (Porta) بـ "المتاجرين بالسياسة"، والذين يجمعون بين العمل السياسي القانوني وغير القانوني، ويُسهمون أو يشاركون بأنفسهم في الأنشطة الاقتصادية للعمل السياسي، وتُقسمهم إلى مجموعتين حسب وظائفهم، فهناك "أمناء صناديق الأحزاب" الذي يعملون على تنظيم التمويل القانوني وغير القانوني للحزب من خلال التنسيق والوساطة مع العديد من الشركات والعملاء، وهناك "رؤساء هيئات القطاع العام" الذين يُمثلون الأحزاب في القطاع العام، ويعملون على تعبئة التأييد الانتخابي وشراء الأصوات باستخدام الموارد العامة والامتيازات والتعيينات الحكومية[4].

---

(١) Pfeiffer, Silke, Vote buying and its implications for democracy: evidence from Latin America, global corruption Report 2004, Transparency International, p77. www.transparency.org

(٢) أكرمان، سوزان - روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ص٢٤٦-٢٤٧.

(٣) Pfeiffer, Silke, Vote buying and its implications for democracy: evidence from Latin America, p78

(٤) بورتا: دوناتيلا ديللا، المقترنون بالفساد: المتاجرون بالسياسة في إيطاليا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو - القاهرة، العدد ١٤٩، ١٩٩٦م، ص٨٥-٨٧.

وبذلك يخضع تكوين الدائرة الانتخابية في النظام السياسي لاعتبارات مختلفة، إذ إن هناك ابتعاداً عن مفهوم الانتخاب لتطابق الأفكار إلى أسلوب الأتباع، حيث يُصبح التصويت نوعاً من المساومة يتم تبادله مقابل مصالح.

(ج-٣). رشوة موظفي الانتخابات:

وفي هذه الحالة يتعامل المرشحون والأحزاب مع نتائج الانتخابات من خلال رشوة موظفي الانتخابات، بهدف التلاعب بالنتائج وتسهيل عملية تزويرها، أو المساعدة في عملية شراء أصوات الناخبين.

ثانياً: الأنواع حسب معيار مدى انتشار الفساد:

تُشير هذه الأنواع إلى مدى التخطيط والتنظيم والمؤسسية في ممارسات الفساد كما يلي:

١. الفساد الفردي أو العرضي (Incidental, Individual corruption): يقتصر هذا النوع على ممارسات فساد وأعمال غير مشروعة من جانب سياسيين أفراد أو موظفين حكوميين، وهي في الغالب أعمال عرضية وغير منظمة تشمل عادة أفراداً منعزلين أو عدد ضئيل من الأفراد[١].

٢. الفساد المؤسسي (Institutional corruption) ويكون عندما يسود الفساد مؤسسات محددة أو قطاعات نشاط محددة في الدولة، حيث يشمل أعداداً أكبر من الموظفين، إضافة إلى وجود عنصر التنظيم والتآمر، ومثال ذلك وجود وزارات تنفيذية مثقلة بموظفين فاسدين، بينما في غيرها تكون هذه الممارسة أقل شيوعاً، أو وجود ممارسات فساد بشكل روتيني في قطاعات معينة دون غيرها، ويرتبط ذلك بوجود مؤسسات ضعيفة تعاني من غياب القواعد والتنظيمات التي تحكم عملها، وضعف نظام الضوابط واللوائح السائد[٢].

ويتميز الفساد المؤسسي بأنه ذو طابع تضخمي، بمعنى أنه ينتشر من مؤسسة إلى أخرى، فالمؤسسة الفاسدة إذا استطاعت تحقيق مكاسب جيدة من خلال أساليب الفساد فإنها تُحفِّز بذلك مؤسسات أخرى باتباع الأسلوب نفسه، ومن الممكن حدوث تحالفات بين العناصر الفاسدة التي تنتمي إلى مؤسسات مختلفة داخل النظام السياسي، كأعضاء البرلمان وأعضاء السلطة التنفيذية ورجال الأعمال[٣].

---

(١) Robinson, Mark, Corruption and Development: An Introduction, European Journal of Development Research, vol. 10, Issue 1, 1998, p3.

(٢) Robinson, Mark, Corruption and Development: An Introduction, p3.

(٣) Werner, Simcha, New Directions in the study of Administrative corruption, public Administration Review, vol. 43, Issue 2, 1983, p 150.

٣. الفساد المنظم أو المستقر (Systemic, Entrenched Corruption): وهو الفساد الذي ينتشر في المجتمع ككل وفي العملية السياسية، بحيث يُصبح عملاً روتينياً ومقبولاً كوسيلة لإجراء صفقات يومية ولتحقيق أهداف النظام السياسي، وبما يؤثر على المؤسسات والسلوك الفردي في كل مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وترتفع درجة مؤسسية هذا النمط، بحيث تعمل التنظيمات والهيئات المختلفة على دعم وتسويغ الممارسات الفاسدة وحماية الأشخاص الفاسدين[١].

ويظهر الفساد المنظم في مجتمعات ذات خصائص سياسية واجتماعية وثقافية محددة، تتميز بتنافس سياسي قليل ونمو اقتصادي ضئيل ومتفاوت، ومجتمع مدني ضعيف، وغياب المساءلة الحكومية والميكانزمات المؤسسية للتعامل مع الفساد، بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى التي تقوم على احترام الحريات المدنية والمساءلة الحكومية، ومدى واسع من الفرص الاقتصادية والمنافسة السياسية المنظمة.

ويُفرق ورلين (Werlin) بين الفساد الأولي (Primary) والفساد المنظم الذي يسمّيه "الفساد في المرحة الثانية" (Secondary)، فبينما يعتبر الأول مجرد مشكلة سياسية تُماثل وقوع مخالفة لقواعد اللعب السياسية، فإن الأخير هو شكل من المرض السياسي ويعني تحطيم القوانين ذاتها التي تُحدد المخالفة وتفرض عقوبتها[٢].

وتقوم آلية الفساد المنظم على فكرة أندريسكي (Andreski's) لما يسميه بحكم اللصوص (Kleptocracy) بمعنى وجود حاكم هدفه الأساسي تجميع الثروة الشخصية ويمتلك القوة لتحقيق هذا الهدف خلال وجوده في السلطة، والتي تكون مُكرسة للسيطرة على سياسات الحكومة وتوجيهها لجمع الثروات الشخصية للحكام والنخبة السياسية وللحفاظ على سلطتهم[٣].

ويُنظر للفساد المنظم باعتباره "دولة ظل" (Shadow State) حيث يُوجد الحكم الفاسد خلف الوجه الرسمي للسلطة السياسية، بمعنى أن الفساد يُصبح النظام السياسي غير الرسمي ولكنه الفعلي، فهو نظام له مؤسسات تسعى من خلالها شبكات الفساد لإثراء نفسها بالحصول على مراكز سياسية أو تجارية والسيطرة عليها وممارسة ضغطها غير القانوني من خلالها[٤]،

---

(١) بدر الدين: إكرام، ظاهرة الفساد السياسي، ص٤١.

(٢) Werlin, Herbert H., Secondary Corruption: The concept of political Illness, Journal of Social, political and Economic studies, vol. 27, Issue 3, 2002, p347-348.

(٣) أكرمان، سوزان-روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ص٢٠٥-٢٠٦.

(٤) Riley, Stephen p., The political Economy of Anti-corruption strategies in Africa, European Journal of Development research, vol 10, Issue 1, 1998, p 141.

فالأنظمة السياسية التي تتصف بالفساد المنظم تلجأ إلى التحالف مع فئات وقطاعات معينة تصبح بالنسبة إليها أشبه بالنخبة الهامشية التي تستعين بها في الضبط والإدارة والسيطرة السياسية، ومقابل ذلك يتم التسامح عن أعمال الفساد التي تُمارسها تلك الجماعات، والتي تحصل على مزايا تختلف من نظام إلى آخر كالمكانة أو السلطة أو المرتبات المرتفعة.

وينشأ عن ذلك احتكار لمواقع القرار من جهة، وتشكيل شبكة تنتفع من استخدام الدولة باعتبارها جهازها الخاص من جهة أخرى، فتتحول ممارسة الفساد إلى مؤسسة شبكية راسخة تتصف بالاستمرار، ويتم فيها تقاسم السيطرة على الموارد العمومية بين النخبة تبعاً لموازين قوى اجتماعية (عائلية، قبلية، نسبية) وسياسية وأمنية وأحياناً تكون طائفية واثنية(١).

وتُفسر الآلية التي يعمل بها نظام الفساد المنظم بما يسمى بعلاقة (الرئيس – العملاء)، وهي شكل من العلاقات الهيراركية التي تقوم على الاعتماد المتبادل بين القمة التي تُسيطر على القوة وبين العملاء الذين يبحثون عن المكانة والهيبة والمنافع المادية(٢).

ويُعبِّر عن ذلك تحديداً نمط "الحكم الأبوي-الرعوي" حيث يُمثِّل الحاكم (القمة) بؤرة ومركز الثقل في النظام السياسي ويتمتع بسلطة مطلقة، وتحيط به نخبة محدودة من الوزراء والقادة العسكريين وبعض الأقارب المباشرين، وغيرهم من الذين يتصفون بالولاء الكامل لشخصه، ورغم تبعيتهم للحاكم فإن كل عضو من أعضاء هذه النخبة يُمثل قائداً فرعياً لمن هم أدنى منه درجة وتأثيراً، وتسير العلاقات الرأسية في هذه العلاقة في اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل استناداً إلى الولاء الشخصي، بينما تتسم العلاقات الأفقية بين الاتباع (القادة الفرعيين) بالتنافس والصراع في ظل محاولة كلاً منهم التقرب إلى القائد بدرجة أكبر(٣).

ويوضح الشكل رقم (٢) طبيعة هذه العلاقة (الرئيس – العملاء) والتي يُعبر فيها الفساد عن علاقات وروابط شخصية في شبكة غير رسمية تقوم على العلاقات الرأسية، حيث يمثل (ب) و (ج) العميلان للقمة (أ)، وهما بدورهما يمثلان رئيسين بالنسبة إلى (د، هـ، و) ارتباطاً مع (ب) و (ز، ح، ط)، ارتباطاً مع (ج)؛ وتتسم هذه العلاقة التي يوضحها الشكل بما يلي(٤):

---

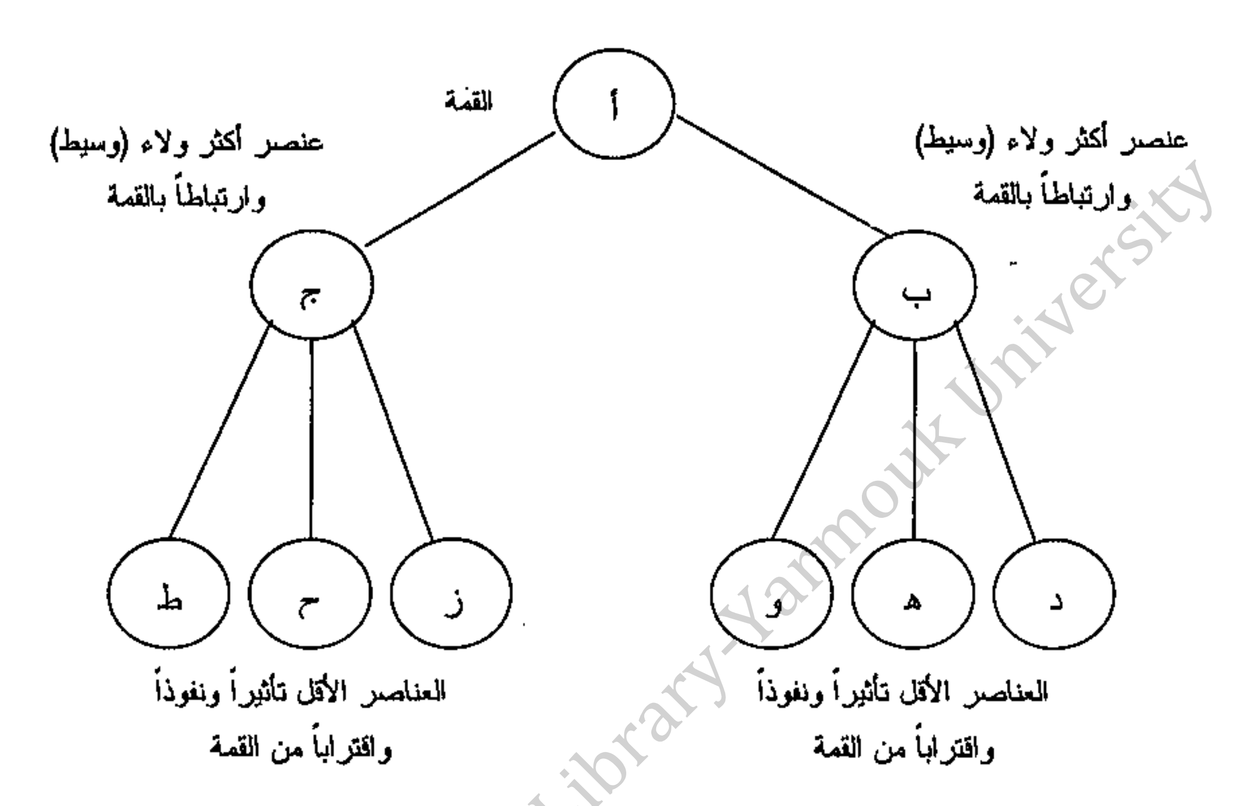
(١) قبانجي: يعقوب، العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٥٨.

(٢) الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، الفساد والإصلاح: دراسة، ص٩٠.

(٣) حسن، حمدي عبدالرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، القاهرة، دار القارئ العربي، ط١، ١٩٩٣م، ص٤٥.

(٤) الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، الفساد والإصلاح: دراسة، ص٩١.

الشكل رقم (٢).
شكل العلاقة بين القمة والأتباع في الفساد المنظم.



المصدر: الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، الفساد والإصلاح: دراسة، ص٩٠.

١. إن الروابط فيه رأسية العلاقة، ومن غير المحتمل أن تكون هنالك روابط أفقية.

٢. رأسية الرابطة تعكس اختلافات المكانة لكل قمة عن اتباعها، فمكانة (أ) أعلى من (ب) والأخير أعلى من (د).

٣. إن كل رابطة رأسية مباشرة أساسها المواجهة أو ما يطلق عليه (Face to Face Relation)، ويمكن لكل قمة رئيسية وسيطة توسيع نطاق اتباعها، وبالتالي تزداد السيطرة التي يتمتع بها قمة الهرم.

٤. إن النقاط الصغرى مثل (د) ، (ز) ترتبط من خلال القمم الوسيطة (ب) ، (ج) بأعلى قمة الهرم (أ)، ويكون شكل النظام في العلاقات هو النظام الشبكي، الذي يُمثل نوعاً من الطابع النفعي في العمل.

٥. إن الرابطة الشخصية بين القمة والاتباع قد تنبع من علاقات أُسرية، شخصية، قيادات ومرؤوسيها، روابط صداقة، روابط منفعة للحصول على ريع الفساد.

٦. تعمل هذه الشبكات ائتلافات أو تحالفات، وتقود للمحاباة والكسب الشخصي.

ونتيجة لذلك، يتشكّل نظام سياسي تبتعد فيه مؤسسات الدولة عن أهدافها الدستورية من خلال أعمال النخبة التي تمارس نهب الدولة (State Capture)، والتي تُشير إلى تدبير غير مشروع لمكاسب خاصة للمسؤولين من خلال قنوات وصول غير رسمية وغير شفافة وتفضيلية بدرجة كبيرة، مع غياب الحدود بين المصالح السياسية والتجارية لموظفي الدولة، وليحل ذلك محل القنوات الشرعية والشفافة للتأثير السياسي وتوسط المصالح، وبما يُقلل من وصول المجموعات والمصالح المُنافسة إلى موظفي الدولة، وتشمل سياسات نهب الدولة التي ينتهجها نظام الفساد المنظم ما يلي[1]:

١. الاستيلاء على المؤسسات العامة: ويكون ذلك بتوجيهها لخدمة مصالح النخبة السياسية لتحقيق المكاسب الخاصة والإثراء الشخصي، وكذلك عن طريق تجاهل الحكام التشريعات وانتهاكهم لها، بحيث تُصبح القواعد القانونية التي وفقها يتم عادة تقييم الممارسات الفاسدة والحكم عليها ضعيفة، والعمل على تشريع القوانين التي تخدم مصالحهم.

٢. تشكيل شبكات تواطؤية: (Collusive Networks): وهي شبكات النخب الفاسدة التي ترتبط بعلاقات وروابط شخصية ومصالح مشتركة، كالمصالح المالية والسياسية والخضوع للهرمية، وهي جماعات تسيطر على التعيينات في القطاع العام وتعمل على تقويض المنافسة السياسية وإقصاء النخب المنافسة، وتعمل على حشد الموارد العامة لصالحها، وتغطية نشاطاتها غير المشروعة.

٣. تقويض الانتخابات (Undermining Elections): ويكون ذلك بحظر الانتخابات كلياً أو قصرها على مستوى المحليات، أو الانتقاص من صلاحيات المجالس التشريعية أو إجراء الانتخابات بين الأحزاب التي يجيزها النظام الحاكم أو المؤسسة العسكرية، والتضييق على المعارضة وممارسة ضغوط بوليسية وإدارية على أنصارها أو منعها من النجاح أو الترشح، وقصر الانتخابات الرئاسية على مرشح واحد.

---

(١) Karklins, Rasma, Typology of post – communist corruption, Problems of post – communism, vol. 44, Issue 4, 2002, p 27-30.

٤. فساد العدالة القضائية: وذلك باستخدام السلطة القضائية كأداة لتهديد ومعاقبة الخصوم السياسيين، وإجراء التحقيقات والادعاءات الانتقامية والزائفة لهم بسبب الفساد، وبالمقابل يتم الضغط على القضاء لإخفاء قضايا الفساد المتعلقة بأفراد النخبة الحاكمة، أو عدم إجراء تحقيق حقيقي فيها، أو للتحايل على نتائجه.

٥. السيطرة على وسائل الإعلام: حيث تتميز وسائل الإعلام في أنظمة الفساد المنظم بأنها مملوكة في معظمها للدولة، بحيث يتم توجيهها لخدمة مصالح النخبة الحاكمة والتستر على ممارساتها الفاسدة، وعدم قيامها بواجباتها الرقابية والتحقيقية، واستخدامها لتوجيه الاتهامات الزائفة ضد الخصوم السياسيين والاقتصاديين.

ويؤدي ذلك إلى وجود نظام فاسد بالكامل تقوده قيادة فاسدة ترتبط بالحكم الشخصي للرئيس، فهذا النمط يُعمم الفساد من القمة إلى القاعدة وفق نموذج (القائد-الأتباع) (Leader-Follower) حيث يُشكل فساد القمة حافزاً لفساد الأتباع، نظراً للدور الكبير الذي يضطلع به القائد في تشكيل الرأي العام والسلوك الاجتماعي، وباعتبار القادة يُمثلون نماذج شاملة (Paradigms) للكتلة السياسية وهم المكلفون بمكافحة الفساد، ولذلك ففساد القادة يؤثر على الثقة والولاء والنزاهة الشخصية للأتباع، إضافة إلى أن القادة في هذه الأنظمة يعملون على تبرير ممارساتهم للفساد عن طريق(١):

١. اعتبار القادة أنفسهم بأنهم الوحيدون القادرون على التمييز بين ما هو فساد وما هو غير ذلك، وكذلك من خلال دعم فرضية أن القادة الذين يعملون لصالح النظام والدولة من حقهم أن يأخذوا تعويضاً يتجاوز رواتبهم.

٢. الادعاء بأن ظروفاً محددة تتطلب تبديل القواعد، وأن من مسؤوليتهم أن يقوموا بممارسات فساد من أجل المصلحة العامة.

٣. من خلال تقنية إضفاء الشرعية التي تحدث بعد أن يصبح الفساد شائعاً.

ثالثاً: الأنواع حسب معيار التوازن السياسي في المجتمع:

يستند التوازن السياسي في المجتمع كمعيار لتمييز أنواع الفساد، إلى مفهوم جونستون (Johnston) للديمقراطية المستدامة، التي تعني وجود المؤسسات الليبرالية واقتصادات السوق، ووجود قوى سياسية متعددة ومتوازنة بشكل كبير ويشمل ذلك(٢):

---

(١) Werner, Simcha, New Directions in the study of Administrative corruption, p149-150.

(٢) جونستون: مايكل، المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٠٠-١٠١.

أ. قيام توازن بين إمكانية الوصول إلى النخب السياسية وبين استقلالها الذاتي، بمعنى قيام علاقة بين الدولة والمجتمع يكون للمصالح الخاصة فيها نفوذ سياسي له شأنه، ويكون بوسع المسؤولين أن يرسموا السياسات وينفذونها بشكل مستقل.

ب. قيام توازن بين الثروة والسلطة، ويُشير ذلك إلى حالة تكون فيها مسالك الترقي السياسي والاقتصادي على حد سواء متعددة ومفتوحة، بما يكفي لتقليل إغراءات مقايضة الثروة أو السلطة ببعضهما.

ويرى جونستون أن اختلال هذين النوعين من التوازنات والتفاعل بينهما يُوجِد أشكالاً مختلفة من الفساد، تعتمد على العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع والطرق التي يتم بها تملك الثروة والسلطة واستخدامها، فهل النخب السياسية واقعة تحت تأثير المصالح الخاصة أو أنها مترسخة بحيث تستغل تلك المصالح؟ وهل يستخدم الناس الثروة لشراء النفوذ السياسي، أو أنهم يستخدمون السلطة السياسية لإثراء أنفسهم؟

ويُوضح الجدول رقم (٨) أنواع الفساد المختلفة الناتجة عن اختلال التوازن السياسي في المجتمع، حيث يشير الخط الأفقي إلى التوازن أو عدم التوازن بين إمكانية الوصول إلى النخب واستقلالها، ويُشير الخط الرأسي إلى التوازن أو عدم التوازن بين الفرص الاقتصادية والسياسية، وهذه الأنواع هي ما يلي:

١. مزايدات جماعات المصالح:

تتميز الدول الديمقراطية الليبرالية بهذا النمط من الفساد، حيث يوجد في بيئة تتجاوز فيها فرص الوصول إلى النخب نطاق استقلالها الذاتي، وتكون الفرص الاقتصادية فيها أوفر بكثير من السياسية، فمزايدات جماعات المصالح تتصف بقوة المصالح الخاصة والنخب التي يسهل الوصول إليها ووجود التنافس السياسي والاقتصادي، وتمثل هذه الجماعات الكثير من المصالح والبعض منها فقط اقتصادية، إلا أن معظمها يلجأ إلى الإغراءات الاقتصادية (التبرعات للحملات الانتخابية، والرشاوى، والهدايا ...)، فهي تستخدم الثروة لاكتساب النفوذ السياسي بشكل يؤدي إلى فساد النخب، أي أن المسؤولين السياسيين يكونون عُرضة للتأثير الخاص ويجدون صعوبة في التصرف بشكل مستقل، وهو فساد يقوم إلى حد كبير على أساس فردي غير منظم[١].

---

(١) جونستون: مايكل، المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، ص١٠٤-١٠٥.

الجدول رقم (٨).

أنواع الفساد حسب معيار التوازن السياسي في المجتمع.

توازن الفرص:	إمكانية الوصول إلى النخب> استقلالها الذاتي	الاستقلال الذاتي للنخب> إمكانية الوصول إليها
الاقتصادية > السياسية	١. مزايدات جماعات المصالح. أمثلة: الدول الديمقراطية الليبرالية، الولايات المتحدة، المملكة المتحدة. - استراتيجيات مكافحة الفساد: تدعيم وحماية الاستقلال الرسمي والحدود بين الدولة والمجتمع، خضوع البيروقراطية للمساءلة الداخلية، حماية المساواة في المنافسة السياسية، وضع ضوابط وقوانين لتمويل الحملات والأحزاب وشروط للإفصاح عن الأصول والمصالح.	٢. هيمنة النخب أمثلة: نظم الحكم العسكرية، الصين، كوريا الجنوبية. - استراتيجيات مكافحة الفساد: تعزيز المشاركة السياسية وإجراء الانتخابات التنافسية، حماية الحقوق المدنية والسياسية وحقوق الملكية، استقلال الهيئات البيروقراطية والقضائية والصحفية، توسيع آفاق المنافسة السياسية.
السياسة > الاقتصادية	٣. آليات المحسوبية المجزأة. أمثلة: إيطاليا، روسيا. - استراتيجيات مكافحة الفساد: تدعيم وحماية الاستقلال الرسمي والحدود بين الدولة والمجتمع، تعزيز قدرة الدولة على إنفاذ القوانين وتحقيق الكفاءة المهنية البيروقراطية والقانونية، زيادة النمو الاقتصادي.	٤. محسوبية الزمر المهيمنة. أمثلة: أندونيسيا، المكسيك. - استراتيجيات مكافحة الفساد: تعزيز المشاركة والمنافسة السياسية، الاستقلال البيروقراطي والقانوني، ضمان حرية الصحافة والحريات المدنية، وضع قوانين تكفل انتخابات نظيفة، زيادة النمو الاقتصادي.

المصدر: جونستون: مايكل، المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، في الفساد والاقتصاد العالمي، ص١٠٥، ١١٢.

٢. هيمنة النخب:

يشير هذا النمط من الفساد إلى وجود نخبة سياسية راسخة تواجه منافسة سياسية ضئيلة -وإن وجدت فإنها تكون بين مجموعات سياسية واقتصادية نخبوية- وقليل من المطالبات بالخضوع للمساءلة، كما تهيمن هذه النخبة على الفرص الاقتصادية وتستغلها لإثراء نفسها وحلفاءها من رجال السياسة والأعمال.

وتكون الحدود بين الدولة والمجتمع والمصالح العامة والخاصة والمسائل السياسية والإدارية ضعيفة وعرضة لتلاعب النخبة، حيث يتم التدخل (التلاعب، بيع) في سبل الوصول السياسية، والتلاعب بالعمليات القانونية من أعلى لتحقيق مصالح النخبة واستمرار هيمنتها، ويدخل السياسيون والبيروقراطيون إلى نشاط الأعمال ويمارسون الاستغلال السياسي والبيروقراطي للشركات، ويشهد ذلك وجود علاقات غير مشروعة بين النخبة والشركات الكبيرة، وقد يُصبح هذا النمط من الفساد منظماً عندما يواجه معارضة ضئيلة، وحيث تكون قوى الإصلاح ضعيفة[1].

٣. المحسوبية المجزأة، والانشقاقات الممتدة:

يتميز هذا النمط من الفساد بوجود النخب التي يسهل الوصول إليها، والتي تسعى إلى السلطة وسط منافسة سياسية قوية وندرة في الفرص الاقتصادية، ويكون الوصول إلى السلطة عن طريق تكوين مجموعات من الأتباع الشخصيين باستخدام المكافآت المادية، ويكون هؤلاء الأتباع على درجة بسيطة من الانضباط وعُرضة للتأثر بالمصالح، وجمع المغانم نتيجة النقص الحاد في المكافآت، ولأن الأتباع لديهم بدائل سياسية كثيرة.

ولذلك تكون سياسات المحسوبية مجزأة (متشرذمة، غير منظمة) ومتغيرة الولاء حيث يتعين شراء ولائها وإعادة شرائه في كل منافسة سياسية، مما يؤدي إلى نشوء سوق لمزايدات المحسوبية، وتكون النخب في هذا النمط غير آمنة وغير مستقرة من الناحية السياسية بسبب المنافسة السياسية، وطبيعة جماعات المحسوبية، ولذلك يشهد هذا النمط بروز ممارسات الفساد التي تسمى بـ "الفساد النهم المتعجل" بحيث يؤمن المسؤول السياسي لنفسه أكبر ما يستطيع بأسرع ما يمكن.

وقد تنشط في مثل هذا النوع من الفساد قوى فاعلة غير المنظمات السياسية كجماعات المافيا والمخدرات، ولذلك يكون الفساد مرتبطاً بالترهيب والعنف إلى حد كبير[2].

---

(١) جونستون: مايكل، المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، ص١٠٦-١٠٧.

(٢) جونستون: مايكل، المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، ص١٠٨.

٤. آليات المحسوبية "محسوبية الزمر المهيمنة":

يتميز هذا النمط من الفساد بوجود نخبة قوية تسيطر على المشاركة الشعبية وتحد من المنافسة عن طريق آليات المحسوبية، حيث تتلاعب النخبة بالمكافآت الاقتصادية النادرة للسيطرة على المنافسة السياسية، واستخدام التنظيم المنضبط للمحسوبية للقضاء على المجموعات المنافسة تدريجياً، والتي تتمثل بأحزاب على درجة كبيرة من الانضباط، وذات تسلسل قيادي هرمي بهدف الاستمرار في السلطة واستغلال المصالح الاقتصادية.

وآليات المحسوبية التي يتم استخدامها ليست متجانسة كلياً من داخلها، لكنها تسعى للسيطرة على الأتباع من خلال احتكار آليات المحسوبية، وإقناعهم بمكافآت ومنافع ضئيلة ولكنها تؤدي إلى نتائج سياسية كبيرة.

ويُحوّل هذا النمط من الفساد الثروات إلى أيدي قلة من الناس ويفرض شكل من "الضرائب السياسية" على أنشطة الأعمال والاستثمارات والوظائف العادية، ويُبقي الفقراء في حالة من التبعية السياسية، وكثيراً ما تكون النتيجة فساداً مُنظماً، وقد يكون مصحوباً بالترهيب[1].

(١) جونستون: مايكل، المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، ص١٠٨-١٠٩.

المبحث الثالث
أسباب الفساد السياسي والاقتصادي

ترتبط أسباب الفساد السياسي والاقتصادي بالفاعلين الأساسيين في ممارساته والظروف البيئية المهيأة لها، فهناك الأفراد الذين يقومون بهذه الممارسات، وهناك المجتمع وقيمه الثقافية وعاداته وتقاليده، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي للدولة والوضع الاقتصادي فيها، ولذلك يُعالج هذا المبحث أسباب الفساد في أربعة مطالب يدرس الأول الأسباب الفردية والثاني الأسباب الاجتماعية، ويتم تناول الأسباب السياسية في المطلب الثالث، والأسباب الاقتصادية في المطلب الرابع.

المطلب الأول: الأسباب الفردية

تُركِّز النظرة التقليدية في تفسيرها لظاهرة الفساد على الجانب الأخلاقي، حيث ترى أن سبب ممارسة الفساد هو احتلال أشخاص غير أمناء وغير نزيهين مراكز القوى (Positions of Power) واعتلائهم مناصب السلطة[1]، وبذلك يُعتبر الفساد مشكلة فردية وليست مشكلة جماعية أو عامة.

وتستند هذه الرؤية في أفكارها إلى ما يسمى بالمدرسة القيمية (Moralist School) التي تنسب الفساد إلى عوامل أخلاقية ودينية وتُدينه بالضرورة كسلوك فردي، وحالة سلبية تتعارض دائماً مع المصلحة العامة ينبغي القضاء عليها ومكافحتها، فالفساد يعني القصور القيمي (بمعنى الانحراف وفقدان النزاهة والأمانة وتجاهل الفضائل ومبادئ الأخلاق) عند المسؤولين العموميين الذين يتخذون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع، والذي يجعلهم غير قادرين على تقديم الالتزامات الذاتية المجردة لخدمة المصلحة العامة[2].

وبينما تؤكد المدرسة القيمية على أن تدني القيم والمبادئ الأخلاقية يؤدي إلى الفساد، فإنها بالمقابل ترى أن الارتقاء بهذه القيم والمبادئ يُمثل المدخل الصحيح للتخلص من مظاهر الفساد والوقاية منها، أي أن علاج الفساد الإداري على سبيل المثال يمكن أن يكون أمراً يسير التحقيق من خلال تجنيد وتدريب موظفين عموميين غير فاسدين[3].

---

(١) هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، ترجمة: نادر أبو شيخة، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٤، ص٧٨.

(٢) داغر، مُنقذ محمد، علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دولة عربية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، ٢٠٠١، ص٩-١٠.

(٣) حسن، حمدي عبدالرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، ص٣٩.

ووفقاً لهذه الرؤية فإن هيمنة القيم الأخلاقية على الفرد تجعل أنماط السلوك الإنساني متوافقة مع بعضها بعضاً، حيث تُشد المنظومات الفرعية في المجتمع (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية) إلى بعضها وتجعل السلوك يأخذ المنظومة الأخلاقية نفسها، أما مع انحلال المنظومة الأخلاقية عند الفرد تصبح القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أشد تأثيراً في سلوكه، ويؤدي ذلك إلى جعل السلوك الإنساني خاضعاً لمكونات التنظيم الاجتماعي تبعاً لدرجة نمو كل منها، فتصبح قيم القرابة أشد تأثيراً في السلوك من قيم العدالة وقيم المصلحة أقوى تأثيراً من قيم الوفاء وقيم الانتصار، وشهوة السيطرة أهم من قيم النزاهة والإنصاف(١).

ويمكن أن نجد هذه النظرة للفساد في أفكار الفلاسفة القدماء، الذين استخدموا كلمة الفساد للإشارة إلى تصرفات الأفراد الأخلاقية أكثر من الإشارة لجملة التصرفات الأخلاقية للمجتمع، وكان الحكم على ذلك يُبنى على أساس توزيع الثروة والسلطة والعلاقات بين الزعماء وأتباعهم، وعلى مصادر قوة الحكام وحقوقهم المعنوية في ممارسة الحكم، إضافة إلى رؤية هؤلاء الفلاسفة للسياسة.

ومن ذلك مثلاً أفكار أفلاطون حول إلغاء المُلكية الخاصة بالنسبة لطبقتي الحكام والجنود كوسيلة لمعالجة جشع الحكام وتحقيق مصالح الدولة، واعتبار أرسطو أن الخير في السياسة هو العدل أو المصلحة العامة بعبارة أخرى، ونظرة شيشرون للسياسة على أنها عمل من أعمال الأخلاق والفضائل، وأن العمل السياسي لا يمكن اعتباره إلا واجباً أخلاقياً يتطلب من العامل به تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وبذلك فالنزاهة والإخلاص والتفاني في خدمة المجموع لمن أولى واجبات العاملين في المجال السياسي(٢).

وتتشابه هذه الرؤية لظاهرة الفساد مع تفسير مدرسة التحليل النفسي/السيكولوجي للسلوك الإجرامي ومظاهر الفساد، والتي ترى أنها تنتج عن أحد أمرين: إما إخفاق الذات في تطويع وتهذيب النفس، أي العجز عن تحقيق التكيف بين الميول الغريزية والنزعات الفطرية من ناحية والقيم والمبادئ السائدة في المجتمع من ناحية أخرى، وإما انعدام وجود الضمير أو عجزه عن ممارسة وظيفته في السمو بالنزعات والميول الفطرية إلى مرتبة الإشباع الهادئ المشروع، الذي يُفصح عن الاحترام الكامل لقواعد الدين والخُلق والقانون، وفي كلتا الحالتين تنطلق النزعات الغريزية من مرحلة اللاشعور لتحقق إشباعاً جزئياً أو كلياً إلى مرحلة الشعور دون التقيد بالضوابط والقيود الواجبة الاحترام(٣).

---

(١) الأصفر: أحمد، الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، المجلد ١٦، العدد ٣٢، ٢٠٠١، ص٣٤٥.

(٢) مهنا، محمد نصر، في تاريخ الأفكار السياسية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩م، ص٨٥.

(٣) عبدالخالق، جلال الدين، ورمضان، السيد، الجريمة والانحراف: من منظور الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، (د.ن)، ٢٠٠١م، ص٢٠٢.

وبما أن كل سلطة ترتد في النهاية إلى فرد (قائد/زعيم/رئيس) أو إلى جماعة أو نخبة، فإن سيكولوجية هؤلاء الأفراد تمثل سيكولوجية السلطة (البنية النفسية للسلطة) بما فيها من وعي وفهم وإدراك، وبما فيها من إرادة ونزعات ورغبات وحاجات تسعى السلطة إلى إشباعها وتحقيقها[1].

وترجع المشكلة الأساسية في هذا التحليل إلى صعوبة ملاحظة ومراقبة النسيج الأخلاقي للفرد، نظراً لارتباطه أساساً بالنوايا غير الظاهرة والسلوكيات غير المُعلنة، كما أنه يتجاهل الأبعاد الأخرى لظاهرة الفساد والتي ترتبط بالسياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالاعتماد على الأخلاق لا يكفي لتشخيص هذه الظاهرة ومعالجتها، إضافة إلى أنه من خلال هذا التحليل يصعب التمييز بين فعل الفساد وانتهاك أي قاعدة أخلاقية أخرى، وبذلك يتساوى الفساد مع الكذب والغش والقتل ويُوصف أيٌ سوء تصرف من قِبل الموظفين المدنيين أو السياسيين على أنه فساد[2].

ويرى جونستون (Johnston) أن اتساع نطاق السياسة يُضيّق التفسير الأخلاقي التقليدي للفساد، فقد أصبحت المجتمعات علمانية ومشتتة ويُنظر إلى الكثير منها على أنها ساحات للصراعات بين الجماعات والمصالح أكثر من كونها تجسيداً لمنظومة قيم قوية، وتدور القضايا الأخلاقية في السياسة حول العمل على الحفاظ على عدالة هذه المنافسة أكثر منها حول السعي لتحقيق الأهداف والغايات الأخلاقية[3].

وعلى صعيد الفكر السياسي يُمكن أن نجد أفكاراً معارضة لرؤية المدرسة التقليدية، ومن ذلك أفكار ميكيافللي الذي تَحدّث عن أخلاق سياسية مختلفة عن الأخلاق الفردية، وأن السمة الأولى للحاكم الصالح هي أن يعرف كيف يُحافظ على السلطة "فعلى الأمير أن يتظاهر بالرحمة وحفظ الود والشعور الإنساني النبيل والأخلاق والتدين، لكنه للحفاظ على دولته لا يستطيع أن يتمسك بجميع هذه الأمور، فعليه عند الضرورة أن يتصف بعكسها وأن يعمل خلافاً لها"[4].

وفي العلاقة بين الأمراء ووزرائهم يرى ميكيافللي بأن على الأمير أن يحتفظ بولاء وزيره وإخلاصه، وأن يُفكر به ويُغدق عليه المال ومظاهر التكريم، وأن يُبدي له العطف ويمنحه الشرف ويعهد إليه بالمناصب ذات المسؤولية، بحيث تكون هذه الأموال والمناصب

---

(١) القمودي، سالم، سيكولوجية السلطة: بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط١، ١٩٩٩م، ص٢١.
(٢) Luna, Florencia, Corruption and Research, Bioethics, vol 13, Issue 3 /4, Jul 1999, p263.
(٣) جونستون: ميخائيل، البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد، ص٢٩.
(٤) ميكيافللي، نيقولو، الأمير، ترجمة: خيري حماد، بيروت، دار الآفاق الجديدة، ١٩٨٥م، ص١٥٠.

ومظاهر التكريم كافة مهمة إلى الحد الذي يخشى منه على ضياعها[1]، وهذه الآراء لميكافللي قد تُبرر العديد من ممارسات الفساد، واعتبارها أمراً ضرورياً طالما أنها تُمكّن الحاكم من الحفاظ على سلطته.

ويعني ذلك أن السلطة لها غاية مُركبة من عنصرين: العنصر الأول، هو فكرة الجماعة والخير المُشترك والمصلحة العامة، والعنصر الثاني، هو أهواء ورغبات الحكام، فالسلطة لا تكون دائماً خيّرة تعمل لمصلحة الجماعة، وإنما تعمل في جزء من نشاطها لصالحها وتحقيق أهدافها الخاصة، وهي أهداف ذات طبيعة أنانية وضيقة[2].

ورداً على الانتقادات التي وُجِّهت لرؤية المدرسة التقليدية الفردية بضرورة اتخاذ إجراءات عملية فيما يتعلق بمفهوم الأخلاق في الإدارة والسياسة، فقد ظهرت ثلاث نظريات حديثة لتبرير وترشيد السلوك الأخلاقي للأفراد، ووضع المعايير العامة لسلوكيات ممارسة الوظيفة الحكومية وهي[3]:

١. النظرية النفعية (Utilitarianism Theory): وترى أن السلوك الأخلاقي للموظف العام يتحدد بتحقيق أعظم منفعة لأكبر عدد من الأفراد، والذي يجب أن يكون الهدف الأساسي لسلوك الموظف، فلكل نشاط منافع وتكاليف إجمالية والنشاط الصحيح (الصواب) هو الذي يُنتج منافع صافية أكبر وتكاليف صافية أقل للمجتمع ككل.
٢. نظرية العدالة (Justice Theory): والتي تنادي بمراعاة العدالة في توزيع الخدمات العامة التي يُقدّمها الموظف العام للمواطنين (العدالة التوزيعية للمنافع والأعباء)، وأن يؤدي الخدمات العامة بالشروط نفسها دونما تمييز لا مبرر له بين المنتفعين، ومراعاة العدالة الجزائية والعدالة التعويضية بينهم.
٣. نظرية الحقوق والواجبات (Rights and Duties Theory): تقوم هذه النظرية على بلورة حقوق الموظف وواجباته في أسس عامة، وترى أن عملية التوازن بين الحقوق والواجبات وتكاملها معاً يُشكل الإطار الأخلاقي المقنن للوظيفة العامة، فكل تصرف ضمن هذا الإطار الأخلاقي هو سلوك سوي وصحيح.

ولكن يبدو أن هذه النظريات أيضاً تختلف فيما بينها عن ما هو أخلاقي (أو غير أخلاقي) أو ما هو فساد (أو ليس فساداً) في السلوك السياسي والوظيفة العامة، فما تعتبره

---

(١) ميكيافللي، نيقولو، الأمير، ص١٨١-١٨٢.
(٢) ناصف، عبدالله، السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٨٣م، ص١٣٧-١٣٨.
(٣) نجم، نجم عبود، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط١، ٢٠٠٠، ص٥٦-٥٧.

نظرية المنفعة صواباً وإيجابياً (أعظم منفعة: ليس فساداً) قد تنظر إليه نظرية العدالة باعتباره فساداً (غير عادل)، وما تعتبره هذه الأخيرة ليس فساداً (عادل) قد تنظر إليه نظرية الحقوق والواجبات بأنه سلوك غير قانوني وفساد.

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية:

يُفسر المدخل الاجتماعي الفساد بعوامل اجتماعية ثقافية بحتة، حيث يَعتبر أن الفساد والسلوك المنحرف لا ينشأ في غالبيته نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي، بل على العكس يُشكّل جنوحاً اجتماعياً هو حصيلة تعاون كلٍ من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشوئه وتطوره[1]، أي أنه يعيد مظاهر الفساد إلى البيئة الاجتماعية وبُنية العلاقات السائدة بين الناس، ومظاهر الاضطراب والخلل في البناء الاجتماعي، وسيادة رموز ثقافية منحرفة تتغلغل في مؤسسات المجتمع ونُظمه المختلفة، وبذلك يكون التركيز على ما يسمى "بفلكلور الفساد" الذي يجعل الناس يتصورون ويعتقدون أن هذا الفساد واقع أفرزته الثقافة.

ووفقاً للمدخل الاجتماعي فإن الأسباب والخلفيات التي تقف وراء ظاهرة الفساد تتمثل بوجود ثنائية من القيم، هي القيم الاجتماعية التي تشمل رغبات الجماعات والعادات والتقاليد، والقيم التنظيمية الرسمية التي تشمل رغبات وتوقعات المؤسسات حول أداء وسلوك الموظفين، والتعارض الموجود بين هذه القيم الذي يؤثر في سلوك الفرد وأدائه يؤدي في النهاية إلى تغليب القيم الاجتماعية (القيم غير الرسمية)، وبالتالي إلى ظهور ممارسات الفساد[2].

ويَنظر هذا المدخل لممارسات الفساد بحسب السياق الاجتماعي لكل مجتمع، فهذه الممارسات تُمثل ظاهرة نسبية تختلف من مجتمع لآخر نظراً لارتباطها بالإطار الثقافي الذي تتواجد فيه، أي أنها تتمشى مع منطق النسبية الثقافية، والتي يرى ميني (Meny) أنها تُظهر التباينات حول مدى الفساد عند محاولة المقارنة على المستوى الدولي بسبب تباين النظم القيمية المعتمدة في المجتمعات، وكذلك بين وجهات النظر في داخل المجتمع الواحد وبين فئات اجتماعية مختلفة[3]، ويَظهر ذلك في اختلاف حساسية الرأي العام تجاه الفساد من دولة إلى أخرى ومن ثقافة إلى أخرى، والاختلافات المماثلة بين الرأي العام على اتساعه وبين رأي النخبة الاجتماعية والسياسية.

---

(١) عبدالخالق، جلال الدين، ورمضان، السيد، الجريمة والانحراف: من منظور الخدمة الاجتماعية، ص٢٠٦.
(٢) الحنيطي: محمد فالح، الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية لدى الموظفين في الأجهزة الحكومية بالأردن: دراسة ميدانية تحليلية، دراسات: العلوم الإدارية، عمان، المجلد ٣٠، العدد ٢، ٢٠٠٣م، ص٣٩٨
(٣) ميني: أيف، الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، ص٩.

ويُبيِّن هايدنهايمر (Heidenheimer) كيفية الاختلاف على المستوى الداخلي في النظرة للفساد بين الجمهور (العامة)، والنخبة من خلال تقسيم الفساد وفقاً لألوانه، أي وفقاً لمدى الاتفاق بين النخبة والعامة على وصف تصرف معين بكونه ينطوي على الفساد ويستحق العقوبة[1]، ويرى أن هذه الأنواع تُمثل تصويراً رمزياً لأشكال من التقييم الاجتماعي الناتجة عن عمليات اجتماعية تمت على المدى الطويل وتشمل ما يلي[2]:

١. الفساد الأبيض: ويتضمن الممارسات التي لا يعتبرها الجمهور أو النخبة فساداً، أو أن هذه الممارسات لا تعد شيئاً منفصلاً عن الثقافة إلى حد أنها لا تُعتبر مشكلة، ويُنظر إليها كبدهية في الحياة الاجتماعية ويتم التغاضي عنها وتبريرها، كما يُنظر إليها بتسامح دون أن تستحق العقوبة، ومن ذلك مثلاً ممارسات المحاباة والواسطة في المجتمعات ذات الروابط الأُسرية والعشائرية.

٢. الفساد الأسود: ويُشير إلى الأعمال والمُمارسات التي يتفق الجمهور والنخبة على وصفها بالفساد، ويتفقون على أنه ينبغي إدانتها باعتبارها تمثل انتهاكاً صارخاً للمعايير الأخلاقية والقانونية، وأن مرتكبها يستحق أن توقع عليه عقوبة قانونية، ومن ذلك اختلاس أموال الدولة أو طلب وقبول الرشوة في كثير من المجتمعات.

٣. الفساد الرمادي: ويشير إلى المنطقة الرمادية الغامضة التي تقع بين النوعين السابقين، حيث يكون الفساد عند بعض الناس مخالفاً لما يُطلق عليه بعضهم الآخر فساداً، فالنخبة والجمهور لا يتفقون على وصف أعمال معينة بالفساد كما لا يتفقون على إدانتها وضرورة إيقاع العقوبة على الفاعلين، ومن ذلك قضايا التمويل السياسي التي قد تراها النخبة ضرورة من ضرورات الحياة السياسية والتنافس الحزبي، بينما يراها الجمهور شكلاً من أشكال الفساد.

أما على المستوى الدولي فإن القيم والثقافة السائدة في بعض المجتمعات قد تلعب دوراً مؤثراً باعتبارها من المُسببات الهامة للفساد، بينما تكون الثقافة والقيم السائدة في مجتمعات أُخرى أداة لضبط الفساد وتقليل حدته، وبناء على فكرة النسبية الثقافية فإن ما يكون فساداً في مجتمع معين قد لا يُنظر له كذلك في مجتمع آخر، وينتشر الفساد وفقاً لذلك في مجتمعات أكثر من الأخرى لأن هناك اختلافاً في الأعراف والعادات بالنسبة لمكان وكيفية وزمان الحصول على المكاسب الشخصية، حيث يكون للناس في بعض المجتمعات قيم مختلفة إلى الحد الذي

---

(١) هايدنهايمر: أرنولد ج.، معالم الفساد: دراسة من منظور مقارن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو- القاهرة، العدد ١٤٩، ١٩٩٦م، ص٥٨.

(٢) ميني: أيف، الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، ص١٢-١٣.

يمكن عنده القول أن الفساد يجد ملاحقة أقل أو أنه يجد قبولاً أكثر، أو لربما كان يمثل جـــزءاً من الأعراف والتقاليد(١).

وللتدليل على هذه الفكرة، فإن المجتمعات النامية تتميز بسمات تجعل احتمـــال حــدوث الفساد فيها أكبر مقارنة مع المجتمعات الأخرى، فهي مجتمعات تسودها ثقافة تقليديـــة تشـــمل وجود التمركز الاثني (Ethnocentricity) والروابط فيها بدائية وليست وظيفية، إضافـــة إلـــى تقديس العادات والتقاليد، والتشديد على السلطة بالمولد وليس بـــالجدارة، ووجـــود عقوبـــات اجتماعية أكثر منها قانونية، ويرتبط بذلك شيوع الولاءات الخاصة كالولاءات الأسرية والإثنية والقبلية، والتركيز على فكرة العائلة الممتدة وارتباط الفرد بأقاربه والقبيلة التي ينتمي إليـــها، وما يتعلق بذلك من فكرة الواجب وحقوق المجتمع(٢).

وتميل مثل هذه المجتمعات الأسرية (Familism) وذات الولاءات العشائرية والأبوية إلى أن تكون لديها مستويات فساد مرتفعة، فمن وجهة النظر الاجتماعية تلعب الانتماءات الأوليـــة وقوة الولاءات الضيقة (القبلية، العرقية، الدينية) دوراً رئيسياً في الفساد من خلال سيادة هـــذه الروابط على الانتماء القومي، وأولويتها على الولاء للدولة والمجتمع، فالولاءات في الـــدول النامية لم تنتقل من المحيط الضيق إلى الدولة، أي أنها تتجه نحو الأسرة والعشيرة والعـــرق والطائفة الدينية أكثر مما تتجه نحو الحكومة أو الكيان الإداري، مما يؤدي إلى غياب مفـــهوم المصلحة العامة، وعدم وضوح الفواصل بين العام والخاص وخلق ازدواجية وتعدد وتنـــاقض في الضوابط السلوكية للأفراد(٣).

ويُؤدي وجود الانتماءات والولاءات الضيقة إلى خلق نظام من الالتزامات والواجبـــات نحو الأقارب والعائلة، مما يسمح بانتشار المحاباة والمحسوبية وبشكل يجعل المحافظة علـــى الحدود بين المؤسسات غير مقبول وغير واقعي(٤)، حيث إن مَن يشغل منصباً سياسياً كـــان أو إدارياً يجد نفسه مُضطراً تحت ضغوط الالتزامات النابعة من هذه العلاقات إلى محاباة أعضاء جماعته بأي شكل من الأشكال، فغالباً ما تكون الصلات القبلية والطائفية والإقليمية سبباً فـــي شغل المناصب السياسية، وقد تكون أحياناً السبيل الوحيد للتجنيد السياسي ويعني هـــذا عـــدم

---

(١) كليتجارد، روبرت، السيطرة على الفساد، ترجمة: علي حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤م، ص٩٤.

(٢) Werlin, Herbert H., Poor Nations, Rich Nations: A Theory of Governance, public Adminstration Review, vol 63, Issue 3, 2003, P331.

(٣) الأعرجي، عاصم، دراسات معاصرة في التطوير الإداري: منظور تطبيقي، عمان، دار الفكر للنشـــر والتوزيـــع، ط١، ١٩٩٥م، ص٢١٢.

(٤) فريد: مي، الفساد: رؤية نظرية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٣، ٢٠٠١م، ص٢٢٥.

اعتماد التجنيد السياسي على معايير الكفاءة والإنجاز من ناحية، وتيسير أساليب الاستفادة من المناصب السياسية لتحقيق مغانم شخصية من الناحية الأخرى[1].

وكمثال على تأثير البنية والقيم الاجتماعية على ممارسات الفساد بشكل عام والمحاباة والمحسوبية بشكل خاص، فقد أظهر استطلاع أُجري في خمس دول عربية ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام ٢٠٠٣، أن الواسطة هي أنجح الطرق للحصول على الخدمة (٤٠%) أو لتفادي العقوبة (٣٧%) تليها الرشوة (٢٢% للحصول على الخدمة، ٢٢% لتفادي العقوبة)، في حين قدّر المجيبون قلة جدوى اللجوء للإعلام أو الجهات الرسمية للحصول على الخدمة (٧%) أو لتفادي العقوبة (٦%)[2].

ومن ناحية أخرى، فإن وجود أقليات دينية وعرقية في المجتمع وغياب التجانس الاجتماعي يؤدي إلى انتشار الفساد ويخلق دولة تُركِّز على تقاسم المغانم، وممارسة سياسية تقوم على تحقيق المكاسب، إضافة إلى إضعاف الجوانب التكاملية وتجاهل المحافظة على النظام ككل، حيث تسعى كل فئة عرقية أو دينية إلى تأسيس نظامها الموازي الخاص بها (Sub-system) والحفاظ على ثقافتها الفرعية وتحقيق مصالحها، ولو بشكل غير مشروع[3].

وتتميز المجتمعات المنقسمة عادة بوجود فئة مهيمنة تحتفظ بالسلطة السياسية وربما تفرض قيوداً على غيرها، مما يخلق شعوراً بالنقص والظلم وعدم المساواة لدى الفئات الأخرى ويدفعها إلى ممارسات الفساد للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة، وتدعيم أوضاعها والحفاظ على مصالحها.

ويتفق ذلك مع تحليل النظرية الصراعية التعددية (Pluralistic Conflict Theory) حول الثقافات الصراعية، والتي ترى أن المجتمع يتألف من جماعات متنوعة دينياً واجتماعياً وعرقياً وهنالك صراع مستمر بينها، والجماعات المنتصرة تعمل دائماً على تحويل القوة التي تملكها لخدمة مصالحها بأشكال متعددة، ومنها القوانين التي تُحدد المجرم والفاسد، كما تعمل الجماعات المُسيطرة على فرض ثقافتها على الجماعات الضعيفة، مما يخلق نظاماً اجتماعياً

---

(١) خربوش: محمد صفي الدين، الفساد السياسي في العالم العربي: الأبعاد القبلية والطائفية والإقليمية، في، الفساد السياسي: النظرية والتطبيق، تحرير: إكرام بدر الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٢م، ص١٢٥.

(٢) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي، عمان، المكتب الإقليمي العربي، ٢٠٠٥م، ص١٣١.

(٣) Alemann, Ulrich Von, The unknown depths of political theory: The case for a multidimensional concept of corruption, Crime, Law & social change, vol. 42, Issue 1, Aug. 2004, p29.

يقوم على مفهوم الإكراه (Coercion) الذي يعني التوسع في مصالح الأقوياء على حساب الجماعات الضعيفة[1].

ولذلك يرى مورو (Mauro) أن التجزئة العرقية/اللغوية هي متغير بديل جيد فيما يتعلق بقياس الفساد، حيث يقيس هذا المتغير احتمال انتماء شخصين من بلد واحد إلى فئتين عرقيتين منفصلتين، فكلما كان المؤشر كبيرا، زادت التجزئة في الدولة وزاد تعدد أجناس السكان، وبالتالي زاد الفساد بشكل عام[2].

ويأتي امتثال الأفراد لمطالب ومعايير الجماعات المرجعية التي ينتمون إليها نتيجة لعملية التأثير التي تمارسها عليهم هذه الجماعات، ويتم التمييز في هذا الإطار بين ثلاثة مستويات مختلفة من امتثال الأفراد لهذه الجماعات، يعكس كل منها مدى التأثير الذي تمارسه الجماعة عليهم، وبالتالي تسمح بالعديد من ممارسات الفساد وتعمل على تبريرها[3]:

المستوى الأول: يظهر هذا المستوى من العملية الامتثالية بشكل إذعان (Compliance) من قبل الفرد للجماعة، وذلك حين يخضع هذا الفرد لضغوطات جماعته وينصاع لها لا اقتناعا بجدوى قيمها، بل تحاشيا لعقابها له أو طمعا في مكافأتها.

المستوى الثاني: ويسمى بالتذويت (Internalization) إذ يستدمج الفرد هنا قيم الجماعة وآرائها واتجاهاتها داخليا وظاهريا لاعتقاده بصحتها وصدقها، إلى الحد الذي تصبح معه هذه القيم والاتجاهات جزءا من نظامه القيمي.

المستوى الثالث: وهو التوحد أو التماهي (Identification) مع الجماعة، حيث يخضع الفرد في هذه الحالة للجماعة ويتماهى معها لاعتقاده بأن لها بعض الخصائص والمميزات التي يرغب في تبنيها، ومع ذلك فإن استمرارية هذا التماهي وعمقه لا يبلغ حد المستوى الثاني.

أما في المجتمعات المتقدمة فتعتبر التزامات الولاءات الضيقة أمرا نادرا، فالقيم والثقافة الغربية مثلا تقوم على المنافسة والكفاءة والإنجاز، والحقوق والواجبات فيها لا تتحدد على أساس العلاقات الشخصية بل يحددها القانون، كما أن العائلة فيها ليست ممتدة، ولذلك فالمجتمع لا يحمل الفرد التزامات تجاه أقاربه، وبالتالي فالمحاباة والمحسوبية في هذه المجتمعات تعتبر من الأمور التي تتعارض مع القيم السائدة وتوقعات الرأي العام، ويؤدي

---

(١) الوريكات، عايد عواد، نظريات علم الجريمة، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٤م، ص١٦٦-١٦٧.

(٢) Mauro, Paolo, Corruption and Growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, Issue 3, August 1995, P 682-683

(٣) ساري: حلمي، الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي: دراسة ميدانية تحليلية في سوسيولوجيا التأثير الاجتماعي، دراسات: السلسة أ. الجامعة الأردنية، عمان، المجلد ٢٠، ملحق، ١٩٩٣م، ص١٤٣-١٤٤.

القيام بها إلى نوع من الإحساس بالذنب لدى أطراف العلاقة، أي لدى مُقدم الخدمة ولدى متلقيها(١).

وهنا تبدو قضية النسبية الثقافية، بالمقارنة مع الإفريقي مثلاً الذي لا يعتبر هذا السلوك فساداً، لأنه يخضع لنوع من الالتزام الأخلاقي لا يستطيع الفكاك منه تجاه جماعته، وعدم الالتزام به يجعله يشعر بالاغتراب، مما يدفعه لتبرير سلوكه على أنه تعبير عن التكافل التقليدي.

وبناء على ذلك ترى نظرية التحديث (Modernization Theory) أن مشكلة الفساد هي مظهر (عَرَض) من مظاهر التقليد الذي يقوم على الفرز (Ascriptive) والتقسيم (Communal)، بعكس المجتمعات المتقدمة التي تقوم على الجدارة والعقلانية، فالتقليد يُقوّض العقلانية الفيبرية(*) في نطاق مؤسسات الدولة ويُخضع عملية تنفيذ السياسة للولاءات الخاصة والعادات التقليدية، بحيث ينظر الممسكون بالسلطة لمنصبهم كمنصب عشائري، وينظر المواطنون للسلطة كمصدر للسلطة العشائرية ولنظام النصرة (Patronage)، ولذلك ترى النظرية أن الفساد سيستمر إلى أن تسود العادات الشمولية (Universalistic Norms) على الاتجاهات الخاصة، وعند التجاوز عن كل التقاليد والقيم المُسببة له واستبدالها بقيم عصرية مُستمدة من المجتمعات الغربية المتقدمة(٢).

وإذا أخذنا حالة الهند مثلاً كحالة تطبيقية، فإن المدخل الاجتماعي ينسب ممارسات الفساد إلى البنية الاجتماعية ومكوناتها التالية(٣):

١. في الهندوسية فئات دينية متعددة لا تجمعها مساواة دينية ويُصاحب ذلك لا مساواة اجتماعية واقتصادية.
٢. الفئات الدنيا في المجتمع تعتمد على الفئات العليا وعلى حمايتها.
٣. الفقر المدقع وندرة الموارد تعزز الروابط والعلاقات الاعتمادية العمودية، وتقلل فرص الحراك خارج هذه العلاقات.

---

(١) بدر الدين: إكرام، ظاهرة الفساد السياسي، ص٣١.

(*) يُنسب هذا المفهوم إلى العالم الألماني ماكس فيبر (١٨٤٦-١٩٢٠) ويقصد به أن يكون المجتمع منظماً من قبل وسائل بيروقراطية وأن تكون حسابات المنافع بواسطة إجراءات منتظمة ومحسوبة، إضافة إلى إضعاف ولاءات الفرد الضيقة ليكون خاضعاً للتنظيمات الاقتصادية والسياسية والقانونية. المصدر: العمر، معن خليل، معجم علم الاجتماع المعاصر، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠٠، ص٣٥٥-٣٥٦.

(٢) Harrison, Graham, Corruption, development theory and the boundaries of social change, Contemporary politics, vol. 5, Issue 3, 1999, p208.

(٣) هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة، ص٥٨-٥٩.

٤. يمر المجتمع الهندي بعملية تغيير وتحديث، الأمر الذي أدى إلى وجود أعراف وتقاليد مزدوجة بالإضافة إلى وجود أكثر من لغة، مما أفسح المجال للتحيز والوساطة والمحاباة.

ويؤخذ على ما تقدم من تفسير بأنه يُجسد نظرة قديمة لواقع النُظم الاجتماعية في الكثير من الدول النامية، كما أنه يظهر قاصراً أمام حالات الفساد (الفردي والمنظم) في الأجهزة الإدارية والحياة السياسية للكثير من الدول المتقدمة، التي تكاد تختفي الولاءات والممارسات الجزئية فيها، والتي اعتادت مجتمعاتها على قواعد ونظم العمل القانونية في أجهزتها الحكومية.

ففي الجوانب الاجتماعية أيضاً، تُعتبر العادات والتقاليد في بعض المجتمعات -حتى المتقدمة منها- مصدراً من مصادر الفساد وسبباً له، ومن ذلك عادة تقديم وقبول الهدايا التي تُعطي مبرراً للفساد لصعوبة التفريق بينها وبين ممارساته، فتعدد مناسبات إعطاء الهدايا في الثقافة اليابانية هو عنصر من عناصر تسهيل الفساد، حيث تنطوي التقاليد اليابانية على عدد كبير من المناسبات التي تُقدم فيها الهدايا، مما يجعل من السهولة بمكان تقديم رشاوى على شكل هدايا من رجال الأعمال إلى السياسيين أو من السياسيين إلى الناخبين، وبذلك تُهيئ عادات اليابانيين فرصاً كثيرة لتغطية الرشوة، فلا يحتاج الأمر إلى توصيل الرشاوى سراً[1].

المطلب الثالث: الأسباب السياسية

ترتبط الأسباب السياسية لممارسات الفساد بطبيعة المناخ السياسي القائم في الدولة، حيث تنتج هذه الممارسات عن محدودية قنوات التأثير الرسمية على قرارات أجهزة الدولة الحكومية وافتقار الدولة إلى معايير للمحاسبة، وغياب الرقابة المؤسسية، مما يُسهّل الانحراف في سلوك الإداريين والسياسيين ويشجع عليه.

وقد ربط الأدب السياسي الكلاسيكي الفساد بشكل نظام الحكم، فالأنظمة الديكتاتورية تميل إلى أن تكون فيها مستويات مرتفعة من الفساد حيث يكون عامل الفساد الأساسي من أعلى وهو الديكتاتور ذاته، وينزلق التدهور إلى أسفل من قمة السلم الهرمي عن طريق الفوائد والمزايا التي يمنحها الديكتاتور، وعن طريق توزيع الرشاوى والألقاب والوظائف العامة، أو بالتهديد بالحرمان والعقاب، ويستطيع الديكتاتور التحكم فيمن حوله وتقويض استقلالية المجالس والبرلمانات.

---

(١) ريد: ستيفن ر.، الفساد السياسي في اليابان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، القاهرة، العدد ١٤٩، ١٩٩٦م، ص١٤٥-١٤٧.

وقد يأتي الخطر من أسفل ويأخذ الفساد شكل التحلل الأفقي للمجتمع السياسي، ويُشكّل الأفراد الساعيين للسلطة والفصائل السياسية تهديداً دائماً لوحدة واستقرار المؤسسات، ومن خلال شبكات الحلفاء يستطيع الفاسدون التأثير لصالحهم على القرارات والقوانين والتلاعب بالتعيينات أو احتكار الوظائف العامة المُجزية[1].

وتُفسّر ذلك نظرية الحكم الشخصي (Personal Rule Theory) التي ترى أن ظاهرة الفساد تنتج عن ديناميات سياسية داخلية ومحلية مرتبطة بفكرة التسلطية السياسية، التي تعني وجود حكومات تعسفية تستخدم القانون وأدوات القهر المملوكة للدولة من أجل تحقيق أهدافها الخاصة باحتكار السلطة، وحرمان الجماعات الأخرى في المجتمع من التمتع بحقوقها السياسية[2]، وذلك في ظل وضع القيود على الحريات المدنية والمنافسة السياسية إلى جانب عدم فاعلية المؤسسات القانونية والافتقار إلى الشفافية والمساءلة، وبحيث يحل دور الفرد محل دور المؤسسات وتصبح الدولة مُلكية شخصية.

وبالمقابل، فإن الأنظمة الديمقراطية تميل إلى أن تكون فيها مستويات متدنية من الفساد، فالنظام الديمقراطي يتميز بوجود منظومة سياسية متكاملة ومجموعة من القيم والآليات المؤسسية القادرة على كبح ممارسات الفساد ومنع انتشارها، وهذه الآليات هي ما يلي:

١. الانتخابات والتعددية السياسية والحزبية: تعتبر الانتخابات من آليات التداول السلمي للسلطة، والأخذ بهذا المبدأ يجعل مؤسسات القرار بكل ممارساتها مكشوفة على المتناوبين على الحكم، مما يُعقّد على الفساد أساليب التستر والتخفي خلف النفوذ، وبالتالي يحد من هذه الممارسات نظراً لتحسب الحزب الحاكم من أن ينكشف أمره إذا ما مارس الفساد من الحزب الذي سيحل محله بعد انتهاء استحقاقه الدستوري.

كما أن الانتخابات تجعل من جمهور الناخبين وصناديق الاقتراع رقيباً فاعلاً على ممارسات الفساد، فمن يَثبت فساده من المُنتَخبين يعزف الناخبون عنه ويتجهون لانتخاب منافسيه، وبذلك تمثل الانتخابات العامة والدورية أداة لمحاسبة السياسيين والأحزاب، بعكس النظم الاستبدادية التي تُعمّر طويلاً في السلطة، وتتمكن من القيام بممارسات الفساد دون محاسبة أو مساءلة[3].

---

(١) فونتانا: بيانكا ماريا، جذور تقاليد قديمة، رسالة اليونسكو، اليونسكو - القاهرة، المجلد ٤٩، العدد ٢، ١٩٩٦م، ص١١.

(٢) حسن، حمدي عبدالرحمن، الفساد السياسي في أفريقيا، ص٤٤-٤٥.

(٣) عبيد الناصر، ناصر، ظاهرة الفساد: مقاربة سوسيولوجية - اقتصادية، دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢م، ص٤١-٤٣.

وتؤدي التعددية السياسية والحزبية المرتبطة بالانتخابات إلى مراقبة الأحزاب بعضها بعضاً وكشف بعضها أخطاء بعضها الآخر، مما يعني أن الأحزاب تمارس دور الرقابة السياسية على الحكومة للحيلولة دون فسادها، حيث يكون في هذه الحالة من مصلحة أحزاب المعارضة فضح أعمال الذين يعملون في السلطة لزيادة فرصتهم في تولي الحكم، فالتعددية تحول دون استفراد طرف سياسي بالقوة والنفوذ إذ تضع الطرف المنافس من الأقلية البرلمانية في حالة رصد دائم يُحصي هفوات الحكومة وأخطاءها[1].

كما أن تتابع تولي السلطة واحتمالات تفوق حزب على آخر وما يحدث أثناء الانتخابات من تنافس، يؤدي حتماً إلى كشف الفضائح وشيوع أسرارها، وبخاصة حينما تسعى الأحزاب المتنافسة (أو مَن يتولون السلطة أخيراً) إلى استغلال نقاط ضعف ونقائص الأحزاب المعارضة لهم[2].

٢. فصل السلطات: يضمن أن الفساد في إحدى السلطات سيصطدم بمعارضة ومراقبة ومحاسبة السلطات الأخرى، وأنها ستقوم بالتصرف ضد هذه الممارسات فتعدد مصادر السلطة يمنع استئثار فئة واحدة بالسلطة المطلقة.

ويشمل هذا المبدأ آليات رقابية تضمن الشفافية والنزاهة في عمل الحكومة، من أجل حماية المال العام وعدم استغلال المنصب والنفوذ، وكشف أنشطة المسؤولين الحكوميين من خلال الوسائل المحاسبية والرقابية للبرلمان كالسؤال والاستجواب والتحقيق وحجب الثقة، إضافة إلى استقلال السلطة القضائية وتحققها من سلامة تنفيذ القانون وضمان سيادته، مما يضع قيوداً على السلطات ويُخضعها دائماً للمراقبة والمساءلة ويُوفِّر قدراً كبيراً من الشفافية، بحيث تكون قواعد اللعبة السياسية المتبعة في تسيير شؤون الدولة واضحة وبارزة للجميع[3].

ولذلك تساعد عملية صنع القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية ووجود المؤسسات المتعددة على مكافحة الفساد ومنع انتشاره، كونه يتحتم فيها الحصول على موافقة أجهزة السلطة المتعددة قبل اتخاذ أي إجراء، مما يعني زيادة تكاليف التعامل التجاري بالنسبة لبعض أنماط الصفقات المنحرفة، فكلما اتسع نطاق الفصل بين السلطات ازداد بالتالي عدد الخطوات والإجراءات التي يجب اتباعها لتغيير أية التزامات مستندة إلى القانون[4].

---

(١) الشطي: إسماعيل، الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٤٦٠-٤٦١.

(٢) ميني: أيف، الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، ص٢٤-٢٥.

(٣) منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، ص٥٢، ٦٧.

(٤) فتحي: شادية، حالة روسيا: أنماط الفساد وتكلفة الفساد، ص٢٨.

٣.دور وسائل الإعلام: تتميز الأنظمة الديمقراطية بحرية وسائل الإعلام، والتي تعد من أهم آليات الرقابة على أداء السلطة والإدارات الحكومية وانتقاد تصرفاتها، إضافة إلى كونها وسيلة للكشف عن الفساد ومكافحته، فنشر الأخبار والتقارير المتعلقة بالفساد ومتابعة أصدائها داخل المجتمع من شأنها خلق رأي عام ضاغط يُربك القوى النافذة والفاسدة، ويضاف إلى ذلك دور هذه الوسائل في الكشف عن الممارسات الفاسدة بواسطة التحقيقات التي تجريها، والتي قد تُمكّنها من الإعلان عن فضائح الفساد قبل اكتشاف المؤسسات الرسمية لها، هذا بعكس الأنظمة الديكتاتورية حيث يقرأ الجمهور ويشاهد ويستمع فقط لوسائل إعلام تحت سيطرة الحكومة، وتهيمن عليها الدعاية الرسمية[١].

وعلى الرغم من أن الآليات السابقة للنظام الديمقراطي تعمل على منع انتشار الفساد ومكافحته، إلاّ أن بعضها في المقابل يهيئ الفرص لنمو ممارساته، فالانتخابات مثلاً قد تشجع على ممارسات الفساد، فمن ناحية قد يجد السياسيون أنفسهم في بعض الأحيان في وضع يكون احتمال إعادة انتخابهم ضئيلاً نتيجة لهبوط شعبيتهم منذ انتخابهم، أو لأنهم ممنوعون قانوناً من إعادة انتخابهم، والذين يوصفون "بالبط الأعرج"، فمع اقتراب موعد اعتزالهم تنشأ لديهم دوافع لتجميع أكبر قدر ممكن من الثروة في الفترة المتبقية من بقائهم في السلطة.

ومن ناحية أخرى، فإن التعدد الحزبي والتنافس في الانتخابات وضرورة تعبئة أموال ضخمة لخوضها قد تضطر الأحزاب المتنافسة إلى قبول قدر من نفوذ أصحاب المال عليها، أو يمكن أن تكون دافعاً للسياسيين إلى قبول الرشاوى[٢].

كما أن عملية صنع السياسات في النظم الديمقراطية كثيراً ما تصبح موضع مزايدة، بحيث يفوز المزايدون بالقرارات المواتية لهم، ويعكس ذلك ما يسمى "بالمثلث الحديدي" الأمريكي الذي يشير إلى التحالفات الطويلة الأمد بين جماعات الضغط الاقتصادية وأقسام من البيروقراطية واللجان الفرعية البرلمانية التي تتقاسم المصالح في برنامج معين، أو في شريحة من الميزانية[٣].

---

(١) Shen, Ce, and Williamson, John B., Corruption, State Strength, and Democracy: Across National Structural Analysis, Conference papers: American Sociological Association, Philadelphia, 2005 Annual Meeting, p4.

(٢) أكرمان: سوزان روز-، الديمقراطية وتفشي الفساد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو-القاهرة، العدد ١٤٩، ١٩٩٦م، ص١١٣.

(٣) جونستون: مايكل، المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة، عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، ص١٠٦.

وترى بورتا (Porta) وجود سمتين للديمقراطية تشجعان على نمو الفساد، وهما العدد المتزايد من القرارات التي تُتخذ في القطاع العام، واللامركزية الإدارية التي تزيد عدد مراكز اتخاذ القرار، فتوسع القطاع العام وتكاثر القوانين والأحكام كلها تساعد على انتشار الفساد، كما أن الحكم المحلي يفتح مجالاً محتملاً أوسع للفساد بسبب العدد الكبير من العقود الخاصة التي تُبرم، واحتمال تجنب الرقابة من الحكومة المركزية(١).

ويعني ذلك أن الفساد السياسي والاقتصادي يوجد في جميع الأنظمة السياسية ولكن بدرجات متفاوتة، فالنظم الديمقراطية لا تخلو من الفساد رغم كل الآليات المؤسسية التي تشتمل عليها، إلاَّ أن الفساد في ظلها لا يتحول إلى ظاهرة ويبقى محصوراً -في أغلبه- في ممارسات فردية محدودة يمكن تطويقها والحد منها، بعكس النظم الاستبدادية التي يتحول فيها الفساد إلى ظاهرة قد لا يمكن استئصالها إلاَّ بتغيير آليات الحكم.

المطلب الرابع: الأسباب الاقتصادية

يستخدم علماء الاقتصاد مفهوم البحث عن النشاطات التي تدر ريعاً (Rent-Seeking Activities) لتفسير حالات الفساد، والريع الاقتصادي (Economic Rent) هو المبلغ الذي يُدفع لقاء الحصول على خدمة أو سلعة معينة فوق ما تقتضيه تكلفة تلك الخدمة والسلعة في الظروف العادية للعرض والطلب، وكلما كان الموظف العام في موقع يسمح له بتقييد الحصول على السلعة أو الخدمة كان حجم الريع عالياً.

وقد يكون الفساد الناتج عن ذلك فساداً قسرياً (Coercive Corruption) حيث يُجبَر المستهلك على دفع الرشوة أو الانتظار للحصول على الخدمة أو السلعة العامة، أو قد يكون فسادا تآمرياً (Collusive Corruption) حيث يتفق الموظفون العامون والمستهلكون على تجنب الدفع للحكومة، ودفع مبلغ أقل للخدمة أو السلعة إلى الموظف العام(٢).

وضمن نموذج علاقة الحكومة ومؤسساتها بالموظفين أو علاقة/رابطة الموكل-الوكيل (Principal-Agent Relation) يُفسر الفساد كنتيجة لحدوث تباينات بين مصلحة الموكل (المصلحة العامة) ومصلحة الوكيل (الموظف) وسعيه لتحقيق مصلحته الشخصية، ووجود طرف ثالث (الزبون/العميل) يستفيد من أعمال الوكلاء، فيسعى للتأثير على قراراتهم بتقديم مبالغ نقدية غير مشروعة وغير قانونية.

---

(١) بورتا: دوناتيلا ديلا، الفساد والديمقراطية، ص١٨.
(٢) المنيف: ماجد عبدالله، التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد١٢، ١٩٩٨م، ص٤٥، ٤٨.

وبذلك يُعتبر الموظف الحكومي الفاسد (الوكيل) وظيفته العامة عملاً تجارياً يسعى من خلالها لتحقيق أقصى ما يمكن من دخل، وعندئذ تصبح الوظيفة "وحدة لتحقيق أقصى ما يمكن من الدخل"، ويعتمد حجم دخله على حالة السوق وعلى قدراته الشخصية بالوصول إلى الحد الأعلى من المكسب الذي يصل إليه منحنى طلب الجمهور(1).

ويستند تحليل مدخل الاقتصاد السياسي للفساد إلى منظور نفعي عقلاني، يعتبر أن القرار الذي يُتخذ لانتهاك القانون والقيام بممارسات الفساد ينجم عن حسابات عقلانية رشيدة للمنافع المتأتية والتكاليف المتوقعة، فالأفراد كائنات مفكرة تحاول تحقيق مصالحها في عالم موارده قليلة، خاصة وأن للسياسيين والبيروقراطيين بطبيعتهم اهتمامات بالمال والسلطة، ولذلك يبحثون دائماً عن تحقيق توازن بين السلوك الضروري للحصول على المال لأنفسهم والمال اللازم لإعادة انتخابهم أو الاحتفاظ بمناصبهم(2).

ووفقاً لهذه الرؤية فإن العوامل التي تُحدد ما إذا كانت المشاركة مناسبة في معاملات فاسدة أم لا، تتعلق بالمنافع المتوقع الحصول عليها مقارنة بالتكاليف الناجمة عن القيام بنشاط غير قانوني، والتي يُعبّر عنها بالمعادلة التالية(3):

التكلفة المتوقعة لممارسة الفساد = احتمال الإمساك بمقترفها × احتمال الإدانة × العقوبة المفروضة.

فإذا كانت المنافع المتوقعة من وجهة نظر مَن ينوي القيام بممارسات الفساد أكثر من التكاليف المحتملة لها (التكاليف أقل من المنافع)، فإن قراره يتعزز وتكون هناك فرصة للفساد والعكس صحيح.

وعملياً يُنظر للفساد باعتباره نتاجاً بنائياً تفرزه الظروف الاقتصادية الموضوعية، فثمة عوامل متصلة بالوضع الاقتصادي تساعد في تغذية الميول نحو الفساد، فمثلاً ينتشر ويزداد الفساد في ظل أوضاع تسودها مرتبات وأجور ضئيلة للموظفين الحكوميين وانخفاض مستواهم المعيشي، بسبب عدم كفاية رواتبهم وعدم تناسبها طردياً مع ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي لمواجهة متطلبات الحياة المعيشية، مما يجعل قابليتهم للإغراء أكبر ومما يدفعهم للبحث عن مصادر أخرى للدخل لا يجيزها القانون، كقبول الهدايا والرشاوى والعمولات واستغلال المنصب العام لسد النقص المادي الناتج عن ضغط الرواتب(4).

---

(1) جونستون: ميخائيل، البحث عن تعريفات، حيوية السياسة وقضية الفساد، ص٣٢-٣٤.
(2) بورتا: دوناتيلا ديلا، المقترنون بالفساد: المتاجرون بالسياسة في إيطاليا، ص٧٠.
(3) أكرمان: سوزان-روز، الاقتصاد السياسي للفساد، ص٦٣.
(4) إبراهيم: صفاء الدين مولود، والصرايرة، أكثم، العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري "من وجهة نظر الموظفين"، الإداري، العدد ٨٧، ٢٠٠١م، ص٥٥-٦٥.

كما يتأثر الفساد أيضاً بالأوضاع الاقتصادية المتردية والمتمثلة بالفقر وعدم المساواة في توزيع الخدمات والفرص التنموية الحكومية، وحالة التفاوت الحاد في توزيع الدخل والثروات بين مختلف الشرائح الاجتماعية، والذي يُنتج أقلية غنية كثيرة الثراء وأغلبية محرومة تعاني من الفقر.

ويدفع الفقر وانخفاض المستوى المعيشي إلى الشعور بالحاجة والرغبة بالعيش في مستوى أعلى مما تسمح به الإمكانات، وبالتالي فإن انخفاض المستوى المعيشي للأفراد مع قلة وعيهم السياسي يساعد على انتشار أنماط معينة من الفساد السياسي، فالمواطن الذي يُعاني من الفقر وتدني مستوى المعيشة لا يتردد كثيراً في بيع صوته في الانتخابات لصالح حزب أو مرشح معين مقابل الحصول على المال وغيره من المعونات المادية، التي قد تتسع لتشمل أيضاً الحصول على عمل أو تقديم العون وقت الحاجة[1].

كما أن غياب العدالة في توزيع الدخل والثروة وتطبيق الدولة لسياسات ترهق غالبية المجموعات الأقل حظاً في المجتمع لصالح الأقلية الأكثر ثراءً، يؤدي إلى شعور الجماعات المتضررة برغبة ملحة في الحصول على قدر من الثروة أو المكانة، مما يدفعهم إلى ممارسات الفساد تحقيقاً لهذه الرغبة وتحقيقاً لدرجة أكبر من المساواة والعدالة مع الآخرين، إضافة إلى أن غياب العدالة يزيد من تصور الفساد والاعتقاد بوجوده، مما يُبرز العديد من ممارسات الفساد[2].

ومن جانب آخر فإن نجاح عملية التنمية الاقتصادية في حد ذاته يقترن بانتشار التعليم والوعي السياسي بين المواطنين وارتفاع مستوياتهم المعيشية بينهم وتمتعهم بمقومات المشاركة السياسية الفعالة، ومن ثم فإنهم لا يعودون إلى تقبل ما كانوا يغضون عنه النظر في السابق، ولذلك تزداد رغبتهم وسعيهم إلى إخضاع المسؤولين الحكوميين في بلادهم إلى المساءلة[3].

إلاّ أن القول بأن تحقيق التنمية كفيل بالقضاء على الفساد وأنه لا يوجد إلاّ في مرحلة تاريخية من حياة المجتمعات وهي المرحلة الانتقالية يبدو غير واقعيّ فالمجتمعات على اختلاف مراحل تقدمها أو تخلفها الاقتصادي تعاني من ممارسات الفساد بما فيها الدول المتقدمة.

---

(١) الجوهري: خالد عبدالعزيز، الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٣، ٢٠٠١، ص٢٣٣.

(٢) بدر الدين: إكرام، ظاهرة الفساد السياسي، ص٢٨.

(٣) السيد: مصطفى كامل، الشفافية .. المساءلة .. والحكم الرشيد، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ١٦٠٠، ١٩٩٩/٩/٦م، ص٢٠.

المبحث الرابع
مؤشرات الفساد وطريقة قياسها

يتناول هذا المبحث تحديد مؤشرات الفساد وبيان كيفية قياسها وذلك في ثلاثة مطالب يدرس المطلب الأول مؤشرات الفساد، ثم إعطاء أوزان نسبية لكل منها في المطلب الثاني وتوضيح طريقة قياسها في المطلب الثالث:

المطلب الأول: مؤشرات الفساد:

تعتبر عملية قياس الفساد من المشاكل التي تواجه الباحثين المهتمين بهذه الظاهرة، فلا يوجد قياس مباشر لظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي، وذلك لتعدد مستويات وممارسات الفساد، ونظراً لطبيعتها السرية وإلى التكتم والمصلحة المشتركة بين مرتكبي هذه الممارسات والتي تمنع قياسها كمياً.

ويضاف إلى ذلك الأسباب السياسية التي تحجب المعلومات عن حالة الفساد في الدولة، أو تُقدم معلومات انتقائية تتناسب مع مصالح النخب، أو قد تكون المعلومات المتاحة قديمة تجاوزتها الأحداث ولها دلالة ما في مرحلة سابقة، حيث تتعلق غالباً بشخصيات تركت الحكم وليس بشخصيات تُمارس السلطة والحكم فعلاً[1]، ولهذا فأعداد الدعاوى أو القضايا المعروضة على المحاكم لا تعطي صورة واقعية عن ممارسات الفساد، خاصة إذا أُخذ بعين الاعتبار فكرة الفساد المنظم والتعتيم الذي تمارسه النخبة الحاكمة على فساد أفرادها، مقابل الاتهامات الزائفة لأفراد النخب الأخرى والمنافسين.

ونتيجة لذلك توجد عدة طرق غير مباشرة لقياس الفساد تعتمد على المعلومات المحصلة من مصادر عدة كالصحافة وأجهزة الإعلام، ودراسة الحالات للإدارات المختلفة، كما تُعد الاستبانات والمسوح (Surveys) واستطلاعات الرأي حول مدى انتشار الفساد في الدولة من أكثر الآليات اعتماداً لقياس الفساد ومن ذلك:

١. <u>مؤشر منظمة الشفافية الدولية "مؤشر مدركات الفساد" (Corruption Perceptions Index)</u>[2]: وهو مؤشر مُركب يعتمد على استطلاعات رأي وتقييمات تعكس وجهات نظر وخبرات رجال أعمال ومحللي مخاطر (من المحليين والأجانب المقيمين) عن

---

(١) نافعة: حسن، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤م، ص٥٦٠-٥٦١.

(٢) Lambsdorff, Johann Graf, The Methodology of the 2005 corruption perceptions Index, Transparency International, p4-5, www.Transparency.org.

حالة الفساد في الدولة، باعتبارهم يتعاطون بشكل مباشر مع الفساد، وهم الأكثر ارتباطاً وإدراكاً لحقائق وممارسات الفساد.

ويعتمد هذا المؤشر على مصادر متنوعة (استطلاعات، تقييمات) تُجريها مؤسسات مستقلة، تُطبق تعريفاً واحداً للفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة من أجل منفعة خاصة، وتشتمل هذه المصادر على أسئلة ومؤشرات فرعية تقيس مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين والسياسيين في الدول محل السؤال، ويتضمن ذلك مدى قبولهم أو ابتزازهم الرشاوى ومدى تكرارها، ومدى وجود عمولات في التزويد والتوريدات الحكومية، أو اختلاس لأموال الدولة، ومدى حاجة رجال الأعمال والشركات لتقديم الدفعات الإضافية غير المنتظمة للحصول على منافع حكومية ترتبط بتصاريح الاستيراد والتصدير، والعقود والمرافق العامة، ورخص المهن، ودفعات الضريبة، واستعمالات القروض، ومدى تكرار تلزيم العقود الحكومية للأصدقاء والأقارب، بدلاً من تلزيمها على أساس مناقصة تنافسية.

كما يقيس المؤشر مدى انتشار الدفع للتأثير على القوانين والسياسات والحصول على تشريعات وقرارات قضائية محابية، ولا يميز مؤشر مدركات الفساد بين الفساد الصغير أو الكبير، أو بين ممارسات يقوم بها سياسيون أو إداريون، فهو يقيس الفساد بين الموظفين الحكوميين والسياسيين على حد سواء.

٢. <u>مؤشرات البنك الدولي</u>: وهي مؤشرات تتضمن قياس نوعية المؤسسات والتقاليد التي تتم بها ممارسة السلطة في الدولة، ويشمل ذلك العملية التي يتم بها اختيار الحكومات ومراقبتها ومساءلتها واستبدالها، وقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة ومستقلة وإدارة الموارد بكفاءة، ومدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات بينها(١).

ويمكن ربط هذه المؤشرات بممارسات الفساد من خلال مفهوم كليتجارد (Klitgaard) للفساد، والذي يُعبّر عنه بالمعادلة التالية(٢):

الفساد = درجة احتكار القرار (القوة) + حرية التصرف - الخضوع للمساءلة.

فالفساد يعتمد على مدى احتكار المسؤولين القوة والقرار، والذي يؤدي إلى ارتفاع فرص استغلال موظفي الدولة والسياسيين السلطة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، في ظل

---

(١) Kaufmann, Daniel, And Others, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002, world bank, p7-9, <u>www.wordbank.org/wbi/gorvernance/pdf/govmatters.pdf.</u>

(٢) Klitgaard, Robert, And Others, <u>Corrupt cities: A practical guide to cure and prevention</u>, world bank, washington, 2000, p26-27

اتساع هامش حرية التصرف من خلال الصلاحيات والإجراءات الأقل وضوحاً، ويعتمد ذلك على مدى وجود/أو غياب الرقابة والشفافية في اتخاذ القرارات والمساءلة عليها، ومدى وجود/أو غياب الضوابط التي تحكم حرية التصرف.

ومؤشرات البنك الدولي يتم تجميعها من مجموعة متنوعة من المصادر التي تتضمن تقييماً للخبراء واستطلاعات لرجال الأعمال ومدراء الشركات (المحليين والأجانب المقيمين) واستطلاعات للمواطنين، تقوم بها منظمات دولية، ووكالات تصنيف وتقدير مخاطر الأعمال والمخاطر السياسية، ومراكز الأبحاث، والمنظمات غير الحكومية، وتشمل المؤشرات ما يلي(1):

أ. مؤشر ضبط الفساد (Control of Corruption): يقيس هذا المؤشر مدى انتشار الفساد بين الموظفين الحكوميين، وتكرار الدفعات الإضافية غير المنتظمة التي يتلقونها لإنجاز أعمال معينة تتعلق بتصاريح الاستيراد والتصدير والرخص التجارية، والتقييمات الضريبية، وحماية الشرطة، وطلبات القروض، وقياس مدى تأثير الفساد على بيئة الأعمال وعلى جاذبية الدولة كمكان للقيام بالأعمال، كما يقيس المؤشر مدى تورط السياسيين في ممارسات الفساد (الفساد الكبير)، وميل النخب للانخراط في سياسات "الاستيلاء على الدولة"، إضافة إلى الاهتمام بمدى وجود وتطبيق الدولة لسياسات مكافحة الفساد، ووجود مؤسسات محاسبة ومساءلة حكومية.

ب. مؤشر حكم القانون (Rule of Law): ويتضمن قياس مدى الثقة والتقيد بالقواعد القانونية في المجتمع، ومدى فاعلية السلطة القضائية والتقيد بقرارات المحاكم والثقة بها، ومدى إمكانية اللجوء إلى القضاء بسبب تمرد الإجراءات الحكومية والقدرة على مقاضاة الحكومة ومساءلتها من خلال محاكم مستقلة ونزيهة، وإمكانية تنفيذ العقود الخاصة والحكومية، ومدى فساد الأعمال المصرفية والتهرب الضريبي، وأمن حقوق المُلكية.

ج. مؤشر الرأي والمساءلة (Voice and Accountability): يقيس هذا المؤشر إمكانية انتقال السلطة المنظم في الحكومة، ومدى قدرة المؤسسات على حماية الحريات والمشاركة وحرية وعدالة الانتخابات واستقلالية ومصداقية العملية الانتخابية، ووجود المنافسة السياسة وحرية وأمن الأحزاب السياسية وفرصها المتساوية، ومدى عدالة وشفافية النظام القانوني، ومدى فعالية السلطة التشريعية وقدرتها على المساءلة والمحاسبة، كما يقيس المؤشر شفافية بيئة الأعمال والإجراءات الحكومية، ومدى اطلاع الشركات على التطورات في القواعد

---

(1) Kaufmann, Daniel, And Others, Governance Matters 111: Governance Indicators for 1996-2002, p3-4.

والسياسات وتمكنها من التعبير عن مخاوفها، إضافة إلى قياس مدى شفافية الموازنة والفعالية/المساءلة المؤسسية، وقياس مدى استقلالية وسائل الإعلام وقدرتها على مراقبة أولئك العاملين في السلطة ومساءلتهم عن أفعالهم.

د. مؤشر فعالية الحكومة (Government Effectiveness): يقيس هذا المؤشر كفاءة الخدمات والإجراءات البيروقراطية، ومدى استقلالها عن الضغوط السياسية والنفوذ السياسي، وكفاءة موظفي الحكومة وقدرتهم على تنفيذ القرارات والقواعد بعيداً عن ضغوط وتأثير القطاع الخاص، ومدى وجود قواعد تعاقب السلوك المنحرف، إضافة إلى قياس مدى الاستخدام الفعّال للموارد، ومدى كفاءة آليات إدارة الموازنة والإنفاق العام، ومدى التبديد بالإنفاق الحكومي.

هـ. مؤشر نوعية الأداة التنظيمية (Regulatory Quality): يقيس هذا المؤشر مدى دور وتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي، وعبء التشريعات والضوابط التي تفرضها على الأعمال والشركات، ومدى شمولية القواعد القانونية وفعاليتها، ومدى انفتاح عقود القطاع العام للمستثمرين والقطاع الخاص ومشاركتهم في مشروعات البنية التحتية أو هيمنة المشروعات المملوكة للدولة، ومدى المنافسة السوقية، ومدى كفاءة أو فساد النظام الضريبي وضرائب الشركات والأشخاص.

المطلب الثاني: أوزان مؤشرات الفساد:

تتميز مؤشرات الفساد بأنها تعتمد على مصادر متنوعة من التقييمات واستطلاعات الرأي، ولذلك فإن قياس مؤشر من مؤشرات الفساد يعتمد على مئات المؤشرات الفرعية والتي تتمثل بالأسئلة التي تتضمنها الاستطلاعات والتقييمات، ويعطي لكل مؤشر وزناً يتناسب مع مدى دلالته على ممارسات الفساد، لبناء مؤشر الفساد الرئيسي كمؤشر مدركات الفساد أو مؤشرات البنك الدولي الأخرى.

ولغايات هذه الدراسة سيتم إعطاء أوزان نسبية لمؤشرات الفساد الستة كما يوضحها الجدول رقم (٩) تختلف باختلاف الأهمية النسبية للمؤشر ومدى دلالته على واقع الفساد في الدولة، إضافة إلى مراعاة الفارق بين أوزان مؤشرات التكامل الاقتصادي ومؤشرات الارتباط السياسي للعولمة (٥: للمؤشر الاقتصادي، ١: للمؤشر السياسي) كون الدراسة تعالج الفساد في جانبه السياسي والاقتصادي، وحتى تتسق الأهمية النسبية للمؤشرات السياسية والاقتصادية في المتغيرين.

الجدول رقم (٩).
أوزان مؤشرات الفساد.

المؤشر	الوزن
مدركات الفساد	٥
ضبط الفساد	٥
حكم القانون	١
الرأي والمساءلة	١
فعالية الحكومة	١
نوعية الأداة التنظيمية	١

وبناءً على ذلك سيتم إعطاء الأهمية والوزن الأكبر لمؤشري مدركات الفساد وضبط الفساد كونها ذات دلالة اقتصادية، إضافة إلى أنها تعتبر المؤشرات الأكثر تعبيراً عن واقع الفساد وممارساته في الدولة فهي تعمل على قياس تصورات وجود ممارسات الفساد بشكل مباشر.

ولذلك فقد أعطي كل من مؤشري مدركات الفساد وضبط الفساد الوزن رقم (٥)، أما بقية المؤشرات فقد أعطيت أوزاناً متساوية أقل، حيث أعطي كل مؤشر الوزن رقم (١) لأن هذه المؤشرات تقيس واقع الفساد بشكل غير مباشر، وبذلك فإن أهمية مؤشري مدركات الفساد وضبط الفساد تفوق أهمية أي مؤشر آخر بـ (٥) أضعاف.

المطلب الثالث: طريقة قياس مؤشرات الفساد:

١. مؤشر منظمة الشفافية الدولية:

يعتمد هذا المؤشر على عدة مصادر (استطلاعات، تقييمات) تختلف عن بعضها باختلاف العينة التي تدرسها ونظام القياس الذي تستخدمه، فمؤشر عام ٢٠٠٥ اعتمد على ١٦ مصدراً مختلفاً (دراسة إحصائية)، أصدرتها ١٠ مؤسسات مستقلة، ولا تدخل الدولة في المؤشر إلا إذا شملتها (٣) مصادر، ويتم تجميع هذه البيانات في مؤشر واحد وفق الآلية التالية[١]:

أ. يتم بداية معايرة بيانات كل مصدر (standardization) وتوحيد قيمها في مقياس واحد متدرج من صفر (فاسد جداً) - ١٠ (نظيف جداً) وذلك باستخدام "تقابل المئينات" (Matching percentiles)، حيث يتم تحديد العينة الفرعية التي يدرسها المصدر وتحديد العينة نفسها في مؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة، والمعلومات التي تؤخذ من المصدر هي رتبة الدولة في العينة وليس علامتها.

---

(١) Lambsdorff, Johann Graf, Background paper to the 2001 Corruption Perceptions Index, Transparencey International, p7, www.transparency.org.

ب. يتم إعطاء القيمة الكبرى التي حصلت عليها أعلى دولة في العينة في مؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة، إلى الدولة التي يصنفها المصدر على أنها الأفضل مرتبة، والقيمة الكبرى الثانية تُعطى للدولة التي يصنفها المصدر على أنها ثاني أفضل مرتبة ... وهكذا.

ج. بعد إعطاء الدولة في كل مصدر قيمة تتراوح من (صفر-١٠) يتم تحديد القيمة المعايرة لها حسب المعادلة التالية:

القيمة المعايرة للدولة في كل مصدر= [القيمة الأصلية التي حصلت عليها الدولة - متوسط (Mean) القيمة للمصدر] × الانحراف المعياري لمؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة/الانحراف المعياري لقيم المصدر + متوسط (Mean) قيمة مؤشر مدركات الفساد للسنة السابقة.

د. يتم استخدام تقنية "تحويل بيتا" (Beta-Transfomation) من خلال برامج الإحصاء المعيارية واللوغاريتمات للقيم التي تمت معايرتها في الخطوة السابقة (لكل دولة في كل مصدر) ثم يُحسب المعدل (Average) لقيم الدولة لتحديد علامتها.

٢. مؤشرات البنك الدولي:

تعتمد هذه المؤشرات على العديد من المصادر (استطلاعات، تقييمات) التي تختلف عن بعضها من حيث العينة التي تدرسها ونظام القياس الذي تستخدمه، فمؤشر عام ٢٠٠٤ اعتمد على (٣٥٢) مؤشراً فرعياً من (٣٧) مصدراً ودراسة إحصائية تجريها (٣١) مؤسسة مختلفة[١]، ويتم قياس هذه المؤشرات وفق الآلية التالية[٢]:

١. كما في مؤشر مدركات الفساد، يتم بداية توحيد البيانات الخاصة بكل مؤشر في مؤشر واحد، وذلك باستخدام نموذج المكونات غير الملاحظة المعيارية (Standard Unobserved Components) والذي يُعبر عن البيانات الملاحظة للمؤشر في كل مصدر، كدالة خطية للمكون العام غير الملاحظ للمؤشر + حد الاضطراب (Disturbance term) الذي يشير إلى أخطاء التصور و/أو تغير العينة في كل مؤشر.

٢. يتم تحديد قيمة مؤشر الدولة في كل مصدر وفقاً للمعادلة التالية:

(١) Kaufmann, Daniel, And Others, Governance Indicators for 1999-2004, world bank, p6, www.worldbank.org/wbi/goernance/pdf/govrnatters.pdf.

(٢) Kaufmann, Daniel, And Others, Governance Matters 111: Governance Indicators for 1996-2002, p7-9.

قيمة المؤشر للدولة في المصدر = { علامة الدولة فى المؤشر ؛ وزن المؤشر ؛ قيمة المؤشر = ١ } × العلامة الملاحظة للدولة – (المؤشر)α ÷ (المؤشر) β

حيث α و β حدود خاصة بكل استطلاع.

٣. متوسط مجموع القيم التي تحصل عليها الدولة في كل مصدر تُشكل علامتها في المؤشر، والتي تتراوح بين +٢,٥ (القيمة العليا: أقل فساداً) و –٢,٥ (القيمة الدنيا: أكثر فساداً).

وبشكل عام تُنتقد مؤشرات الفساد وطريقة قياسها على أنها مؤشرات تقريبية لا تقيس مدى انتشار الفساد الحقيقي من خلال انتشار ممارساته، فهي مؤشرات توصف باعتبارها "ذات طابع انطباعي" أي أنها تشير إلى المدركات وتصورات المستجوبين في التقييمات واستطلاعات الرأي، أكثر من تعبيرها عن واقع ممارسات الفساد، ولذلك تم الاعتماد على أداتين للقياس لضمان الدقة والمصداقية في تعبير المؤشرات عن ممارسات الفساد، حيث يشير كل مؤشر إلى شكل من أشكال وممارسات الفساد.

المبحث الخامس
مؤشرات الفساد في عينة الدراسة

يتناول هذا المبحث دراسة تطبيق مؤشرات الفساد في عينة الدراسة من خلال ثلاثة مطالب يعالج كل منها مجموعة من مجموعات العينة، ويُبين الجدول رقم (١٠) قيم مؤشرات الفساد في هذه المجموعات، حيث تحتل الدول في مؤشر مدركات الفساد المراتب من (صفر: أكثر فساداً -١٠: أقل فساداً) وفي المؤشرات الأخرى من (-٢,٥: أكثر فساداً - +٢,٥: أقل فساداً).

المطلب الأول: دول المجموعة الأولى:

يتضح من الجدول رقم (١٠) تميز فنلندا ونيوزلندا بمستويات متقدمة في كل المؤشرات، فهي الأقل فساداً بين دول المجموعة الأولى ودول العينة بشكل عام، ويرتبط ذلك بالكفاءة العالية لأجهزتها الإدارية وارتفاع مستويات الحرية والمساءلة فيها، إضافة إلى الطبيعة القانونية والدستورية فيها للوظائف العامة ولنظام الخدمة المدنية، والتي تلتزم التزاماً دقيقاً بمبدأ الحياد البيروقراطي(١).

ومن بين دول المجموعة تُعتبر سنغافورة الدولة الأقل فساداً في منطقة جنوب شرق آسيا، وبينما يُرجع بعضهم سبب ذلك إلى ارتفاع مستوى أجور موظفي الخدمة المدنية التي تتساوى تقريباً مع أجور موظفي القطاع الخاص، إلاَّ أن الدور الأكبر في ذلك يعود إلى كفاءة التشريعات القانونية لمكافحة الفساد والعقوبات التي تُفرض على ممارساته، إضافة إلى الاستقلال الذي تتمتع به السلطة القضائية ومؤسسات مكافحة الفساد فيها(٢).

وعلى الرغم من احتلال سويسرا لمراتب متقدمة في مختلف المؤشرات، إلاَّ أنها ما زالت تُعد الملجأ التقليدي للعمليات المالية السرية، وقد بدأت السلطات السويسرية بممارسة الضغوط على الجهاز المصرفي فيها نتيجة لتزايد المطالب الدولية بالكشف عن بعض الحسابات السرية لمسؤولين فاسدين، ومن ذلك إعادة بعض أموال الفساد التي اختلسها الرئيس الفلبيني السابق ماركوس، وإعادة حوالي ١٠% من أرصدة الرئيس النيجيري السابق ساني أباتشا(٣).

---

(١) تيمس: ماركو، الإدارة العامة الحديثة في فلندا، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٣، العدد٣، ١٩٩٨م، ص١٥٦.

(٢) Djalal, Dini, Southeast Asia, Global Corruption Report 2001, Transparency International, p27, www.transparency.org

(٣) Lashmar, Paul, West Europe and North America, Global Corruption Report 2001, Transparency International, p149, www.transparency.org

الجدول رقم (١٠).
مؤشرات الفساد في عينة الدراسة (١٩٩٥-٢٠٠٥)*.

المؤشر / الدولة	مؤشر مدركات الفساد	مؤشر ضبط الفساد	مؤشر حكم القانون	مؤشر الرأي والمساءلة	مؤشر فعالية الحكومة	مؤشر نوعية الأداة التنظيمية
المجموعة الأولى						
سنغافورة	٩,١	٢,٣٨+	١,٨٩+	٠,٠٠٧-	٢,٣٢+	١,٨٥+
سويسرا	٨,٨	٢,٢٣+	٢,٠٧+	١,٥١+	٢,٢٩+	١,٤٣+
للولايات المتحدة	٧,٦	١,٧٦+	١,٦٥+	١,٢٦+	١,٧٧+	١,٤٣+
كندا	٨,٩	٢,١٥+	١,٨١+	١,٣١+	٢,٠١+	١,٤١+
فنلدا	٩,٦	٢,٤٧+	١,٩٧+	١,٥٣+	٢,٠٦+	١,٦٧+
نيوزلندا	٩,٥	٢,٣٦+	١,٩٥+	١,٤٣+	٢,٠٢+	١,٦٢+
المملكة المتحدة	٨,٦	٢,٠٧+	١,٨١+	١,٣٢+	٢,٠٥+	١,٦١+
التشيك	٤,٤	٠,٤٠+	٠,٦٣+	٠,٩٨+	٠,٧٣+	٠,٩٣+
إسرائيل	٧,١	١,٠٨+	٠,٩٠+	٠,٧٤+	١,١١+	٠,٨٩+
فرنسا	٦,٨	١,٤٧+	١,٤٠+	١,٢١+	١,٦٠+	١,٠٢+
المجموعة الثانية						
بنما	٣,٥	٠,٣١-	٠,٤٦-	٠,٥١+	٠,٠٩-	٠,٥٦+
إسبانيا	٦,٣	١,٣٨+	١,٢١+	١,١١+	١,٦٢+	١,٢٣+
إيطاليا	٤,٦	٠,٦٨+	٠,٧٨+	١,١+	٠,٨٤+	٠,٩٠+
اليابان	٦,٧	١,٢٢+	١,٤٥+	٠,٩٧+	١,١٦+	٠,٨٩+
بولندا	٤,٢	٠,٣٥+	٠,٤٦+	١,٠٥+	٠,٦٢+	٠,٦٥+
الفلبين	٢,٨	٠,٤٩-	٠,٤٦-	٠,١٦+	٠,٠٠١+	٠,١٦+
أوغندا	٢,٣	٠,٨٠-	٠,٦٩-	٠,٧٢-	٠,٣٨-	٠,٠٩+
تشيلي	٧,٢	١,٣٦+	١,٢٠+	٠,٨٩+	١,٢٧+	١,٣٦+
تونس	٥,٠	٠,٢٧+	٠,٢١+	٠,٩٢-	٠,٦٤+	٠,١٤+
بوتسوانا	٦,٠	٠,٨٤+	٠,٦٥+	٠,٧٣+	٠,٧٣+	٠,٧٥+
المجموعة الثالثة						
نيجيريا	١,٥	١,٢٥-	١,٣٧-	٠,٩٤-	١,٠٦-	٠,٩٧-
السعودية	٣,٨	٠,١٧+	٠,٣٩+	١,٤٨-	٠,٢١-	٠,٠٨-
كينيا	٢,١	١,٠٣-	١,٠-	٠,٥٣-	٠,٧٤-	٠,٣٢-
روسيا	٢,٥	٠,٨٤-	٠,٨٩-	٠,٥٦-	٠,٥٣-	٠,٥٦-
الصين	٣,١	٠,٤٠-	٠,٤١-	١,٥٤-	٠,٠٩+	٠,٢٥-
فنزويلا	٢,٥	٠,٩١-	١,٠-	٠,٢٧-	٠,٩٢-	٠,٦٨-
تركيا	٣,٥	٠,١٧-	٠,١٤-	٠,٤٤-	٠,٠٠٧-	٠,٢٦+
مصر	٣,٢	٠,٢٦-	٠,٠٥+	٠,٩٧-	٠,١٩-	٠,٢٨-
أندونيسيا	٢,١	٠,٩٤-	٠,٨٦-	٠,٦٩-	٠,٤١-	٠,٣٥-
الهند	٢,٨	٠,٣٤-	٠,٠٤+	٠,٢٩+	٠,١٤-	٠,٣٢-

المصدر: ١. بيانات موشر مدركات الفساد للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥: Transparency International, Corruption Perceptions Index 1995-2005, www.Transparency.org

٢. بيانات مؤشرات البنك الدولي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥م: World Bank, Governance & Anti-Corruption, www.info.wordlbank.org/governance/kkz2005/sc-country.asp

(*) تم حساب المتوسط الحسابي لكل مؤشر خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥م)

تعاني هذه الدول بشكل عام من الفساد الذي تتميز به الدول الديمقراطية، والذي يرتبط بشكل أساسي بممارسات التمويل السياسي للحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، ففي الولايات المتحدة مثلاً تجعل التكلفة العالية للعملية الانتخابية من التمويل عنصراً فاعلاً في ترجيح كفة أي من المرشحين، ويعتمد ذلك على ثلاثة مصادر أساسية هي إسهامات المرشح نفسه، والتبرعات التي يتلقاها الحزب، إضافة إلى المبلغ الدستوري المقرر الذي يحصل عليه المرشح من خزينة الدولة، ويرتبط الفساد بشكل أساسي بالمصدر الثاني للتمويل، فبينما وصل إجمالي إنفاق الحملة الانتخابية لعام ١٩٩٢م إلى ٣,٢ مليار دولار أُنفق –٥٥٠ مليون منها على حملات الرئاسة، بينما أنفق الباقي على حملات الكونغرس ومناصب أخرى–[1] فإن حجم التمويل الذي قدّمته الشركات الخاصة الأمريكية في الانتخابات الفدرالية للعام ٢٠٠٠ فقط بلغ حوالي ثلاثة مليارات دولار[2].

وقد شهد عقد التسعينات العديد من فضائح التمويل السياسي في الولايات المتحدة كان أبرزها قضية شركة الطاقة إنرون (Enron) والتي تبين أنها ساهمت منذ عام ١٩٨٩ بتمويل أحزاب سياسية بمبلغ يصل إجمالاً إلى (٥,٩٥) مليون دولار ذهب ٧٤% منها إلى الجمهوريين، واعتبر ذلك خرقاً للقانون الذي بدوره يسمح بالتمويل للحملات الانتخابية وفق شروط محددة، حيث يحق لأي جماعة منظمة أن تنشئ ما يُسمى بلجنة عمل سياسي (Political Action Committee) والتي يُمكنها أن تنفق لصالح حملة أحد المرشحين ما لا يزيد عن ٥ آلاف دولار في الحملة الانتخابية الواحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحملة التمهيدية للانتخابات منفصلة عن الحملة النهائية[3].

وفي كندا تم في عام ٢٠٠٢م تعديل مجموعة من القوانين المتعلقة بالتبرعات السياسية، بعد أن اتهمت الحكومة الليبرالية بقيادة رئيس الوزراء كرتيان (Chretien) بالمحسوبية والمحاباة في تلزيم العقود الحكومية لشركات سبق أن تبرعت بأموال للحزب، ومن ذلك مبلغ قدره (١,٦) مليون دولار كندي (١,١ مليون دولار أمريكي) ذهب كعقود ممنوحة لشركة

---

(١) الشوربجي: منار، أدوات السياسية الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٢٦، ١٩٩٦، ص١١١.

(٢) شات، هاري، الديمقراطية الجديدة، بدائل لنظام عالمي ينهار، بيروت، الشركة العالمية للكتاب، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٠٠.

(٣) الشوربجي: منار، أدوات السياسية الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا، ص١١١.

(Group Action Markiting)، والتي كانت قد قدّمت تمويل بقيمة (٧٠) ألف دولار كندي (٤٦ ألف دولار أمريكي) للحزب الليبرالي عبر عدة سنوات[١].

وتغلب ممارسات التمويل السياسي أيضاً على قضايا الفساد في بريطانيا وفرنسا، ومن ذلك الفضائح المالية التي تفجرت تباعاً خلال فترة حكم حزب المحافظين عندما أعلن زعيم إحدى جماعات الضغط عام ١٩٩٧ بأنه قدّم للحزب حوالي (٧٥٠) ألف جنيه إسترليني خلال عدة سنوات وأن الحزب طالبه بتقديم أموال أخرى للمساعدة في الحملة القادمة[٢]، كما واجهت الحكومة البريطانية عام ٢٠٠١/٢٠٠٢م فضائح فساد مرتبطة بالتمويل السياسي، أعطيت عقود حكومية أو قرارات تفصيلية إلى شركات من ضمنها إنرون (Enron) والتي كانت قد قدّمت أموالاً لحزب العمال الحاكم في الحملات الانتخابية[٣].

وكذلك في فرنسا كُشفت العديد من ممارسات الفساد المرتبطة بالأحزاب السياسية، وأهمها القضية التي تورطت بها أكبر شركات البناء في فرنسا (Vivendi, Bouygues, Suez-Lyonnaise) عام ١٩٩٨، حيث دخلت الشركات الثلاث في تكتل للقيام بأعمال بناء في منطقة (Ile-de-France) ما بين عام (١٩٨٩-١٩٩٦م) ضمن عقود بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، واشتمل ذلك على ممارسات فساد سياسي، حيث تبين أن ٢% من قيمة العقود كانت تُدفع لتمويل الأحزاب السياسية الرئيسية في المنطقة[٤].

أما التشيك فقد حصلت على أقل القيم في جميع المؤشرات بين دول المجموعة، حيث تنتشر فيها ممارسات الفساد خصوصاً في مجال المشتريات الحكومية وتمويل الأحزاب السياسية والفساد المرتبط ببعض سياسات اقتصاد السوق والخصخصة، وعلى الرغم من القوانين التي تم إقرارها بهدف مكافحة الفساد، إلاّ أن أقل من حالتين تم محاكمتها عند المقارنة مع أكثر من (١٠٠٠) شكوى صادرة عن مكاتب التحقيقات الحكومية لمكافحة الفساد عام ٢٠٠١م[٥].

---

(١) Anechiarico, Frank, and Dininio, Phyllis, North America, Global Corruption Report 2003, Transparency International, p83, www.transparency.org

(٢) حسين: سوسن، بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٧، ١٩٩٧م.

(٣) Pujas, Veronique, Western Europe, global Corruption Report 2003, Transparency International, p69, www.Transparency.org

(٤) Hall, David, Privatization, Multinational, and Corruption, Development in Practice, Volume 9, Number 5, 1999, p543.

(٥) Allnutt, Luke, And Others, Central Europe, Southeast Europe and the Baltic states, Global Corruption Report 2001, Transparency International, p130, www.Transparency.org

وتعاني إسرائيل من بين دول المجموعة بشكل أكثر وضوحاً من ممارسات الفساد السياسي، إلى حد أن إسرائيل توصف بأنها كلها على "ذمة التحقيقات"، ولذلك جاءت قيم مؤشرات الفساد في إسرائيل منخفضة (أكثر فساداً) خاصة في مؤشرات حكم القانون والرأي والمساءلة ومؤشر فعالية الحكومية ونوعية الأداة التنظيمية، وقد بيّن تقرير مراقب الدولة (العازر غولدبرغ) السنوي لعام ٢٠٠٥م أن خطر الفساد السياسي المستشري في إسرائيل يفوق خطر الانتفاضة على المجتمع الإسرائيلي، وأن أبرز ما تعاني منه إسرائيل هو الفساد في التعيينات السياسية وشراء الذمم والابتزاز السياسي والوظيفي، وقد أشار التقرير أن أكثر من ٥٠% من المعينين بمناصب سكرتارية المحاكم تم تعيينهم بدون أي إعلان عن الوظائف[١]، وفي إسرائيل اليوم أكثر من ٢٥ وزيراً وعضو كنيست تورطوا في قضايا فساد، منهم مَن ينتظر محاكمته أو لا يزال رهن التحقيق أو أغلق ملفه لأسباب مختلفة[٢].

المطلب الثاني: دول المجموعة الثانية

يتضح من قيم مؤشرات الفساد في المجموعة الثانية أن أوغندا هي الدولة الأكثر فساداً بينها، بينما تُمثل كل من تشيلي وإسبانيا واليابان القيم الأعلى بين دول المجموعة في مختلف المؤشرات أي أنها الأقل فساداً.

وتتميز بنما بين دول المجموعة بأنها من أكثر دول أمريكا اللاتينية فساداً، ويرتبط ذلك بارتفاع معدلات التجارة غير المشروعة وعمليات غسيل الأموال فيها، حيث تعتبر مركزاً عالمياً وإقليمياً لعمليات غسيل الأموال وتجارة المخدرات، ويُقدّر حجم التجارة غير المشروعة فيها بأكثر من ٨٠ مليار دولار سنوياً[٣]، وعلى الرغم من وضع بنما على قائمة الدول غير المتعاونة في مجال مكافحة غسيل الأموال عام ٢٠٠٠ طبقاً لتصنيف لجنة العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال (FATF)، إلاَّ أنه لم يُحاكم شخص واحد فيها على تهم غسيل أموال غير مشروعة.

---

(١) العسلي: خليل، خطر الفساد السياسي المستشري يفوق الانتفاضة، على شبكة الإنسترنت ٢٢/١٠/٢٠٠٦م، www.amin.org/Look/amin/article.tpl.

(٢) جرايسي: برهوم، فساد السلطة يترسخ في إسرائيل، على شبكة الإنترنت، ٢٢/١٠/٢٠٠٦م، www.alghad.jo/index.php?article=2783

(٣) هلال: رضا محمد، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في بنما، ص٢٥٠.

أما الدول الأوروبية، التي تتضمنها المجموعة فيظهر التفاوت بينها، حيث تعتبر إسبانيا الأقل فساداً بالمقارنة مع إيطاليا وبولندا في مختلف المؤشرات، على الرغم من ممارسات الفساد التي ظهرت في بعض عمليات الخصخصة فيها، والتحقيقات التي بدأت منذ عام ٢٠٠٢م من قِبل البرلمان والمحكمة العليا في قضية تتعلق بالبورصة وإدارة أموال الاستثمار، واتهامات بالابتزاز طالت كبار موظفي البورصة ومسؤولين حكوميين[1].

بالمقابل فإن إيطاليا تُعتبر من أكثر دول أوروبا الغربية فساداً، ففيها يتشابك النفوذ المالي مع العمل الحزبي والسياسي بشكل كبير، وقد بيّنت ذلك ما سمي بتحقيقات "الأيدي النظيفة" في التسعينات، والتي أدت نتائجها إلى إدانة أكثر من ٦ آلاف مسؤول في مناصب هامة وحساسة وحوالي ثلثي أعضاء البرلمان إلى جانب كبار أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي الذي حكم إيطاليا فترة طويلة منذ الحرب العالمية الثانية[2].

أما بولندا فإنها كدول أوروبا الشرقية الأخرى تُعاني من مستويات عالية من الفساد المرتبط بشكل أساسي بسياسات التحول إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الخصخصة، إلاَّ أن بولندا تحتل مرتبة متقدمة بين دول المجموعة في مؤشر الرأي والمساءلة، الأمر الذي يرتبط بالتحولات الديمقراطية التي شهدتها هذه الدول وانعكست بالتالي على تبني سياسات المحاسبة والمساءلة.

ومن بين دول المجموعة تعتبر اليابان من الدول التي لها تاريخ طويل مع ممارسات الرشوة والفساد، التي تفشت في صفوف الحزب الحاكم إلى حد أن رؤساء وزراء سابقين قد أدينوا بتهمة الرشوة والفساد وسجنوا من أجل ذلك، وفي الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠١م) وحدها أُجبر ثلاثة وزراء على الاستقالة من الحكومة بتهم الرشوة، وقد استقال رئيس المجلس الأعلى عام ٢٠٠٢م نتيجة اتهامات لأحد مساعديه بأخذ ٦٤ مليون ين (٥٥ مليون دولار) كابتزاز من شركة بناء في مشروع أعمال عامة، حيث يُعتبر الفساد المرتبط بالحصول على العطاءات أمر منتشر في اليابان خصوصاً في قطاع الإنشاءات[3].

أما الفلبين فقد عانت من الفساد السياسي بشكل كبير منذ حكم الرئيس ماركوس (١٩٧٢-١٩٨٦م) ثم حكم الرئيس استرادا (١٩٩٨-٢٠٠١م)، الذي اختلس خلال فترة حكمه ما يُقدر بـ ٨٠ مليون دولار، كما تعاني من الفساد المرتبط بالانتخابات كأعمال التزوير

---

(١) Pujas, Veronique, Western Europe, p73.

(٢) حسين: سوسن، إيطاليا .. من النقيض إلى النقيض، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٥، ١٩٩٦م، ص١٦٣.

(٣) Lu, Xiaabo, East Asia, Global Corruption Report, 2003, Transparency International, P130, www.transparency.org

والتلاعب بقوائم الناخبين وشراء الأصوات، ففي انتخابات السلطة المحلية لعام ٢٠٠٢م تم دفع الأموال لما يُقارب ٣ مليون شخص، وعلى الرغم من انتشار الفساد فيها إلاّ أن نسبة الموظفين الذين تمت محاكمتهم في قضايا فساد لا تصل إلى ٠,٥ من (١٠) آلاف[1].

وتعتبر أوغندا الدولة الأكثر فساداً بين دول المجموعة فهي تحتل قيم منخفضة في كل المؤشرات وتعاني من مختلف أشكال الفساد السياسي والاقتصادي وبخاصة الفساد الذي يُمارس في تنفيذ برامج الخصخصة، إضافة إلى فساد أجهزة الشرطة والسلطة القضائية وتدني مستويات المساءلة، فوفقاً لقانون الأحزاب والمؤسسات السياسية لعام ٢٠٠١ فإنه يُمنع على الأحزاب السياسية المشاركة بالحملات الانتخابية أو التحرك خارج العاصمة، ويُقلص حريتها في مجال عقد الاجتماعات العامة، وتُنفق أوغندا حالياً ١,١% من موازنتها على مؤسسات المساءلة، بينما يحصل الأمن رسمياً على ١٤% منها[2].

أما تشيلي فتعتبر الدولة الأقل فساداً في المجموعة وفي دول أمريكا اللاتينية بشكل عام، فهي تتميز بارتفاع قيم مختلف المؤشرات إلاّ أنها تُعاني من مشاكل الفساد في المشتريات العامة وفي إدارات الحكم المحلي، وقد أظهر استبيان أُجري عام ٢٠٠٠ أن ٧١% من المواطنين يعتقدون أن الفساد يزداد سوءاً في تشيلي[3]. كما تعتبر بوتسوانا الدولة الأقل فساداً في أفريقيا حيث تتميز بوجود قوانين تُلزم أعضاء البرلمان والمسؤولين الكبار بالإعلان عن أموالهم وممتلكاتهم.

وتضم المجموعة الثانية تونس كدولة عربية تتميز بانخفاض قيمها في جميع المؤشرات وخاصة مؤشر الرأي والمساءلة والذي يتعلق بالقيود المفروضة على حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والانضمام إليها، ويشير تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس إلى إغلاق السلطات المتكرر لمواقع الإنترنت بسبب محتواها السياسي والإعلامي، إضافة إلى الرقابة البوليسية على البريد الإلكتروني، ويحكم الرئيس التونسي منذ عام ١٩٨٧ حيث أُجريت (٤) انتخابات رئاسية منذ ذلك الوقت فاز الرئيس في ثلاث مرات (١٩٨٩، ١٩٩٤، ١٩٩٩) بنسبة تزيد عن ٩٩% وبنسبة ٩٥% عام ٢٠٠٤م، وقد كانت المعارضة تصفها دائماً

---

(١) Djalal, Dini, Southeast Asia, p27.

(٢) Mwenda, Andrew, East Africa, Global Corruption Report 2003, Transparency International, p24, www.transparency.org

(٣) Herrera, Eduardo, And Others, South America, Global Corruption Report 2003, Transparency International, p109, www.Transparency.org

بالتزوير وعدم المصداقية، وكان ذلك بعد أن تم تعديل الدستور لإزالة موانع تولي رئيس الدولة الحكم لأكثر من ثلاث فترات متتالية، ومنحه حصانة قضائية مدى الحياة(١).

المطلب الثالث: دول المجموعة الثالثة:

تحتل دول هذه المجموعة القيم الأدنى بشكل عام في مختلف المؤشرات وكما يُوضح الجدول رقم (١٠) فإن نيجيريا تُعتبر الدولة الأكثر فساداً بين دول المجموعة نتيجة لانخفاض قيم مؤشرات الفساد فيها بين دول المجموعة والعينة ككل، حيث تُوصف بأنها من الدول غير المتعاونة في مكافحة غسيل الأموال، كما أنها الدولة الوحيدة في غرب أفريقيا التي لم تنطبق عليها شروط المبادرة الدولية لتخفيف الديون عن الدول المثقلة بها، والتي تشترط اعتماد الدولة معايير المساءلة في سياساتها إضافة إلى استراتيجية لمكافحة الفساد، وتُحاول الحكومة الحالية استرجاع المبالغ التي اختلسها الرئيس الأسبق ساني أباتشا (١٩٩٣-١٩٩٨) والتي تُشكل ما يقارب ١٠% من الدخل السنوي لنيجيريا من النفط على مدى ٥ سنوات(٢).

أما بالنسبة للدول العربية التي تتضمنها المجموعة فإنها تحتل مراتب متدنية في المؤشرات المختلفة، فالسعودية تتميز بأشكال مختلفة من الفساد، حيث تلعب الصلات القبلية والحسابات القرابية المذهبية دوراً أساسياً في شغل المناصب السياسية والإدارية، فأعضاء الأسرة المالكة يشغلون جميع المناصب السياسية الهامة ويحظى أبناء عبدالعزيز آل سعود (مؤسس المملكة) وأحفاده بمعظم المناصب الحيوية(٣).

وتؤدي ممارسات الأمراء في السعودية إلى إرهاق ميزانية الدولة بالنظر إلى عدد أفراد الأسرة الحاكمة التي تتراوح بين ٢٠-٣٠ ألف فرد، حيث يتقاضى جميع الأمراء مخصصات مالية إضافة إلى الأرباح الخاصة بهم من خلال أنشطة المال والأعمال ووكالات الشركات الأجنبية، التي تعقد صفقات مع الحكومة السعودية، ويرتبط بذلك أيضاً احتكار الأعمال والمشروعات من قبل الأمراء والسيطرة على الأملاك الخاصة(٤).

---

(١) تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس: تونس حرية التعبير تحت الحصار، على شبكة الإنترنت ٢٠٠٦/١٢/٥م، www.ifex.org/downloud/en/TunisiareportArabic.doc

(٢) Alabi, Niyi, West Afreica, Global Corruption Report 2003, Transparency International, p216, www.transparency.org

(٣) خربوش: محمد صفي الدين، الفساد في العالم العربي: الأبعاد القبلية والطائفية والإقليمية، ص١٢٧-١٢٨.

(٤) الحسن: حمزة، دراسة حالة السعودية، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دارسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٦٤٥، ٦٤٧.

وتتميز مصر بمستويات عالية من الفساد وفي مختلف المؤسسات ولعل أخطرها الفساد المرتبط بالبرلمان، حيث شهدت مصر العديد من قضايا الفساد تورط فيها أعضاء من مجلس الشعب كالرشاوى وتسهيل نهب المال العام، إضافة إلى الحصول على قروض بضمانات وهمية كقضية ما عرف بـ "نواب القروض" عام ١٩٩٥، التي تورط بها نواب ينتمون للحزب الوطني الحاكم.

ومن صور الفساد في مصر أيضا الاستيلاء على الأراضي العامة والمتاجرة بها، حيث تشكل نسبة الأراضي المنهوبة من الدولة في الإسكندرية ٥٣.٣% من أراضي أملاك الدولة، أما بالنسبة للرشاوى والاختلاسات والاستيلاء على المال العام فقد ضبط عام ١٩٩٥ (٥٠٠٠) قضية منها، قيمتها ١٣ مليار جنيه، وفي عام ١٩٩٧ تم تسجيل ٦٧ ألف مخالفة تتعلق باستغلال الوظيفة العامة، ونحو ٦٦ ألف مخالفة عام ١٩٩٨، وتشهد المحاكم المصرية في الساعة الواحدة إحالة ٢٦ موظفا إلى النيابة، وفي كل يوم يرتكب ١٨٠ مخالفة، وهو رقم قياسي عالمي[١].

وتعاني كينيا أيضا من مستويات متدنية في الفساد، حيث تقدر المبالغ التي فقدت فيها بسبب الفساد بـ (٦) مليار دولار في الفترة ١٩٩١-١٩٩٧، وفي استطلاع أجري عام ٢٠٠١ تبين أن الكيني يدفع ١٦ رشوة في الشهر، يصل عبئها عليه إلى (١٠٤) دولار كل شهر، وتقدم معظم الرشاوى إلى الموظفين الحكوميين بنسبة ٩٩% والذين يحصلون على ٩٧% من مجموع قيمة الرشاوى المعطاة، أما الرشاوى الأخرى فتقدم إلى القطاع الخاص والسفارات والوكالات الدولية[٢].

أما روسيا فتتكبد خسائر سنوية تقدر بـ ١٥٠ مليار دولار كتكاليف للفساد، حيث تستقر ممارسات الفساد في جميع بنيات السلطة وعلى المستويات كافة ومن ذلك تورط عدد من كبار المسؤولين في الكرملين بقضايا فساد، كفضيحة شركة البناء السويسرية (Mabetex) التي حصلت على عقد بتجديد الكرملين مقابل رشوة للرئيس يلتسن وأسرته تبلغ حوالي مليون دولار[٣]، وتورط الإدارة الرئاسية بتلقي الرشاوى مقابل الموافقة على عقود عقارية بلغت قيمتها ٣٠٠ مليار دولار للشركة نفسها.

---

(١) عبيد الناصر، ناصر، ظاهرة الفساد: مقاربة سوسيولوجية - اقتصادية، ص١٢٩-١٣٠.

(٢) Mwenda, Andrew, East Africa, p242.

(٣) الأصفهاني: نبية، الانتخابات الروسية وتوقعات المستقبل في القرن القادم، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨، ١٩٩٩، ص٢١٢-٢١٣.

كما شهدت روسيا تهريب مبالغ ضخمة من الأموال اقتطعت من الميزانية العامة الروسية، إضافة إلى تورط كبار المسؤولين بتحويل قروض صندوق النقد الدولي إلى حسابات مودعة في الخارج، فقد بينت بعض التحقيقات أن ما لا يقل عن ٣٠-٤٠ أسرة وشخصية روسية معروفة لها حسابات مالية في سويسرا بما فيها أموال أسهمت فيها المافيا الروسية[١].

أما الصين فتقدر تكلفة الفساد فيها بـ (٢%-٣%) من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، ففي عام ١٩٩٦ تمت محاكمة ١٨ مسؤولاً حكومياً سابقاً لاختلاسهم نحو (٢,٢) مليار دولار، وفي عام ٢٠٠٠ بلغت تهم الفساد للمسؤولين والموظفين (٤٥٠) ألف حالة بزيادة ١٥% من عام ١٩٩٩، وفي العام نفسه تم إعدام عدد من المسؤولين المتهمين بقضايا فساد منهم النائب السابق لرئيس مجلس الشعب (Cheng Kejie) المتهم باختلاس (٥) مليون دولار والحاكم الإداري السابق لمقاطعة (Jiangxi Province)[٢].

أما فنزويلا فتعتبر من أكثر دول أمريكا اللاتينية فساداً حيث شهدت اتهامات للرئيس شافيز بإساءة استخدام السلطة والأموال العامة، وتلقي تحويلات غير قانونية للحملات الانتخابية خاصة من قبل البنك الإسباني، وهناك اتهامات أيضاً بوجود ممارسات فساد تتعلق بريع البترول، وتبين عام ٢٠٠٠ أن المبالغ المخصصة لتمويل (خطة بوليفار) للقضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتقدر بنحو ١١٣ مليار دولار، تم استهلاك ٤٠% منها من خلال أعمال التزوير والفواتير المضخمة[٣].

وتُعاني تركيا من الأشكال المختلفة للفساد السياسي والاقتصادي ومن ذلك ممارسات الفساد المرتبطة بتمويل الأحزاب والحملات الانتخابية، وقد بلغ حجم الفساد في البنوك الخاصة خلال السنوات الأخيرة ما يقرب من ٨ مليار دولار، وفي البنوك الحكومية ضعف هذا الرقم[٤]، ويُنظر للفساد في تركيا باعتباره السبب الأساسي في الأزمة الاقتصادية التي عانت منها، ويشير إليها انهيار أكثر من (١٢) مصرفاً خاصاً منذ عام ٢٠٠١، ومقاضاة مسؤولين حكوميين لاستنزاف أموال البنوك، وقد اشترط صندوق النقد الدولي إصلاح نظام المشتريات العامة للدولة، للموافقة على قرض بقيمة ١٦,٣ مليار دولار لتركيا عام ٢٠٠٢[٥].

---

(١) الأصفهاني، نبية، روسيا ومواجهة جديدة بين السلطتين الرئاسية والتشريعية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٧، ١٩٩٩، ص٢٣٠.

(٢) Calick, Rowan, East Asia and the pacific, Global Corruption Report 2001, Transparency International, p 11-12, www.Transparency.org

(٣) Luzzqni, Telma, South Amereica, Global Gorruption Report 2001, Transparency International, p171, www.Transparency.org

(٤) دياب: أحمد، الأزمة التركية: سياسية أم اقتصادية؟ السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٥، ٢٠٠١، ص١٥٦.

(٥) Jovic, Dejan, Southeast Europe, Global Corruption Report 2003, Transparency International, p193, www.Transparency.org

وتعاني أندونيسيا من مختلف أشكال الفساد السياسي والاقتصادي وبخاصة المرتبطة منها بالفساد الرئاسي، فقد تفشى الفساد في عهد الرئيس سوهارتو الذي اتهم بتكوين ثروة قُدرت بـ (٨٠) مليار دولار، وتبين أنه يمتلك استثمارات في مجموعة من الشركات العملاقة التي يُقدر عددها بـ (٨٠) شركة[1]، وفيما بعد اتهم الرئيس عبدالرحمن واحد بالتورط في فضائح مالية تتعلق باختلاس ٤,١ مليون دولار من أموال الدولة، وقبول مليوني دولار كمنحة من سلطات بروناي دون إخطار الجهات المعنية[2].

وعلى الرغم من الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية وسائل الإعلام التي تتمتع بها الهند ويعكسه مؤشر الرأي والمساءلة، إلا أنها تتميز بمستويات عالية من الفساد وممارسات الرشاوى ومن ذلك ما يسمى بفضيحة "الحوالة" والتي تتمثل بقيام أحد كبار رجال الأعمال في الهند بتقديم رشاوى لعدد من السياسيين والبيروقراطيين لتسهيل أنشطته وأعماله التجارية عام ١٩٩٦، وقد تضمن الاتهام عدداً من الوزراء في حكومة حزب المؤتمر والذي تدهورت شعبيته نتيجة سلسلة فضائح الفساد لأعضائه[3]، ففي السنة نفسها أدت إحدى قضايا الفساد إلى استقالة سبعة وزراء من حكومة الحزب.

وتتأثر ممارسات الفساد في الهند بطبيعة المجتمع الهندي الذي يقوم على أساس الانتماء الطبقي والديني والعرقي، فطبقة البراهمة إحدى الطبقات الأربع لدى الهندوس تسيطر على معظم المناصب العليا في الدولة، على الرغم أنها لا تشكل إلا ٥% من المجتمع الهندي[4].

يتضح مما سبق أن ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي موجودة في جميع الدول باختلاف مستوياتها الاقتصادية وطبيعة نُظمها السياسية والاجتماعية، إلا أن كثافة هذه الممارسات ومدى انتشارها تختلف من دولة إلى أخرى، كما يتبين من قيم الدول في المؤشرات المختلفة، حيث قد تكون التغيرات التي أوجدتها العولمة أحد العوامل الرئيسية في إحداث هذا التباين بين دول عينة الدراسة الأمر الذي سيتم معالجته في الفصل التالي.

---

(١) الأفندي: نزيرة، أندونيسيا بين ارتباطات الماضي وتطلعات المستقبل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٣، ١٩٩٨م، ص٢٢٦.

(٢) عبدالوهاب: أيمن السيد، أندونيسيا: وأزمة اختلال معادلة الحكم، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٥، ٢٠٠١م، ص١٨٩.

(٣) بدوي: هشام، قراءة تحليلية في الانتخابات الهندية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٦، ١٩٩٦م، ص١٨٨.

(٤) هـ.ت: الهند وخمسون عاماً من الاستقلال، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠، ١٩٩٧م، ص١٦٥-١٦٦.

الفصل الثالث

علاقة العولمة ..
بالفساد السياسي والاقتصادي

المقدمة:

أصبحت مشكلة الفساد السياسي والاقتصادي مشكلة عالمية، وأخذت تُشكل عامل قلـــق رئيسي في الأنظمة السياسية والإدارة العامة، كما أصبحت الدول تولي أولوية قصوى لتطوير الترتيبات والإجراءات المؤسسية الواجب اتخاذها لتخفيض مستوى الانحرافات فـــي السـلوك الرسمي للمسؤولين، والحد من تصرفاتهم التي تدفع بالمؤسسات إلى الوقوع بمشاكل الفساد.

وبما أن الفساد هو أحد الظواهر المجتمعية التي يمكن رصدها في كافة المجتمعات أيـــاً كان موقعها الجغرافي أو العصر التاريخي الذي تعيشه، وكذلك أيــاً كـانت درجــة نموهــا الاجتماعي أو الاقتصادي أو الثقافي، فإنه من الطبيعي أن تتأثر ممارسات الفســـاد بظـاهرة العولمة التي أحدثت تأثيرات على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافــة إلى التأثيرات النابعة من البيئة الدولية في ظل كثافة الترابط الذي يشهده العالم، بين مـــا هــو داخلي وما هو خارجي والذي أثر بدوره على بنية الكيانات السياسية.

وسيتناول هذا الفصل علاقة العولمة بالفساد السياسي والاقتصادي في ثلاثـــة مبـاحث يتعلق الأول بمداخل تفسير أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، أما الثاني فيتنــاول أثر آليات العولمة المختلفة على الفساد السياسي والاقتصادي، وفي المبحث الثالث سيتم دراسة وتحليل علاقات الارتباط بين مؤشرات العولمة ومؤشـــرات الفســاد مــن خــلال التحليـل الإحصائي.

المبحث الأول
مداخل تفسير أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي

ترتبط مداخل تفسير أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي باتجاهات تحليل أسباب ممارسات الفساد والتي تختلف عن بعضها باختلاف وحدة التحليل التي تعتمدها لدراسة هذه الممارسات، وبالتالي تأثير المتغيرات التي تُوجدها العولمة عليها، وسيتناول هذا المبحث تفسير المدخل الفردي لأثر العولمة على الفساد ثم تفسير المدخل الاجتماعي والمدخل السياسي والمدخل الاقتصادي.

المطلب الأول: تفسير المدخل الفردي لأثر العولمة على الفساد

يستند المدخل الفردي في دراسة تأثير العولمة على الفساد على فكرة مركزية هي: أن العولمة تمثل في ذاتها اتجاهاً يقوم على مجموعة من القيم المتعارضة مع قيم أخلاقية كثيرة، وأن العولمة تعمل على تكريس ونشر منظومة جديدة من القيم والمعايير على المستوى العالمي أحدثت تحولات بنيوية حادة وسريعة في قيم الأفراد الأخلاقية وتوجهاتها.

وترفع هذه المنظومة للعولمة -كما يرى المدخل الفردي- من قيمة النفعية والأنانية والنزعة المادية، وتساعد بذلك على إعلاء المصلحة الخاصة وإضعاف أولوية المصلحة العامة من خلال تهميش القيم الإيجابية للخدمة العامة وإحلال القيم المادية والفردية مكانها، ويؤدي هذا التأثير الذي تُحدثه العولمة وتدفع الظروف العالمية الجديدة باتجاهه إلى مجموعة من التغيرات التي تُشجع الأفراد على ممارسات الفساد، ويرى كيدن (Caiden) أن هذه التغيرات تشمل ما يلي(١):

١. افتقار الخدمة المدنية والموظفين بشكل عام لأيديولوجية معينة: فليس هناك أي أيديولوجية عند الموظفين تجعلهم يرون أنفسهم خدماً للجمهور.
٢. الاغتراب: فالفساد يستشري حيث ينعدم الانتماء للمصلحة العامة.
٣. الافتقار للقيم الحضارية التي تُقدّس الفضيلة: فالتمتع بالفضائل التي تتمثل بالولاء للمصلحة العامة والتحلي بالنزاهة يمنع الفساد، على عكس الظروف الجديدة التي تشجع على المصلحة الفردية والأنانية.

---

(١) كيدن: جيرالد. ي.، أخلاقيات الخدمة العامة: ما العمل؟، في، أخلاقيات الخدمة العامة: أطر مقارنة، تحرير: كينيث كيرنغهان وداويفيدي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان، ١٩٨٤م، ص١٦٧.

وتتوافق هذه النظرة لميكنزمات تأثير العولمة على الفساد مع تحليل روس (Russ) التي ترى أن المجتمع المُعولم يتميز بإفلاس المعنى وتهافت الأيديولوجيات والطوباويات، مما سيؤدي إلى ظهور مفاهيم جديدة، حيث يقوم إفلاس المعنى على شكل من الفراغ الأخلاقي، فالمرجعيات أو معايير الإلزام تتبدد، والقيم العليا تخسر قيمتها مُسببة ما يسمى "بأزمة الأسس الأخلاقية"، حيث تنكشف القيم والأفعال على أنها غير ذات أساس، إضافة إلى موت الأيديولوجيات والخطابات الكبيرة التي تُقدِّم مشاريع شاملة للمجتمع والحياة، مما يُولِّد الشك القيمي ويُلغي الشرعية عن الأخلاق والمبحث القيمي[١].

أما عن القيم التي تفرضها العولمة وتساعد من خلالها على إضعاف أولوية المصلحة العامة، فتشمل بشكل أساسي سيادة القيم الفردية وغلبة القيم المادية، وكلاها يُشكِّل دافعاً قوياً لتزايد ممارسات الفساد كما يلي:

١. سيادة القيم الفردية (Individualism): فالعولمة تعزز اعتقاد الفرد بأن وجوده محصور في فرديته، وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه، وتُبنى هذه الفردية على تمزيق الرابطة الجماعية التي تجعل الفرد يعي أن وجوده يكمن في كونه عضواً في جماعة أو أمة، وذلك بهدف إلغاء كل ما هو جماعي للفرد وليبقى الإطار العالمي وحده هو الموجود[٢].

ويُفسِّر جيدينز (Giddens) سبب النزعة الفردية الجديدة التي ترتبط بتأثير العولمة، بانحسار التقاليد والعادات وتراجع التضامن الاجتماعي والنزعة الجمعية، كما أن تفسيرها قد يُربط بتأثير قوى السوق التي تُؤكد على أن الأفراد يجب أن يوفِّروا احتياجاتهم بأنفسهم، وأن لا يعتمدوا على الدولة، هذا قد يؤدي إلى ظهور جيل جديد يتمحور حول "الأنا" ويتشكل داخل مجتمع يقوم على مبدأ "أنا أولاً"، أي مجتمع يُحطِّم بالضرورة القيم المشتركة والاهتمامات العامة[٣].

وترى روس (Russ) أن التغيرات المعاصرة بما فيها من انهيار الآيديولوجيات وانتهاء المثل العليا يُولد الأشكال المعاصرة للفردية، وتتيح للفرد أن يتميز عن الجماعة وأن يتخذ ذاته كقيمة عليا، وتسمح له بالتحرر من ربقة المجتمع والدولة ومن أسر مختلف أشكال السلطة أو المشاركة الاجتماعية، مما يعني إنجاز أفراد غريبين على الأنظمة والقواعد والالتزامات

---

(١) روس، جاكلين، الفكر الأخلاقي المعاصر، بيروت، عويدات للنشر والطباعة، ط١، ٢٠٠١، ص١٣-١٤.

(٢) الجابري: محمد عابد، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، بيروت، العدد٢٢٨، ١٩٩٨م، ص١٨.

(٣) جيدينز، أنتوني، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيي الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٩م، ص٦٩-٧٠.

وتحكمهم الاختيارات الخاصة والنرجسية، والتميز بالسلبية "والأسلوب البارد" (Cool Style) واللامتشنج مع كل ما هو عام وجماعي[١].

ويعني تَقدُم النزعة الفردية ضمور الواجب، والاحتكام للعيش الأفضل، وتغليب المصلحة الفردية، ويستند ذلك إلى أولوية الحقوق الفردية على الحقوق الجماعية في نسق العولمة القيمي، وهذا لا يعني أن العولمة تتجاهل الحقوق الجماعية أو لا توليها اهتماماً، ولكنها تُغلِّب عليها الحقوق الفردية، حيث يجب التغليب وبما يتسق مع تغليب الحرية على غيرها من القيم، فمن الطبيعي أن تكون الفردية أولى من الجماعية[٢].

٢. غلبة القيم المادية والنفعية: حيث أدت العولمة إلى إحداث تغيير أساسي في سلم القيم الاجتماعية، فاحتلت القيم الاقتصادية أعلى السلم وهبطت قيم أخرى مثل العدالة الاجتماعية والقيم الجمعية أسفل السلم، وهو الأمر الذي أدى -كما يرى لاتوش (Latouche)- إلى أن يُصبح الفساد سمة بنيوية ومُنظمة في عصر العولمة، حيث أصبحت القيمة الوحيدة هي المال والربح، والمثال السامي للحياة الاجتماعية هو الاغتناء، وبذلك أُضعفت قيم النزاهة وخدمة الدولة والعمل الجيد، حيث يؤخذ في الاعتبار فقط كمية النقود التي يتم الحصول عليها ولا يبدو مهماً الكيفية[٣].

وتُساعد ثقافة الاستهلاك التي تعمل العولمة على تعميمها على تعزيز هذا الاتجاه، حيث أدت هذه الثقافة إلى سيادة نمط وظاهرة التشيؤ على العلاقات الاجتماعية من خلال العمل على تحويل كل شيء إلى سلعة، وبما يعكس غلبة النزعة المادية والفردية على العلاقات، وبحيث أصبح الاستهلاك في حد ذاته أسلوباً من أساليب التعبير عن الذات، ومصدراً رئيسياً من مصادر الهوية يفوق في أهميته المعايير التقليدية للانتماء[٤].

ويَعتَبِر (رامونيه) أن السوق هو الدعامة الأساسية للعولمة والذي يحل محل التماسك الاجتماعي، ويعمل على تعميم معاييره وقيمه الأساسية (الأرباح المفاجئة، المنافسة)، وتحكم العلاقات فيه الداروينية الاقتصادية والاجتماعية (Social Darwinism) بدعواها الدائمة للمنافسة والانتقاء الطبيعي والتأقلم التي تفرض نفسها على كل فرد وكل شيء، فينقسم الأفراد في ظل هذا النظام الاجتماعي الجديد إلى قابل للاندماج داخل السوق أو غير قابل لذلك، ويمنح السوق حماية للقابلين للاندماج داخله فحسب[٥].

---

(١) روس، جاكلين، الفكر الأخلاقي المعاصر، ص١٦-١٧.
(٢) عبدالحي: وليد، أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، ص١٨.
(٣) لاتوش: سيرج، العولمة ضد الأخلاق، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٧١، ١٩٩٨م، ص٧٠-٧١.
(٤) الجوهري: عبدالهادي، العولمة والانتماء الوطني: حالة مصر، في، العولمة وأثرها في الدولة والمجتمع، تحرير: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١، ٢٠٠٢م، ص١٤٩.
(٥) رامونيه: إجناسيو، توتاليتارية جيدة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٢، ٢٠٠٠م، ص٢٧.

وقد أدى التغلغل المتزايد لقيم السوق في النظم السياسية – الإدارية إلى إعادة توجيه المبادئ التي تقوم عليها المصلحة العامة وطرق حمايتها، فقد فرضت عقليات مادية نفعية صيغت على أسس المال والمردود نفسها كأساس للعمل الجماعي، وأصبحت تمارس ضغوطاً متزايدة عن طريق التأثير المتبادل بين النخب الحاكمة، وتداول المناصب بين الوظائف العامة الكبرى والقيادات الاقتصادية، وقد أنشأ مثل هذا النظام من التحالفات غير الرسمية ما يسميه لاكوم (Lascoumes) "بهياكل للانتهازية السياسية" أدت إلى إضعاف القيم المرجعية لتلك التحالفات، كما أنها أتاحت للقيم المرتبطة بالمردود الاقتصادي أن تفرض نفسها[١].

وقد ساهمت مثل هذه القيم التي تدفع العولمة باتجاهها في ظهور وتطور المدرسة الوظيفية (Functional School) لتفسير الفساد والتي ترفض أفكار وتحليل المدرسة القيمية الأخلاقية، وترى أن الفساد يسهم بدور وظيفي في النظام السياسي والاقتصادي، وأن ممارساته يمكن أن تكون مفيدة بعكس ما تراه المدرسة القيمية بأن الفساد يتعارض دائماً مع المصلحة العامة، ومن هذه الوظائف[٢]:

١. الوظيفة الاقتصادية: يجلب الفساد معه سلسلة واسعة من الخيارات الاقتصادية من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتقوية القطاع الخاص في مواجهة القطاع العام، فهو وسيلة لتجاوز التشريعات والقيود الحكومية المرهقة والمعيقة، وللتغلب على عدم المرونة والبطء البيروقراطي، مما يُمكّن رجال الأعمال والمستثمرين من العمل في نطاق بيئة أعمال صعبة، وبالتالي يُحسّن المستويات الاقتصادية ويدفع عملية التنمية، وبذلك فالفساد يعمل كوسيلة لتسهيل الأعمال ويقوم بوظيفة شبيهة "بتزييت الآلة".

٢. الوظيفة السياسية: يقوم الفساد بوظيفة تكاملية بحيث يسمح بإدماج المجموعات الضيقة (العرقية، الأثنية، الدينية، الضعيفة) داخل المجتمع، ويعمل كآلية لشراء الولاء السياسي، وبذلك يصبح الفساد بديلاً للعنف ويُحافظ على الاستقرار السياسي.

ويُستنتج من تحليل المدخل القيمي أن للعولمة تأثيراً طردياً على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، وأن هذه الممارسات مهيأة للنمو والتزايد بشكل أكبر نتيجة لما تُحدثه العولمة من تعزيز للقيم والنزعات الفردية والمادية.

---

(١) لاكوم، بير، الفساد، ترجمة: سوزان خليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م، ص٤٣.

(٢) Werlin, Herbert H. Corruption in a Third World Country: Why Nigerians cannot Handle Garbage, World Affairs, Vol. 168, Issue 2, Fall 2005, p. 81.

المطلب الثاني: تفسير المدخل الاجتماعي لأثر العولمة على الفساد:

تفرض العولمة نوعاً من العلاقة الجدلية مع الانساق الاجتماعية للمجتمعات، وتحاول العولمة في إطار هذه العلاقة إسقاط منظومتها على هذه الانساق، مما يعرّض البناء الاجتماعي للمجتمعات للعديد من التغيرات المرتبطة بالعادات والتقاليد والروابط والعلاقات الاجتماعية والتجانس الاجتماعي، والتي تؤثر بدورها على ممارسات الفساد.

وتتميز العولمة بأنها ظاهرة قائمة على التوحد والتكامل (بعكس الانساق الاجتماعية التي لها طابع من الخصوصية)، حيث تدفع الأفراد والجماعات إلى المشاركة في عمليات وآليات أكثر شمولاً وتجانساً، وتعمل على إدماج أو إزالة الكيانات الصغيرة، حيث تحوّل -بما تشتمل عليه من نزعة فردية- المجتمعات إلى تكوينات ذرية (التذري) (Atomization) تتآكل معها وبسببها الجماعات الاجتماعية التقليدية، فالمجتمع العالمي الحديث واللاشخصي يقابل المجتمع المحلي ويُقوّض أركان الأُسر والعشائر والأشكال العضوية القديمة، وبما يُسبب تآكل وتفكك الأواصر الاجتماعية والتحلل من علاقات وروابط المجتمعات المحلية وأشكال الترابط القرابي التقليدي[١]، وبناءً على ذلك فإن العولمة تُقلص من أنماط وممارسات الفساد القائمة على الروابط الاجتماعية، والعلاقات الشخصية التقليدية كالمحاباة والمحسوبية.

ويتعزز هذا التحليل بالاستناد إلى تصنيفات دوركهايم (Durkheim) حول تقسيم العمل، فالترابط التجاري والاقتصادي العابر للحدود في ظل العولمة سيؤدي إلى نتائج أهمها مزاحمة متغيرات التضامن العضوي (الروابط الاقتصادية) لمتغيرات التضامن الآلي (المعتقدات والعادات ...)[٢]، والاتجاه الثابت حالياً هو اتساع قاعدة الترابط العضوي وعبر ميكانزمات متعددة في الدولة وما دونها وما فوقها، وهذا يعني تكييف الروابط الآلية لحساب الروابط العضوية.

ويتعمق هذا التكييف بسبب أن إيقاع التغير الذي تُحدثه الروابط العضوية في المجتمعات، وتدفع باتجاهه العولمة أسرع بكثير من قدرة البُنى الاجتماعية والمنظومات القيمية على التكيف، مما يجعل الارتباط بالأنساق الاجتماعية أو الإدارية أو الوظيفية ارتباطات عابرة يشدها التسارع نحو ارتباطات جديدة، وهذا يعني تواصل عقلنة ومأسسة النظم الاجتماعية[٣]،

---

(١) جيمسون: فريدريك، العولمة والاستراتيجية السياسية، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٤، ٢٠٠١م، ص٣٧.

(٢) عبدالحي: وليد، مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، المستقبل العربي، بيروت، العدد٣١٢، ٢٠٠٥م، ص١٤.

(٣) عبدالحي: وليد، مقدمة، في، العرب والعالم، ص١٨.

وبالتالي تقليص ممارسات الفساد لأنها بذلك تقلل من تأثير العلاقات الشخصية والاجتماعية في العمل الإداري والسياسي.

وفي المقابل فإن تأثير العولمة على الروابط التقليدية قد يزيد من ممارسات الفساد، فالعولمة تؤدي إلى إضعاف مظاهر الضبط الاجتماعي التقليدية، وبخاصة المتعلقة منها بالقرابة والدين، وتعمل على سلب وظيفة الردع منها، مما يفقدها أهميتها الاجتماعية ويجعلها غير قادرة على أن تؤدي الدور الذي كانت تقوم به[1].

كما تؤدي العولمة إلى زعزعة شرعية جميع القيم والمعايير ذات الطبيعة الاجتماعية، حيث يمنح الصراع بين قيم العولمة الحداثية والقيم التقليدية فرصاً جديدة للأفراد كي يتصرفوا بأساليب غير مقبولة حيال هذه القيم بنوعيها، نتيجة لخلخلة النظام التقليدي للقيم واستبداله بنظام قيمي جديد، يُصبح فيه السلوك الذي كان مقبولاً وشرعياً حسب المبادئ التقليدية غير مقبول وفاسداً.

وكمثال يُبين أثر هذا الصراع الذي تُحدثه العولمة على الفساد، يبدو مثال دول أوروبا الوسطى والشرقية واضحاً، حيث يُفسَّر تزايد الفساد فيها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بأن نظام القيم فيها وضع تحت ضغوط شديدة وتم إضعافه بحيث أصبح عاجزاً عن تقديم إطار جديد من القيم المعنوية والمعتقدات للسيطرة الاجتماعية نتيجة لموت روح النظام الشيوعي وزوال دور الدين، وانتهاء السيطرة والإجراءات الانضباطية للنظام الاجتماعي بفعل التحول الديمقراطي، وفرض مجموعة من القيم الديمقراطية من قِبل النخبة لا تتناسب مع الواقع الاجتماعي[2].

وتشير الاستطلاعات التي تُجرى في هذه الدول إلى زيادة تقبل ممارسات الفساد كسلوك لتحقيق الأهداف، فقد أظهر أحد الاستطلاعات الحديثة للرأي العام في روسيا أن الروس يعتقدون أن أفضل طريقة للتقدم تكون من خلال الاتصالات والرشوة، وحينما طُلب منهم أن يختاروا المعيار المطلوب لكي تُصبح ثرياً اختار ٨٨% منهم الاتصالات الشخصية و٧٦% اختاروا الفساد و ٣٩% أشاروا إلى العمل الجاد[3].

---

(١) شتا، السيد علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، القاهرة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط١، ١٩٩٩م، ص٩٦-٩٧.

(٢) فارهيجن: توني، وتريمتروفا، أنطوانيتا، المصالح الشخصية والإدارة العامة تجربة أوروبا الوسطى والشرقية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ١، العدد٢، ١٩٩٦م، ص٦٢-٦٥.

(٣) فتحي: شادية، حالة روسيا، أنماط الفساد وتكلفة الفساد، ص٢٥.

ومن جانب آخر، فإن العولمة تتضمن عملية التفكيك إلى جانب عملية التكامل وهي بذلك أدت إلى تنازع داخل الفرد بين منظومتين قيميتين إحداهما محلية والأخرى عالمية، فقد أدت العولمة إلى إحياء الخصوصيات وتصاعد الانتماءات الأولية ووجود جماعات (ثقافات فرعية) من انتماءات قومية ودينية وعرقية تعارض فكرة التوحيد وتحقيق التجانس، وتسعى للدفاع عن نفسها في مواجهة الثقافة الكونية، وهذا يعني انقسام المجتمع وتزايد الولاءات الضيقة[1]، مما يسمح بالمزيد من ممارسات الفساد على أسس طائفية ودينية وعرقية.

وسواء أدت العولمة إلى إضعاف الروابط التقليدية (عملية التوحيد) أو ساهمت بإحياء الانتماءات الضيقة (عملية التفكيك)، فإنها تعمل على تراجع الولاء القومي وفقدان الشعور بالانتماء، مما يسمح بتغليب المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وبالتالي تزايد ممارسات الفساد، فالدولة القومية لم تعد قادرة على أن تكون الواسطة التي تربط الناس بالأرض، وهي تشهد تفككاً لما يربط الهوية بمنبعها التقليدي وهو الأمة[2].

وتساعد العولمة على ذلك من خلال إضعاف الارتباط بين الفرد والدولة القومية، وبشكل يؤدي إلى التحلل من الرباط العاطفي بين الفرد والجغرافيا أو الإقليم أو الوطن، وهو الأمر الذي ساعد على إفراغ الدولة من محتواها السوسيولوجي، وبذلك ترى فونتانا (Fontana) أن التغيرات السياسية والاقتصادية في الدولة الحديثة أدت إلى جعل فكرة أن الدولة هي الضمان الوحيد للحفاظ على المؤسسات، وحماية النظام السياسي من الفساد تقابل بشك متزايد، فقد أصبح التحكم في سكان الدول ذات الأراضي الإقليمية الواسعة أكثر صعوبة، كما أنهم أصبحوا أقل تجانساً في معتقداتهم الدينية وعاداتهم، وأصبحت الهويات المحلية مهمشة، والاستقلال الفردي يبدو أهم من التوافق مع معايير الفضيلة والالتزام المدني[3].

وكما تتضمن العولمة "إعادة توزيع السلطة" فإنها تتضمن عملية إعادة توزيع أخرى تتعلق بالقيم صاحبت عملية إعادة توزيع السلطة، ففي السابق كانت للقيم مرجعية واحدة هي الدولة التي تحدد ما هو سلبي في القيم وما هو إيجابي، أما في ظل العولمة فلم تعد الدولة هي التي تحتكرها ولم تعد سيادتها مطلقة، فقد برزت مستويات فوق الدولة ومستويات دونها، فتعددت المرجعيات مع تعدد مستويات ونوعيات السلطة، فقيم الدولة لا تتطابق مع قيم

---

(١) إبراهيم: عبدالله، الحداثة والعولمة والمجتمع التقليدي، مجلة البحرين الثقافية، المنامة، العدد ٣٤، ٢٠٠٣م، ص١٣-١٤.

(٢) ساسن: ساسكيا، المدنية العالمية: موقع استراتيجي- حدود جديدة، ص٩٣.

(٣) فونتانا: بيانكا ماريا، جذور تقاليد قديمة، ص١٢.

الشركات متعددة الجنسية بما تملكه هذه الأخيرة من صلاحيات تتجاوز سلطة الدولة، والمؤكد أن قيم الدولة لأبد أن تختلف عن تلك التي تحكم منظمات الجريمة، فالسلبي بمقتضى رؤية الدولة ليس بالضرورة سلبيا من وجهة نظر مرجعية أخرى، ولذلك فعملية إعادة توزيع السلطة في ظل العولمة تنتج تركيبة مختلفة في النظام القيمي، وتصاحبها توترات واحتكاكات وتصادمات في النظام القيمي الجديد[1].

ويسمح ذلك بتبرير العديد من ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي ويساهم في انتشاره، فما تعتبره النظرة الاجتماعية فسادا قد لا يكون كذلك من وجهة نظر الشركات متعددة الجنسية الهادفة للربح، والتي تساعد على العولمة في العوامل الناعمة أي في التقاليد الاجتماعية والخصائص المميزة للمجتمع وتدفع إلى التقليل من أهمية الاختلافات الثقافية في الأعمال الدولية، ففي دراسة على العاملين بمجموعة من الشركات العالمية الحديثة ومدى تأثيرها على ثقافتهم وتوجهاتهم أكد (٢٠%) من أفراد الإدارة العليا أنهم غيروا مبادئهم وقيمهم حسب توقعات الشركة، وكذلك (٢٧%) من أفراد الإدارة الوسطى، و (٤٧%) من أفراد الإدارة الدنيا[2].

وبذلك يلاحظ من تحليل المدخل الاجتماعي وجود ازدواجية في تأثير العولمة على الفساد، فمن ناحية قد تزيد من ممارسات الفساد نتيجة لإضعاف الضوابط الاجتماعية أو تصاعد الولاءات الأولية أو مزاحمة الدولة على تشكيل الجانب السوسيولوجي من قبل فاعلين جدد، ومن ناحية أخرى قد تقلل العولمة من ممارسات الفساد نتيجة لتراجع دور العلاقات الاجتماعية والشخصية، وبالتالي تقليص ممارسات الواسطة والمحاباة.

المطلب الثالث: تفسير المدخل السياسي لأثر العولمة على الفساد

ساهمت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي بشكل كبير في تزايد الاهتمام بظاهرة الفساد، فقد استدعى التنافس بين المعسكرين خلال الحرب دعم أنظمة سياسية استبدادية حليفة وتقديم المعونات والمساعدات لها، والتغاضي عن كل أشكال الفساد التي تمارسها، وذلك بهدف تعزيز كل معسكر قوته أو ترويج أيديولوجيته، إلا أنه وبنهاية الحرب انهارت المبررات الأيديولوجية بدعم هذه الأنظمة والتغاضي عن فسادها، وتزايدت آليات الرقابة على المعونات التي تقدم لها خاصة مع بروز اقتصاد عالمي متكامل ينظر

---

(١) أحمد: محمد سيد، حول العولمة .. والأمن .. والغذاء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢م، ص٦٤.
(٢) نجم، نجم عبود، أخلاقيات الإدارة في عالم متغير، ص٩٣.

لظاهرة الفساد باعتبارها مشكلة لها مضاعفاتها العالمية وتمثل عائقاً أكبر الآن على حرية التجارة وحركة الاستثمارات(١).

وقياساً على ذلك يرى إليوت (Elliott) أن الفساد سينتشر في العديد من دول العالم، باعتبار أن الحرب على الإرهاب سوف تُعيد ممارسات الفساد التي سادت إبان الحرب الباردة، إذ إن التعاون ضد الإرهاب -مثل التعاون ضد الشيوعيين في العهد السابق- سيكافأ بشكل عشوائي وبدون اعتبار لجوانب أخرى من أداء الدول(٢).

ويعني ذلك أن ظاهرة الفساد لم تعد كما كانت في الماضي مشكلة وطنية تتعلق أساساً بالنظام السياسي الداخلي للدول، بل أن البُعد الدولي للمشكلة يتزايد باطراد، خاصة وأن العالم -كما يرى المدخل السياسي- يتجه أكثر فأكثر إلى الديمقراطية، فالعولمة السياسية تمثل سعياً متزايداً لتوحيد القيم السياسية وقواعد وأهداف العمل السياسي والتحويل للمزيد من السلطة نحو الأسفل، أي اللامركزية مع الانخراط نحو الأعلى ضمن مؤسسات متعددة الأطراف جهوياً أو دولياً(٣).

ويترتب على عولمة هذه القيم سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والاتجاه إلى الديمقراطية، والنزوع إلى التعددية السياسية وتأكيد احترام وصيانة حقوق الإنسان، وهي الفكرة التي يؤكد عليها فوكوياما (Fukuyama) بأن الديمقراطية الليبرالية قد تُشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ(٤).

وهذا يعني وفق رؤية وتحليل المدخل السياسي أن الفساد سيقل في ظل العولمة، فعولمة القيم والمؤسسات الديمقراطية بما في ذلك تزايد الشفافية والمحاسبة والمساءلة وحكم القانون سيزيد من السيطرة على ظاهرة الفساد والحد من انتشارها، ويُمكن أن نصل إلى مثل هذه النتيجة من خلال مؤشرات تزايد عدد الحكومات الديمقراطية في العالم بما يصاحبها من ظهور وسائل الأعلام الحرة، والبيئة التي يُمكن فيها مناقشة هذه الظاهرة بعد أن كان الخوض فيها شيئاً محرماً، فقد ارتفع عدد الدول الديمقراطية (الحرة:Free) من (٤٣) دولة عام ١٩٧٣

---

(١) Theobald, Robin, Debate: Containing Corruption, Can the State Deliver?, New Political Economy, Vol.7, No.3, 2002, P436.

(٢) Elliott, Kimberly Ann, Debate: Containing Corruption, Hopeful Global Trends, New Political Economy, vol. 7, No.3, 2002, p449.

(٣) حجاج، قاسم، العولمة والتنشئة السياسية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٩، ٢٠٠٥م، ص٦٦.

(٤) فوكوياما، فرانسيس، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٩٣م، ص٢٣.

إلى (٨٩) دولة عام ٢٠٠٣م[١]، كما ارتفع عدد الدول ذات الديمقراطية الانتخابية من (٧٥) دولة عام ١٩٩٠م إلى (١٢١) دولة عام ٢٠٠٢م، ورافق ذلك زيادة في أعداد الدول التي تتمتع بحرية الصحافة فهناك ١٢٥ دولة عنها ٦٢% من إجمالي سكان العالم تتمتع بحرية الصحافة، حيث زاد عدد الصحف اليومية في الدول النامية ما بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٦ بأكثر من الضعف من ٢٩ إلى ٦٠ نسخة لكل ١٠٠٠ شخص[٢].

ولعل أهم المبررات التي تُقدّم حول تأثير العولمة على الديمقراطية، وبالتالي على ممارسات الفساد، هي أن العولمة تُوفر إمكانات أو فرصاً للتحول الديمقراطي وترسيخ دعائم الديمقراطية، فهي تعمل على تفتيت سيادة الدولة، فثمة علاقة توتر أساسية بين السيادة والديمقراطية، فالأولى تتضمن قوة أو سيطرة عليا شاملة وغير مجزأة وملزمة تمارسها الحكومة، بينما تفترض الديمقراطية قوة أو سيطرة محدودة مشتتة وجماعية تمارسها هيئات متعددة بالإضافة إلى الحكومة، وبالتالي فإضعاف السيادة تحت تأثير العولمة يُقدّم من حيث المبدأ فرصاً لتوسيع الديمقراطية[٣]، وبالتالي فرصاً أكبر لمكافحة الفساد والحد من ممارساته.

ويرتبط بهذا التفتيت لسيادة الدولة تراجع لمكانة السلطة السياسية بوصفها مركزاً للعلاقات السياسية والاجتماعية في العالم، والتي تُعد بدورها محور ممارسات الفساد التي تتيح لصانع القرار حرية التصرف، فتراجع مركزها ومكانتها يعني تراجع ممارسات الفساد ووجود آليات جديدة لمكافحته، ويأخذ هذا التراجع لمركز ومكانة السلطة السياسية المظاهر التالية -والتي تتفاوت بين الدول في حدتها وتسارعها-[٤]:

١. تقليص صلاحيات الرؤساء بشكل عام: ويتجه التقليص إلى ثلاثة جوانب هي مدى الصلاحيات الممنوحة لهم، حيث تتزايد الهيئات المشاركة في صنع القرار السياسي مما يضيق من مساحة الحركة المتاحة، أما الجانب الثاني فيتمثل في عدد مرات تسلم الرئيس السلطة، بحيث يجري الضغط نحو تقليص عددها أو تثبيته على ما هو عليه الآن، فيما ينصب التقليص الثالث على سنوات الولاية الواحدة، حيث يغلب على هذا الاتجاه حصر المدة بين أربع إلى ست سنوات.

---

(١) Kamarck, Elaine C., Government Innovation around the world, Ash Institure for Democratic Governance and Innovation, p14, 2/10/2006/, www.unpan1.un.org/intradoc/groups/documents/APCITY/UNPAO/5626.pdf

(٢) قراءة في: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، شؤون خليجية، العدد ٣١، ٢٠٠٢م، ص٢١٣.

(٣) شولت: جان آرت، عولمة السياسة العالمية، في، عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١، ٢٠٠٤م، ص٥٧.

(٤) عبدالحي: وليد، مقدمة، في، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، تحرير: وليد عبدالحي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م، ص٩.

٢. اتساع المشاركة: ويتعلق ذلك بتزايد عدد وحدات صنع القرار، وكذلك في دور المجتمع المدني ودور المرأة والأحزاب.

وقد حدثت زيادة كبيرة في عدد المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في العالم، حيث ارتفعت أعدادها من ١٠٨٣ منظمة غير حكومية عام ١٩١٤ إلى أكثر من ٣٧ ألف منظمة بنهاية عام ٢٠٠٠ تم تسجيل خمسها تقريباً في التسعينات، وتتمتع أكثر من ٢١٥٠ منظمة غير حكومية بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وترتبط ١٥٥٠ منظمة بإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، وفيما يتعلق بالمرأة فقد تزايد دورها ومشاركتها على الرغم من التفاوت بين الدول، حيث تمثل المرأة ١٤% من أعضاء البرلمانات على المستوى العالمي، وأكثر من ٣٠% من أعضاء البرلمان في ١٠ دول[١].

وقد ساهمت العولمة في زيادة تعريض صانعي القرار في الدول لمزيد من الضغوط بهدف تحقيق مساءلة وشفافية أكبر في عملية صنع القرار، فالانتشار الواسع للمعلومات والتكنولوجيا (وهي بذاتها سمة من سمات العولمة) والانخراط الأعلى في المجتمع المدني (وغالباً بالتحالف مع شركاء عالميين) والدور الأكبر والأكثر استقلالاً لوسائل الإعلام (وهي أيضاً مؤيدة ومحمية من مجموعات دولية)، كلها آليات خلقت واقعاً جديداً لم يعد في ظله بمقدور أي نظام سياسي مهما كانت درجة تسلطيته أن يُخفي ممارساته أو يحجب الحقائق عن العالم الخارجي، كما أنها تزيد من قدرة المواطن والرأي العام على مراقبة أنشطة الحكومة وتجعل أداء المسؤول مراقباً في تنفيذ السياسات[٢].

ونتيجة لهذه الميكنزمات التي تفرضها العولمة فإن فكرة الجو المقدس (Sacred Sphere) لأنشطة الدولة أخذت تخضع تدريجياً للمقتضيات الديمقراطية للانفتاح الداخلي والدولي للدولة وللأمور العامة، وأصبح الاستمرار بالتلاعب الخفي بالحقائق صعباً بدرجة متزايدة[٣]. ولذلك يرى جيدنز (Giddens) أن اتهامات الفساد التي تواجهها الحكومات حول العالم في السنوات الأخيرة، لا يرجع سببها إلى تزايد الفساد بل بسبب أن البيئة السياسية قد تغيرت نحو المزيد من الشفافية والانفتاح، فمن أكبر التغيرات التي أثرت على المجال السياسي أن

---

(١) قراءة في: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ٢٠٠٢م، ص٢١٣.

(٢) غريندل، ميريللي س.، مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة، ص٢٧٣.

(٣) هيئة الأمم المتحدة، الفساد في الحكومة، ص١٣٧.

أصبحت الحكومات والمواطنون -وعلى حد سواء- يعيشون بشكل متزايد في بيئة معلومات واحدة[1].

وكمؤشر على تزايد الاهتمام والانفتاح حول ممارسات الفساد بينت إحدى الدراسات أن عدد المقالات التي ذكرت فيها كلمة الفساد في مجلة الإيكونومست وصحيفة الفانيانشيال تايمز -والتي تراوحت في المتوسط بين ٢٢٩ مقالة سنوياً على مدار الفترة ١٩٨٢-١٩٨٧م وبين ٥٠٢ مقالة سنوياً على مدار الفترة ١٩٨٨-١٩٩٢م- ارتفع إلى ١٠٧٦ في عام ١٩٩٣م، وإلى ١٠٩٩ في عام ١٩٩٤م، وإلى ١٢٤٦ في عام ١٩٩٥م[2].

من ناحية أخرى، فإن العولمة يمكن أن تُولِّد المزيد من ممارسات الفساد بتأثيرها السلبي على الديمقراطية، وذلك من خلال إضعاف المشاركة الشعبية ودورها في المحاسبة والرقابة، فالعولمة تغلب نُخب السوق على نخب الديمقراطية نتيجة لزيادتها حدة الاستقطاب الاجتماعي، بما يعنيه من اتساع دائرة التفاوت الاجتماعي الناتج أساساً عن تطبيق سياسات اقتصاد السوق والخصخصة ونزع الحماية عن القطاعات الأفقر وتهميشها.

ويعني ذلك أن القرارات التي يفترض أن تكون بيد الأغلبية في قضايا مثل الرفاه الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة والسلطة والتخطيط سوف تنتقل عملياً إلى يد النخبة المتميزة مالياً والمستثمرين الأجانب، وهذا يشير إلى أن اتجاه العولمة لا يؤدي إلى الديمقراطية لأنه يهدم أهم متطلباتها وقواعدها الأساسية وهي المساواة السياسية[3]. ويرتبط بذلك استثناء المواطنين العاديين من معادلة المساءلة العامة، وتزايد تمركز القوة الاقتصادية والسياسية بيد الطبقة التجارية الكبيرة، والتي يتم إعادة هيكلة القطاع العام لمصلحتها وعلى حساب القطاعات الفقيرة من السكان[4]، مما يضعف المشاركة والمساءلة السياسية، وبالتالي تزايد ممارسات الفساد.

كما أن النزعة الفردية التي تعززها العولمة في مقابل النزعة الجمعية والقيم المشتركة والاهتمامات العامة تخلق حالة من اللامبالاة والصمت والسلبية السياسية، وتُضعف من المشاركة الشعبية ودورها في الرقابة على أعمال السلطة والمسؤولين، ويشير إلى ذلك التراجع المستمر في مستوى المشاركة السياسية بشكل عام، فقد تراجع مستواها في الانتخابات

---

(١) جيدنز، أنتوني، الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ص١٠٩.

(٢) جلين: باتريك، وآخرون، تعولم الفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص٣٩.

(٣) الدسوقي: أيمن إبراهيم، أثر العولمة على دور الدولة، في، رؤية الشباب العربي للعولمة، تحرير: نيفين مسعد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص١٢٩.

(٤) الحق: م. شمس، أهمية المساءلة في ظل المنهج الجديد للحكم العام، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد٥، العدد ٤، ٢٠٠٠م، ص١٠٥.

الرئاسية الأمريكية من ٦٤% عام ١٩٦٠ إلى ٥٠% عام ٢٠٠٠م، فيما تراجعت المشاركة في الانتخابات التشريعية إلى أكثر من الثلث بقليل حين لا ترافق هذه الانتخابات انتخابات رئاسية، وفي بريطانيا بلغت نسبة المقترعين ٥٩% في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠١م، وهي أدنى نسبة منذ مُنح حق الانتخاب للجميع عام ١٩١٨م[١].

ويضاف إلى ذلك أن موجة عولمة الديمقراطية التي يشهدها العالم تبدو غير متناغمة وغير متماثلة، فهناك الديمقراطية الانتخابية في معظم دول العالم الثالث التي تقتصر فقط على التعددية الحزبية وحق الانتخاب (وهي الأقل قدرة على مكافحة الفساد)، في المقابل هناك الديمقراطية الليبرالية في الدول الصناعية التي تعطي أولوية لقيم الحرية السياسية والحريات المدنية[٢]، (وتبدو الأكثر قدرة بالسيطرة على الفساد ومكافحته).

ويُمكن أن يُستنتج من تحليل المدخل السياسي أن الديمقراطية تعتبر قضية أساسية فيما يتعلق بتحديد أثر العولمة على الفساد، وبما أن الاتجاه العام يشير إلى دور العولمة في تقديم التسهيلات والظروف المهيأة للتحول الديمقراطي فإنها بذلك ستقلل من ممارسات الفساد، إلا أن العولمة من ناحية أخرى قد تُشكل تهديداً للمشاركة الديمقراطية، وهذا قد يجعل انتهاج الديمقراطية مقتصراً على جوانب الانتخابات والتعددية الحزبية دون أن تشمل وجود الحريات المدنية والسياسية والمحاسبة والمساءلة الحقيقية اللازمة لمكافحة الفساد والحد منه، وهنا تبدو العولمة وكأنها غيّرت شكل الأنظمة السياسية دون تغيير مضمونها، مما يُضعف من تأثيرها الإيجابي في التقليل من الفساد ومكافحة ممارساته.

المطلب الرابع: تفسير المدخل الاقتصادي لأثر العولمة على الفساد

تخلق العولمة ظروفاً اقتصادية تؤثر بشكل كبير على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، ولعل أهم جانب في ذلك يتعلق بتأثر الدولة ودورها وقدراتها، فالعولمة تعمل على إحلال دولة تنافسية محكومة بتوجهات السوق محل دولة الرفاه (Welfare State)، التي تفقد أولوياتها البنيوية تدريجياً[٣]، وذلك من خلال الدعوة إلى تقليص دور الدولة وعدم تدخلها في الحياة الاقتصادية وخفض إنفاقها الحكومي على الأجور وبرامج الرعاية الاجتماعية، مقابل منح العديد من الإعفاءات والامتيازات والحوافز للمستثمرين، وفتح قطاعات الدولة للقطاع

---

(١) شات، هاري، الديمقراطية الجديدة: بدائل لنظام عالمي ينهار، ص٢١٨-٢١٩.
(٢) عبدالحي: وليد، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، في، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، تحرير: وليد عبدالحي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢م، ص٢٣.
(٣) بارتلسون: جنز، ثلاثة مفاهيم للعولمة، ص٤٠.

الخاص، وهذا يعني تآكل القدرة والحيوية السياسية للدولة لصالح معايير المنافسة والحرية الاقتصادية، وإحلال المعايير الخاصة للاستثمارات محل المعايير العامة، وانتهاء التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على التفاوت الكبير في مستويات الدخول(١).

فقد هبطت الأجور في العديد من حكومات الدول هبوطاً سريعاً في السنوات الحديثة، نتيجة للضغوط المالية التي أجبرت هذه الحكومات على تقليص الإنفاق، حيث لجأت الدول المدينة إلى تقليص الدفعات أو تجميد الأجور استجابة للضغط المتواصل من المؤسسات المالية العالمية، كون هذه الطريقة تعتبر أسهل سياسياً من القيام بطرد الموظفين بشكل انتقائي، وقد لجأ هؤلاء الموظفون الذين ابتلوا بالفقر نتيجة لذلك إلى تقبل الرشاوى كوسيلة لتعويض بعض من قيمة هذه الأجور الضائعة(٢).

وتعتبر الشرائح المتوسطة والدنيا من الطبقة المتوسطة الأكثر تضرراً من تطبيق السياسات الليبرالية وآليات العولمة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية، حيث يعيش أفراد هذه الشرائح على المرتبات الثابتة والمكتسبة من العمل في الحكومة والقطاع العام، وقد ساء الوضع الاقتصادي والاجتماعي لهذه الشرائح بشكل ملموس نتيجة لإلغاء الدعم المالي عن السلع والمواد الغذائية الضرورية، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام وأسعار الطاقة، مما أدى إلى تدهور الأجور والمرتبات الحقيقية التي تتقاضاها هذه الشرائح.

ونظراً للمواقع المختلفة التي يشغلها أفراد هذه الشرائح في الوزارات وأجهزة الحكم المحلي، فقد كان الإمعان في البيروقراطية والروتين وبطء الإجراءات الوسيلة الأساسية لإجبار المواطنين على دفع الرشوة، وبذلك فقد ترافق تدهور مستوى معيشة هذه الشرائح تحت تأثير العولمة وسياساتها، مع تفشي الرشوة وممارسات الفساد في الأجهزة الحكومية(٣).

كما أن العولمة تفرض ضغوطاً جديدة على هذه الشرائح تساهم في تزايد احتمال فسادها وتلقيها للرشاوى، وذلك من خلال تعميم ثقافة الاستهلاك وتنامي النزعة الاستهلاكية لدى المجتمعات، وتنامي التوقعات (Rising Expectations) بشكل عام، فالعولمة جعلت الاقتصاد وعملية إنتاج السلع مسألة ثقافية، بحيث أصبحت وسائل الإعلام والإعلان وسيطا بين الثقافة والاقتصاد لترويج السلع، وللقيام بعملية الإثارة الشعبية وتوزيع الصور الذهنية للسلع وتعميمها على صعيد عالمي، وبذلك انتشرت القيم والرموز والأساليب الاستهلاكية التي تدعم الميل

---

(١) الدسوقي: أيمن إبراهيم، أثر العولمة على دور الدولة، ص١٤٦-١٤٨.

(٢) أكرمان، سوزان-روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ص١٦٢.

(٣) زكي، رمزي، الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، القاهرة، سينا للنشر، ط١، ١٩٩٣م، ص١٢٧-١٢٩.

الاستهلاكي وتخلق منه أسلوباً للتميز الاجتماعي[1]، مما يعني أعباء استهلاكية جديدة والتزامات كبيرة على الموظفين الحكوميين تدفعهم إلى استغلال وظائفهم وتعاطي الرشاوى للقيام بها.

أما عن تأثير التفاوت في توزيع الدخل والثروات على الفساد، فإن اتجاه العولمة ينطوي على تغليب قيمة الحرية على القيم الأخرى، وبالتالي تكييف قيم العدالة والمساواة لصالح الحرية، فالعولمة تدفع باتجاه التراتبية للقيم الاقتصادية بدلاً من التوازي، ويتمثل ذلك بأولوية حرية تدفق التجارة ورؤوس الأموال على المساواة في توزيع المكاسب من هذا التدفق[2]، ويُفسر هذا التغليب للحرية على غيرها من القيم والأثر السلبي الذي تُحدثه آليات وسياسات العولمة المختلفة –يُفسر– اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء على مستوى الدول وداخلها، والتفاوت الحاد في توزيع الثروة والدخل، الأمر الذي يعتبره المدخل الاقتصادي بيئة خصبة لمزيد من ممارسات الفساد على المستوى الداخلي والدولي، ويمكن أن ندلل على الوضع الاقتصادي الذي تخلقه العولمة وتدفع باتجاهه (فقر، تفاوت في التوزيع ...) من خلال المؤشرات الكمية التالية:

- في أواخر التسعينات سيطر ٢٠% الأغنى دخلاً من سكان العالم على ٨٦% من مجمل دخل العالم، وسيطر أولئك الذين يشكلون ٢٠% من أفقر السكان على ١%، أي أن دخل الخمس الأعلى يفوق دخل الخمس الأدنى ٨٦ مرة، بينما كانت هذه النسبة ٣٠ مرة عام ١٩٦٠، و٣٢ مرة عام ١٩٧٠م، و٤٥ مرة عام ١٩٨٠م، و٦٤ مرة عام ١٩٩٠م، وإذا أخذنا بالحسبان أيضاً سوء توزيع الدخل في الدول فإن أعلى ٢٠% من سكان العالم تحصل على ما يعادل ما تحصل عليه أفقر نسبة ٢٠% أكثر من ١٥٠ مرة[3].
- في نهاية عقد التسعينات، كان معدل دخل الفرد في أكثر من ثمانين دولة أقل مما كان قبل عشر سنوات.
- تزايد أعداد الفقراء في العالم، فهناك ٢,٨ مليار نسمة يعيشون على أقل من دولارين يومياً، ويعيش ١,٢ مليار نسمة تحت خط الفقر المحدد دولياً بأقل من دولار واحد يومياً (حوالي ٢٣% من سكان العالم)، وقد ارتفع عدد الفقراء في أفريقيا جنوب

---

(١) جيمسون: فريدريك، العولمة والاستراتيجية السياسية، ص٣٣-٣٤.

(٢) عبدالحي: وليد، أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، ص١٧.

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢م، الأمم المتحدة، ١٩٩٢م، ص١.

الصحراء من ٢٤٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠م إلى ٣٠٠ مليون نسمة عـام ١٩٩٩م (يُمثلون ٤٧% من مجموع السكان الأفارقة)، وتصل هذه النسبة إلى ٣٩,٣% فـي منطقة جنوب آسيا، و١٧% في الصين، و١٤,٥% في شرق آسيا والمحيط الـهادئ و ١٢% في أمريكا اللاتينية والكاريبي، و٣,٨% في أوروبا وآسيا الوسطى، و٢% في منطقة اشرق الأوسط وشمال أفريقيا قياساً إلى مجموع السكان[1].

- داخل الدول تدل المؤشرات على أن حجم الطبقة الوسطى يتآكل فـي معظـم دول العالم، فبينما كانت النسبة المئوية للطبقة الوسطى في العالم عـام ١٩٦٠م ٢٧,٥% أصبحت ٢٣,٩% عام ١٩٧٠م ثم ٢٢% عام ١٩٨٠م، وانخفضت إلـى ١٥,٩% عام ١٩٩٥م[2].
- يمتلك ٣٥٨ ملياردير اً معاً ثروة تضاهي مجموع ما يملكه نصف سكان العالم[3].
- فيما ترى بعض الآراء بأن العولمة وما تتضمنه مـن حريـة التجـارة وتدفقـات الاستثمار الأجنبي المباشر ستدفع عجلة التنميـة الاقتصاديـة، وبالتـالي تـتراجع ممارسات الفساد -ولو اعتقدنا بذلك جدلاً- إلاّ أن المؤشرات تُظهر تفاوتاً وتوزيعـاً غير متكافئ لهذه التدفقات، فالخمس الأعلى من سكان العالم في البلدان الأكثر غنـى يتلقى ٦٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، مقابل ١% منـها يتلقاها الخمس الأدنى، وفي عام ٢٠٠١م حصلت أكبر خمسة بلدان متلقية على مـا نسبته ٦٢% من مجموع التدفقات الواردة إلى البلدان النامية، ولم تتلقَ البلدان الأقل نمواً وعددها ٤٩ بلداً سوى ما نسبته ٢% من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشـر المتدفق إلى البلدان النامية، أو ما نسبته ٠,٥% من المجموع العالمي[4].

---

(١) قراءة في: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢م، ص٢١١.

(٢) عبدالحي: وليد، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ص١٨.

(٣) مارتين، هانس – بيتر، وشومان، هارالد، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عبـاس علي، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٣٨، ١٩٩٨م، ص٦٠.

(٤) بن عليوي: خالد العليوي، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢م، مجلة التعاون، الريـاض، المجلـد ١٨، العـدد ٥٧، ٢٠٠٣م، ص١٦٢.

وتفسر نظرية النظام الرأسمالي للعالم وليم بونجر (W. Bonger) تأثير هذه الأوضاع الاقتصادية على الجريمة والفساد بشكل عام، حيث ترى أن النظام الرأسمالي العالمي يعزز النزعة الأنانية المسببة للممارسات غير المشروعة عند الأفراد، من خلال مجموعة الخصائص التي يتميز بها النظام الرأسمالي ويدفع باتجاهها كسيطرة الروح الفردية وفكرة الربح الفردي، كما أن النظام الرأسمالي بما ينهض عليه من ظلم صارخ وغياب للعدالة الاجتماعية إنما يساهم في نمو الروح الفردية والنزعة الأنانية، سواء من جانب الرأسماليين في صورة ما يرتكبونه من جرائم اقتصادية، أو من جانب العمال أنفسهم بحثا عن سبيل آخر غير مشروع لتحسين أحوالهم البائسة[1].

وتنسب نظرية التبعية (Dependency theory) الفساد السياسي والاقتصادي إلى الظروف الاقتصادية التي تفرضها العولمة وتعمل على تعميقها، وإلى علاقات التبعية والأنشطة الطفيلية السائدة في نظام رأسمالي تابع يرتبط بالسوق الرأسمالي العالمي، فالفساد يعتبر مظهرا معاصرا لأنماط التنمية المشوهة المفروضة على العالم الثالث من قبل الغرب، ووفقا لمنظوري التبعية فإن ما يسمى "بالتحالف الثلاثي" والعلاقة الخاصة بين دولة العالم الثالث، والبرجوازية المحلية، والبرجوازية الدولية هي التي تخلق الفساد، فبفضل مساعدة البرجوازية الدولية وأعضائها ودولها نجحت البرجوازية المحلية -بتوسط دولة العالم الثالث وموظفيها- في ضمان سيطرتها على الدولة، ووجدت الطبقة الحاكمة أن مصالحها تكمن في جعل نفسها منسجمة مع رأس المال العالمي وضد تطور الاقتصاد الوطني[2].

ويلاحظ من تحليل المدخل الاقتصادي أن العولمة ستزيد من ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، نظرا للظروف الاقتصادية التي خلقتها -وخاصة في الدول النامية- وتدفع باتجاهها من خلال سياسات مؤسساتها وآلياتها المختلفة، وتشمل تراجع دور الدولة في مجال الرعاية الاجتماعية والاقتصادية، وما ينتج عن آلياتها من تزايد معدلات الفقر والتفاوت في توزيع الدخول والثروات، وكلها تمثل عوامل مساعدة على المزيد من ممارسات الفساد.

---

(١) عبدالخالق، جلال الدين، ورمضان، السيد، الجريمة والانحراف: من منظور الخدمة الاجتماعية، ص٢١٣-٢١٤.

(٢) Harrison, Graham, Corruption, Development Theory and the Boundaries of Social Change, p210.

المبحث الثاني
أثر آليات العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي

يتناول هذا المبحث الآليات التي تدفع العولمة باتجاهها وتؤثر من خلالها على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي سلباً أو إيجاباً، ويشمل ذلك دور حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات ودور الخصخصة والتكنولوجيا والشركات متعددة الجنسية، إضافة إلى دور الظروف الجديدة التي أوجدتها العولمة في تحفيز الدول والمنظمات الدولية للتعاون في مجال مكافحة الفساد، وسيتم قبل ذلك دراسة تفسير الفساد من منظور العولمة الذي تمثله النظرية الليبرالية الجديدة، حيث تُعتبر آليات العولمة الترجمة العملية لأفكار هذه النظرية.

المطلب الأول: تفسير الفساد من منظور العولمة "النظرية الليبرالية الجديدة".

بدأت ملامح الأفكار الليبرالية الجديدة تتبلور في سبعينات القرن العشرين خصوصاً في الجانب الرسمي للسياسة الاقتصادية، وقد جاءت هذه الأفكار كردة فعل نقدية لمبدأ تدخل الدولة "الكينزي"، وبروز تيارات فكرية تهاجم أفكار المدرسة الكينزية، وترى بتضائل قدرتها على تلافي الأزمات التي يعاني منها النظام الرأسمالي نتيجة لتدهور معدلات النمو وحالة الكساد المصحوب بتضخم في الأسعار (Stag-Flation) والبطالة المتزايدة، وتزايد عجز موازين المدفوعات، وانفجار مشكلة المديونية الخارجية[1].

وتتضمن أفكار الليبرالية الجديدة انحيازاً مطلقاً لمصلحة رأس المال والاعتماد على آليات السوق وإبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وخفض إنفاقها الحكومي على الخدمات الاجتماعية، والسماح ببيع المؤسسات التي تشرف على تقديم تلك الخدمات، إضافة إلى الانفتاح على الاقتصاد العالمي ورفع القيود عن التدفقات المالية والتجارية وبما يسمح بتحرير التجارة وحرية حركة الاستثمارات الأجنبية.

وقد سميت فلسفة هذه الأفكار بالليبرالية الجديدة، لأنها تمثل إحياءً جديداً للقيم الليبرالية بعد الخبرات التاريخية من الإدارة الاقتصادية الكينزية والاشتراكية والحركة العالمية ودولة الرفاه[2].

---

(١) العطية، عبدالحسين وداي، الاقتصاديات النامية: أزمات وحلول، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١، ص٤٠-٤١.

(٢) Jang, Jin-Ho, Approaching Neoliberalism As Financial Hegemony: The case of south Korea, p2, 15/11/2006, www.Soc.uiuc.edu/about/Transnational/Jin-Ho%20Jang.pdf

وقد صاغ الاقتصادي الأمريكي جون ويليامسون (John Williamson) في بداية التسعينات نموذجاً لسياسة اقتصادية ليبرالية جديدة، أطلق عليها اسم "توافق واشنطن" (Washington Consensus) بغرض تطبيقها كمرحلة أولية لسياسة الإصلاح الاقتصادي في دول المعسكر الشيوعي، وسميت بهذا الاسم لأن السياسات الليبرالية خلال العقود الماضية كانت قد صيغت وفرضت من خلال مؤسسات تمويل دولية مقيمة في واشنطن مثل: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتشمل هذه السياسات تخفيض العجز المالي، الإصلاح الضريبي، الليبرالية المالية، تحرير أسعار الصرف، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، رفع القيود[1].

وترى الليبرالية الجديدة أن العولمة ظاهرة إيجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بها، لأنها عملية حتمية لا فكاك منها، وهي تعني ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية، ويُفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسية وغيرها من المؤسسات عابرة القوميات، وهي تفترض أولوية المتغيرات الاقتصادية على المتغيرات السياسية والثقافية في ظل العولمة[2].

وتعتمد الليبرالية الجديدة في تفسيرها ظاهرة الفساد على مدرستين، تركز إحداهما على الجانب الفردي والأخرى على الجانب المؤسسي، حيث تؤيد مدرسة الاختيار العام (Public Choice) في تحليل الفساد المفهوم الخاص بالمنهجية الفردية، وتنظر للفرد باعتباره عقلانياً وباحثاً عن مصلحته الفردية، وأن سلوكه يقوم على حسابات عقلانية وأنانية وهو يختار أفعاله التي تلائم مصالحه، فالعمل الجماعي يصبح خياراً أمثل للأفراد إذا كان يحقق مصالحهم، وبذلك فالمؤسسات هي مجموع المصالح الفردية والدولة ليست إلاّ تنظيماً مكوناً من أفراد بالرغم من أنهم يعملون ضمن مؤسسات[3].

ويرتبط هذا التفسير بمبدأ عدم تدخل الدولة بالشؤون الاقتصادية على أساس أن الأسواق أكثر صلاحية، وأن الحكومات أكثر ضرراً، وأن الحريات الفردية وتدخل الحكومات تقفان على النقيض، والاقتصاد الجيد هو الذي تتوفر فيه حرية الاختيار الفردية، ويتضاءل فيه مبدأ التدخل الحكومي، فالسياسيون والبيروقراطيون ذوو المصالح الفردية دائماً ما تكون لديهم

---

(١) Jang, Jin-Ho, Approaching Neoliberalism As Financial Hegemony: The Case of South Korea, p4-5.

(٢) سليم: محمد السيد، العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها، ص٩.

(٣) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in developing Countries: Making Sense of the Relationship Between the Economic and the political in Neoliberalism, p15-16, 13/10/2006, www.etd.lib.metu.edu.tr/up/oad/3/12605532/index.pdf

النزعة لتوسيع القطاع العام، بهدف الارتقاء بأوضاعهم وزيادة نفوذهم وسلطاتهم ومكاسبهم المالية(١).

أما المدرسة الثانية فهي المدرسة المؤسسية الليبرالية والتي تميل إلى اعتبار الدولة مجموعة من المؤسسات البيروقراطية، لكلٍ منها مصالحه الذاتية وليس باعتبارها عنصراً فاعلاً فريداً أو موحداً، لهذا لا يمكن -من وجهة نظرهم- أن يكون هناك شيء من قبيل المصلحة الوطنية في هذا السياق، لأنها لا تُمثل سوى ما ينجم عن سيطرة المنظمات البيروقراطية على عملية اتخاذ القرار داخل بلد ما(٢).

واستناداً لهذه المقدمات فإن الليبرالية الجديدة تنظر للفساد باعتباره أحد الآثار التي تنشأ عن اتباع سياسة التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، فكلما زاد تدخل الدولة زادت التشريعات التي تصدر عنها وبما يؤدي إلى زيادة فرص الممارسات البيروقراطية، وبالتالي زيادة المخاطرات التي يقوم بها الأفراد بإقدامهم على اتخاذ إجراءات سوق موازية مخالفة، وعلى سلوكيات غير قانونية للتغلب على هذه البيروقراطية(٣).

ومن ناحية أخرى تربط الليبرالية الجديدة تدخل الدولة وتزايد دور الحكومة في الاقتصاد بتزايد احتمال استغلال أدواتها من قِبل السياسيين والبيروقراطيين، فتدخل الدولة في الاقتصاد يمنح احتكار وحقوق وامتيازات للموظفون مما يعزز من دورهم بالتحكم بالاقتصاد وأدواته وبالتالي إتاحة الفرصة لهم للتلاعب بالأنظمة التي تحكم تقديم الخدمات للمواطنين، والقيام بممارسات الفساد المختلفة، ومن هذه الأدوات مثلاً تنفيذ اللوائح الحكومية وإصدار الرخص، وفرض الضرائب والرسوم وجبايتها، الإشراف على عقود المشتريات الحكومية، الإشراف على عقود الاستثمارات الحكومية، الإشراف على عمليات تعيين الموظفين وترقياتهم؛ الإشراف على وسائل الحصول على الخدمات العامة، وكلما كانت درجة التدخل الحكومي أكبر كان لدى المسؤولين الحكوميين حرية تصرف أكبر بهذه الأدوات، وبالتالي إمكانية أكبر لممارسات الفساد(٤).

وفي ظل تدخل الدولة، فإن ممارسات الفساد -كما يرى الليبراليون الجدد- ستستمر لأنه من غير الممكن تغيير الوضع داخل مثلث الفاعليين فيها (السياسيون، البيروقراطيون، أصحاب

---

(١) تانج: كونج ليونج، الكفاءة في القطاع الخاص: دراسة نقدية لأدلة تجريبية من الخدمة العامة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد٢، العدد ٤، ١٩٩٨، ص٣٣-٣٤.

(٢) سميث: ستيف، وبيليس، جون، الجزء الأول من عولمة السياسة، ص٨.

(٣) ميني: أيف، الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، ص٧.

(٤) تانزي: فيتو، الفساد، والأنشطة الحكومية والأسواق، ص٢٥-٢٦.

الأعمال)، حيث يصعب تغيير طبيعة السياسيين الباحثين عن الأصوات والدعم السياسي والنجاح في الانتخابات والاهتمام بالقواعد الانتخابية، ويصعب تغيير طبيعة البيروقراطيين اللاهثين وراء الحصول على ريع، كما يصعب تغيير أصحاب الأعمال الساعين للحصول على أكبر ربح ممكن، وجميع هؤلاء يتصرفون وفقاً لمصالحهم الأنانية والفردية[1].

وبناءً على هذا التشخيص لظاهرة الفساد، فإن علاجها كما يرى الليبراليون الجدد يكون من خلال إصلاحات السوق التي تعمل على التقليل من تدخل الدولة، والحد من دورها في النشاطات الاقتصادية، مما يقطع الطريق على السياسيين والبيروقراطيين وأصحاب المصالح في استخدام أدوات وموارد الدولة في ممارسات الفساد، وبهذا المعنى فإن الليبرالية الجديدة تتبنى فكرة تفكيك سلطة الدولة كحل لمشكلة الفساد السياسي والاقتصادي، فتحرير الاقتصاد والسوق المالي والتجارة يجب أن يكون مصحوباً بإعادة هيكلة الدولة وجعلها محدودة السلطة وتقليص مجالها إلى الحد الأدنى "دولة الحد الأدنى" بحيث ينحصر دورها في حماية حقوق الأفراد وحماية الأرواح والممتلكات، ودعم التفاوض الطوعي حول العقود.

وينجم عن ذلك العمل استبدال الرقابة البيروقراطية بآليات السوق التي تحدد السلوك والأداء الاقتصادي بدلاً من الدولة، مما يضعف ممارسات الفساد وسلوك البحث عن ريع وتحقيق المكاسب الفردية من خلال أجهزة الدولة[2].

وإدراكاً منها بأهمية بعض الوظائف التي تقوم بها الدولة، فقد تبنت الأفكار الليبرالية الجديدة في عقد التسعينات فكرة إصلاح الدولة عن طريق إصلاح النظام الإداري، وذلك لخلق نموذج مصغر وجديد للدولة يختلف عن الدولة المركزية القديمة، وبيروقراطيتها التقليدية المسببة للفساد، وقد سمي هذا الاتجاه بالإدارة العامة الجديدة (NPM) والتي تتبنى سياسات الإصلاح القائمة على نموذج السوق، وتشمل خصخصة أنشطة الحكومة وخدماتها وتطبيق اللامركزية (فالبيروقراطية الوحيدة الجيدة هي الميتة)، وإعادة التنظيم وذلك من أجل تشجيع المنافسة في المؤسسات واستخدام فكرة العميل لوصف المستفيدين من الخدمات الحكومية (تقديم الخدمة على أساس تجاري)، والتركيز على أداء الإدارة بالكفاءة الاقتصادية[3]، إضافة إلى ضم المجتمع المدني في إطار عملية صنع السياسات وزيادة قدرة المواطنين على

---

(١) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in developing Countries, p55.

(٢) Hatchcroft, Paul D., The politics of privilege: Assessing the impact of rents, corruption, and clientelism on third world development, Political Studies, XLV, 1997, p641-642

(٣) جيري: لورانس أر.، الإدارة العامة الجديدة وإصلاح المنظمات الدولية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٦، العدد ٣، ٢٠٠١، ص٩٥.

المشاركة وتقديم الشكاوى ومساءلة الموظفين، مما يقلل من فرصة الموظفين العموميين في التأثير على عمل القوانين والسياسات الحكومية لمصلحتهم الشخصية[١].

وعلى الرغم من ذلك، فإن الواقع التطبيقي لسياسات الليبرالية الجديدة لا يُظهر أنها قضت على مظاهر الفساد، بل على العكس هناك مَن يرى بأن هذه السياسات سمحت بعودة الممارسات القديمة للفساد، ولكن بقوالب وأساليب جديدة، أي أن إصلاحات السوق وتحرير الاقتصاد استبدل الفساد بفساد من نوع آخر في بعض الأحيان، وخلق أشكالاً جديدة وبمسميات جديدة في أحيان أخرى، بدلاً من أن تعمل على مكافحته. وقد أوجدت العولمة وآليات الليبرالية فرصاً جديدة لمسؤولي الدولة لاستخدام سلطاتهم والاستفادة الشخصية منها، وسبب ذلك كله كما يرى بعضهم هو التفكيك التدريجي للأنظمة السابقة، وزيادة عرض مؤسسات القطاع العام للبيع، ونشوء قطاعات اقتصادية وشركات محلية ودولية لشراء مؤسسات القطاع العام، والاستفادة من مشاريع البنية التحتية للدولة[٢].

كما أن تطبيق سياسات الليبرالية الجديدة سمح بممارسات الفساد من خلال تعزيز سيطرة ونفوذ السلطة التنفيذية على المتغيرات الاقتصادية، وتركيز عملية صنع القرار ضمن دائرة ضيقة من السياسيين والتكنوقراط، فتطبيق إصلاحات السوق يتطلب السرعة وتتم دون الحاجة إلى نقاشات ومداولات برلمانية، مما عزز من صلاحيات وسلطة المسؤولين التنفيذيين وأضعف من آليات الرقابة على ممارساتهم ومساءلتهم.

وبذلك فإن الأسلوب الجديد لإصلاحات السوق الليبرالية حمل معه بذور الفساد السياسي والاقتصادي من خلال[٣]:

١. نقل عملية صنع القرار الاقتصادي من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، وزيادة سلطة التكنوقراط الاقتصاديين "فرق التغيير" والذين تمكنوا في كثير من الحالات من تجاوز القانون واستغلال سلطاتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة.
٢. إعادة نشوء الاحتكار الخاص في قطاعات كانت ولمدة طويلة متماسكة وقوية بسبب حساسيتها بالنسبة لسيادة الدولة، ومع تطبيق الإصلاحات الليبرالية وسياسات الخصخصة أصبحت مشتتة وغير مُسيطر عليها، وأوجدت بذلك احتكاراً خاصاً محل الاحتكار العام.

---

(١) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in developing Countries, p69.

(٢) مانتنج: نيك، إرث الإدارة العامة الجديدة في الدول النامية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٦، العدد٢، ٢٠٠١، ص١٦٦.

(٣) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in developing Countries, p81-82.

ورداً على هذه الانتقادات لسياسات الليبرالية الجديدة فإن أنصار هذه المدرسة يُـبررون استمرار ظاهرة الفساد والفشل في مكافحتها، بأن تدخل الدولة المُسبب للفساد لم يختفِ بالرغم من الإصلاحات، إضافة إلى الخلل في تطبيق السياسات الليبرالية. ويعود ذلـك لمـا يسـمى "بمُعضلة السياسيين" (Politicians Dilemma) الذين أفشلوا السياسات الليبرالية والإصلاحـات بتطبيق سياسات شعبية (Populist Policies) وتخصيص أموال لبرامج معينة تخدم مصالحـهم للمحافظة على الدعم السياسي والشعبي، وخلافاً لما تقتضيه الإصلاحات الليبرالية[1].

وللتحقق من مدى صحة الانتقادات الموجهة للنظرية الليبرالية الجديدة، أو مدى مصداقية مبررات هذه النظرية سيتم دراسة الآليات المختلفـة التـي تتضمنـها وتُشـكل بمجموعـها الميكانزمات العملية لتأثير العولمة.

المطلب الثاني: دور حرية التجارة وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات

تتضمن العولمة الاقتصادية تحريراً متزايداً للاقتصاديات والأسواق الوطنيـة وتحـولاً باتجاه اقتصاد السوق الرأسمالي، الأمر الذي رافقه تسارع في معدلات نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات ونمو ضخم في حركة رؤوس الأموال والاستثمارات عبر الحدود.

ويتضح تأثير حركة رؤوس الأموال والتدفقات التجارية العالمية على ظاهرة الفسـاد، بالمقارنة مع وضع الاقتصاديات المغلقة وتأثيرها على ممارسات الفساد، فالاقتصادات المغلقة تجعل السياسات التجارية والاستثمارية مرتبطة بشكل كبير بالفساد السياسي والاقتصادي، فهي تفرض عوائق أمام صفقات الأسواق الدولية تخلق من خلالها حوافـز ماديـة وبيروقراطيـة تساعد على ممارسات الفساد، فوجود قوانين الحماية الجمركية تدفع المستوردين والمسـتثمرين والشركات الأجنبية للجوء إلى ممارسات الفساد لتفادي الحواجز والتعريفات وللحصول علـى معاملات تفضيلية، ولتسهيل الحصول على تصريح أو تفويض أو ترخيص أو غير ذلك، حيث تكون السلطتان الإدارية والسياسة في وضع يتيح لهما تحويل هذه الحاجات والمصـالح إلـى مدفوعات وتحقيق الربح من عائد الخدمة.

---

(١) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in developing Countries, p56.

كما أن حماية الصناعات المحلية من المنافسة الدولية تُولِّد ريعاً قد يكون أصحاب المشاريع المحلية على استعداد لدفع مقابل له على شكل رشاوي ويشمل ذلك، الدعم الذي تقدمه الحكومة لقطاع التصدير وتخفيض الضرائب على الشركات وتقديم القروض، مما يخلق بيئة خصبة لممارسات الفساد نتيجة السعي للحصول على الدعم الحكومي والإعفاءات الضريبية[1].

ويضاف إلى ذلك أن سياسات النظام المغلق من المحتمل أن تُنمي قطاعاً خاصاً ينظر باتجاه الداخل ويعتمد في تطوره على روابط وثيقة بالدولة والأجور (Rents) التي تقدمها سياسات الحماية، ولذلك فإن هذه السياسات يمكن أن تشتري صمتاً سياسياً، وأن تعيق تشكيل جمهور للمساءلة السياسية بين مجتمع الأعمال والنخب الأخرى، بسبب الفائدة التي يتم جنيها من ممارسات الفساد.

في المقابل، فإن ما تفرضه العولمة من تحرير للتجارة وحرية حركة لرؤوس الأموال والاستثمارات على المستوى العالمي يُحدث تأثيراً مخالفاً على ممارسات الفساد، حيث يرى جيرنج وثاكر (Gerring, Thacker) بأن اقتصاد العولمة المفتوح من المحتمل أن يُنمي طبقة أعمال تنظر باتجاه الخارج، ويُعزز الصلات بالاقتصاد العالمي وجماعات الأعمال الأجنبية ومن هناك "بالأفكار الليبرالية" للممارسات السياسية والأعمال الملائمة بشكل أفضل للاقتصاد، حيث تجد الجماعات ذات التوجه الدولي من مصلحتها المادية تبني الممارسات السياسية والتجارية، التي تتسق مع تلك الخاصة بشركاء الاستثمار والتجارة الأجانب مما يدفع باتجاه توجه ديمقراطي أكثر، وبنية سياسية مهيأ بشكل أكبر لمكافحة الفساد المحلي[2].

وتُقدِّم العولمة حوافز وقوة دافعة جديدة للدول كي تُحسِّن نوعية إدارتها العامة للحكم والحد من الفساد، فتنامي حركة رؤوس الأموال عبر العالم والتنافس بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية يؤدي إلى المزيد من الجهود لمكافحة الفساد، حيث أن النجاح باستقطاب هذه الاستثمارات مرتبط في المقام الأول بمستوى الجودة في أداء مؤسسات الدولة، وبكفاءة الإطار التنظيمي والجهاز الرقابي وقدرتها على تحقيق النزاهة والشفافية والتي يوليها المستثمر الأجنبي اهتماماً كبيراً كمعايير لتوجيه استثماراته، مما يعني أن الفرص الضائعة في مجال

---

(١) ماورو: باولو، تأثير الفساد على النمو والاستثمار بالإنفاق الحكومي: تحليل مقارن فيما بين البلدان، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص١٢٣-١٢٤.

(٢) Gerring, John, And Thacker, Strom C., Do Neoliberal Policies Deter Political corruption?, p236-237.

التجارة والاستثمار سوف تتزايد بسرعة في الدول التي لا تقوم بتحسين إدارة حكمها، وبالتالي قد يُشكل هذا الجانب دافعاً جديداً لقيام الدول بإصلاح البنية التحتية لإدارتها والعمل على تحسينها، لتقليل فرص الفساد وتحسين بيئة العمل[1].

ويرتبط بذلك أن الفساد يقلل من الحافز على الاستثمار، حيث يرتب على الاستثمارات في البيئة الفاسدة أعباءً إضافية تزيد من تكلفة الأعمال مما يخلق بيئة طاردة للاستثمارات، وهذا ما بينته دراسة واي (Wei) عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من ١٢ بلداً مصدراً إلى ٤٥ بلداً مضيفاً، حيث وجدت الدراسة أن تزايد الفساد من مستوى منخفض كالسائد في سنغافورة (بمعدل ١) إلى مستوى مرتفع نسبياً كالسائد في المكسيك (بمعدل ٧,٧٥ في وقت الدراسة)، يؤدي إلى رفع معدل الضريبة الحدي على الشركات والمستثمرين الأجانب بمقدار ٤٢ نقطة مئوية، وتؤدي زيادة بمقدار نقطة مئوية في معدل الضريبة إلى انخفاض مقداره ٤,٨% في الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن زيادة درجة واحدة في مستوى الفساد للدولة يرافقه انخفاض بمقدار ٢٦% في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر[2].

وقد أظهر مسح لقادة القطاع الخاص أجرته مجموعة "الحد من المخاطر" عام ١٩٩٩ أن مستوى عالياً للفساد في بلد ما، من المحتمل أن يردع المستثمرين الأمريكيين عن الاستثمار أكثر بثلاث مرات، مما يردعهم سجل سيئ لحقوق الإنسان في ذلك البلد، وقد سئل المشاركون بالاستطلاع فيما إذا كانوا قد أحجموا عن استثمار أجنبي كان يُمكن أن يكون مربحاً بسبب سمعة الدولة في الفساد، أو حقوق الإنسان، أو العمالة، أو الجدل البيئي، حيث قدّرت الشركات الأمريكية الفساد بنسبة أعلى عند ٤٠%، بينما مستوى حقوق الإنسان ١٣%، والبيئة ١٤%، والعمالة ١٦%، أما الشركات الأوروبية فقد صنفت الفساد عند ٣٨% قبل العمالة التي حصلت على ٣٥%، بينما البيئة ٣٤%، وحقوق الإنسان ٢٨%[3].

وفي مسح آخر أجراه البنك الدولي عام ١٩٩٦ لتحديد درجة الأهمية النسبية لثماني عقبات[*] تعيق من الاستثمار، والنشاط الاقتصادي احتل الفساد المرتبة الأولى بين كل العقبات في أفريقيا جنوب الصحراء وأمريكا اللاتينية والكاريبي، والمرتبة الثانية في الشرق الأوسط

---

(١) ويي: شانغ – جين، العولمة والتجربة الآسيوية، في، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: علي الصادق وعلي البلبل، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص١٣٥-١٣٦.

(٢) Wei, Shang-Jin Wei, How Taxing is Corruption on International Investors?, The Review of Economics and Statistics, Number 1, 2000, p5.

(٣) بوب، جيرمي، عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، ترجمة: باسم سكجها، مؤسسة الأرشيف العربي، عمان، ٢٠٠٠م، ص٢٢.

(*) العقبات التي سأل عنها المسح إضافة إلى الفساد هي (الجريمة والسرقة، التنظيم، الضرائب، التمويل، التضخم، عدم استقرار السياسة العامة، البنية الأساسية الضعيفة).

وشمال أفريقيا، والمرتبة الثالثة في كل من شرق آسيا وجنوبها ورابطة الدول المستقلة وأوروبا الوسطى والشرقية، واحتل المرتبة الخامسة في دول منظمة التعاون والتنمية[1].

وفي جانب إيجابي آخر لتأثير التجارة والاستثمارات العالمية على الفساد، فإن إلغاء القيود التي تتطلبها حركة هذه التدفقات يعمل على انتزاع سلعاً إدارية محددة من أيدي المسؤولين الرسميين، كالمعيقات والتعرفات الجمركية التي كان بالإمكان مبادلتها بمكافآت خاصة كالرشاوي والعمولات، مما يحد من ممارسات الفساد[2].

ومن ناحية أخرى، فإن لتدفقات التجارة والاستثمار العالمية تأثيراً سلبياً يساعد على زيادة ممارسات الفساد، فتحرير التجارة سوف يعني المزيد من الصراع على الأسواق وتشابك العلاقات بين الداخل والخارج واتساع نطاق المنافسة الدولية التي تزيد من احتمالية قيام ما يشبه الحرب الاقتصادية وما يُحيط بها من مظاهر وممارسات كالاختراق والجاسوسية الاقتصادية (٩٥% من الشركات الأمريكية لها أجهزة تجسس) وصولاً إلى أسرار المنافسين ورشوة المسؤولين الحكوميين للحصول على الامتيازات والتسهيلات حتى للبيروقراطيين الذين ما زالوا يتمتعون بسلطات ابتزاز رغم إلغاء التعريفات والحواجز، ففي الحد الأدنى قد يتسببوا بالتأخير والإعاقة البيروقراطية للحصول على العمولات والرشاوي[3].

ويعمل توسيع التكامل الاقتصادي وتعميقه وتطور نظام مالي دولي متشابك على زيادة فرص الفساد بشكل ملحوظ وعلى صعوبة السيطرة عليه، فالعولمة المالية جعلت اكتشاف وتجميد وحجز المال الذي هو ثمرة أعمال غير مشروعة أمراً في منتهى الصعوبة، مما يفرض خطراً متزايداً على نزاهة النظام المالي الدولي، والذي لا يخضع للسيطرة الوطنية إلاَّ بشكل جزئي ما يزيد من فرص ممارسات الفساد[4].

ويسير التوجه الدولي للتجارة جنبا إلى جنب مع التوجه الدولي لتداول العملة، وتزايد أعداد البنوك التي تتمسك بسرية العمليات المصرفية وإجرائها دون الحاجة لأسماء أصحاب الحسابات، مما يسمح للمسؤولين الحكوميين الذين يتلقون مبالغ طائلة عن طريق الرشاوي واختلاس الأموال العامة باستخدام قنوات مالية دولية آمنة تمكنهم من إيداع مكاسبهم غير المشروعة، فقد أودع الرئيس الفلبيني ماركوس أكثر من ٥٠٠ مليون دولار في حسابات

---

(١) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، ص٤٦.

(٢) Sandholtz, Wayne, And Gray, Mark, International Integration and National Corruption, p14, 28/10/2006, www.Socsci.uci.edu/gpacs/research/working_papers/wayne_Sandholtz_mark_gray_Corruption.pdf.

(٣) الأفندي: نزيره، الفساد والإفساد: ظاهرة عالمية، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ١٦٠٠، ١٩٩٩/٩/٦م، ص٣٥.

(٤) جلين: باتريك، وآخرون، تعولم الفساد، ص٢٩.

مصرفية في سويسرا، وكان الرئيس اليوغسلافي سلوبودان ميلوزوفتش قد احتجز ٥٧ مليون دولار في نظام مصرفي آمن في سويسرا، وتمكن الرئيس النيجيري ساني آباشا من تحويل نحو ٦٧٠ مليون دولار إلى سويسرا[١].

ويُسهل من ذلك حرية تنقل رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المالية وزيادة عدد ما يسمى بالواحات الضريبية أو الجنات المالية ومؤسسات (Off Shore)، التي تحتضن رؤوس الأموال الهاربة من دولها وتضمن سرية وكتمان معاملات المودعين المصرفية، وبما يجعل من تتبع ثروات الأشخاص المتراكمة بصورة غير شرعية أمراً مستحيلاً في الواقع العملي، وحول العالم الآن من هذه الواحات ما يقرب ١٠٠ منطقة يُقدّر صندوق النقد الدولي ودائعها بما يزيد على ٢٠٠٠ مليار دولار، ولعل أهم هذه الواحات جزيرة الكايمان (Cayman) البريطانية في البحر الكاريبي والتي تبلغ مساحتها ١٤كم^{2} وعدد سكانها (١٤) ألف مواطن، وفيها ما يزيد على ٥٠٠ مصرف مُسجل[٢].

كما أن كثيراً من الحكومات وبهدف جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية أصبحت تتراخى في التحقق من مشروعية الأموال الداخلة إليها، بل وتقدم لها التسهيلات في بعض الأحيان، فقد سنت حكومة جزر سيشل عام ١٩٩٥ قانوناً سمي بقانون التنمية الاقتصادية، ويُقدّم أحد أحكامه للأجانب الذين يستثمرون أكثر من ١٠ ملايين دولار حصانة من الملاحقة القضائية المترتبة على جميع المخالفات الجنائية[٣].

وتُسهّل هذه القوانين الجاذبة للاستثمار وهذه الواحات وسهولة حركة رؤوس الأموال من عمليات غسيل الأموال (Money Laundering) على الصعيد العالمي، والتي لها دورٌ محوري في انتشار الفساد وتنميته على الصعيدين المحلي والعالمي، فهي تُخفي من جهة آثار العمل الجُرمي، وتُمكّن من جهة أخرى الفاعل من التمتع بثمار عمله، فتعمل بذلك كمشجع على ارتكاب المزيد من الفساد، حيث يتراوح مقدار الأموال التي يتم غسلها سنوياً ما بين ٥٠٠ مليار دولار و ١,٥ ترليون دولار، أي ما يساوي حوالي ١,٥ – ٥% من إجمالي الناتج العالمي[٤].

---

(١) آيغن، بيتر، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة: محمد جديد، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م، ص٢٣٧-٢٣٨.

(٢) مارتين، هانس-بيتر، وشومان، هارالد، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ص١٢٣-١٢٥.

(٣) جلين: باتريك، وآخرون، تعولم الفساد، ص٤٤.

(٤) كامل: مها، عمليات غسيل الأموال: الإطار النظري، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٦، ٢٠٠١، ص١٦٣.

المطلب الثالث: دور الخصخصة:

يشير مفهوم الخصخصة إلى عملية تحويل مؤسسة أو استثمار عام، أو أصول مؤسسة عامة من ملكية القطاع العام إلى ملكية القطاع الخاصة "خصخصة الملكية"، وهي أيضاً عملية تحويل مؤسسة مملوكة للقطاع العام أو تُدار على أساس بيروقراطي إلى مؤسسة ذات استقلال ذاتي، يتم قياس الأداء فيها من خلال معايير السوق وفي إطار آليات التنافسية "خصخصة السوق"(١).

وقد بُنيت فكرة الخصخصة الأساسية على افتراض أن هيكل الدولة الممتد بصورة زائدة هو العائق للتنمية، وبالتالي يجب تحديد دور الدولة في الاقتصاد، كما يجب تقليص نشاطها والتوجه نحو أساليب القطاع الخاص ووسائل التحكم الخاصة، مما يخلق مؤسسات أكثر مرونة وإبداع وذات كفاءة واستجابة عالية، ويؤدي إلى إزاحة الثقافة البيروقراطية الحكومية الخاملة والتي تتسم بالضلوع في المركزية وقلة الحركة وعدم المرونة(٢).

وقد بدأ تطبيق سياسة الخصخصة بشكل واسع في بريطانيا والولايات المتحدة مع بداية الثمانينات، ثم انتشر تطبيقها في الدول النامية ودول المنظومة الاشتراكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والتحول إلى اقتصاد السوق، وقد ساهم بذلك المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد، البنك الدولي) من خلال ربط الإقراض وإلغاء الديون لكثير من الدول بخطط الإصلاح الاقتصادي والتي تشتمل في جزء منها على بيع الكثير من أصول الدولة، والتشجيع على الخصخصة(٣)، وبما يخدم تحقيق أهداف عولمة رأس المال وسيادة سوق الشركات وحركة الاستثمارات العالمية.

ويعني ذلك أن الخصخصة تُشكّل آلية من آليات العولمة والتي يبدو أن تأثيرها على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي له وجهان: أحدهما يمثل إصلاحاً ضد الفساد، والآخر يفتح له مجالات أخرى، فالخصخصة يُمكن أن تؤدي إلى التقليل من درجة الفساد من خلال رفع يد الحكومة عن الموجودات، وتحويل امتيازات ونشاطات موظفي الحكومة إلى خيار السوق، بمعنى أنها تذيب من احتكارات الدولة وتحقق تسوازن السلطة المتروكة لتقدير المسؤولين، وتُخضع عملية إنتاج السلع والخدمات وتوزيع الموارد إلى نظام السوق بدلاً من

---

(١) دورادو: سلفيا، وموليز، ريك، الخصخصة: النظريات الأساسية والحلقة المفقودة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٣، العدد ٤، ١٩٩٨م، ص١٠٠.

(٢) دورادو: سلفيا، الخصخصة: النظريات الأساسية والحلقة المفقودة، ص١٠٣.

(٣) الملحم: إبراهيم علي محمد، الخصخصة: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (دراسة تحليلية)، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٢، العدد ٣، ١٩٩٧م، ص١٧٦-١٧٧.

الدولة والمسؤولين البيروقراطيين، الذي كانوا يتمتعون بالسلطة وحرية التصرف التي تُمكنهم من القيام بممارسات الفساد[١].

وفي ظل الخصخصة فإن المصادر الملموسة والموارد المستخدمة لتوليد الدعم والإجماع حول الإجراءات السياسية أو تعويض الخاسرين أو التخلص من المعارضة تُصبح محدودة بشكل أكثر، ففي السابق كان يمكن دعم سياسات قادة معينين وأحزاب سياسية وحتى النظام السياسي من خلال منافع متبادلة (وظائف، عقود، مشاريع تنمية ...) ومن أجل الحصول على أصوات أو الدعم التشريعي، أما تطبيق سياسات الخصخصة والاقتصاد المحرر فإنها تعطي فرصاً أقل لتبادل مثل تلك المنافع، لأن الدول أصبحت أقل انخراطاً في عقود التموين والأعمال والتراخيص، وفضلاً عن ذلك فإن الموازنات المتقشفة هي التي تحدد إمكانية التعويض على الخاسرين أو تقديم الخدمات للمؤيدين[٢].

ومن ناحية أخرى، فإن تطبيق سياسات الخصخصة تساعد على محاربة الفساد المرتبط بتعيين الموظفين والخدمة العامة، فأحد الملامح المشتركة للحكومات الفاسدة هو وضع "عمال وموظفين وهميين" في قوائم الرواتب والأجور، الأمر الذي تلغيه الخصخصة بتقليصها القطاع العام[٣].

أما الجانب الآخر الأكثر وضوحاً لتأثير الخصخصة على ممارسات الفساد فهو الجانب السلبي، حيث تخلق الخصخصة في حد ذاتها حوافز جديدة للفساد تتمثل بالرشاوى والمحاباة التي تُمارس في عمليات بيع المؤسسات الحكومية، فبيع شركة أو مؤسسة حكومية يُماثل طرح مشروع بنية أساسية عام للعطاءات ومنح العقود، ولذلك فإن حوافز الانحراف الوظيفي متماثلة، فقد تقوم الشركات التي ترغب بشراء المؤسسات الحكومية برشوة المسؤولين الحكوميين في سلطة الخصخصة، أو المسؤولين في أعلى مراتب الحكم لدخول المناقصة، أو لتقييد عددهم، وقد تدفع للحصول على تقييم مُنخفض للممتلكات العامة التي يتم بيعها أو لكي تُفضل في عملية الاختيار، كما أن الدفع قد لا يكون للفوز بمزاد الخصخصة فقط وإنما للحصول على دعم ومنافع احتكارية وتراخي في تطبيق اللوائح التنظيمية في المستقبل[٤].

وقد سمحت السلطات التقديرية التي يتمتع بها الموظفون وحقوق السيطرة على الملكية من قِبل السياسيين والبيروقراطيين -سمحت- بتحقيق الإثراء الشخصي للعديد منهم، من خلال

---

(١) ليكن: روبرت س.، وباء الفساد اكوني، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١١٩، ٢٠٠٣م، ص١١٧.
(٢) غرندل: ميرللي س.، مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة، ص٢٧٣-٢٧٤.
(٣) كامارك، إيلين سيولا، العولمة وإصلاح الإدارة العامة، في، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٢م، ص٣٣٤-٣٣٥.
(٤) أكرمان: سوزان-روز، الاقتصاد السياسي للفساد، ص٧٥.

الرشاوى والعمولات التي يتقاضونها عند تنفيذ مشاريع الخصخصة، ومن ذلك المسؤول الروسي لوجكوف (Yuri Luzhkov) "عمدة موسكو" الذي حقق ثروة كبيرة من خلال تحويل الممتلكات العامة إلى شخصه، أو إلى شركات يسيطر عليها أو يشارك فيها بطريقة أو بأخرى[1]، ويملك لوجكوف عدد كبير من المؤسسات الخاصة مثل "سيستيما" وهي شركة قابضة مالية وصناعية تضم مالا يقل عن مائة مؤسسة تُوصف بأنها تُمثل "الميزانية الثانية" لمدينة موسكو[2].

كما أن هذه السلطات تُمكّن المسؤولين من قبول أو رفض أي جهة تتقدم لشراء المشاريع والمؤسسات الحكومية، فمثلاً تم إلغاء مشروع خصخصة وبيع الاتصالات في الهند لأكبر شركة اتصالات هندية وهي (VSNL) في عرض عالمي بقيمة ١,٢ مليار دولار، عندما رفض كبار مدراء الشركة دفع رشوة إلى حساب أحد الوزراء في سويسرا[3]، وقد بلغت الرشاوى التي دفعتها شركة طيران إيبيريا (IBERIA) لشراء الخطوط الجوية الوطنية الأرجنتينية والحصول على معاملة تفضيلية ٨٠ مليون دولار[4].

ويُساهم غياب الشفافية وحرية الوصول إلى المعلومات بالمزيد من الفساد في تطبيق الخصخصة، فقد تخلق الشكوك المحيطة بعملية الخصخصة فرصاً للفاسدين من داخل المؤسسة لتقديم معلومات غير مُعلنة أو مُبكرة مقابل الحصول على رشاوى، أو منح معاملة خاصة للشركات الفاسدة التي تدفع لهم الرشاوى، وحتى عملية التقييم يمكن أن يحتويها الفساد نتيجة لتعامل موظفين فاسدين في الداخل، أو مشرفين على التقييم من الخارج تربطهم مصالح معينة مع الشركات التي تتقدم للمناقصة، وفي أقصى حد قد لا يحصل تقييم ولا مزاد بل يتم فقط منح الامتياز للشركة الأكثر ارتباطاً سياسياً، أو بيع مؤسسات حكومية بأسعار غير معلنة لمشتركين مشكوك في أمرهم مثل السياسيين في الحزب الحاكم[5].

ويُعتبر تخمين قيمة موجودات القطاع العام بأقل من سعرها الحقيقي عند خصخصتها أحد الأساليب المتبعة من قبل الفاسدين، ففي روسيا شهدت الخصخصة درجة عالية من الفساد حيث بيعت ممتلكات الدولة بأسعار زهيدة لفئه ضيقة من رجال الأعمال المرتبطين بالسلطة دون طرحها في مزادات علنية، ومن أهم الأمثلة في هذا الصدد قيام مجموعة

---

(١) Celarier, Michelle, Privatization: A Case Study in Corruption, Journal of International Affairs, No.2, 1997, p537.

(٢) الأصفهاني: نبية، روسيا ومواجهة جديدة بين السلطتين الرئاسية والتشريعية، ص٢٣١.

(٣) Celarier, Michelle, Privatization: A Case Study in Corruption, p539.

(٤) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in Developing Countries, p104.

(٥) أكرمان، سوزان-روز، الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ص٧٤.

تشوبانسي (مهندس الخصخصة الروسية) ببيع ٥٠٠ مصنع ومجمع صناعي لا يقـــل ثمنـــها الأصلي عن ٢٠٠ مليار دولار بمبلغ ٧ مليارات دولار، أي ما يعادل ٣,٥% من الحد الأدنـــى لثمنها الأصلي.

كما سيطرت شركة مملوكة لأحد الأثرياء (فلاديمير بوتانين) علـــى شـــركة زيدانكـــو للبترول مقابل ٥٧١ مليون دولار، ثم بعد فترة تم بيع ١٠% من هذه الشركة لشركة بريتـــش بتروليوم مقابل ٥٧١ مليون دولار[١]، وفي فنزويلا تم بيـــع شـــركتي (Banco Occidental, Descuenta) بأقل من قيمتها الحقيقية في السوق بفضل الرشاوى التي دُفعت لمسؤولي الحكومة وعلى رأسهم رئيس الدولة (Perez)[٢].

وفي عملية التقييم وإدارة البيع أيضاً لمشاريع الخصخصة فقد تقوم الجهـــة المســؤولة عن تنظيم عملية الخصخصة باستغلال المعلومات التي تملكها عن المشروع لخدمة مصالحها، وبما يُسفر عن شرائها وامتلاكها للمشروع، ففي روسيا تم تحويل ٥١% من الأسهم التي لـــها حق التصويت في شركة نور يليسك نيكل (Norilsk Nickel) وهي المُنتج الأكبر للنايكل فـــي العالم ومنتج رئيسي للبلاتينيوم إلى رابع أكبر مؤسسة مالية في البلاد، فقد منحـــت الحكومـــة يونيكسوم بانك (Uneximbank) الحق في إدارة مزاد أسهم الشركة، وقد انتهت العملية بفـــوز يونيكسوم بانك بعقد البيع على الرغم من أن عرضها وهو ١٧٠,١ مليون دولار، كان أقل من نصف عرض البنك المنافس[٣].

وخلافاً للشفافية والتنافسية التي يتطلبها السوق فإن العديد من عمليات الخصخصة تتـــم على أساس العلاقات الشخصية والمحاباة، ففي أندونيسيا تمت خصخصة تزويد المياه لمدينـــة جاكارتا في عقود لم يتم الإعلان عنها، وذهب الامتياز الأول فيها إلى ائتلاف تقـــوده شـــركة (Thames) للمياه (المملكة المتحدة) والآخر إلى ائتلاف تقوده شركة (Lyonnaise des Eaux) (الفرنسية)، وكلا الائتلافين تضمنا شركاء من أصدقاء وأقارب الرئيس سوهارتو، حيث كـــان ابن الرئيس يملك ٥% من حقوق الملكية في ائتلاف شركة (Thames)، وقد ترك الائتلافـــان المشروع بعد سقوط سوهارتو بحجة أن الامتيازات لم يعد الدفاع عنها ممكناً[٤].

---

(١) قابيل: مي، تكلفة الفساد في روسيا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٣، ٢٠٠١م، ص٢٣٧.

(٢) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in Developing Countries, p104.

(٣) Celarier, Michelle, Privatization: A Case Study in Corruption, p536.

(٤) Hall, David, Privatization, Multinationals, and Corruption, p552.

وفي أثناء المزاد العلني لبيع قطاع الطاقة النووي التركي عام ١٩٩٧م، قام وزير الطاقة التركي حينها (Cumhur Ersumer) بالضغط لصالح حصول الشركة الكندية على العطاء، وفي فنزويلا فإن المؤسسة المسؤولة عن خصخصة شركة طيران (VIASA) الوطنية دعمت شركة إيبيريا (IBERIA) للحصول على العطاء[١].

وقد شاركت المافيا بأشكال أخرى من ممارسات الفساد المرتبط بالخصخصة، ففي أول سنتين من تطبيق سياسات الخصخصة في روسيا تبين أن حوالي ٣٠% من المحلات الصغيرة والشركات والمصانع التي جرت خصخصتها أصبحت تحت سيطرة المافيا الروسية بالتعاون مع البيروقراطيين وبعض رجال الأعمال[٢]، وفي عملية بيع بنك تركيا (Turk Bank) تدخّل أحد أعضاء المافيا التركية لصالح أحد رجال الأعمال، والذي مُنح عقد الشراء بعد تهديد الشركات المنافسة من قبل المافيا[٣].

وتتعلق الحالات السابقة بممارسات الفساد بتطبيق عملية الخصخصة، إلا أن هذه الممارسات يمكن أن تستمر حتى بعد خصخصة المشاريع والمؤسسات الحكومية، وذلك للسببين التاليين[٤]:

١. استمرار الحاجة لخدمات الدولة: فحتى الخصخصة التي تتبع أسلوب التصفية والبيع الكامل للمشروع أو المؤسسة الحكومية، والتي تنتهي بذلك أي حقوق سيطرة للمسؤولين الحكوميين والامتيازات الاحتكارية، إلا أن العلاقة مع الدولة وخدماتها تبقى مستمرة ويتخللها ممارسات فساد كالعمولات والرشاوى للحصول على الإعفاءات الضريبية والامتيازات والمعاملات التفضيلية.

٢. استمرار ملكية الدولة لجزء من المؤسسات: فغالباً ما تستهدف الخصخصة أقل من ١٠٠% من حجم وملكية الدولة للمؤسسات والمشاريع، وبذلك تبقى الدولة محتفظة بجزء من ملكية هذه القطاعات، وقد يكون ذلك استثماراً حكومياً أو بغرض الحفاظ على عمالة المواطنين في المؤسسات المخصخصة، أو أنه إجراء سياسي لكسب تأييد المواطنين والنخب المعارضة للخصخصة، مما يمنح المسؤولين امتيازات وحقوق سيطرة وصلاحيات إدارية للتدخل والتأثير في سياسات المشاريع، والتي قد تُجبر القطاع الخاص على دفع الرشاوى لضمان الأرباح وعدم خسارة مشاريعهم.

---

(١) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in Developing Countries, p84.

(٢) Celarier, Michelle, Privatization: A Case Study in Corruption, p535.

(٣) Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in Developing Countries, p85.

(٤) Kaufmann, Daniel, and Siegelbaum, Paul, Privatization and Corruption in Transition Economies, Journal of International Affairs, No. 2, 1996, p439, 443.

المطلب الرابع: دور التكنولوجيا

ساهمت التكنولوجيا بزيادة ترابط وتشابك العالم وحدوث توحيد متزايد له بوصفه مكاناً للتفاعل والتبادل، حيث أثرت التكنولوجيا على إدراك الفرد للزمان والمكان من خلال تحكمها بالمسافات والقفز فوق العوائق الجغرافية، مما وفّر إمكانيات التواصل بين الأفراد والجماعات، الأمر الذي أوجد ما صار يعرف بـ (المجتمعات الإلكترونية)(١).

ويُعبّر عن هذا الاتجاه مدرسة التفكير التقني للتحولات وأطروحة الانتقال من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي، والتي ترى ان العولمة هي في الجوهر درجة متقدمة من المجال التقني الذي تُعتبر سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني تجليات رئيسية له، وما يتطلبه من سهولة توجيه الاستثمارات الأجنبية، وبذلك ساعدت التكنولوجيا على خلق سوق عالمية واحدة، وتعميق الاعتماد والمبادلات التجارية بين الاقتصادات الوطنية(٢).

وقد خلقت التطورات والمعطيات التكنولوجية الحديثة -بما تتضمن من تسارع في التغير والتنوع- فرصاً وتسهيلات جديدة لممارسات الفساد السياسي والاقتصادي وذلك من خلال تسهيل إمكانية التحويل الإلكتروني للأموال، وتسهيل إجراء صفقات الرشاوى والمعاملات المالية الفاسدة باستخدام الإنترنت وشبكات الحاسب الآلي.

وتتعلق هذه العمليات بما يسمى بالنقد الرقمي (Digital Money) وهو معالجة رقمية للمدفوعات عبر الإنترنت، حيث تحل قيمة النقد محل السيولة النقدية، ويتم ذلك باستخدام الحوسبة والرقمية بأشكالها المختلفة من حواسيب وهواتف نقالة (Cell. Phones) وكروت ذكية (Smart Cards)، أو أية وسيلة أخرى تحتوي ذاكرة حاسوبية وقدرات تشفيرية، وتسمى مثل هذه المعاملات المالية التي تتم عبر الإنترنت وباستخدام وسائل الاتصال المتعددة بالمدفوعات الافتراضية (Cyber Payments)(٣).

وقد ازدادت أهمية النقد الرقمي مع انتشار أفكار التجارة الإلكترونية (Electronic Commerce) فالتجارة تتحول من تقليدية إلى إلكترونية، بحيث يتم استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات في تبادل السلع والخدمات والمعلومات وتحويل الأموال، كما

---

(١) العامري: عصام فاهم، مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٧٧، ١٩٩٨م، ص٦٠.

(٢) السعد: عبدالأمير، العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي، في، العولمة والنظام الدولي الجديد، سمير أمين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٨٠.

(٣) بن يونس، عمر، وشاكير، يوسف، غسل الأموال عبر الإنترنت: موقف السياسة الجنائية، القاهرة، (د.ن)، ط١، ٢٠٠٤م، ص٢٦-٢٧.

أن أسواق تبادل العملات (البورصات) أصبحت أسواقاً إلكترونية، ولم يعد يتم تحويل العملات بالأسلوب الكلاسيكي[١].

وقد تطور ذلك مع ظهور المصارف الافتراضية (Cyber Banks) التي يتم تأسيسها وتسجيلها وتحديد مركزها الرئيسي وفروعها عبر الإنترنت، بحيث يقوم العميل بفتح حسابات عبر الإنترنت في هذه المصارف وإجراء التحويلات المالية والأعمال المصرفية، دون أن تملك المؤسسة المالية أي وسيلة للتأكد من هوية العميل الذي دخل فعلاً إلى الحساب، كما لا تتمكن من إثبات الموقع الذي تم الدخول منه فهو يسيطر على هذا الحساب من أي مكان في العالم، مما يعني أن هذه العمليات تتم بسرية تامة، فمن الصعوبة بمكان تحديد هوية الأفراد المتعاملين أو الجهات التي تقوم بعملية التحويل[٢].

وتنتشر في ممارسات الفساد عمليات تزوير وسرقة أرقام بطاقات الائتمان الخاص بالمتعامل والذي يَسهُل تقنياً سرقته عبر الشبكة، وذلك للتضليل والاستفادة منها في عمليات تحويل الأموال والرشاوى، وكمؤشر عام على مدى شيوع الممارسات غير المشروعة عن طريق تكنولوجيا المعلومات، فإن قيمة الخسارة من جراء عمليات النصب والاحتيال عبر الإنترنت تُقدر بـ ٢٨ سنتاً لكل ١٠٠ دولار يُنفق عبر الإنترنت أي أكثر ٤ مرات من قيمة ما يجري في عمليات احتيال داخل المحلات والبيع والشراء بالطرق التقليدية[٣].

ويُمكن أن يضاف إلى ذلك استخدام الآلات والأدوات التكنولوجية الحديثة لتزوير الوثائق والمعلومات والبطاقات الانتخابية، كما يحدث في كثير من الدول النامية، مما يُسهل بعض أشكال الفساد السياسي المرتبط بالانتخابات وشراء الأصوات.

وتؤثر الثورة المعلوماتية على ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي من خلال زيادة نسبة التوقعات بتحسن الظروف، وزيادة الفوارق في الدخول بين الدول والطبقات، فوسائل الاتصال السريعة والمرئية تفتح عقول كثير من مواطني الدول الفقيرة على وسائل ومستويات معيشة عالية مما قد يُشجع على زيادة التطلعات برغم ضعف الإمكانات، وبالتالي تؤدي إلى حالات فساد ينبغي من ورائها العيش في مستوى الرفاهية المطلوبة من وراء تلك التطلعات[٤].

---

(١) أيلول، جاك، خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، إصدارات مجلة سطور، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ص٣٠٠-٣٠١.

(٢) بن يونس، عمر، وشاكير، يوسف، غسيل الأموال عبر الإنترنت: موقف السياسة الجنائية، ص٢٤٧-٢٤٨.

(٣) خيري: عصام، الإدمان الاستهلاكي العربي يعزز التجارة الالكترونية، الوطن العربي، العدد ١٢٧٩، ٢٠٠١/٩/٧م، ص٢٩.

(٤) الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق، الفساد والإصلاح: دراسة، ص١١١.

وقد يُسبب عجز مهارات الأفراد والموظفين عن التغير بسرعة التكنولوجيا نفسها إلى الشعور بما يسمى بـ "الاغتراب التكنولوجي"، فقد خلقت سرعة التغير التكنولوجي تفاوتاً بين المهارات المتاحة والمهارات اللازمة لشغل الدور وتحقيق الأداء الجيد الذي يعتمد عليه الترقي، وصرف المكافآت، والحصول على المراكز القيادية، وبالتالي تفاقم قلق المراكز نتيجة للشعور بالتفاوت الشخصي والتفاوت الاجتماعي، ومما أدى إلى زيادة الميل لاقتراف الرشوة سعياً من الأفراد والموظفين لتجاوز حالة قلق المراكز هذه، ولتحقيق تطلعاتهم التي لا تمكنهم مهاراتهم من تحقيقها[1].

وفي الجانب الآخر، فإن الوسائل التكنولوجية تُقدّم فرصاً وظروفاً جديدة لمكافحة الفساد والحد منه، وذلك من خلال استخدام الإمكانات المتوفرة في تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة لتحسين توفير وتقديم الخدمات ضمن ما يسمى بمشروع "الحكومة الإلكترونية" الذي يقوم على نسخ المعلومات التي تحتفظ بها الدوائر الحكومية إلى شكل إلكتروني، وبحيث تكون جميع المعلومات والخدمات الحكومية متاحة إلكترونياً للمواطنين، وبما يُسهل من تفاعلات وخدمات الحكومة–المواطن ويُبدل علاقة الوكيل–الموكل الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء حرية التصرف التي يتمتع بها الموظفون والمسؤولون الحكوميون وتقليل الفساد من خلال السماح للمواطنين بإجراء معاملات إدارية مباشرة مع قواعد بيانات حاسوبية[2].

كما يُقلل مشروع الحكومة الإلكترونية من الفساد وحرية التصرف عن طريق توفير الخدمات بسرعة أكبر، إذ إن حقيقة إمكانية معالجة واسترجاع معلومات أكثر في وقت أقل سيرفع كفاءة الخدمات وجودتها، ويُخفّض وقت انتظار العملاء لإكمال معاملاتهم مع الموظفين، فشبكة الاتصالات والمشاركة في المعلومات تعني اضمحلال وإزالة الحدود الوظيفية والجغرافية بين الدوائر الحكومية، إذ لا ينبغي أن يزور العميل العديد من مراكز العمل لإنجاز مهمته[3]، كما أنه يُحقق شفافية المعلومات عن الموردين والمشتريات الحكومية مع إمكانية تنفيذ عقود المشتريات والعطاءات إلكترونياً، وبما يمنع انتهاك القوانين واللوائح وممارسات الفساد[4].

---

(١) شتا، السيد علي، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، ص٩٩.

(٢) Rumel, Mahmood, Can Information and Communication Technology Help Reduce Corruption? How and Why Not, Perspectives on Global Development and Technology, Volume 3, Issue 3, 2004, p351-352.

(٣) بيكرز: فيكتور، وزوريديس، استيغروس، تقديم الخدمات الإلكترونية في الإدارة العامة: بعض المواضيع والاتجاهات، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٤، العدد ٢، ١٩٩٩م، ص٤١،٤٣.

(٤) زين الدين: صلاح، الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٥٥، ٢٠٠٤م، ص٩٤.

إضافة إلى أن تسهيل إتاحة المعلومات يزيد من درجة انفتاح الحكومة وشفافيتها ويرفع كفاءة الأداء البيروقراطي ومهارات المواطنين في المساءلة، وكمؤشر على ذلك وجدت دراسة حديثة للأمم المتحدة أن ٨٩% تماماً من حكومات العالم تستخدم الإنترنت بصفة ما لنقل المعلومات و/أو الخدمات، ففي عام ٢٠٠١م كان هناك أكثر من (٥٠) ألف موقع إلكتروني حكومي عالمياً، وأكثر من (٢٢) ألف في الحكومة الفيدرالية للحكومة الأمريكية وحدها، بينما في عام ١٩٩٦م كان هناك أقل من ٥٠ صفحة (Home Pages) حكومية رسمية على شبكة الإنترنت العالمية (World Wide Web)(١).

ومن ناحية أخرى، أدت الثروة المعلوماتية إلى إضعاف قدرة الأنظمة السياسية في السيطرة على قطاعات الرأي العام، ففي ظل ثورة المعلومات والاتصالات المرتبطة بعملية العولمة تتضاءل قدرات الدول على السيطرة على المعلومات والأفكار التي تتدفق عبر حدودها، مما يوفر للمجتمع المدني مصادر للمعلومات غير خاضعة لسيطرة الدولة وهو ما يُسهم في تقليص فاعلية بعض آليات الدولة للسيطرة على المجتمع المدني والتحكم فيه(٢). ومما يزيد من متابعة وتداول قضايا وممارسات الفساد والمساءلة عليها، إضافة إلى دور التكنولوجيا في المساعدة على تحسين إدارة العمليات الانتخابية والمشاركة السياسية، وبما يضمن تحقيق الشفافية فيها ومكافحة أشكال الفساد السياسي المرتبطة بهذه العمليات.

وقد أتاحت الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصالات للقوى والجماعات المعارضة والمؤسسات الناشطة في مكافحة الفساد، بعض الأساليب والأدوات الحديثة التي يمكن أن تستخدمها في ممارسة أنشطتها، فقد مكنت الإنترنت المنظمات الدولية غير الحكومية من تبادل المعلومات والاتصال بالأفراد والوصول إلى أعداد كبيرة بواسطة المواقع الخاصة (Website) بشكل أفضل وأسرع وذا بنية أكثر منهجية مما كان عليه في أي وقت مضى، كما ساعدت الإنترنت هذه المنظمات، والصحفيين، والأفراد العاديين، من أن يدققوا في تصرف مؤسسات الدولة بالاستعانة بالمعلومات التي تتوافر علانية وبالتالي الكشف والإعلان عن ممارسات الفساد عالمياً، مما يثير مخاوف المسؤولين الحكوميين والمخاطر التي قد يتعرضون لها عند القيام بممارسات الفساد(٣).

---

(١) Kamarck, Elaine C., Government Innovation around the world, p32.

(٢) إبراهيم: حسنين توفيق، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، الكويت، المجلد٢٨، العدد٢، ١٩٩٩م، ص١٩٩.

(٣) أيغن، بيتر، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ص١٢٩.

المطلب الخامس: دور الشركات متعددة الجنسية:

تعتبر الشركات متعددة الجنسية الأداة الرئيسية للعولمة لكونها الأكثر فعالية ونشاطاً في تحقيق الانتقال للسلع ورأس المال والخدمات والأفكار عبر الحدود، فمن خلالها تتم عملية عولمة الإنتاج ورأس المال وابتداع نظم جديدة لإدارة الإنتاج الذي يجري في مواقع متعددة من العالم، إضافة إلى دورها في البحث والتطوير التكنولوجي(1).

وتتمتع هذه الشركات بمجموعة من السمات تؤهلها للقيام بهذا الدور، حيث تتميز بانتشارها الواسع جغرافياً وبتنوع أنشطتها ومنتجاتها، إضافة إلى ضخامتها سواء في رأسمالها أو في حجم العمالة التي توظفها وبالأخص في حجم مبيعاتها وبالتالي في حجم إيراداتها، ففي نهاية التسعينات بلغت إيرادات أكبر ٥٠٠ شركة متعددة الجنسية ١٤٩% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، و٤٥% من الناتج العالمي، و ١٩٤% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية(2).

وتستفيد الشركات متعددة الجنسية من هذه السمات التي تتميز بها لتقلل كلفة الإنتاج ولتوسع أسواقها ولتتفادى الضرائب ولتحصل على الموارد، ولتحمي نفسها من التقلبات النقدية وغيرها من المخاطر، فهي تعمل على تركيز الإنتاج في المكان الأرخص ونقله إلى الاستهلاك في المكان الأغلى على مستوى العالم، مما جعل منها قوة اقتصادية ضخمة، فمن بين أكبر (١٠٠) من الوحدات الاقتصادية في العالم هناك ٤٧ شركة متعددة الجنسية(3).

وكما أتاحت العولمة للشركات متعددة الجنسية أن تمارس نشاطاتها عبر الحدود بسهولة وتحقيق مصالحها، فإنها من ناحية أخرى فرضت عليها ضغوطا تنافسية كبيرة في السوق العالمي تدفعها للقيام بممارسات الفساد المختلفة لإبرام العقود التجارية وكسب الامتيازات، وبالتالي تعظيم الأرباح.

وتتشابه أسباب ممارسة الشركات للفساد مع ظروف الفساد المرافق لتطبيق الخصخصة، فالشركة قد تدفع الرشاوى لدخول المناقصات أو للحصول على معلومات حولها أو للتأثير على عملية الاختيار والفوز بها، كما قد تدفع الرشاوى للحصول على الامتيازات والخدمات

---

(1) العيسوي: إبراهيم، العولمة الاقتصادية: بين حتمية الاستمرار واحتمالات التراجع، مجلة النهضة، القاهرة، العدد ١، ١٩٩٩م، ص١٢٥.

(2) علي، عبدالمنعم السيد، العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٣م، ص٦٩-٧٠.

(3) بريتشر، جيرمي، وكاستيللون ويتم، القرية الكونية أو النهب الكوني: إعادة البناء الاقتصادي من القاعدة للأعلى، ترجمة: الحارث النبهان، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط١، ٢٠٠٤م، ص٥٤-٥٥.

الحكومية، ويُضاف إلى ذلك حوافز أخرى للرشوة تتعلق بالدفع مقابل التغاضي عن انتهاك الشركات للقوانين أو لحث الموظفين على تعقب انتهاكات المنافسين الآخرين، وقد ينتزع الموظفون منها رشاوى مقابل عدم مضايقتها بانتهاكات مزعومة[1].

وتُمارس الشركات متعددة الجنسية ما يسمى بسلوك "الاستحواذ على الدولة"، والذي يعني الجهود التي تبذلها الشركات لصياغة القوانين والسياسات واللوائح الخاصة بالدولة، بما يتفق ومصالحها الخاصة وذلك عن طريق تقديم مكاسب خاصة غير مشروعة للموظفين الحكوميين، وقد بيَّن استطلاع أُجري عام ١٩٩٩م على نحو ٤٠٠٠ شركة (مُلاك، مدراء) في ٢٢ دولة من الدول التي تمر بمرحلة انتقال، أن الشركات متعددة الجنسية المنخرطة في الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد يمر بمرحلة انتقال تُقدم رشاوى بصورة أكبر من الشركات المحلية عندما تتنافس على عقود التوريد العامة، وأن احتمال انخراط بعض أنواع المستثمرين الأجانب مع أولئك الذين لهم شركاء محليون ومقار عمل محلية، يعادل ضعف انخراط الشركات المملوكة محلياً في الاستحواذ على الدولة[2].

وتشير المعلومات التي كشفتها وسائل الإعلام (لوموند الفرنسية) لتقارير حكومية سوية أن الشركات الفرنسية دفعت عام ١٩٩٤م رشاوى في الخارج قدرها عشرة مليارات فرنك سويسري، ومعلومات أخرى كشفتها مجلة (World Business) أن الشركات الألمانية بدورها دفعت رشاوى في الخارج قدرها ٣ مليارات دولار أمريكي عام ١٩٩٦م[3].

وتستفيد الشركات متعددة الجنسية من ظروف العولمة والنظم القانونية غير المهيأة للتعامل مع عالم اقتصادي تقوم فيه شركة من البلد "أ" برشوة مسؤول من البلد "ب" باستخدام عميل من البلد "ج" وتودع الأموال في مصرف في البلد "د"[4]، فالشركات متعددة الجنسية تقوم عادة باستئجار وكلاء محليين (وسطاء) يكونون بمثابة ممثلين عنها لدى الحكومة المحلية ويحصل هذا الوكيل على نسبة معينة من العقود التي تكسبها الشركة بواسطته، وتختلف هوية

---

(١) أكرمان: سوزان-روز، الديمقراطية وتفشي الفساد، ص١٠٠-١٠١.

(٢) هيلمان: جويل، كوفمان، دانييل، مواجهة تحدي الاستحواذ على الدولة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٥، العدد ٢، ١٩٩٨م، ص٣١-٣٣.

(٣) Tanzi, Vito, Corruption Around the World: Causes, consequences, Scope, and Cures, In, Governance, Corruption & Economic Performance, Editors: George T. Abed, and Sanjeev Gupta, International Monetary Fund, Washington, 2002, p23.

(٤) هيمان: فريتز، مكافحة الفساد الدولي: دور مجتمع الأعمال، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص٢٠٢.

الوكيل والمسؤول الحكومي ومستواهما الوظيفي باختلاف حجم المشروع وقيمته، فكلما كان المشروع أكبر فإنه يجذب اهتمام مسؤول أعلى(١).

وتتضح الصورة عن المبالغ الكبيرة التي تدفعها الشركات متعددة الجنسية في مشاريعها واستثماراتها بالتقريب التالي، فلو أن ٥% فقط من مبلغ ٩٠ مليارا الذي يمثل مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم النامي في عام ١٩٩٥م، دُفعت كرشاوى فإن المجموع سيبلغ ٤,٥ مليار دولار سنوياً، ولو أن ٥% من مجموع السلع الواردة حُولت إلى رشاوى فسيصل المجموع إلى ٨٠ مليار دولار(٢).

وتبدو نسبة الخمسة في المائة قليلة في كثير من الحالات التي تدور حول نسب تتراوح بين ١٠ و ١٥ في المائة من قيمة المشروع، حيث تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٢,٥ مليار دولار يتم تقديمها سنوياً من أجل إتمام صفقات الأسلحة على صعيد العالم، وبما يعادل ١٠% من عائدات مبيعات الأسلحة في السنة الواحدة(٣)، ويُقدر خبراء آخرون أن ١٥% من الأموال المنفقة على شراء الأسلحة هي عبارة عن عمولات للرسميين والوكلاء، وربما يدلنا على ذلك ممارسات الفساد التي قامت بها الشركات متعددة الجنسية البريطانية في عقد التسعينات، والتي تبين أنها دفعت عمولات ورشاوى بشكل روتيني للحصول على عقود من حكومات أخرى وتورط فيها وزير للوازم الدفاع (Defence Procurement) جوناثان آيتكن (Jonathank Aitken) عن طريق ممارسته نفوذه بتمرير مبيعات أسلحة وإبرام عقود تحصل عليها شركات بريطانية مقابل دفع رشاوى وعمولات، ففي عام ١٩٩٨م وضعت شركة الأسلحة البريطانية (GEC) اتفاقيات سرية لدفع عمولات في بنك سويسري وذلك بهدف بيع صفقة أسلحة لبولندا، حيث كان عليها دفع ١٠% من قيمة المبيعات المحتملة للسهاوتزر (Howitzer) لحساب يديره محامي آيتكن، وكانت الشركة نفسها إضافة إلى شركتي ماركوني (Marconi) و (VSEL) قد وقّعت صفقات عمولة مع الوزير البريطاني لبيع نظم أسلحتها للسعودية عام ١٩٩٣م، وتراوحت العمولات التي يتوجب دفعها إلى حساب في (Union Banque Suisse) من ٣%-١٠% على أوامر الشراء وبما يساوي الملايين(٤).

---

(١) رافع: شوقي، عولمة الفساد: البنك الدولي .. هل يقرض الوهم؟، مجلة العربي، الكويت، العدد ٤٨١، ١٩٩٨م، ص١٤٢-١٤٣.

(٢) أكرمان: سوزان-روز، الاقتصاد السياسي للفساد، ص٥١.

(٣) الأفندي: نزيرة، الفساد والإفساد: ظاهرة عالمية، ص٣٥.

(٤) Hall, David, Privatization, Multinationals and Corruption, p543.

وقد كان لممارسات الفساد التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية دورٌ مهمٌ في لفت الانتباه لحالات الفساد على المستوى الدولي والدعوة لمكافحته، وخاصة في الولايات المتحدة والتي اشتهرت شركاتها بتدخلات سياسية في الدول الأجنبية، ومن ذلك الدور الذي اضطلعت به كل من CIA وشركة (ITT) لخلع الرئيس سلفادور أليندي في تشيلي(1).

وقد كشفت جلسات الاستماع التي عقدها الكونغرس في أعقاب فضيحة ووترجيت عن سلسلة من الممارسات الفاسدة للشركات الأمريكية المتعددة الجنسية، والرشاوي التي دفعتها لمسؤولين عموميين أجانب للحصول على تعاقدات في دولهم، فعندما تساهلت لجنة التحقيق مع الشركات التي تكشف المعلومات بطريقة طوعية اعترفت أكثر من ٤٠٠ شركة أنها دفعت ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار نقداً آنذاك إلى موظفين حكوميين وسياسيين وأحزاب سياسية في دول أجنبية(2).

وقد كانت ممارسات شركة لوكهيد (Lockheed) للنقل الجوي الأكثر شهرة بين هذه الشركات، والتي اكتُشف أنها دفعت رشاوى على نطاق واسع لسياسيين أجانب على مستوى رفيع وخاصة في اليابان، حيث قامت بدفع (٢٥) مليون دولار كرشاوى إلى مسؤولين يابانيين لتمرير صفقات بيع طائراتها من طراز ترابستار ل-١٠١١ ومنهم رئيس الوزراء الياباني آنذاك كاكوي تاناكا، الذي قدّم استقالته من منصبه ومن رئاسة الحزب الحاكم (الديمقراطي الحر) بعد إدانته(3).

ونتيجة لذلك أصدر الكونغرس الأمريكي عام ١٩٧٧ قانون ممارسات الفساد في الخارج (جرى تعديله عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٨)، والذي يُجرّم تقديم الشركات الأمريكية مدفوعات ورشاوى إلى مسؤولين في الدول الأجنبية ويرتب عليه عقوبات بالسجن والغرامة، ومن ذلك مثلاً تغريم وزارة العدل الأمريكية لشركة لوكهيد عام ١٩٩٥م بمبلغ ١,٩ مليون دولار كغرامة، و ٣ مليون دولار كجزاء مدني بعد ثبوت دفع الشركة مبلغ مليون دولار كرشوة إلى أحد أعضاء البرلمان المصري، من أجل ضمان مبيعات طائرة إلى الجيش المصري، وتم تغريم أحد المدراء المتورطين بمبلغ (١٢٥) ألف دولار وعُوقب بالسجن (١٨) شهراً، وتغريم مدير آخر بمبلغ (٢٠) ألف دولار ووضعه تحت المراقبة(4).

---

(1) غيلبين، روبرت، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط1، ٢٠٠٤م، ص٣٠٩.

(2) Wrage, Stephen, Multinational Enterprises as "Moral Entrepreneurs" in a Global Prohibition Regime Against Corruption, International Studies Perspectives, No. 6, 2005, p320.

(3) الأفندي: نزيرة، الفساد والإفساد: ظاهرة عالمية، ص٣٥.

(4) Wrage, Stephen, Multinational Enterprises as "Moral Entrepreneurs" in a Global Prohibition Regime against Corruption , p320-321.

وفي قضية أخرى تم تغريم شركة (Metcalf & Eddy) بمبلغ (٤٠٠) ألف دولار وفرض برنامج تدقيق مكلف وحازم عليها عام ١٩٩٧، بعد أن ثبت تورطها بالدفع عن وجبات وترفيه وتذاكر سفر درجة أولى خلال زيارات شرعية ومسموح بها لجنرال مصري ولأفراد أسرته[١].

وقد دفع هذا القانون شركات كثيرة للإفصاح الطوعي عن ممارسات الفساد تجنباً للعقوبة والإضرار بسمعة الشركة، ففي عام ٢٠٠١م اعترفت شركة (Baker Hughes) وهي شركة تزويد خدمات لحقول النفط بوجود دفعات غير مشروعة بقيمة (٧٥) ألف دولار إلى موظف ضرائب أندونيسي في شركتها المحلية هناك، بهدف تخفيض تقديرها الضريبي واتخذت الشركة إجراءات تمثلت بطرد محاسبيها المحليين واستقالة الإدارة العليا ودفع التقدير الضريبي الأصلي وبذلك تجنبت الشركة العقوبات الحكومية، حيث قررت وزارة العدل إعفاءها منها[٢].

ومن ناحية أخرى، فقد أضعف القانون الأمريكي الموقف التنافسي للشركات الأمريكية مع الشركات الأوروبية واليابانية التي تزاحمها في التعاقدات الخارجية، والتي لم تُسن دولها قانوناً مماثلاً، بل كانت تتساهل مع الفساد الذي تمارسه شركاتها في الدول الأجنبية وذلك باستمرار قبول مشروعية تكاليف الرشوة وخصمها من الضرائب، مما رتب على الشركات الأمريكية خسائر قُدرت بـ (١١) مليار دولار من التعاقدات على مدار الفترة من أوائل عام ١٩٩٤- أواخر عام ١٩٩٦م[٣]، وفي عام ١٩٩٨ فقط خسرت الشركات الأمريكية حوالي (٦٠) عقداً دولياً رئيسياً قدرت قيمتها بـ ٣٠ مليار دولار، تبين أنها ذهبت إلى الراشي الأكبر[٤].

ولعل ذلك يفسر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لوضع قوانين تكافح الفساد والرشوة الخارجية على المستوى الدولي، والتي بدأت في السبعينات عندما ضغطت الولايات المتحدة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة للتوصل إلى اتفاق دولي بشأن المدفوعات غير القانونية، إلا أن معارضة الدول الصناعية الأخرى أدت إلى التخلي عن المشروع عام ١٩٧٩[٥]، وكذلك الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لتجريم الرشوة في منظمة

---

(١) Wrage, Stephen, Multinational Enterprises, as "Moral Entrepreneurs" in a Global Prohibition Regime against Corruption, p321.

(٢) Wrage, Stephen, Multinational Enterprises as "Moral Entrepreneurs" in a Global Prohibition Regime against Corruption, p321.

(٣) إليوت: كيمبرلي أن، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات، ص٢٧٣.

(٤) Lashmar, Paul, West Europe and North America, p147.

(٥) بيث: مارك، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م، ص١٧٠.

التعاون والتنمية والتي توصلت إلى اتفاقية بهذا الخصوص عام ١٩٩٧م، بعد فترة طويلة من الضغوط الأمريكية.

وعلى الرغم من القوانين والاتفاقيات الدولية التي تُجرم ممارسات الفساد، إلا أن الشركات متعددة الجنسية ما زالت تقوم بهذه الممارسات ويساعدها على ذلك صعوبة إثبات الممارسات غير القانونية والرشاوى، وخاصة إذا كان المتلقي شخصية هامة في دولة أجنبية، كما أن الفرص المتاحة للمراوغة والتهرب أمام الشركات ما زالت موجودة ومنها إنشاء شركات بأسماء مختلفة ما وراء البحار (Off Shore) يتم من خلالها دفع الرشاوى للشركاء والأجانب.

وما زالت الدول تُقدّم كثيراً من التسهيلات والمخارج القانونية لفساد الشركات متعددة الجنسية، فقد صدر في فرنسا مثلاً حكم قضائي عام ٢٠٠٠م يعتبر الآن مرجعاً، وذلك حول قضية مدير عام الشركة الفرنسية "دوميز نيجيريا" الذي قام بتحويل (٦٠) مليون دولار كرشاوى لعدة جنرالات وموظفين نيجيريين كبار، وقررت المحكمة أن الشركة (الفرع) مستقلة وتعمل في بلد لم يُوقّع على اتفاقية منظمة التعاون والتنمية، وبالتالي فإنه لا يمكن اعتبار مدير هذه الشركة مذنباً[1].

وقد استخدمت منظمة الشفافية الدولية ابتداءً من عام ١٩٩٩م مؤشراً جديداً سمي بمؤشر دافعي الرشاوى (Bribe Payers Index)، والذي يقوم بتصنيف الدول المُصدرة الكبرى طبقاً لدرجة احتمال قيام الشركات المتعددة الجنسية التي يوجد مقرها فيها بدفع الرشاوى للمسؤولين العموميين الأجانب، ومتقلدي المناصب من ذوي المراتب العليا في (١٥) دولة[*] (اقتصادات الأسواق الصاعدة) يبلغ نصيبها حوالي ٦٠% من مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، ويتضمن المؤشر استطلاعاً ومقابلات مع عينة من خبراء المال والأعمال وممثلي القطاع الخاص فيها والتي بلغ حجمها (٨٣٥) عام ٢٠٠٢، و(٧٧٩) عام ١٩٩٩، وقد تم سؤالهم عن مدى إمكانية أن تدفع الشركات متعددة الجنسية الرشاوى لكي تبرم صفقات أو لتحافظ على عملها[2].

ويُبين الجدول رقم (١١) ترتيب الدول حسب درجة تورط شركاتها بدفع رشاوى للمسؤولين الأجانب في الخارج في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٢ (صفر: فاسد جداً، ١٠ نظيف جداً)، ويتضح من خلال الجدول أن الشركات الروسية والصينية هي الأكثر وقوعاً في مخالفة

---

(١) زيغلر، جان، سادة العالم الجدد: العولمة-النهابون-المرتزقة- الفجر، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٢٥-١٢٦.

(*) الدول التي أجري فيها استطلاع مؤشر دافعي الرشاوي هي (الأرجنتين، البرازيل، الهند، أندونيسيا، كولومبيا، المغرب، المكسيك، نيجيريا، الفلبين، بولندا، روسيا، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تايلند، المجر).

(٢) Transparency International, Bribe Payers Index 2002, www.transparency.org.

الجدول رقم (١١)
ترتيب الدول المصدرة الكبرى في مؤشر دافعي الرشاوى

الترتيب	الدولة	سنة دراسة المؤشر	
		٢٠٠٢	١٩٩٩
١	استراليا	٨,٥	٨,١
٢	السويد	٨,٤	٨,٣
٣	سويسرا	٨,٤	٧,٧
٤	النمسا	٨,٢	٧,٨
٥	كندا	٨,١	٨,١
٦	هولندا	٧,٨	٧,٤
٧	بلجيكا	٧,٨	٦,٨
٨	المملكة المتحدة	٦,٩	٧,٢
٩	سنغافورة	٦,٣	٥,٧
١٠	ألمانيا	٦,٣	٦,٢
١١	إسبانيا	٥,٨	٥,٣
١٢	فرنسا	٥,٥	٥,٢
١٣	الولايات المتحدة	٥,٣	٦,٢
١٤	اليابان	٥,٣	٥,١
١٥	ماليزيا	٤,٣	٣,٩
١٦	هونج كونج	٤,٣	-
١٧	إيطاليا	٤,١	٣,٧
١٨	كوريا الجنوبية	٣,٩	٣,٤
١٩	تايوان	٣,٨	٣,٥
٢٠	الصين	٣,٥	٣,١
٢١	روسيا	٣,٢	-

المصدر : Transparency International, Bribe Payers Index 2002,
www.Transparency.org/policy-research/surveys-indices/bpi/complete-report-bpi-2002#bpi

تقديم الرشوة وأنها تستخدم الرشاوى بشكل أكبر، وأن مستوى استخدام الشركات من تايوان وكوريا الجنوبية الرشوة في الخارج يُعد أقل بشكل هامشي، وقد جاءت الشركات الأمريكية في المستوى نفسه للشركات اليابانية وتقع في المستوى الثاني بعد إيطاليا فقط من بين مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى، وجاءت أسوأ من درجات شركات فرنسا وإسبانيا وألمانيا وسنغافورة وبريطانيا، ويتضح أن الدرجة الأعلى التي تظهر الميل الأقل فيما يتصل بدفع الرشوة في الخارج كانت لشركات من: استراليا والسويد وسويسرا والنمسا وكندا وهولندا وبلجيكا، وبالمقارنة مع عام ١٩٩٩ يُلاحظ تراجع في درجة التقييم (العلامة في المؤشر) لشركات كل من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، مقابل ارتفاع درجة التقييم لشركات دول العينة الأخرى.

المطلب السادس: دور العولمة في التعاون لمكافحة الفساد

ساهمت العولمة في تحول ظاهرة الفساد من هاجس ومشكلة محلية إلى مشكلة ذات بُعد عالمي، حيث برز الفساد كقضية سياسية عالمية تستثير استجابة سياسية عالمية أيضاً، فالفساد لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدول، بل بات مشكلة تخترق تلك الحدود وتؤثر في المجتمع الدولي ككل، خاصة وأن الخطوط الفاصلة بين شؤون الداخل وشؤون الخارج آخذة في التلاشي في ظل العولمة، مما يجعل التعاون بين الدول للسيطرة على الفساد ومنع انتشاره حاجة ملحة[1].

ولعل تأثير العولمة على جهود مكافحة الفساد يأتي من جانبين، فمن جانب هناك إدراك متزايد لفرص الفساد التي تنشأ حديثاً نتيجة للجهود المبذولة لتقوية القطاع الخاص والخصخصة، وما تفرضه التكنولوجيا من تسهيلات ودور الشركات متعددة الجنسية، ومن جانب آخر هناك إدراك متزايد أيضاً للمخاطر التي تفرضها ممارسات الفساد على تنافسية الاقتصاد العالمي وعلى فعالية مشاريع التنمية والاستثمار عالمياً، ويعتبر ذلك جزءاً من ثقافة المخاطر (Risk Culture) التي تعمل العولمة على تعميمها، حيث يدرك الناس أن المخاطر الكبرى التي تواجههم هي مخاطر عالمية، ويدركون أيضاً أن الدول عاجزة وحدها عن التصدي لهذه المخاطر[2].

ونتيجة لذلك فقد اتسع وتسارع نطاق الاهتمامات الدولية بمكافحة الفساد بدرجة كبيرة، وقد كانت آلية التغيير في البيئة العالمية هي بروز العديد من الجهود الدولية الملموسة والمنسقة من خلال عمل عدد متزايد من المنظمات الدولية (الحكومية وغير الحكومة) على مكافحة الفساد، وسعيها للكشف عنه وعن مشاكله والمطالبة باتخاذ إجراءات ضده فيما يمكن أن نسميه "بعولمة جهود مكافحة الفساد"، وخاصة أنه في ظل العولمة تنامى دور هذه المنظمات والضغط الذي تمارسه على الدولة من أعلى، فقد ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية في العالم من ٩٧٣ منظمة عام ١٩٥٦ إلى ٥٤٧٢ منظمة في نهاية التسعينات[3].

وقد بدأت أولى الجهود الدولية لمكافحة الفساد عام ١٩٩٤، عندما أقر مجلس منظمة التعاون والتنمية توصية رسمية تدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع مكافحة تقديم رشاوى إلى المسؤولين العموميين الأجانب، بخصوص معاملات الشركات ودوائر الأعمال

---

(١) خيرالله: داود، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ص٤١٦.
(٢) سميث: ستيف، بيليس، جون، الجزء الأول من عولمة السياسة، ص١٩.
(٣) كونتر: باول أ، نزال بين توجهات العولمة: معركة رأس المال، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٢، ٢٠٠٠، ص٢٣.

الدولية، وكان ذلك أول نص دولي تعهدت فيه الدول الصناعية القيام بخطوات ملموسة لمناهضة الفساد.

وفي عام ١٩٩٦ أقرت المنظمة توصية ثانية تطالب الدول الأعضاء بضرورة حظر إمكانية خصم الرشاوى عبر الوطنية المقدمة إلى المسؤولين الأجانب من الضرائب، والنظر في فرض جزاءات جنائية على مثل هذا التصرف(١).

واستمرارا لهذه السياسة فقد وقعت الدول الأعضاء على اتفاقية جديدة لمكافحة الرشوة عام ١٩٩٧، تؤكد على التوصيات السابقة وتدعو الدول الأعضاء إلى سن قوانين لتجريم الرشوة الخارجية، كما وتطالب بإعداد المعونة القانونية المتبادلة لتسهيل التحقيق في الانتهاكات المحتملة، وتكمن أهمية هذه الاتفاقية في أن الشركات التي تقع مقارها في البلدان الأعضاء في المنظمة تقوم بالجانب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر والتعاقدات الرسمية الدولية الكبرى، ويوجد فيها مقر معظم الشركات متعددة الجنسية(٢).

وفي هذه الفترة وتحديدا في ديسمبر ١٩٩٦، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلانا يطلب إلى الدول الأعضاء أن تتخذ إجراءات فعالة وملموسة لمكافحة أشكال الفساد والرشوة كافة وما يتصل بذلك من الممارسات غير المشروعة في المعاملات التجارية الدولية(٣).

وقد أعدت الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ أول اتفاقية دولية لمكافحة الفساد بعد عامين من المفاوضات، حيث دخلت حيز التنفيذ في ٢٠٠٣/٩/٢٩، وتضع الاتفاقية آليات تتضمن إجراءات تجرد المسؤولين المتهمين بالفساد من مناصبهم ومحاكمتهم والتعاون بين الدول الأعضاء لإرجاع الممتلكات المسروقة إلى دولها الأصلية.

وتلزم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الدول التي توقع عليها بتجريم ومقاضاة أعمال الرشوة والاختلاس وغسيل الأموال وإساءة استعمال السلطة، كما تلزم حكومات الدول الأعضاء بسن قوانين تحظر أنواعا من الفساد مثل وضع إجراءات تجبر السياسيين والأحزاب السياسية على الإعلان بصراحة عن كيفية تمويل حملاتهم الانتخابية، وقد وقعت الاتفاقية (١٤٠) دولة وحوالي (٨٠) دولة قبلتها أو صادقت عليها(٤).

أما بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي فلم تمارس نشاطا ملموسا في مجال مكافحة الفساد وتحقيق الشفافية إلا بعد نهاية الحرب الباردة التي ظلت

---

(١) بيث: مارك، التعاون الدولي لمكافحة الفساد، ص١٦٦، ١٧١.

(٢) فوجل: فرانك، من منظور عرض: الرشوة الدولية، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٥، العدد ٢، ١٩٩٨، ص٢٨.

(٣) إليوت: كيمبرلي آن، مقدمة، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠، ص١٣.

(٤) ابن علي: زياد عربية، الفساد: أشكاله - أسبابه ودوافعه - آثاره- مكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه - معالجته، على شبكة الإنترنت. ٢٠٠٥/١٢/١، www.alnazaha.net/derasat%203ammh-/htm.

محكومة بتوازن القوى والثنائية القطبية، مما حال دون تمكين هذه المؤسسات من تتبع كيفية توجيه المعونات الدولية والرقابة على أوجه إنفاقها، بدعوى ضرورة احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن الفساد شأن سياسي داخلي لا يجوز للمؤسسات المالية أن تقترب منه أو تحاول إقحام نفسها فيه[1].

إضافة إلى استخدام القوى العظمى لهذه المؤسسات في صراعها الدولي لتحقيق مكاسب سياسية، فعلى سبيل المثال أقرض صندوق النقد الدولي زائير بضغط من الولايات المتحدة وحكومات غربية أخرى أكثر من مليار دولار في الثمانينات، على الرغم أنه تلقى تقريرا من أحد كبار موظفيه يحذر فيه من أن حكومة موبوتوسيسي سيكو فاسدة تماما[2].

ومع تغير هيكل وموازين القوى في النظام الدولي، تزايد اهتمام المؤسسات المالية الدولية بقضايا الحكم الصالح ومكافحة الفساد والتركيز على أهمية "أسلوب الحكم"، فقد أصبحت هذه المؤسسات تشترط سلامة سجل الدولة الطالبة للقرض من ممارسات الفساد، ولذلك فهي تطالب الدولة بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها للسنوات الثلاث السابقة مع تقارير المراجعة الخارجية لها، إضافة إلى كل قوائم الحسابات المرتبطة بالوكالات الحكومية مع البنك المركزي[3].

وقد تبنى البنك الدولي استراتيجية جديدة تقوم على مجموعة من المحاور تظهر مدى التحول في سياسات المؤسسات المالية[4]:

- منع أشكال الاحتيال والفساد كافة في المشروعات الممولة من قبل البنك، فالبنك يتمتع بحق إلغاء القرض أو جزء منه وبحق رفض الاقتراح المتعلق بتعيين من ترسي عليه المناقصة إذا منحت على أساس ممارسات فاسدة، كما يتمتع البنك بحق التحقيق في الشكاوى والمخالفات التي يبلغ عنها ووضع الشركات التي تنغمس في تلك الممارسات في قائمة سوداء، إما إلى أجل غير مسمى أو لمدة زمنية محددة.
- تقديم المساعدة للدول التي تعتزم مكافحة الفساد خصوصا فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج المكافحة.
- أخذ مسألة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك للدول.
- تقديم المساعدة والدعم للجهود الدولية لمكافحة الفساد.

---

(١) نافعة: حسن، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، ص٥٣٧.

(٢) إليوت: كيمبرلي أن، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات، ص٢٩١.

(٣) حجازي: المرسي السيد، التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٦٦، ٢٠٠١، ص٣٦-٣٧.

(٤) خيرالله: داود، الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، ص٤٤٠.

وقد قامت إدارة النزاهة المؤسسية في البنك الدولي منذ عام ٢٠٠١ بالتحقيق في أكثر من ألفي حالة تتعلق بمزاعم حول الاحتيال والفساد في المشروعات التي يمولها البنك، مما أسفر عن فرض عقوبات علنية على أكثر من (٣٣٠) من الشركات والأفراد تم عرض أسمائهم على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت[١].

وعلى الصعيد الإقليمي، فقد أبرمت العديد من الاتفاقيات الدولية حول مكافحة الفساد، فقد أكمل الاتحاد الأوروبي في سبتمبر ١٩٩٥ بروتوكولا لاتفاقية حماية المصالح المالية للدول الأوروبية يلزم فيها الأعضاء بتجريم فساد المسؤولين الأوروبيين وفساد مسؤولي الدول الأعضاء، وقد نصت الاتفاقية الخاصة بالقانون الجنائي التي وضعت موضع التنفيذ في تموز ٢٠٠٢، على ضرورة اتخاذ إجراءات على الصعيد الوطني ضد الفساد ووضع قانون جنائي خاص بالمشروعات والشركات وتسهيل مصادره إجراءات الفساد[٢].

وقد أقرت منظمة الدول الأمريكية اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد عام ١٩٩٦، والتي تدعو الدول الأعضاء إلى تجريم الفساد الوطني والرشوة عبر الوطنية على حد سواء، والتعاون عبر الحدود لتسليم مقترفيها واسترجاع الممتلكات أو الثروات المحتازة بشكل غير مشروع، إضافة إلى رفض استخدام قوانين السرية المصرفية كأساس للامتناع عن التعاون في التحقيقات التي تجري بشأن الفساد[٣].

أما على صعيد المنظمات غير الحكومية، فقد أقرت غرفة التجارة الدولية عام ١٩٩٦ مجموعة من التوصيات وقواعد السلوك، التي تدعو الحكومات لجعل إجراءات المشتريات الحكومية أكثر شفافية، وربط العقود الحكومية مع الشركات بشرط امتناعها عن تقديم الرشاوى، كما تستحث الحكومات على ضرورة تنظيم الشروط التي يمكن تقديم تبرعات سياسية بمقتضاها كأن يقوم دافع التبرعات بتسجيل المبالغ المدفوعة في سجلات حكومية وأن

---

(١) البنك الدولي: نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد، على شبكة الإنترنت: ٢٠٠٦/١١/٢٨، www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/.

(٢) آيغن، بيتر، شبكات الفساد والإفساد العالمية، ص٢٢٤-٢٢٥.

(٣) إليوت: كيمبرلي آن، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات، ص٢٩٥-٢٩٦.

يقر المتلقي بقبولها علانية، وقد تم تشكيل فريق للعمل مع اللجان الوطنية للغرفة للعمل على دفع الشركات الأعضاء إلى اتباع مدونات السلوك التي تحضر الرشوة[1].

أما المنظمة الأكثر اختصاصا فهي منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية أنشئت عام ١٩٩٣ ومقرها في برلين تعمل على دراسة واقع الفساد والكشف عن أوجه النقص في الإجراءات التي تتخذ ضده، من خلال جمع المعلومات عن الظاهرة وبلورة مناهج وأساليب جديدة لقياسها.

كما تعمل المنظمة على تشكيل ائتلافات وتحالفات يقودها المجتمع المدني، وتضم دوائر الأعمال والحكومات والهيئات الأكاديمية بهدف الحد من الفساد، وتعمل المنظمة على وضع وتوسيع نطاق برامج لمكافحة الفساد من قبل الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية، وبناء قاعدة من المعرفة وأفضل التدابير التي يمكن استخدامها على نطاق واسع في مجال هذه الجهود، وإضافة إلى مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perception Index) ومؤشر دافعي الرشاوي (Bribe Payers Index) فإن المنظمة تقوم بالعديد من الدراسات العلمية والتطبيقية للفساد، منها إصدار التقرير العالمي للفساد في العالم سنويا (Global Corruption Report) وللمنظمة الآن نحو مئة فرع في كل أنحاء العالم[2].

---

(١) هيمان: فريتز ف.، مكافحة الفساد الدولي: دور مجتمع الأعمال، ص٢٠٧-٢٠٨.

(٢) Transparency International, A bout us, www.Transparency.org/about-us.

المبحث الثالث

التحليل الإحصائي

يتناول هذا المبحث الدراسة الإحصائية للعلاقة بين المتغير المستقل (العولمة) والمتغير التابع (الفساد)، وسيتم تحليل ذلك من خلال جانبين، يتعلق الجانب الأول بدراسة العلاقة بين ترتيب دول العينة في مؤشر العولمة الكلي وبين قيمها وترتيبها في مؤشرات الفساد المختلفة، أما الجانب الآخر فيتعلق بدراسة معامل ارتباط بيرسون لتحليل العلاقة بين مؤشرات المتغير المستقل المختلفة (العولمة) وبين مؤشرات المتغير التابع (الفساد).

المطلب الأول: تحليل العلاقة بين ترتيب الدولة في مؤشر العولمة الكلي وقيمها وترتيبها في مؤشرات الفساد السياسي والاقتصادي.

قام الباحث بإعداد الجدول رقم (١٢) الذي يُوضح ترتيب الدول في مؤشر العولمة الكلي (من الأكثر عولمة إلى الأقل عولمة) ضمن المجموعات الثلاث وقيمها في مؤشرات الفساد المختلفة، وقد تم ترتيب الدول في كل مؤشر حسب قيمة مؤشرها بالنسبة لدول العينة ككل (١-٣٠)، ويعني احتلال المرتبة (١) في العينة أن الدولة حصلت على القيمة الأعلى في المؤشر أي أنها (أقل فساداً)، أما احتلال الدولة للمرتبة (٣٠) فيعني أنها حصلت على القيمة الأدنى في المؤشر أي أنها (أكثر فساداً)، وقد تم ترتيب دول عينة الدراسة في مؤشر الفساد الكلي بالأسلوب التالي:

١. تم ضرب رتبة الدولة في كل مؤشر بوزن المؤشر نفسه.

٢. تم جمع حاصل ضرب رتب الدولة في كل المؤشرات بأوزانها.

(رتبة الدولة في المؤشر١ × وزن المؤشر) + (رتبة الدولة في المؤشر٢ × وزن المؤشر) .... + (رتبة الدولة في المؤشر٦ × وزن المؤشر).

ولتوضيح ذلك فإن ترتيب الدول يأخذ المراتب (١-٣٠) فإذا احتلت الدولة المراتب الأولى في كل المؤشرات فإن حاصل الضرب سيكون كما يلي:

(١ × ٥) + (١ × ٥) + (١ × ١) + (١ × ١) + (١ × ١) + (١ × ١) = ١٤.

أما إذا احتلت الدولة المرتبة (٣٠) في كل المؤشرات فإن حاصل الضرب سيكون كما يلي:

(٣٠ × ٥) + (٣٠ × ٥) + (٣٠ × ١) + (٣٠ × ١) + (٣٠ × ١) + (٣٠ × ١) = ٤٢٠.

أي أن حاصل ضرب رتب كل دولة في المؤشرات بأوزانها سيكون محصوراً بين (١٤-٤٢٠) حيث حاصل الجمع (١٤) للدولة الأقل فساداً في العينة و حاصل جمع (٤٢٠) للدولة الأكثر فساداً في العينة، وبناءً على ذلك سيتم تحليل العلاقة في المجموعات الثلاث كما يلي:

المجموعة الأولى:

يتضح من خلال دراسة قيم مؤشرات الفساد لدول المجموعة الأولى -والتي يُبينها الجدول رقم (١٢)- أن معظم دول هذه المجموعة تحتل المراتب الأولى في كل المؤشرات وفي مؤشر الفساد الكلي أي أنها تمثل الدول الأقل فساداً بين دول العينة ككل، وهي أيضاً تمثل الدول الأكثر عولمة بين دول العينة ككل، مما يشير إلى وجود علاقة بين ترتيب الدولة في مؤشر العولمة الكلي وترتيبها في مؤشرات الفساد ومؤشره الكلي.

الجدول رقم (١٢).
ترتيب الدول حسب مؤشر العولمة الكلي وحسب قيمها في مؤشرات الفساد ضمن كل مجموعة والعينة ككل.

المؤشر	مؤشر مدركات الفساد		مؤشر ضبط الفساد		مؤشر حكم القانون		مؤشر الرأي والمساءلة		مؤشر فعالية الحكومة		مؤشر نوعية الأداة التنظيمية		ترتيب الدولة في مؤشر الفساد الكلي
	قيمة المؤشر	ترتيب الدولة في العينة	قيمة المؤشر	ترتيب الدولة في العينة	قيمة المؤشر	ترتيب الدولة في العينة	قيمة المؤشر	ترتيب الدولة في العينة	قيمة المؤشر	ترتيب الدولة في العينة	قيمة المؤشر	ترتيب الدولة في العينة	
المجموعة الأولى													
سنغافورة	٩,١	٣	٢,٣٨+	٢	١,٨٩+	٤	٠,٠٠٧-	١٩	٢,٣٢+	١	١,٨٥+	١	٣
سويسرا	٨,٨	٥	٢,٢٣+	٤	٢,٠٧+	١	١,٥١+	٢	٢,٢٩+	٢	١,٤٣+	٥	٤
الولايات المتحدة	٧,٦	٧	١,٧٦+	٧	١,٦٥+	٧	١,٢٦+	٦	١,٧٧+	٧	١,٤٣+	٥	٧
كندا	٨,٩	٤	٢,١٥+	٥	١,٨١+	٥	١,٣١+	٥	٢,٠١+	٦	١,٤١+	٧	٥
فنلندا	٩,٦	١	٢,٤٧+	١	١,٩٧+	٢	١,٥٣+	١	٢,٠٦+	٣	١,٦٧+	٢	١
نيوزلندا	٩,٥	٢	٢،٣٦+	٣	١,٩٥+	٣	١,٤٣+	٣	٢,٠٢+	٥	١,٦٢+	٣	٢
المملكة المتحدة	٨,٦	٦	٢,٠٧+	٦	١,٨١+	٥	١,٣٢+	٤	٢,٠٥+	٤	١,٦١+	٤	٦
التشيك	٤,٤	١٦	٠,٤٠+	١٥	٠,٦٣+	١٥	٠,٩٨+	١١	٠,٧٣+	١٤	٠,٩٣+	١١	١٥
إسرائيل	٧,١	٩	١,٠٨+	١٢	٠,٩٠+	١٢	٠,٧٤+	١٤	١,١١+	١٢	٠,٨٩+	١٣	١٢
فرنسا	٦,٨	١٠	١,٤٧+	٨	١،٤٠+	٩	١,٢١+	٧	١,٦٠+	٩	١,٠٢+	١٠	٨
المجموعة الثانية													
بنما	٣,٥	١٩	٠,٣١-	٢١	٠,٤٦-	٢٤	٠,٥١+	١٦	٠,٠٩-	٢١	٠,٥٦+	١٧	٢٠
إسبانيا	٦,٣	١٢	١,٣٨+	٩	١,٢١+	١٠	١,١١+	٨	١,٦٢+	٨	١,٢٣+	٩	١٠
إيطاليا	٤,٦	١٥	٠,٦٨+	١٤	٠,٧٨+	١٣	١,١+	٩	٠,٨٤+	١٣	٠,٩٠+	١٢	١٤
اليابان	٦,٧	١١	١,٢٢+	١١	١,٤٥+	٨	٠,٩٧+	١٢	١,١٦+	١١	٠,٨٩+	١٣	١١
بولندا	٤,٢	١٧	٠,٣٥+	١٦	٠,٤٦+	١٦	١,٠٥+	١٠	٠,٦٢+	١٧	٠,٦٥+	١٦	١٦
الفلبين	٢,٨	٢٣	٠,٤٩-	٢٤	٠,٤٦-	٢٤	٠,١٦+	١٨	٠,٠٠١+	١٩	٠,١٦+	١٩	٢٣
أوغندا	٢,٣	٢٧	٠,٨٠-	٢٥	٠,٦٩-	٢٦	٠,٧٢-	٢٥	٠,٣٨-	٢٥	٠,٠٩+	٢١	٢٥
تشيلي	٧,٢	٨	١,٣٦+	١٠	١،٢٠+	١١	٠,٨٩+	١٣	١,٢٧+	١٠	١,٣٦+	٨	٩
تونس	٥,٠	١٤	٠,٢٧+	١٧	٠,٢١+	١٨	٠,٩٢-	٢٦	٠,٦٤+	١٦	٠,١٤+	٢٠	١٧
بوتسوانا	٦,٠	١٣	٠,٨٤+	١٣	٠,٦٥+	١٤	٠,٧٣+	١٥	٠,٧٣+	١٤	٠,٧٥+	١٥	١٣
المجموعة الثالثة													
نيجيريا	١,٥	٣٠	١,٢٥-	٣٠	١,٣٧-	٣٠	٠,٩٤-	٢٧	١,٠٦-	٣٠	٠,٩٧-	٣٠	٣٠
السعودية	٣,٨	١٨	٠,١٧+	١٨	٠,٣٩+	١٧	١,٤٨-	٢٩	٠,٢١-	٢٤	٠,٠٨-	٢٢	١٩
كينيا	٢,١	٢٨	١,٠٣-	٢٩	١,٠-	٢٩	٠,٥٣-	٢٢	٠,٧٤-	٢٨	٠,٣٢-	٢٥	٢٩
روسيا	٢,٥	٢٥	٠,٨٤-	٢٦	٠,٨٩-	٢٨	٠,٥٦-	٢٣	٠,٥٣-	٢٧	٠,٥٦-	٢٨	٢٦
الصين	٣,١	٢٢	٠,٤٠-	٢٣	٠,٤١-	٢٣	١,٥٤-	٣٠	٠,٠٩+	١٨	٠,٢٥-	٢٣	٢٤
فنزويلا	٢,٥	٢٥	٠,٩١-	٢٧	١,٠-	٢٩	٠,٢٧-	٢٠	٠,٩٢-	٢٩	٠,٦٨-	٢٩	٢٧
تركيا	٣,٥	١٩	٠,١٧-	١٩	٠,١٤-	٢٢	٠,٤٤-	٢١	٠,٠٠٧-	٢٠	٠,٢٦+	١٨	١٨
مصر	٣,٢	٢١	٠,٢٦-	٢٠	٠,٠٥+	٢٠	٠,٩٧-	٢٨	٠,١٩-	٢٣	٠,٢٨-	٢٤	٢١
أندونيسيا	٢,١	٢٨	٠,٩٤-	٢٨	٠,٨٦-	٢٧	٠,٦٩-	٢٤	٠,٤١-	٢٦	٠,٣٥-	٢٧	٢٨
الهند	٢,٨	٢٣	٠,٣٤-	٢٢	٠,٠٤+	٢١	٠,٢٩+	١٧	٠,١٤-	٢٢	٠,٣٢-	٢٥	٢٢

ويُبين هذه العلاقة كل دول المجموعة باستثناء حالة التشيك وإسرائيل، فبقية الدول وهي سنغافورة، سويسرا، الولايات المتحدة، كندا، فنلندا، نيوزلندا، المملكة المتحدة، فرنسا تحتل المراتب من (١-٨) في مؤشر الفساد الكلي بين دول العينة أي أن ترتيبها ظل محصوراً ضمن نطاق درجة قوة العولمة فيها، وينطبق ذلك على كل المؤشرات، حيث أن ترتيب دول المجموعة فيها لم يخرج عن المراتب العشر الأولى باستثناء التشيك وإسرائيل أيضاً، ففي مؤشر مدركات الفساد احتلت التشيك المرتبة (١٦) بين دول العينة، وفي مؤشر ضبط الفساد جاءت التشيك في المرتبة (١٥) وإسرائيل في المرتبة (١٢) وفي مؤشر الرأي والمساءلة احتلت التشيك المرتبة (١١) وإسرائيل المرتبة (١٤)، وفي هذا المؤشر أيضاً خرجت سنغافورة عن إطار ترتيب دول المجموعة حيث احتلت المرتبة (١٩)، وفي مؤشري فعالية الحكومة ونوعية الأداة التنظيمية جاءت إسرائيل والتشيك في المراتب (١١، ١٢، ١٣، ١٤).

ويمكن تحليل حالة التشيك من خلال مجموعة الظروف التي مرت بها وأثرت بالتالي على تفشي الفساد، ويرتبط ذلك أساساً بعملية التحول إلى النظام الديمقراطي وإقامة مؤسسات الاقتصاد الحر، والتي أدت بمجموعها إلى تقليص مظلة الحماية الاجتماعية وانخفاض مستويات المعيشة وبروز طبقة صغيرة أثرت ثراءً كبيراً في ظل الإصلاح الاقتصادي، وفي حين تضاعف عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر وبلغ (٣) أضعاف في بعض دول أوروبا الشرقية، ويرتبط بالظروف الاقتصادية أيضاً ضعف رواتب الموظفين الحكوميين، ففي استطلاع أجري عام ١٩٩٨ في دول أوروبا الشرقية اعتبر ٤٣% من التشيكيين أن ضعف الرواتب هو السبب الأساسي للفساد[1]، ويضاف إلى ذلك ضعف الضوابط التقليدية في فترة التحول قبل أن تصبح القيود القانونية الجديدة نافذة المفعول، إلى جانب تأثير نظام العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي قامت في ثقافات المجتمع الأبوي، حيث أن التمييز بين المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والخاصة وثقافتها المؤسسية لم تتطور بعد، وتنتشر في هذه الدول كذلك شبكات العلاقات والحماية وتضارب المصالح والمحسوبية، إضافة إلى قضايا تمويل الأحزاب السياسية المرتبطة بالتحول الديمقراطي.

---

(١) ميلر: وليام.ل.، وآخرون، ما الذي يُمكن فعله إزاء الموظفين الفاسدين؟: الرأي العام واستراتيجيات الإصلاح في أوروبا بعد الشيوعية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد (٤)، العدد (٢) ١٩٩٩م، ص١٣٠.

أما إسرائيل فرغم احتلالها لمرتبة متقدمة في مؤشر العولمة الكلي مقارنة بدول المجموعة الثانية والثالثة، إلاّ أنها تتميز بقيم متدنية في معظم المؤشرات، ويرجع ذلك إلى ممارسات الفساد السياسي المنتشرة فيها وفي جميع بنيات السلطة السياسية، فقد بيّنت استطلاعات الرأي التي نشرتها صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية أن ٦٠% من الإسرائيليين يعتقدون أن إسرائيل أصبحت من أكثر دول العالم فساداً في السنوات الماضية وأن الفساد منتشر في كل مكان باستثناء الجيش والقضاء، كما أظهر الاستطلاع أن ما بين نصف وثلثي الذين شملهم الاستطلاع يرون أن الفساد أصبح متأصلاً وبشكل واضح في المؤسسات الكبرى في المجتمع مثل الشرطة ورئاسة الدولة وقطاع الأعمال والسلطات المحلية، علاوة على ذلك فإن ٧٠% ممن شملهم الاستطلاع يرون أن الأحزاب الإسرائيلية هي أكثر مؤسسات الدولة التي تنتشر بها عمليات الفساد ويأتي الكنيست أيضاً في المُقدمة[١].

وتنتشر في إسرائيل العديد من أشكال الفساد، ومنها الفساد في التعيينات السياسية، ولعل أشهرها التعيينات السياسية التي قام بها وزير الأمن الداخلي الأسبق (تساحي هنيغي) الذي قام بتعيين (٧٠) شخصاً في وظائف حكومية، جميعهم من أعضاء حزب الليكود، وتعيين وزير الزراعة (يسرائيل كابتس) عدد من مستشاريه في مناصب حكومية رفيعة في الوزارة والذين يحصلون على رواتب حكومية وهم في الحقيقة يمارسون عملاً حزبياً، ومن ذلك أيضاً تعيين وزير الصحة (داني نفيه) ثمانية مستشارين له، ستة منهم من أعضاء حزب الليكود الذي يقومون بمهمة الدعاية للوزير في مركز الحزب على حساب ميزانية الحكومة[٢].

ومن أهم فضائح الفساد السياسي المرتبطة بالتعيينات السياسية ما سمي بفضيحة "بار-عون" أو "بيبي جيت" حين قرر نيتانياهو تعيين المستشار القضائي للحكومة "بار-عسون" تجاوباً مع رغبة زعيم شاس إريه درعي، وذلك في إطار جهوده لتخفيف الحكم عنه في قضية الرشوة التي يحاكم فيها[٣].

وقد شهدت إسرائيل العديد من فضائح الفساد المرتبطة بأشخاص رؤساء الوزراء، ومن ذلك أريل شارون الذي اتهم بتلقيه ملايين الدولارات من أصدقاء له بطرق غير مشروعة لتمويل عدة حملات انتخابية، إضافة إلى اتهام شارون بتلقي رشوة في محاولة مساعدة رجل

---

(١) عسيلة: صبحي، الأزمة الداخلية في إسرائيل ومستقبل عملية السلام، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠، ٢٠٠٠م، ص١٢١.

(٢) العسلي: خليل، خطر الفساد السياسي المستشري يفوق الانتفاضة، ص٢.

(٣) تهامي: أحمد، الأزمة السياسية في إسرائيل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١، ١٩٩٨م، ص٢١٩.

الأعمال الإسرائيلي (دافيد أبل) لشراء جزيرة يونانية بطرق غير شرعية حين كان شارون وزيراً للخارجية عام ١٩٩٨[١].

المجموعة الثانية:

يتضح من قيم وترتيب دول المجموعة الثانية في مؤشرات الفساد الفرعية ومؤشره الكلي، أن هذه الدول تحتل قيم ومراتب أقل من دول المجموعة الأولى أي أنها أكثر فساداً، وينطبق ذلك على معظم المؤشرات، كما أن ترتيب أغلب دول هذه المجموعة بين دول العينة في المؤشرات الفرعية والمؤشر الكلي يبقى محصوراً بين المراتب من (١١-٢٠) أي ضمن احتلال دول هذه المجموعة لمراتب متوسطة في مؤشر العولمة الكلي واحتلالها أيضاً لمراتب متوسطة في مؤشرات الفساد الفرعية ومؤشره الكلي.

ومع وضوح هذه العلاقة إلا أن هناك بعض الدول في المجموعة الثانية تحتل مراتب إما أعلى أو أدنى من نطاق ترتيب دول مجموعتها في مؤشر العولمة الكلي (١١-٢٠)، ففي مؤشر الفساد الكلي تحتل تشيلي المرتبة (٩) وإسبانيا المرتبة (١٠) متقدمة بذلك على دول في المجموعة الأولى (إسرائيل والتشيك)، كما أن الفلبين وأوغندا تحتل مراتب أدنى من بعض دول المجموعة الثالثة في مؤشر الفساد الكلي حيث جاءت الفلبين في المرتبة (٢٣) وأوغندا في المرتبة (٢٥) بين دول المجموعة.

وبالمقارنة مع دول العينة الأخرى في مؤشرات الفساد الفرعية، فإن هناك دولاً في المجموعة الثانية تحتل قيماً أعلى (أقل فساداً) من دول في المجموعة الأولى كالتشيك وإسرائيل وأحياناً فرنسا، كما أن هناك دولاً تحتل مراتب أقل (أكثر فساداً) من دول في المجموعة الثالثة مثل الفلبين وأوغندا في مؤشر مدركات الفساد، وبنما وأوغندا والفلبين في مؤشري ضبط الفساد وحكم القانون، وأوغندا وتونس في مؤشر الرأي والمساءلة، وبنما وأوغندا في فعالية الحكومة، وأوغندا في نوعية الأداة التنظيمية، على الرغم من أنها أكثر عولمة من جميع دول المجموعة الثالثة.

---

(١) جرايسي، برهوم، فساد السلطة يترسخ في إسرائيل، ص٢.

ويرجع ذلك إلى أسباب تتعلق بالدول نفسها، ففي حالة بنما يرجع انتشار الفساد إلى التساهل الرسمي والسياسي مع العديد من قضايا وممارسات الفساد، وقد عبّر عن ذلك الرئيس البنمي (Mireya Moscoso) تعليقاً على توصيات هيئة مكافحة الفساد عام ٢٠٠٢ بضرورة التقليل من ممارسات المحسوبية حيث قال "إذا سألك أحد عن وظيفة لأنه قريب من الدرجة الثالثة يُمكن لك أن تُعيّنه إذا كان حقيقة بحاجة للعمل"[1]، ويضاف إلى ذلك عدم استقلال وضعف مصادر هيئة مكافحة الفساد التي أسست فقط عام ٢٠٠٠م ومحدودية السلطات والصلاحيات التي تتمتع بها، فهناك العديد من المحددات لإحالة الدعاوي من الهيئة للمحاكم، ويقتضي ذلك أولاً إبلاغ وزير المالية، إلى جانب أن بنما تتمتع بمستويات عالية من التجارة غير المشروعة وعمليات غسيل الأموال المساعدة على ممارسات الفساد.

أما الفلبين فتتميز بانخفاض قيم مؤشراتها بشكل كبير مقارنة مع ترتيبها في مؤشر العولمة، ويعود ذلك إلى ممارسات الفساد الرئاسي التي شهدتها في فترة حكم ماركوس واسترادا من بعده، إضافة إلى الفساد المرتبط بالتمويل السياسي والانتخابات، فالتكلفة العالية للانتخابات في الفلبين تدفع السياسيين لتلقي التمويل والرشاوى وممارسات الاختلاس لمحاولة تمويل حملاتهم أو استعادة الأموال التي دفعوها، فتكلفة الانتخابات الرئاسية قد تصل إلى (٨) مليون دولار في دولة يبلغ متوسط دخل الفرد فيها مرتبة متدنية[2]، ويُعزى الفساد في الفلبين أيضاً إلى تأثير الثقافة الفلبينية التي تُشجع على الفساد، ويرجع ذلك تحديداً إلى ما يُطلق عليه اسم "نظام الكبرادازغو" وهو شبكة طقوسية من الأقارب التي تتحكم في ولاء الفلبين أكثر من أية مؤسسة رسمية أخرى، إضافة إلى الخاصية الثقافية المعروفة في اللغة الفلبينية باسم "يوتانغ تالؤب" أي دين الاعتراف بالجميل[3].

وفي أوغندا يرجع سبب انخفاض مستويات مؤشراتها بالمقارنة مع دول المجموعة الثالثة إلى تفرد الرئيس (يوري موسيفيني) بالسلطة منذ عام ١٩٨٩ وإعلانه أن أوغندا ليست مستعدة لتبني التعددية السياسية، حيث يُمنع على الأحزاب المشاركة في الانتخابات، ويضاف إلى ذلك دعم الدول الغربية للنظام الأوغندي وتقديم المساعدات له، فرغم ممارسات الفساد فإن أوغندا تعتمد على المانحين بنسبة ٥٢,٢% من نفقاتها العامة[4].

---

(١) Martini, Pablo Rodas-, Central America, Mexico and the Caribbean, Global Corruption Report 2003, Transparency International, P95, www.Transparency.org

(٢) Djalal, Dini, Southeast Asia, P31.

(٣) كليتجارد، روبرت، السيطرة على الفساد، ص١٥.

(٤) Mwenda, Andrew, East Africa, p238.

المجموعة الثالثة:

تحتل دول هذه المجموعة -كما يُبين الجدول رقم (١٢)- القيم والمراتب الأدنى بين دول العينة ككل، أي أن دول هذه المجموعة هي الأكثر فساداً بالمقارنة مع دول المجموعة الأولى والثانية، وينطبق ذلك على كل المؤشرات الفرعية ففي مؤشر مدركات الفساد تتراوح قيم دول المجموعة بين (١,٥-٣,٨) وفي المؤشرات الأخرى تنخفض قيم دول المجموعة حيث يأخذ معظمها قيم سالبة متدنية، مما يشير إلى ارتفاع درجة الفساد فيها.

وفي مؤشر الفساد الكلي يُلاحظ أن هذه الدول تحتل المراتب الأدنى بين (٢١-٣٠) أي ضمن نطاق ترتيب دول المجموعة في مؤشر العولمة الكلي باستثناء حالة تركيا والسعودية التي تتقدم رتبها على دول المجموعة بقدر بسيط حيث تحتل تركيا المرتبة (١٨) والسعودية المرتة (١٩) بين دول العينة ككل.

ويلاحظ عند مقارنة قيم وترتيب دول المجموعة الثالثة في المؤشرات الفرعية مع بقية دول العينة أن بعض دول هذه المجموعة تتقدم على بعض دول المجموعة الثانية في رتبتها وقيمها حيث تتشابه معها في كثير من الخصائص السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي مؤشر مدركات الفساد تتقدم السعودية على بنما، بينما تتساوى تركيا معها في قيمة المؤشر فكل منهما يأتي في المرتبة (١٩) على مستوى العينة، وفي نفس المؤشر تتقدم السعودية وتركيا ومصر والصين على الفلبين وأوغندا، كما تتقدم روسيا وفنزويلا على أوغندا وتتساوى قيم الهند مع الفلبين.

وفي مؤشر ضبط الفساد تتقدم السعودية وتركيا ومصر على بنما والفلبين وأوغندا، وتتقدم الصين والهند على الفلبين وأوغندا.

وفي مؤشر حكم القانون تتقدم السعودية والصين وتركيا ومصر والهند على بنما والفلبين وأوغندا، إضافة إلى تقدم السعودية على تونس.

وفي مؤشر الرأي والمساءلة تتقدم فنزويلا وأندونيسيا وتركيا وروسيا وكينيا على كل من أوغندا وتونس، وتتقدم الهند على الفلبين وأوغندا وتونس.

وفي مؤشر فعالية الحكومة تتقدم السعودية ومصر والهند على أوغندا، وتتقدم الصين على بنما والفلبين وأوغندا، كما تتقدم تركيا على بنما وأوغندا، أما في مؤشر الأداة التنظيمية فتتقدم تركيا على الفلبين وأوغندا وتونس.

وعلى الرغم من تقدم بعض دول المجموعة الثالثة في بعض المؤشرات إلا أن ذلك قد يُفسَّر بأسباب تتعلق بالدول نفسها وبيئتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا يُلغي ذلك أن دول المجموعة الثالثة تحتل المراتب والقيم الأدنى في مؤشر الفساد الكلي والمؤشرات المختلفة.

ومما سبق يستنتج الباحث أن هناك علاقة ارتباط بين وجود وترتيب الدولة ضمن مجموعات قوية أو متوسطة أو ضعيفة في العولمة وبين درجة الفساد فيها، فمن خلال تحليل دول العينة في المجموعات الثلاث يتبين أن ٢٢ دولة من أصل ٣٠ دولة (عينة الدراسة) يتسق وجودها وترتيبها ضمن مجموعات العولمة مع ترتيبها في مؤشر الفساد الكلي، أما الدول التي لم ينطبق عليها ذلك فهي (٨) دول فقط، هي التشيك وإسرائيل في المجموعة الأولى (تراجعت إلى ترتيب دول المجموعة الثانية)، وتشيلي وإسبانيا والفلبين وأوغندا في المجموعة الثانية، حيث تقدمت تشيلي وإسبانيا إلى ترتيب دول المجموعة الأولى وتراجعت الفلبين وأوغندا إلى ترتيب دول المجموعة الثالثة، وفي المجموعة الثالثة هناك السعودية وتركيا التي تقدمت في ترتيبها إلى ترتيب دول المجموعة الثانية.

ويعني ذلك أن النسبة المئوية للترابط بين العولمة والفساد تصل إلى ٧٣,٣%، ويعتقد الباحث أن عدم انطباق ذلك على بعض الدول، أو تقدم دول معينة في مؤشرات الفساد (أقل فساداً) على دول أخرى رغم أنها أقل عولمة، يرتبط بمتغيرات وسيطة تؤثر على طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

المتغير الوسيط:

يعرف المتغير الوسيط بأنه حدث أو ظرف يؤثر في وقع المتغير المستقل على المتغير التابع، أو هو الذي يتوسط العلاقة بينهما، وعند تطبيق ذلك على هذه الدراسة، رأى الباحث

ضرورة استخدام متغيرات وسيطة للتأكد من مدى اتساق التحليل السابق، وقد تمثلت المتغيرات الوسيطة المستخدمة في ثلاثة متغيرات هي:

١. الديمقراطية: متغير سياسي.

٢. متوسط دخل الفرد: متغير اقتصادي.

٣. مدى التجانس الاثني: متغير اجتماعي.

ويُبين الجدول رقم (١٣) ترتيب دول العينة حسب مستويات الفساد فيها (من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً) وتصنيفها بناءً على المتغيرات الوسيطة.

ويتضح من خلال الجدول رقم (١٣) أن الدول التي تحتل المراتب من (١-١٦) (الأقل فساداً) تُصنف باعتبارها ديمقراطية أو حرة -باستثناء سنغافورة- مما قد يُظهر وجود علاقة بين الديمقراطية في الدولة ومستوى الفساد فيها، أي أنه كلما كانت الدولة ديمقراطية أو كلما زاد توجهها الديمقراطي فإنها تميل إلى أن يكون فيها مستويات منخفضة من الفساد، ولكن وجود حالات أخرى في عينة الدراسة قد يُضعف الاعتماد على الديمقراطية كعامل وحيد للتحليل، فضمن العينة هناك ثلاث دول تعتبر ديمقراطية ولكنها تقع ضمن المراتب العشر الدنيا من حيث مستوى الفساد (أكثر فساداً)، إضافة إلى وجود دول تُصنف شبه ديمقراطية ولكنها أكثر فساداً مقارنة بسنغافورة التي تُصنف أيضاً بشبه ديمقراطية ولكنها أقل فساداً.

الجدول رقم (١٣).
المتغيرات الوسيطة (الديمقراطية، مستوى دخل الفرد، التجانس الاثني) في عينة الدراسة.

الرقم	المتغير ترتيب الدول حسب مؤشر الفساد الكلي	الديمقراطية	متوسط دخل الفرد	التجانس الإثني
١.	فنلندا	ديمقراطية	مرتفع	%٩٣
٢.	نيوزلندا	ديمقراطية	مرتفع	%٧٠
٣	سنغافورة	شبه ديمقراطية	مرتفع	%٧٧
٤	سويسرا	ديمقراطية	مرتفع	%٦٥
٥	كندا	ديمقراطية	مرتفع	%٢٨
٦.	المملكة المتحدة	ديمقراطية	مرتفع	%٩٢
٧	الولايات المتحدة	ديمقراطية	مترتفع	%٨٢
٨	فرنسا	ديمقراطية	مرتفع	%٧٤
٩.	تشيلي	ديمقراطية	متوسط مرتفع	%٩٥
١٠.	إسبانيا	ديمقراطية	مرتفع	%٥٦
١١.	اليابان	ديمقراطية	مرتفع	%٩٩
١٢.	إسرائيل	ديمقراطية	مرتفع	%٧٦
١٣.	بوتسوانا	ديمقراطية	متوسط مرتفع	%٧٩
١٤.	إيطاليا	ديمقراطية	مرتفع	%٩٦
١٥.	التشيك	ديمقراطية	مرتفع	%٩٠
١٦.	بولندا	ديمقراطية	متوسط مرتفع	%٩٧
١٧.	تونس	غير ديمقراطية	متوسط منخفض	%٩٨
١٨.	تركيا	شبه ديمقراطية	متوسط مرتفع	%٨٠
١٩.	السعودية	غير ديمقراطية	مرتفع	%٩٠
٢٠.	بنما	ديمقراطية	متوسط مرتفع	%٧٠
٢١.	مصر	غير ديمقراطية	متوسط منخفض	%٩٨
٢٢.	الهند	ديمقراطية	منخفض	%٧٢
٢٣.	الفلبين	ديمقراطية	متوسط منخفض	%٢٨
٢٤.	الصين	غير ديمقراطية	متوسط منخفض	%٩٢
٢٥.	أوغندا	شبه ديمقراطية	منخفض	%١٧
٢٦.	روسيا	شبه ديمقراطية	متوسط مرتفع	%٨٠
٢٧.	فنزويلا	شبه ديمقراطية	متوسط مرتفع	%٨٩
٢٨.	أندونيسيا	شبه ديمقراطية	متوسط منخفض	%٤٥
٢٩.	كينيا	غير ديمقراطية	منخفض	%٢٢
٣٠.	نيجيريا	شبه ديمقراطية	منخفض	%٢٩

المصدر: ١. تصنيف الدول حسب متغير الديمقراطية Freedom House, Freedom Ranking 1973-2006, www.Fredomhouse.rog.

٢. تصنيف الدول حسب متوسط دخل الفرد، WorldBank, Key development Data, www.worldbank.org

٣. نسبة التجانس الاثني في الدولة: CIA, The World Fact Book: Ethnic Groups, www.cia.gov/cia/publications/factBook/geos/tu.html

وفيما يتعلق بمستوى دخل الفرد يُلاحظ أن الدول التي تحتل المراتب الأولى (١-١٦) معظمها ذات دخل مرتفع وثلاث منها ذات دخل متوسط مرتفع، مما قد يُظهر أيضاً وجود علاقة بين ارتفاع مستوى دخل الفرد وبين انخفاض الفساد في الدولة، أي أنه كلما ارتفع مستوى دخل الفرد في الدولة فإنها تميل إلى أن يكون فيها مستويات منخفضة من الفساد، إلا أن هناك دول أخرى ذات مستوى دخل مرتفع (السعودية) أو مستوى دخل متوسط مرتفع (بنما، روسيا، فنزويلا) تقع ضمن المراتب الدنيا في العينة (أكثر فساداً) مقارنة مع تشيلي وبوتسوانا على الرغم أنها تتشابه معها في مستوى دخل الفرد.

أما فيما يتعلق بالتجانس الإثني كمتغير اجتماعي فيلاحظ عدم وجود انتظام في العلاقة بين مستوى الفساد في الدولة ودرجة تجانسها الإثني، فكندا التي تقع ضمن المراتب الخمس الأولى الأقل فساداً تُعتبر من أقل دول العينة تجانساً، وخاصة من نيجيريا (الدولة الأكثر فساداً)، كما أن هناك دولاً مرتفعة التجانس وتعتبر أقل فساداً مثل فنلندا أو المملكة المتحدة، ودول أخرى أيضاً مرتفعة التجانس ولكنها أكثر فساداً مثل تونس والسعودية ومصر والصين.

ويعتقد الباحث من خلال ما سبق أن الاعتماد على عامل واحد لتحليل مستوى الفساد في الدولة لا يكفي لفهم واقع الفساد فيها، وسيؤدي إلى نتائج مضللة، فمثلاً في متغير الديمقراطية تُصنف سنغافورة بدولة شبه ديمقراطية، حيث يتولى حزب العمل الشعبي مقاليد السلطة منذ عام ١٩٥٩ ويفرض هيمنته على الحياة السياسية وعلى المجتمع ككل، كما أنه يضع قيوداً على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع بموجب "قانون الأمن الداخلي"، إضافة إلى تهديد النخب السياسية المعارضة بإقامة دعاوى تشهير مدنية وقضائية مما يحول دون ممارسة المجتمع المدني لنشاطاته[1]، إلا أن سنغافورة تأتي في المراتب الثلاث الأولى الأقل فساداً.

وبالمقابل فإن هناك دولاً أخرى تُعتبر دول ديمقراطية ولكنها تتميز بمستويات مرتفعة من الفساد، كالهند التي تُوصف بأنها أكبر ديمقراطية في العالم من حيث عدد سكانها، حيث تتميز بالتعددية الحزبية وحرية الإعلام والممارسة السياسية، ولذلك ترجع ممارسات الفساد فيها إلى أسباب اجتماعية واقتصادية، نتيجة لانقسام المجتمع الهندي إلى عشرات من الطبقات الدينية والاجتماعية المتصارعة والعديد من المجموعات العرقية بالإضافة إلى الاختلافات اللغوية والمذهبية السائدة، وأسباب اقتصادية تتعلق بانخفاض مستويات المعيشة حيث يعيش أكثر من ٤٠% من السكان تحت خط الفقر[2].

---

(١) منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦: حالة سنغافورة، على شبكة الإنترنت ٢٠٠٦/١٢/٣م. www.amnesty.org/report2006/sgp-summary.

(٢) أبو عامود: محمد سعد، الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٦، ٢٠٠١م، ص٧٥.

وبالمقارنة مع سنغافورة أيضاً فإن هاتين الدولتين (سنغافورة، الهند) تتميزان بمستويات متقاربة من حيث التجانس الإثني، ولكن عدم التجانس في الهند يُعتبر سبباً للفساد ولا يُعتبر كذلك في سنغافورة التي يتكون سكانها من فئات متعددة أيضاً فهناك ٧٧% من عناصر صينية، و ١٤% من عناصر ماليزية، و٩% من الباكستانيين والهنود والأندونيسيين، وتنتشر بين سكانها اللغة الصينية (لهجة ماندارين) واللغة الماليزية العامية (بازار مالاي)، وتعتبر الإنجليزية لغة أساسية ويتحدث الهنود لغة التاميل، وفي المعتقدات الدينية هناك البوذية والكنفوشيةوالطاوية والمسيحية والإسلام[1].

ومع ذلك فإن عدم الديمقراطية في الدولة قد يكون سبباً أساسياً لتفسير الفساد السياسي والاقتصادي ومن ذلك حالة الدول العربية مثلاً التي يغلب على الديمقراطية في معظمها الطابع الانتخابي بمعنى أنها تقتصر على شكل من أشكال التعددية الحزبية وحقوق الانتخاب دون إعطاء الأولوية إلى حقوق الحرية السياسية والحريات المدنية، إلى حد أن الحديث عن الفساد أحياناً والكتابة عنه قد يواجه بالعقوبة، ففي السعودية اعتقل الكاتب عبد المحسن مسلَّم في آذار/٢٠٠٢ بسبب نشره قصيدة بعنوان "المفسدون في الأرض" في جريدة المدينة التي أدان فيها الفساد وعدم نزاهة القضاة، وأمر وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بتسريح رئيس تحرير الجريدة الذي وافق على نشر القصيدة[2].

وفي دول أخرى فإن جميع العوامل قد تلعب دوراً في تحليل واقع الفساد في الدولة ومن ذلك حالة نيجيريا (الدولة الأكثر فساداً في عينة الدراسة) التي تعاني سياسياً من تراكمات الحكم السلطوي الفاسد الذي خضعت له وهيمنة المؤسسة العسكرية ومشاكل الديمقراطية والتعددية السياسية، وفي الجانب الاجتماعي تعاني نيجيريا من أزمة الاندماج الوطني ففيها حوالي ٢٥٠ جماعة عرقية ولغوية ودينية مختلفة تُسبب التعارض بين الانتماءات الأولية للأفراد وانتمائهم للدولة وتؤدي إلى صراعات مستمرة بين الفئات المختلفة (على عكس حالة كندا الأقل تجانساً والأقل فساداً) ويضاف إلى ذلك المشاكل الاقتصادية حيث يعيش ٨٠% من المواطنين تحت خط الفقر، فقد انخفض متوسط دخل الفرد فيها من (٤٥٠) دولار عام ١٩٧٩ إلى ٢٥٠ دولار عام ١٩٩٩م، كما يُعاني جهاز الخدمة المدنية من التردي في مستوى الأداء[3].

---

(١) كفتارو، محمد عماد، موسوعة بلدان العالم، ص١٩٠.

(٢) Leenders, Reinoud, And Sfakianakis, John, Middle East and North Africa, global Corruption Report 2003, Transparency International, p212, www.Transparency.org

(٣) بيبرس: سامية، نيجيريا: بين العنف والتحول الديمقراطي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠، ٢٠٠٠، ص١٣١-١٣٢.

وبناءً على ما سبق يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

١. هناك علاقة بين ترتيب الدولة في مؤشر العولمة الكلي وقوة العولمة في الدولة وبين قيمها وترتيبها في مؤشرات الفساد.
٢. هناك عوامل ومتغيرات وسيطة سياسية واقتصادية واجتماعية تلعب دوراً في تحديد مستوى الفساد في الدولة.
٣. على الرغم من ارتباط مستوى الديمقراطية ومتوسط دخل الفرد بحالة الفساد في الدولة، إلا أن وجود حالات شاذة يجعل لكل دولة خصوصية تُميزها عن غيرها فيما يتعلق بأسباب الفساد، فما قد يكون سبباً رئيسياً للفساد في دولة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى، وما قد يكون سبباً لانخفاض مستويات الفساد في دولة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى، ولا يقوم بنفس الدور، مما يعني أن تحليل واقع الفساد في الدولة لابد أن يشمل كافة العوامل وليس الاقتصار على بعضها وإهمال البعض الآخر.

المطلب الثاني: تحليل العلاقة في معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation coefficient).

يُستخدم معامل ارتباط بيرسون لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين متصلين وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين -١، +١ فكلما اقترب المعامل من الواحد صحيح، كانت العلاقة قوية بين المتغيرين، ويكون المعامل مسبوقاً بالإشارة (+) إذا كانت العلاقة طردية أو موجبة، والإشارة (-) إذا كانت العلاقة سالبة أو عكسية[1]، ويدلل المعامل على وجود ارتباط من خلال الأهمية الإحصائية لهذا الارتباط.

وفيما يتعلق بمؤشرات العولمة والفساد فإن وجود علاقة موجبة/طردية بين مؤشر من مؤشرات العولمة مع مؤشر من مؤشرات الفساد يعني أن القيمة التي تحصل عليها الدولة في مؤشر الفساد ستزداد، ففي مؤشر مدركات الفساد (١-١٠) ستتجه باتجاه الأعلى أي باتجاه القيمة (١٠) وفي المؤشرات الأخرى (-٢,٥ - +٢,٥) ستتجه باتجاه (+٢,٥) أي أنها ستصبح أقل فساداً، وفي حال وجود علاقة عكسية فإن ذلك يعني أن قيمة الدولة في مؤشر مدركات الفساد ستنخفض باتجاه (١) وفي المؤشرات الأخرى باتجاه (-٢,٥) أي أنها ستصبح أكثر فساداً.

(١) المنوفي، كمال، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، الكويت، وكالة المطبوعات، (د.ت)، ص١٤٠،١٤٦.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١٤) الذي يُبين قيم معامل ارتباط بيرسون في مؤشرات الدراسة، يتضح أن هناك علاقات ارتباط ذات دلالة إحصائية بين معظم المؤشرات.

وينطبق ذلك بداية على مؤشرات الاندماج الاقتصادي، فكما يُوضح الجدول رقم (١٤) يُلاحظ وجود علاقة ارتباط موجب بين مؤشر التجارة الخارجية وجميع مؤشرات الفساد وذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) مع مؤشر مدركات الفساد وضبط الفساد وحكم القانون وفعالية الحكومية ومؤشر الأداة التنظيمية.

وهناك أيضاً علاقة ارتباط موجب بين مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشرات الرأي والمساءلة والفعالية الحكومية والأداة التنظيمية، وعلاقة ارتباط موجب مع مؤشر مدركات الفساد وبدلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١) أيضا.

جدول رقم (١٤)

معامل ارتباط بيرسون في متغيرات الدراسة

مؤشرات الفساد / مؤشرات العولمة	مدركات الفساد	ضبط الفساد	حكم القانون	الرأي والمساءلة	فعالية الحكومة	الأداة التنظيمية
التجارة الخارجية	٠,٢٧٨**	٠,٢٧٦**	٠,٣٠٢**	٠,٠٣٣	٠,٣٠٨**	٠,٢٥٤**
الاستثمار الأجنبي المباشر	٠,٤٣٠**	٠,١٥٤	٠,١٤٣	٠,٢٥٤**	٠,٢٩٣**	٠،٣٦٨**
عدد السياح	٠,٥٢٤**	٠,٣٢٦**	٠,١٣٤	٠,٣٧٢**	٠,٤٨٧**	٠,٤٧٧**
عدد المكالمات الدولية	٠,٦٢٠**	٠,٥٧٢**	٠,١٧٦*	٠,٤٩٠**	٠,٦٨٥**	٠,٦٤٦**
الحوالات المالية الشخصية	٠,٠٢٢-	٠,٠١٩	٠,٠٤٩-	٠,٠٢٠	٠,٠٤٠-	٠,٠٤١-
مستخدمي الإنترنت	٠,٦٠٣**	٠,٣٩٢**	٠,٠١	٠,٣٧٨**	٠.٤٦٤**	٠,٤٨٧**
عدد شبكات الإنترنت	٠,٢٧١**	٠,٢٧٥**	٠,٠٠١-	٠,٢٢١**	٠,٢٩٨**	٠,٣٢٥**
خادمات الإنترنت	٠,١٨٦*	٠,٢٥٦*	٠,٢٣٠*	٠,٠٤١-	٠,٢٨٩**	٠,١٩٦*
عضوية الدولة في المنظمات الدولية	٠,٣٠٣**	٠,٢٥٠*	٠,٤٠٨**	٠,٢٨٣**	٠,٣٦٦**	٠,٣٠٢**
مساهمة الدولة بالأفراد في قوات حفظ السلام	٠,٠٥٦	٠,١٧	٠,٦٠٨**	٠,٤٣٠**	٠,٦٤٣**	٠,٤٠٦**
مساهمة الدولة المالية في قوات حفظ السلام	٠,٠٩٩	٠,١٩٠	٠,١٨١-	٠,٠٠٤	٠,١٢٢	٠,١٠٧-
الحوالات الحكومية	٠,٠٧٩	٠,١٢٠-	٠,٠٥٤-	٠,٠٦٧-	٠,١٧٦-	٠,١٧٤-

* ذات دلالة إحصائية عند ٠,٠٥

** ذات دلالة إحصائية عند ٠,٠١

وتعني علاقات الارتباط التي تشير إليها مؤشرات الاندماج الاقتصادي أن انفتاح أكبر على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يميل للارتباط بمستويات أدنى من الفساد.

ويمكن تحليل هذه العلاقة بالاعتماد على الدور الإيجابي الذي تلعبه سياسات تحرير التجارة وحرية حركة الاستثمارات في التقليل من مستويات الفساد في الدولة، ويرتبط ذلك

بالجهود التي تبذلها الدولة لتحسين حجم تبادلها التجاري مع الخارج ولجذب الاستثمارات الأجنبية في ظل المنافسة الدولية حيث تعمد الدولة إلى المزيد من الجهود لمكافحة الفساد ورفع مستوى الجودة في أداء مؤسسات الدولة وكفاءة الإطار التنظيمي والجهاز الرقابي وإصلاح البنية التحتية للإدارة، مما يقلل من فرص الفساد التي تفرض أعباءً إضافية في البيئة الاقتصادية.

كما أن تزايد اندماج الدولة الاقتصادي بالعالم من خلال زيادة التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية يشير إلى إزالة العوائق والتعريفات والقيود المعيقة لحركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات، مما يعني التقليل من ممارسات الفساد التي تنتج عن السلطات التقديرية وحرية التصرف التي يتمتع بها المسؤولين الحكوميين والتي تُمكّنهم من إساءة استخدام السلطة لتحقيق المصلحة الخاصة.

ويرتبط بذلك أيضاً التقليل من ممارسات الفساد من خلال إلغاء جميع أشكال الحماية والدعم الحكومي للصناعات المحلية وما يتعلق بها من ممارسات المحسوبية والرشاوى التي تُدفع للحصول على معاملات تفضيلية.

أما مؤشرات الارتباط التكنولوجي فترتبط بعلاقة ارتباط موجبة مع معظم مؤشرات الفساد، وأهمها مؤشر عدد مستخدمي الإنترنت الذي يرتبط بعلاقة ارتباط موجبة مع مؤشر مدركات الفساد وفعالية الحكومية والأداة التنظيمية، كما يرتبط بعلاقة ارتباط موجبة مع مؤشر ضبط الفساد ومؤشر الرأي والمساءلة، وجميعها ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠١).

وهناك علاقة ارتباط موجب بين مؤشر عدد شبكات الإنترنت وجميع مؤشرات الفساد باستثناء حكم القانون، وعلاقة ارتباط موجبة بين خادمات الإنترنت وجميع المؤشرات باستثناء مؤشر الرأي والمساءلة.

ويعني ذلك أن ارتفاع قيم مؤشرات الارتباط التكنولوجي للدولة (زيادة اندماجها التكنولوجي) سيزيد من قيم الدولة في مؤشرات الفساد، بمعنى أنه سيقلل من مستوى الفساد فيها، ويرجع ذلك إلى الدور الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات والإنترنت في مكافحة الفساد والحد منه من خلال إضعاف قدرة الأنظمة السياسية في السيطرة على قطاعات الرأي العام والأفراد ومما يزيد من متابعة وتداول قضايا وممارسات الفساد والمساءلة عليها، فتسهيل

إتاحة المعلومات يزيد من درجة انفتاح الحكومة وشفافيتها ويرفع كفاءة الأداء البيروقراطي ومهارات المواطنين في المساءلة، إضافة إلى الإمكانات التي توفرها تقنيات المعلومات والاتصالات في تحسين توفير وتقديم الخدمات الحكومية ورفع كفاءتها وجودتها، وتحسين شفافية المعلومات على المشتريات والمعاملات الحكومية وبما يمنع انتهاك القوانين واللوائح وممارسات الفساد.

ويتشابه ذلك مع نتائج دراسة (Rumel)(١) التي ترى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستقلل من ممارسات الفساد من خلال تحسين آليات التفاعل بين الحكومة والمواطنين زيادة الربط الإلكتروني بين الدوائر الإلكترونية وما ينتج عن ذلك من زيادة الرقابة والمساءلة على أعمال الحكومة بسبب امتلاك المواطنين للمعلومات عن الممارسات السياسية والإدارية وتقليل ممارسة الرقابة الحكومية على التدفق الإلكتروني للمعلومات.

وينطبق هذا التحليل على علاقات الارتباط الموجبة التي تُوجدها مؤشرات الارتباط الفردي مع مؤشرات الفساد فهذه المؤشرات تتعلق بتزايد اندماج الأفراد في المجتمع العالمي، فما يعني تزايد خبراتهم واطلاعهم على تجارب الآخرين والممارسات السياسية في الدول الأخرى، إضافة إلى تقليل خضوعهم لسلطة الدولة المركزية وتزايد نظرتهم الناقدة لممارسات وسلوكيات السلطة السياسية في دولهم، ولذلك فهناك علاقة ارتباط موجبة بين مؤشر عدد السياح في الدولة وكل مؤشرات الفساد وذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١.

وهناك علاقة ارتباط موجبة متوسطة بين مؤشر عدد المكالمات الدولية ومؤشرات مدركات الفساد وضبط الفساد والرأي والمساءلة وفعالية الحكومة والأداة التنظيمية وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠١ وأيضاً علاقة ارتباط موجب ضعيفة مع مؤشر حكم القانون وذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥.

أما مؤشر الحوالات الشخصية فإنه يرتبط بعلاقات ارتباط سالبة مع جميع مؤشرات الفساد ولكنها ليست هامة وليس لها دلالة إحصائية.

---

(١) Rumel. Mahmood. Can Information and Communication Technology Help Reduce Corruption?, p352.

أما فيما يتعلق بمؤشرات الارتباط السياسي فيُلاحظ وجـــود علاقـــة ارتبـــاط موجـــب بين مؤشر عضوية الدولة في المنظمات الدولية وبين جميع مؤشرات الفساد، ووجـــود أيضـــاً علاقة ارتباط موجب بين مؤشر مساهمة الدولة بالأفراد في قوات حفظ السلام ومؤشر حكـــم القانون والرأي والمساءلة وفعالية الحكومة والأداة التنظيمية وهي ذات دلالة إحصائيـــة عنـــد مستوى ٠,٠١.

أما مؤشر المساهمة المالية للدولة في قوات حفظ السلام ومؤشر الحـــوالات الحكوميـــة فترتبط بعلاقات ارتباط سالبة مع بعض مؤشرات الفساد وعلاقات ارتباط موجبة أيضـــاً مـــع مؤشرات أخرى ولكنها جميعاً بلا دلالة إحصائية عند أي مستوى.

وتعني هذه العلاقات أن تزايد اندماج الدولة وعضويتها في المنظمات الدولية سيقلل مـــن ممارسات الفساد، ويعود ذلك إلى الضغوط التي تمارسها المنظمـــات الدوليـــة علـــى الـــدول الأعضاء فيها، ففي ظل العولمة لم تعد العديد من مجالات السياسة تحت السيطرة في نطـــاق الحدود الوطنية، ولكنها بدلا من ذلك أصبحت تُدار في سياق ووضع دولي، ويدل على ذلـــك المجموعة المتزايدة في القرارات والسياسات التي يتم اتخاذها في المنظمات الدولية وتُمـــارس الضغوط على الدول لتنفيذها، ومن ذلك السياسات والقرارات المتعلقة بمكافحة الفساد نتيجـــة الإدراك المتزايد لفرصه التي تنشأ حديثاً، والإدراك المتزايد أيضاً للمخـــاطر الكبـــيرة التـــي تفرضها هذه الممارسات على تنافسية الاقتصاد العالمي والخسائر الناتجة عنها.

الخلاصة والنتائج

عالجت هذه الدراسة موضوع أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي في الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٥)، وتحقيقاً لذلك فقد تناولت الدراسة بدايةً ظاهرة العولمة من حيث تعريفها وأبعادها ومؤشراتها المختلفة باعتبارها تُمثل دافعاً للتغير المتسارع الذي يؤثر على البيئة السياسية والاقتصادية داخل الدولة وخارجها، ويؤدي إلى زيادة التداخل والتشابك والاندماج العالمي في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما تناولت الدراسة أيضاً ظاهرة الفساد السياسي والاقتصادي من حيث تعريفها والعلاقة بين ممارساتها وأنواعها ومؤشراتها المختلفة، والتي تم تطبيقها على دول عينة الدراسة، وتَبيّن من خلالها أن ممارسات الفساد موجودة في كل الدول باختلاف أشكال نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولكن بأشكال مختلفة وبنسب متباينة.

ولتحليل العلاقة بين المتغيرين فقد قامت الدراسة بمعالجة وتحليل مداخل تفسير أثر العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، والتي تُمثل بدورها أُطراً نظرية تختلف عن بعضها باختلاف وحدة التحليل التي تركز عليها في دراسة الفساد وتأثير المتغيرات العالمية على ممارساته، وفي هذا الجانب أيضاً تناولت الدراسة تأثير الآليات المختلفة للعولمة على ممارسات الفساد كتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات ودور الخصخصة والتكنولوجيا والشركات المتعددة الجنسية ودور العولمة في التعاون لمكافحة الفساد.

وبعد دراسة ما سبق، وتحليل العلاقة بين مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد نظرياً وإحصائياً، فقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: هناك علاقة عكسية بين (قوة العولمة في الدولة وترتيبها في مؤشر العولمة الكلي) (قوية، متوسطة، ضعيفة) وبين (مستوى ودرجة الفساد السياسي والاقتصادي فيها) بمعنى أنه كلما زادت العولمة (مؤشرات العولمة) في الدولة، كلما قلت ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي فيها وكلما مالت الدولة إلى ان يكون فيها مستويات فساد أقل.

وقد توصلت الدراسة إلى ذلك من خلال تحليل أثر مؤشرات العولمة في دول العينة على مؤشرات الفساد السياسي والاقتصادي فيها، وتَبيّن أن هناك اتساق في علاقة ارتباط العولمة بالفساد السياسي والاقتصادي بين دول العينة، حيث اتسقت هذه العلاقة العكسية في (٢٢) دولة من أصل (٣٠) دولة تتكون منها العينة، أي أن النسبة المئوية لدرجة اتساق العلاقة العكسية بين المتغيرين هي ٧٣,٣%.

وقد عزز التحليل الإحصائي (معامل ارتباط بيرسون) هذا التحليل بإثباته وجود علاقات ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين معظم مؤشرات العولمة ومؤشرات الفساد، أي أنه كلما زادت قيم الدولة في مؤشرات العولمة، كلما زادت قيم مؤشرات الفساد فيها أي تُصبح أقل فساداً مما يعني وجود علاقة عكسية بين العولمة والفساد تنفي فرضية الدراسة التي افترضت وجود علاقة طردية موجبة بين العولمة وممارسات الفساد في الدولة.

وتقلل العولمة من مستويات الفساد من خلال آلياتها المختلفة، فالعولمة تساعد على تعميم النماذج الديمقراطية في العالم وتدفع باتجاهها من خلال العولمة السياسية والتقليل من مركزية السلطة لصالح فاعلين جدد كمؤسسات المجتمع المدني، مما يزيد من ممارسات المساءلة والمراقبة على أعمال السلطة.

وتُقلل العولمة أيضاً من ممارسات الفساد من خلال زيادة عقلنة ومأسسة النظم الاجتماعية وزيادة تكييف الروابط الآلية لحساب الروابط العضوية.

ويضاف إلى ذلك تأثير الحراك الاقتصادي العابر للحدود المرتبط بتحرير التجارة وحرية حركة رؤوس الأموال والاستثمارات والتي تقدم فرصاً تنموية للدول تخلق من خلالها حوافز لتحسين نوعية إدارة الدولة ومكافحة الفساد فيها بهدف الاستفادة من هذه الفرص.

وتؤدي العولمة بآلياتها المختلفة إلى التقليل من حرية التصرف والسلطات التقديرية التي يتمتع بها المسؤولين السياسيين والإداريين، والتي تمنحهم فرص إساءة استغلالها لتحقيق المنافع الخاصة.

ومن ناحية أخرى فإن أدوات العولمة التكنولوجية تُقدم تسهيلات جديدة لمكافحة ممارسات الفساد والحد منها من خلال تحسين توفير وتقديم الخدمات الحكومية، والتقليل من

حرية تصرف الموظفين الحكوميين، وزيادة درجة انفتاح الحكومة وشفافيتها، إضافة إلى دورها في إضعاف قدرة الأنظمة السياسية في السيطرة على قطاعات الرأي العام وحصولها على المعلومات التي تؤدي إلى زيادة متابعة قضايا وممارسات الفساد والمساءلة عليها.

ويضاف إلى ذلك تأثير العولمة من خلال التنظيم والتنسيق الدولي المتزايد، فالاندماج السياسي والاقتصادي الذي تدفع العولمة باتجاهه، يساهم في تكثيف جهود التعاون الدولية لمكافحة الفساد.

ثانياً: خلصت الدراسة إلى أن هناك متغيرات وسيطة تلعب دوراً في مجال تأثير العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي وهي تحديداً مدى الديمقراطية في الدولة ومتوسط دخل الفرد فيها وأحياناً مدى التجانس الاثني، فقد تبين أن هناك علاقة ارتباط بين مستوى الديمقراطية ومتوسط دخل الفرد وحالة الفساد في الدولة، إلا أن وجود حالات شاذة، يجعل لكل دولة خصوصية تميزها عن غيرها فيما يتعلق بأسباب الفساد، فما قد يكون سبباً رئيسياً للفساد في دولة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى، وما قد يكون سبباً لانخفاض مستويات الفساد في دولة قد لا يكون كذلك في دولة أخرى، ولا يقوم بالدور نفسه، مما يعني أن تحليل واقع الفساد في الدولة لابد أن يشمل كافة العوامل وليس الاقتصار على بعضها وإهمال البعض الآخر.

ثالثا: هناك ازدواجية في تأثير العولمة على الفساد السياسي والاقتصادي، فعلى الرغم من إثبات الدراسة لوجود علاقة عكسية بين العولمة والفساد إلا أن ذلك لا ينفي وجود تسهيلات وظروف جديدة تُقدمها العولمة وآلياتها المختلفة تؤدي إلى زيادة ممارسات الفساد السياسي والاقتصادي، ومن ذلك ظروف تأثير العولمة على الفقر والتفاوت في توزيع الثروات والدخل، إضافة إلى ممارسات الفساد المرتبطة بعمليات الخصخصة ونشاط الشركات المتعددة الجنسية، وتطور نظام تجاري ومالي/تكنولوجي متشابك أدى إلى زيادة صعوبة اكتشاف ممارسات الفساد والرشاوى وصعوبة السيطرة عليها، بل وتقديم التسهيلات لها أحياناً.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب العربية والمترجمة:

1. أداء، جاك. (١٩٩٨). عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات، ترجمة: مطانيوس حبيب، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط١.
2. الأعرجي، عاصم.(١٩٩٥). دراسات معاصرة في التطوير الإداري: منظور تطبيقي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
3. أكرمان، سوزان – روز.(٢٠٠٣). الفساد والحكم: الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة: فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
4. أيغن، بيتر.(٢٠٠٥). شبكات الفساد والإفساد العالمية، ترجمة: محمد جديد، قدمس للنشر والتوزيع، دمشق، ط١.
5. أيلول، جاك.(٢٠٠٢). خدعة التكنولوجيا، ترجمة: فاطمة نصر، إصدارات مجلة سطور، القاهرة، ط١.
6. باربر، بنجامين .(د.ت). عالم ماك: المواجهة بين التأقلم والعولمة، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
7. بريتشر، جيرمي، وكاستيللون ويتم.(٢٠٠٤). القرية الكونية أو النهب الكوني: إعادة البناء الاقتصادي من القاعدة للأعلى، ترجمة: الحارث النبهان، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط١.
8. بن يونس، وشاكير، يوسف.(٢٠٠٤). غسل الأموال عبر الإنترنت: موقف السياسة الجنائية، (د.ن)، القاهرة، ط١.
9. بوب، جيرمي.(٢٠٠٠). عناصر بناء نظام النزاهة الوطني، ترجمة: باسم سكجها، مؤسسة الأرشيف العربي، عمان.
10. توفلر، ألفن وهايدي.(١٩٩٨). أشكال الصراعات المقبلة: حضارة المعلوماتية وما قبلها، ترجمة: صلاح عبدالله، دار الأزمنة الحديثة، بيروت، ط١.
11. جيدنز، أنطوني.(٢٠٠٢). بعيداً عن اليسار واليمين، ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٨٦.
12. ـــــــــــ.(١٩٩٩). الطريق الثالث: تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيي الدين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
13. حسن، حمدي عبدالرحمن.(١٩٩٣). الفساد السياسي في أفريقيا، دار القارئ العربي، القاهرة، ط١.
14. الحسين، قصي.(١٩٩٧). الفساد والسلطة: أركيولوجيا المنشأة المزدوجة التمفصل الوقائعي للسلطة في العصور الوسطى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
15. داغر، مُنقذ محمد.(٢٠٠١). علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها: حالة دراسية من دولة عربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
16. ربيع، محمد محمود، ومقلد، إسماعيل صبري.(١٩٩٣). موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.
17. روبرتسون، رونالد.(١٩٩٨). العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، ترجمة: أحمد محمود ونورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.

١٨. روس، جاكلين.(٢٠٠١). الفكر الأخلاقي المعاصر، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، ط١.
١٩. زكي، رمزي.(١٩٩٣). الليبرالية المستبدة: دراسة في الآثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، سينا للنشر، القاهرة، ط١.
٢٠. زيغلر، جان.(٢٠٠٣). سادة العالم الجدد: العولمة – النهابون – المرتزقة – الفجر، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
٢١. شات، هاري.(٢٠٠٣). الديمقراطية الجديدة، بدائل لنظام عالمي ينهار، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط١.
٢٢. شتا، السيد علي.(١٩٩٩). الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ط١.
٢٣. الشيخ داود، عماد صلاح عبدالرزاق.(٢٠٠٣). الفساد والإصلاح: دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
٢٤. عبدالحي، وليد.(١٩٩٤). تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، الجزائر.
٢٥. عبدالخالق، جلال الدين، ورمضان، السيد.(٢٠٠١). الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، (د.ن)، الإسكندرية.
٢٦. عبيدالناصر، ناصر .(٢٠٠٢). ظاهرة الفساد: مقاربة سوسيولوجية –اقتصادية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
٢٧. العطية، عبدالحسين وداي.(٢٠٠١). الاقتصاديات النامية: أزمسات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.
٢٨. علي، عبدالمنعم السيد.(٢٠٠٣). العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
٢٩. العمر، معن خليل.(٢٠٠٠). معجم علم الاجتماع المعاصر، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١.
٣٠. غيلبين، روبرت.(٢٠٠٤). الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.
٣١. فوكوياما، فرانسيس.(١٩٩٣). نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمة: فؤاد شاهين وآخرين، مركز الإنماء القومي، بيروت.
٣٢. القمودي، سالم.(١٩٩٩). سيكولوجية السلطة: بحث في الخصائص النفسية المشتركة للسلطة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١.
٣٣. كفتارو، محمد عماد .(٢٠٠٤). موسوعة بلدان العالم، دار الرشيد، بيروت.
٣٤. كليتجارد، روبرت.(١٩٩٤). السيطرة على الفساد، ترجمة: على حسين حجاج، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان.
٣٥. كولير، بول، دولار، ديفيد.(٢٠٠٣). العولمة، والنمو، والفقر: بناء اقتصاد عالمي شامل، ترجمة: هشام عبدالله، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١.
٣٦. لاكوم، بير.(٢٠٠٣). الفساد، ترجمة: سوزان خليل، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ط١.

٣٧. مارتين، هانس-بيتر، وشومان، هارالد.(١٩٩٨). فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٣٨.

٣٨. محمد، أحمد أنور.(٢٠٠١). الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٩. منظمة الشفافية الدولية.(د.ت). نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد: كتاب المرجعية، تحرير: المركز اللبناني للدراسات، بيروت.

٤٠. المنوفي، كمال.(١٩٨٧). أصول النظم السياسية المقارنة، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت.

٤١. ـــــــــ،(د.ت). مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت.

٤٢. مهنا، محمد نصر.(١٩٩٩). في تاريخ الأفكار السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

٤٣. ميكيافللي، نيقولو.(١٩٨٥). الأمير، ترجمة: خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٤٤. ناصف، عبدالله.(١٩٨٣). السلطة السياسية ضرورتها وطبيعتها، دار النهضة العربية، القاهرة.

٤٥. ناي (الابن)، جوزيف س.(٢٠٠٣). مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي وحدها؟، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض.

٤٦. نجم، نجم عبود.(٢٠٠٠). أخلاقيات الإدارة العامة في عالم متغير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط١.

٤٧. هنتنجتون، صموئيل.(١٩٩٣). النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبدو، دار الساقي، بيروت، ط١.

٤٨. هيئة الأمم المتحدة .(١٩٩٤). الفساد في الحكومة: تقرير الندوة الإقليمية التي عقدتها دائرة التعاون الفني للتنمية ومركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية، ترجمة: نادر أبو شيخة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان.

٤٩. هيرست، بول، طومبسون، جراهام.(٢٠٠١). ما العولمة؟ الاقتصادي العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة: فالح عبدالجبار، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد ٢٧٣.

٥٠. الوريكات، عايد عواد.(٢٠٠٤). نظريات علم الجريمة،دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط١.

٥١. يسين، السيد.(١٩٩٩). العولمة والطريق الثالث، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة.

٥٢. يوسف، بشير شريف.(٢٠٠٤). رؤى العولمة، وهم الأمركة: دراسة تحليلية، دار رؤى للنشر والتوزيع، عمان، ط١.

بحث (فصل) في كتاب:

١. أكرمان، سوزان-روز.(٢٠٠٠). الاقتصاد السياسي للفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١.

٢. أمين، سمير. (٢٠٠٤). العولمة ومفهوم الدولة الوطنية، في، الدولة الوطنية وتحديات العولمة في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة.

٣. أوهمي، كينتشي.(٢٠٠٤). نهاية الدولة القومية، في، العولمة الطوفان أم الإنقاذ؟ الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

٤. باربر، بنيامين.(٢٠٠٤). الجهاد في مواجهة عالم الماكدونالد، في، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
٥. الباز، شهيدة.(٢٠٠٤). تعقيب، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
٦. بدر الدين، إكرام.(١٩٩٢). ظاهرة الفساد السياسي، في، الفساد السياسي النظرية والتطبيق، تحرير: إكرام بدر الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة.
٧. البرو، مارتن.(٢٠٠٤). السفر إلى ما بعد الثقافات المحلية، في، العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
٨. بيث، مارك.(٢٠٠٠). التعاون الدولي لمكافحة الفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١.
٩. جلين، باتريك، وآخرون.(٢٠٠٠). تعولم الفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١.
١٠. جونستون، مايكل.(٢٠٠٠). المسؤولون العموميون، والمصالح الخاصة، والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي أن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة.
١١. الجوهري، عبدالهادي.(٢٠٠٢). العولمة والانتماء الوطني: حالة مصر، في، العولمة وأثرها في الدولة والمجتمع، تحرير: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ط١.
١٢. الحسن، حمزة.(٢٠٠٤). دراسة حالة السعودية، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٣. حمارنة، مصطفى، الصياغ، فايز.(٢٠٠٤). دراسة حالة الأردن، في، الفساد والحكم الصالح في، البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
١٤. خربوش، محمد صفي الدين.(١٩٩٢). الفساد السياسي في العالم العربي: الأبعاد القبلية والطائفية والإقليمية، في، الفساد السياسي النظرية والتطبيق، تحرير: إكرام بدر الدين، دار الثقافة العربية، القاهرة.
١٥. خيرالله، داود.(٢٠٠٤). الفساد كظاهرة عالمية وآليات ضبطها، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، ط١.
١٦. الدسوقي، ايمن إبراهيم.(٢٠٠٠). أثر العولمة على دور الدولة، في، رؤية الشباب العربي للعولمة، تحرير: نيفين مسعد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
١٧. السامرائي، هناء عبدالغفار.(١٩٩٨). الاستثمارات الأجنبية: المسوغات والمخاطر، في، الاستثمارات الأجنبية .. المسوغات والأخطار، إشراف: نوري نجم المرسومي، سلسلة المائدة الحرة (٢٥)، بيت الحكمة، بغداد.
١٨. السعد، عبدالأمير.(٢٠٠٤). العولمة .. مقاربة في التفكير الاقتصادي، في، العولمة والنظام الدولي الجديد، سمير أمين وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
١٩. سميث، ستيف، وبيليس، جون.(٢٠٠٤). الجزء الأول من عولمة السياسية، في، عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.

٢٠. السيد، مصطفى كامل.(٢٠٠٤). العوامل والآثار السياسية، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

٢١. الشطي، إسماعيل.(٢٠٠٤). الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

٢٢. شولت، جان أرت.(٢٠٠٤). التجارة والموارد المالية العالمية، في، عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.

٢٣. ــــــــــــ، (٢٠٠٤). عولمة السياسة العالمية، في، عولمة السياسة العالمية، تحرير: جون بيليس وستيف سميث، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ط١.

٢٤. عبدالحي، وليد.(٢٠٠٢). آفاق التحولات الدولية المعاصرة، في، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، تحرير: وليد عبدالحي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

٢٥. ــــــــــــ، (٢٠٠٢). مقدمة، في، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، تحرير: وليد عبدالحي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان.

٢٦. ــــــــــــ، (٢٠٠١). مقدمة، في، العرب والعالم، تحرير: وليد عبدالحي، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

٢٧. غرندل، ميرللي س.(٢٠٠٢). مستعد أم لا: العالم النامي والعولمة، في، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: جوزيف س. ناي وجون دوناهيو، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١.

٢٨. قبانجي، يعقوب.(٢٠٠٤). العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.

٢٩. كامارك، إيلين سبولا.(٢٠٠٢). العولمة وإصلاح الإدارة العامة، في، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تحرير: جوزيف س. ناي، وجون د. دوناهيو، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١.

٣٠. كيدن، جيرالد. ي.(١٩٨٤). أخلاقيات الخدمة العامة: ما العمل؟ في، أخلاقيات الخدمة العامة: أطر مقارنة، تحرير كينيث كيرنغهان، وداويفيدي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان.

٣١. ماورو، باولو.(٢٠٠٠). تأثير الفساد على النمو والاستثمار بالإنفاق الحكومي: تحليل مقارن فيما بين البلدان، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١.

٣٢. نافعة، حسن.(٢٠٠٤). دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، في، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، ط١.

٣٣. هيمان، فريتز.(٢٠٠٠). مكافحة الفساد الدولي: دور مجتمع الأعمال، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١.

٣٤. وبي، شانغ-جين.(٢٠٠١). العولمة والتجربة الآسيوية، في، العولمة وإدارة الاقتصادات الوطنية، تحرير: علي الصادق وعلي البلبل، صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

٣٥. إليوت، كيمبرلي آن.(٢٠٠٠). مقدمة، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١.

٣٦. ــــــــــــ، الفساد كمشكلة من مشكلات السياسة الدولية: استعراض عام وتوصيات، في، الفساد والاقتصاد العالمي، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ط١.

- الدوريات باللغة العربية:

١. إبراهيم، حسنين توفيق.(١٩٩٩). العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٨، العدد ٢.
٢. إبراهيم، صفاء الدين مولود، والصرايرة، أكثم.(٢٠٠١). العلاقة بين تدني المستوى المعيشي للموظفين والفساد الإداري "من وجهة نظر الموظفين"، الإداري، العدد ٨٧.
٣. إبراهيم، عبدالله.(٢٠٠٣). الحداثة والعولمة والمجتمع التقليدي، مجلة البحرين الثقافية، المنامة، العدد ٣٤.
٤. أحمد، محمد سيد.(٢٠٠٢). حول العولمة .. والأمن .. والغذاء، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٩.
٥. أبو عامود، محمد سعد.(٢٠٠١). الديمقراطية في الهند: الواقع والمستقبل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٦.
٦. اسحق، أشفق.(٢٠٠١). حول الفجوة الرقمية العالمية، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٨، العدد ٣.
٧. الأصفر، أحمد.(٢٠٠١). الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ١٦، العدد ٣٢.
٨. الأصفهاني، نبية.(١٩٩٩). الانتخابات الروسية وتوقعات المستقبل في القرن القادم، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٨.
٩. ــــــــــ،(١٩٩٩). روسيا ومواجهة جديدة بين السلطتين الرئاسية والتشريعية، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٣٧.
١٠. الأفندي، نزيرة.(١٩٩٨). أندونيسيا بين ارتباطات الماضي وتطلعات المستقبل، السياسة الدولية، العدد ١٣٣.
١١. ــــــــــ،(١٩٩٩). الفساد والإفساد: ظاهرة عالمية، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ١٦٠٠.
١٢. أكرمان، سوزان روز-.(١٩٩٦). الديمقراطية وتفشي الفساد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو- القاهرة، العدد ١٤٩.
١٣. بارتلسون، جنز.(٢٠٠١). ثلاثة مفاهيم للعولمة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٦.
١٤. بتيجرو، بيير.(٢٠٠١). مستقبل السياسة: الأصول الأوروبية والحداثة كشرط عالمي، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٦.
١٥. بدوي، هشام.(١٩٩٦). قراءة تحليلية في الانتخابات الهندية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٦.
١٦. بن عليوي، خالد العليوي.(٢٠٠٣). تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٢، مجلة التعاون، الرياض، المجلد ١٨، العدد ٥٧.
١٧. بورتا، دوناتيلا ديللا.(١٩٩٦). الفساد والديمقراطية، رسالة اليونسكو، اليونسكو - القاهرة، المجلد ٤٩، العدد ٢.
١٨. ــــــــــ، (١٩٩٦). المقترنون بالفساد: المتاجرون بالسياسة في إيطاليا، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو - القاهرة، العدد ١٤٩.
١٩. بيبرس، سامية.(٢٠٠٠). نيجيريا: بين العنف والتحول الديمقراطي، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٠.

٢٠. بيكرز، فيكتور، و زوريديس، استيغروس. (١٩٩٩). تقديم الخدمات الإلكترونية في الإدارة العامة: بعض المواضيع والاتجاهات، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٤، العدد ٢.

٢١. تالج، كونج ليونج.(١٩٩٨). الكفاءة في القطاع الخاص: دراسة نقدية لأدلة تجريبية من الخدمة العامة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٢، العدد ٤.

٢٢. تانزي، فيتو.(١٩٩٥). الفساد، والأنشطة الحكومية والأسواق، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٢، العدد ٤.

٢٣. تقرير منشور لحساب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).(١٩٩٨). العولمة أمم فقيرة وقوم فقراء، الاجتهاد، بيروت، العدد ١٩٩٨.

٢٤. تهامي، أحمد.(١٩٩٨). الأزمة السياسية في إسرائيل، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣١.

٢٥. توربون، جوران.(٢٠٠١). العولمات: الأبعاد، والموجات التاريخية، المؤثرات الإقليمية، وتوجيه الحكم المعياري، الثقافة العالمية الكويت، العدد ١٠٦.

٢٦. تيمس، ماركو.(١٩٩٨). الإدارة العامة الحديثة في فنلندا، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٣، العدد ٣.

٢٧. الجابري، محمد عابد.(١٩٩٨). العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات، المستقبل العربي، بيروت، بيروت، العدد ٢٢٨.

٢٨. جونستون، ميخائيل.(١٩٩٦). البحث عن تعريفات: حيوية السياسة وقضية الفساد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو – القاهرة، ١٤٩.

٢٩. الجوهري، خالد عبدالعزيز.(٢٠٠١). الفساد: رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الإفريقية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٣.

٣٠. جيري، لورانس أر.(٢٠٠١). الإدارة العامة الجديدة وإصلاح المنظمات الدولية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٦، العدد ٣.

٣١. جيمسون، فريدريك.(٢٠٠١). العولمة والاستراتيجية السياسية، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٤.

٣٢. حجاج، قاسم.(٢٠٠٥). العولمة والتنشئة السياسية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٩.

٣٣. حجازي، المرسي السيد.(٢٠٠١). التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٢٦٦.

٣٤. حسين، سوسن.(١٩٩٥). أوروبا الشرقية..بعد خمسة أعوام من سقوط الشيوعية، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٢٠.

٣٥. ــــــــــ، (١٩٩٦). إيطاليا .. من النقيض إلى النقيض، السياسة الدولية القاهرة، العدد ١٢٥.

٣٦. ــــــــــ، (١٩٩٧). بريطانيا والعد التنازلي لسقوط الحزب الحاكم، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٧.

٣٧. الحق، م. شمس.(٢٠٠٠). أهمية المساءلة في ظل المنهج الجديد للحكم العام، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٥، العدد ٤.

٣٨. الحنيطي، محمد فالح.(٢٠٠٣). الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية لدى الموظفين في الأجهزة الحكومية في الأردن: دراسة ميدانية تحليلية، دراسات: العلوم الإدارية، عمان، المجلد ٢٣٠، العدد ٢.

٣٩. خيري، عصام.(٢٠٠١). الإدمان الاستهلاكي العربي يعزز التجارة الإلكترونية، الوطن العربي، العدد ١٢٧٩.

٤٠. دورادو، سلفيا، ومولز، ريك.(١٩٩٨). الخصخصة: النظريات الأساسية والحلقة المفقودة، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٣، العدد ٤.

٤١. دياب، أحمد.(٢٠٠١). الأزمة التركية: سياسية أم اقتصادية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٥.

٤٢. رافع، شوقي.(١٩٩٨). عولمة الفساد: البنك الدولي .. هل يُقرض الوهم؟، مجلة العربي، الكويت، العدد ٤٨١.

٤٣. راموني، أجناسيو.(٢٠٠٠). توتاليتارية جيدة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٢.

٤٤. روثكوبف، دافيد.(٢٠٠٣). في مديح الإمبريالية الثقافية، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١١٩.

٤٥. ريد، ستيفن ر.(١٩٩٦) الفساد السياسي في اليابان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو – القاهرة، العدد ١٤٩.

٤٦. زايد، أحمد.(٢٠٠٣). عولمة الحداثة وتفكيك الثقافات الوطنية، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٣٢، العدد١.

٤٧. زين الدين، صلاح.(٢٠٠٤). الأبعاد التنموية لتكنولوجيا المعلومات والحكومة الإلكترونية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٥.

٤٨. ساري، حلمي.(١٩٩٣). الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي، دراسة ميدانية تحليلية سوسيولوجية التأثير الاجتماعي، دراسات: السلسلة أ، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد ٢٠، ملحق.

٤٩. ساسن، ساسكيا، (٢٠٠١). المدينة العالمية موقع استراتيجي -حدود جديدة، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١٠٨.

٥٠. سراج الدين، مها. (٢٠٠٢). أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على الاقتصادات الناشئة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٧.

٥١. سليم، محمد السيد.(٢٠٠٣). العولمة واستراتيجيات العالم الإسلامي للتعامل معها، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٥٢.

٥٢. السيد، مصطفى كامل.(١٩٩٩). الشفافية .. المساءلة .. والحكم الرشيد، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العدد ١٦٠٠.

٥٣. الشوربجي، منار.(١٩٩٦). أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية داخل أمريكا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٢٦.

٥٤. العامري، عصام فاهم.(١٩٩٨). مكانة الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٧٧.

٥٥. عبدالحي، وليد.(٢٠٠٦). أثر العولمة على حقوق الإنسان والحريات العامة، مجلة الرسالة، عمان، العدد ٥.

٥٦. ــــــ، (٢٠٠٥). مستقبل الظاهرة الدينية في العلاقات الدولية، المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣١٢.

٥٧. عبدالله، عبدالخالق.(١٩٩٩). العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، عالم الفكر، الكويت، المجلد ٢٨، العدد ٢.

٥٨. عبدالوهاب، أيمن السيد.(٢٠٠١). أندونيسيا: وأزمة اختلال معادلة الحكم، السياسة الدولية، القـــاهرة، العدد ١٤٥.

٥٩. عسيلة، صبحي.(٢٠٠٠). الأزمة الداخلية في إسرائيل ومستقبل عمليـــة الســـلام، السياســـة الدوليـــة، القاهرة، العدد ١٤٠.

٦٠. العيسوي، إبراهيم .(١٩٩٩). العولمة الاقتصادية: بين حتمية الاستمرار واحتمالات الـــتراجع، مجلـــة النهضة، القاهرة، العدد ١.

٦١. فارهيجن، توني، وتريمتروفا، أنطوانيتا.(١٩٩٦). المصالح الشخصية والإدارة العامة تجربة أوروبـــا الوسطى والشرقية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ١، العدد ٢.

٦٢. فتحي، شادية.(١٩٩٩). حالة روسيا: أنماط الفساد وتكلفة الفساد، الأهرام الاقتصادي، القاهرة، العـــدد ١٦٠٠.

٦٣. فريد، مي.(٢٠٠١). الفساد: رؤية نظرية، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٣.

٦٤. فوجل، فرانك.(١٩٩٨). من منظور عرض: الرشوة الدولية، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلـــد ٣٥، العدد ٢.

٦٥. فونتانا، بيانكا ماريا. (١٩٩٦). جذور تقاليد قديمة، رسالة اليونسكو، اليونسكو – القاهرة، المجلـد ٤٩، العدد ٢.

٦٦. قابيل، مي. (٢٠٠١). تكلفة الفساد في روسيا، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٤٣.

٦٧. قراءة في: تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ٢٠٠٢، شؤون خليجية، العدد ٣١.

٦٨. قراءة في: تقرير التنمية الإنسانية العربي لعام ٢٠٠٢، شؤون خليجية، العدد ٣١.

٦٩. كامل، مها. (٢٠٠١). عمليات غسيل الأموال: الإطار النظري، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٤٦.

٧٠. كولنتر، باول أ.(٢٠٠٠). نزال بين توجهات العولمة: معركة رأس المال، الثقافة العالميـــة، الكويـــت، العدد ١٠٢.

٧١. لاتوش، سيرج.(١٩٩٨). العولمة ضد الأخلاق، شؤون الأوسط، بيروت، العدد ٧١.

٧٢. ليكن، روبرت س.(٢٠٠٣). وباء الفساد الكوني، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١١٩.

٧٣. مان، ميشيل.(٢٠٠٣). العولمة والحادي عشر من سبتمبر، الثقافة العالمية، الكويت، العدد ١١٩.

٧٤. مانلنج، نيك.(٢٠٠١). إرث الإدارة العامة الجديدة في الدول النامية، المجلة الدولية للعلـــوم الإداريـــة، أبو ظبي، المجلد ٦، العدد ٢.

٧٥. مصطفى، هالة. (١٩٩٨). العولمة .. دور جديد للدولة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٤.

٧٦. معلوم، حسين.(١٩٩٧). المعونة الأمريكية لمصر: الواقع ... والآفاق، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠.

٧٧. معوض، جلال عبدالله.(١٩٨٧). الفساد السياسي في الدول النامية، دراسات عربية، بيروت، العدد٤.

٧٨. الملحم، إبراهيم علي محمد.(١٩٩٧). الخصخصة: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (دارسة تحليلية)، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد ٢، العدد٣.

٧٩. المنيف، ماجد عبدالله.(١٩٩٨). التحليل الاقتصادي للفساد وأثره على الاستثمار والنمو، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد ١٢.

٨٠. ميلر، وليام. ل، وآخرون.(١٩٩٩). ما الذي يُمكن فعله إزاء الموظفين الفاسدين؟: الرأي العام واستراتيجيات الإصلاح في أوروبا بعد الشيوعية، المجلة الدولية للعلوم الإدارية، أبو ظبي، المجلد٤، العدد ٢.

٨١. ميني، إيف.(١٩٩٦). الفساد في نهاية القرن: قيم التغير والأزمة والتحول، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو – القاهرة، العدد ١٤٩.

٨٢. هايدنهايمر، أرنولد ج.(١٩٩٦). معالم الفساد: دراسة من منظور مقارن، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو – القاهرة، العدد ١٤٩.

٨٣. هـ.ت.(١٩٩٧). الهند وخمسون عاماً من الاستقلال، السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٠.

٨٤. هلال، رضا محمد.(١٩٩٩). الانتخابات الرئاسية والتشريعية في بنما، السياسية الدولية، القاهرة، العدد ١٣٧.

٨٥. هيلمان، جويل، وكوفمان، دانييل.(١٩٩٨). مواجهة تحدي الاستحواذ على الدولة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، التمويل والتنمية، واشنطن، المجلد ٣٥، العدد ٢.

- التقارير الرسمية باللغة العربية:

١. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي، عمان، المكتب الإقليمي العربي، ٢٠٠٥.

٢. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، الأمم المتحدة، ١٩٩٢.

٣. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم: الدولة في عالم متغير، واشنطن، ١٩٩٧م.

مراجع الإنترنت باللغة العربية:

١. ابن علي، زياد عربية، الفساد: أشكاله – أسبابه ودوافعه – آثاره – مكافحته واستراتيجيات الحد من تناميه – معالجته، شبكة الإنترنت: ٢٠٠٥/١٢/١ www.Alnazaha.net/derasat%203AMMH-/htm

٢. البنك الدولي، نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد، على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٦/١١/٢٨ www.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXARABICHOME/NEWSARABIC/

٣. تقرير مجموعة مراقبة حالة حرية التعبير في تونس: تونس حرية التعبير تحت الحصار، على شبكة الإنترنت ٢٠٠٦/١٢/٥ www.ifex.org/dewnloud/en/tunisiarebortArabic.doc

٤. جرايسي، برهوم، فساد السلطة يترسخ في إسرائيل، على شبكة الإنترنت، ٢٠٠٦/١٠/٢٢ www.alghad.jo/index.ph?atricale2783

٥. العسلي، خليل، خطر الفساد السياسي المستشري يفوق خطـــر الانتفاضـــة، علـــى شـــبكة الإنـــترنت ٢٠٠٦/١٠/٢٢ www.amin.org/Look/amin/artcle.aritcale.tb

٦. منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦: حالة سنغافورة، على شبكة الإنـترنت ٢٠٠٦/١٢/٣ www.amnesty.org/report2006/sgb-summary

الكتب باللغة الإنجليزية:

1. Clark, Ian.(1997). Globalization and Fragmentation: International Relations in the Twentieth Centurey, Oxford, Oxford University Press.
2. Cox, Robert.(1994). Global Restructuring: Making Sense of the changing International Political Economy, IN, plitical economy and the changing global order, Editor: Richard Stubbs and Geoffrey underhill, Macmillan press LTD, London.
3. Frieden, Jeffry A., And Lake, David.(1995). International political economy perspectives on global power and wealth, London, Routledge.
4. Hofnung, Menachem.(1996). The public purse and the private campaign: political Finance in Israel, IN, The corruption of politics and the politics of corruption, Edited by: Michael Levi, and David Nelken, Blackwell publishers, Oxford.
5. Holton, Robert J., (1998). Globalization and the Nation-state, London, Macmillan press.
6. Klitgaard, Robert, And Others.(2000). Corrupt cities: A practical guide to cure and prevention, world bank, washington.
7. Kuper, Adam, And Kuper, Jessica (Editor).(1985). The Social Science Encyclopedia,, London, Routledge.
8. Merriam-Webster.(1990). Webster's Ninth New Collegiate Dictionary, London, Merriam-Webster INC Publishers.
9. Tanzi, Vito.(2002). Corruption Around the World: Causes, consequences, Scope, and Cures, In, Governance, Corruption & Economic Performance, Editors: George T. Abed, and Sanjeev Gupta, International Monetary Fund, Washington.
10. Waters, Malcolm.(2001). Globalization, New York, Routledge.

الدوريات باللغة الإنجليزية:

1. Alemann, Ulrich Von.(2004). The unknown depths of political theory: The case for a multidimensional concept of corruption, Crime, Law & social change, vol. 42, Issue 1.
2. Americana Corporation.(1986). The Encyclopedia Americana, Volume 4.
3. Argandona, Antonio.(2001). Corruption: The corporate perspective, Business Ethics: A European Review, vol. 10, Issue 2.
4. A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index.(2002). Globalization's Last Hurrah?, Foreign Policy, Issue 128.
5. A.T. Kearny/Foreign Policy Magazine Globalization Index.(2003). Measuring Globalization: Who's up, Who's Down?, Foreign Policy, Issue 134.
6. Bardhan, Pranab.(1997). Corruption and development: A Review of Issues, Journal of Economic Literature, Vol.35, Issue 3.
7. Bicchieri, Cristina, and Duffy. John.(1997). Corruption Cycles, political studies, vol45, Issue 3.
8. Celarier, Michelle.(1997). Privatization: A Case Study in Corruption, Journal of International Affairs, No.2.

9. Dicken, Peter.(1997). Transnational corporations and nation-states, International Social Science Journal, vol 99, Issue 1.
10.Doig, Alan, and Mclvor, Stephanie.(1999). Corruption and its control in the developmental context: an analysis and Selective review of the literature, Third World Quarterly, vol. 20, Issue 3.
11.Elliott, Kimberly Ann.(2002). Debate: Containing Corruption, Hopeful Global Trends, New Political Economy, vol. 7, No.3.
12.Frangialli, Francesco.(2004). International Tourism: The Great Turning Point, Madrid, World Tourism Organization, vol 111.
13.Gerring, John and, Thacker, Storm C., (2005). Do Neoliberal Policies Deter political corruption?, International Organization, vol 59, Issue 1.
14.Guillen, Mauro F., (2001). IS Globalization Civilizing, Destructive or feeble?: Acritique of Five key Debates, Annual Review of sociology, vol 27, Issue 1.
15.Hall, David.(1999). Privatization, Multinational, and Corruption, Development in Practice, Volume 9, Number 5.
16.Harrison, Graham.(1999). Corruption, development theory and the boundaries of social change, Contemporary politics, vol. 5, Issue 3.
17.Hatchcroft, Paul D., (19997). The politics of privilege: Assessing the impact of rents, corruption, and clientelism on third world development, Political Studies, XLV.
18.Hellman, Joel, and Schankerman, Mark .(2000). Intervention, corruption and capture: The nexus between enterprises and the state, Economics of Transition, vol. 8, Issue 3.
19.Karklins, Rasma.(2002). Typology of post – communist corruption, Problems of post – communism, vol. 44, Issue 4.
20.Kaufmann, Daniel, and Siegelbaum, Paul.(1996). Privatization and Corruption in Transition Economies, Journal of International Affairs, No. 2.
21.Kong, Tat Yan.(2004). Corruption and the effect of regime type: The Case of Taiwan, New Political Economy, vol. 9, Issue 3.
22.Kurer, Oskar.(2005). Corruption: An Alternative approach to its Definition and Measurement, political studies, vol 53, Issue 1.
23.Luna, Florencia.(1999). Corruption and Research, Bioethics, vol 13, Issue 3 /4.
24.Mauro, Paolo.(1995). Corruption and Growth, The Quarterly Journal of Economics, Vol. 110, Issue 3.
25.Moellendorf, Darrel.(2005). The World Trade Organization and Egalitarian Justice, Metaphilosophy, vol36, Issue ½.
26.Nieuwbeerta, paul, and others.(2003). Street-Level corruption in Industrialized and developing countries, European Societies, vol 5, Issue 2.
27.Orozco, Manuel.(2004). Global Remittances, Journal of International Affairs, vol 57, Issue 2.
28.Philp, Mark.(1997). Defining political corruption, political studies, vol. 45, Issue 3.
29.Riley, Stephen p.,(1998). The political Economy of Anti-corruption strategies in Africa, European Journal of Development research, vol 10, Issue 1.
30.Robinson, Mark.(1998). Corruption and Development: An Introduction, European Journal of Development Research, vol. 10, Issue 1.
31.Rumel, Mahmood.(2004). Can Information and Communication Technology Help Reduce Corruption? How and Why Not, Perspectives on Global Development and Technology, Volume 3, Issue 3.

32.Sandholtz, Wayne and Gray, Mark M., (2003). International Integration and National Corruption, International Organization, Vol 57, Issue 4.
33.Savin, Andrian.(2003). The Political Economy of Corruption in Transition and the Pressures of Globalization, Romanian Journal of Political Science. Vol 3, Issue 1.
34.Seyf, Ahmad. (2001). Corruption and development: A study of conflict, Development in practice, vol. 11, Issue 5.
35.Shen, Ce, and Williamson, John B., Corruption, State Strength, and Democracy: Across National Structural Analysis, Conference papers: American Sociological Association, Philadelphia, 2005 Annual Meeting.
36.Stapenhurst, Frederick, and Langseth, Petter.(1997). The role of the public administration fighting corruption, International Journal of public sector Management, vol 10, Issue 5.
37.Theobald, Robin.(2002). Debate: Containing Corruption, Can the State Deliver?, New Political Economy, Vol.7, No.3.
38.Vinod, H.D.(1999). Statistical analysis of corruption data and using the Internet to reduce corruption, Journal of Asian Economics, vol. 10, Issue 4.
39.Warren, Mark E., (2004). What Dose Corruption Mean in a Democracy?, American Journal of political Science, vol. 48, Issue 2.
40.Wei, Shang-Jin Wei.(2000). How Taxing is Corruption on International Investors?, The Review of Economics and Statistics, Number 1.
41.__________________,(2001). Corruption in Economic Development: Grease or Sand?, Economic Survey of Europe, Issue 2.
42.Werlin, Herbert H. (2005). Corruption in a Third World Country: Why Nigerians cannot Handle Garbage, World Affairs, Vol. 168, Issue 2.
43.__________________,(2002). Secondary Corruption: The concept of political Illness, Journal of Social, political and Economic studies, vol. 27, Issue 3.
44.__________________,(2003). Poor Nations, Rich Nations: A Theory of Governance, public Adminstration Review, vol 63, Issue 3.
45.Werner, Simcha.(1983). New Directions in the study of Administrative corruption, public Administration Review, vol. 43, Issue 2.
46.Wrage, Stephen.(2005). Multinational Enterprises as "Moral Entrepreneurs" in a Global Prohibition Regime Against Corruption, International Studies Perspectives, No. 6.
47.Yeung, Henry wai-chung, And Dicken, Peter.(2000). Economic Globalization And The Tropical World In The New Millennium: An Introduction, Singapore Journal of Tropical Geography, vol 21, Issue 3.
48.Zahrnt, Valentin.(2005). How Regionalization can be a pillar of a more effective world trade organization, Journal of world Trade, vol 39, Issue 4.

التقارير باللغة الإنجليزية:

1. United Nations, International Migration and Development: The concise Report, New York, United Nations,, 1997.
2. United Nations-UNCTAD, World Investment Report: Promoting Linkages, New York, United Nations, 2001.
3. __________________,World Investment Report: Transnational corporations and Export Competitiveness, New York, United Nations, 2002.
4. United Nations-UNDP, Human Development Report, New York, United Nations, 1999.

مراجع الإنترنت باللغة الإنجليزية:

1. Alabi, Niyi, West Afreica, Global Corruption Report 2003, Transparency International, www.transparency.org
2. Allnutt, Luke, And Others, Central Europe, Southeast Europe and the Baltic states, Global Corruption Report 2001, Transparency International, www.Transparency.org
3. Andvig, Jens Chr., And Others, Research on corruption: A Policy oriented survey, 2000, Internet 3/5/2006, www.icgg.org/downloads/contributionO7andvig.pdf
4. Anechiarico, Frank, and Dininio, Phyllis, North America, Global Corruption Report 2003, Transparency International, www.transparency.org.
5. A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Global: The Global Top 20, 2004, www.atkearney.com/shared-res/pdf/2004G-index.pdf.
6. A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index, Measuring Globalization: The Global Top 20, 2005, www.atkearney.com/shared-res/pdf/2005G-Index.pdf.
7. Calick, Rowan, East Asia and the pacific, Global Corruption Report 2001, Transparency International, www.Transparency.org
8. Caselli, Marco, On the nature of Globalization and its measurement: Some Notes on the A.T. Kearney/Foreign Policy Magazine Globalization Index and the CSGR Globalization Index, United Nations University-CRIS, 2006, Internet IN 23/2/2006, www.cris.unu.edu/admin/documents/20060220113557.o-2006-3.pdf.
9. CIA, The World Fact Book: Ethnic Groups, www.cia.gov/cia/publications/factBook/geos/tu.html
10. Dinler: Demet S., Market Reforms and Corruption in developing Countries: Making Sense of the Relationship Between the Economic and the political in Neoliberalism,13/10/2006, www.etd.lib.metu.edu.tr/up/oad/3/12605532/index.pdf
11. Djalal, Dini, Southeast Asia, Global Corruption Report 2001, Transparency International, www.transparency.org
12. Freedom House, Freedom Ranking 1973-2006, www.freedomhouse.org/uploads/fiw/FIWA//scores.x/s.
13. Global Policy Forum, Internet Users 1996-2002, and Internet Hosts by Region 1990 and 2000,www.globalpolicy.org/globaliz/charts/internettable.htm.
14. Global Policy Forum, Telephone Lines by Region: 1990 and 2000, Declining Cost of transportation and Communication 1920-1990, www.globalpolicy.org/globaliz/charts/telephonetable.htm.
15. Herrera, Eduardo, And Others, South America, Global Corruption Report 2003, Transparency International, www.Transparency.org
16. Hodess, Robin, Intradution, IN, Global Corruption Report 2004, Transparency International, www.transparency.org
17. Jang, Jin-Ho, Approaching Neoliberalism As Financial Hegemony: The case of south Korea, 15/11/2006, www.Soc.uiuc.edu/about/Transnational/Jin-Ho%20Jang.pdf
18. Jovic, Dejan, Southeast Europe, Global Corruption Report 2003, Transparency International, www.Transparency.org
19. Jussawalla, Meheroo, And Taylor, Richard D., The Role of it parks Bridging the Digital Divide, Internet IN 2/3/2006, www.iip.ist.psuedu/publication/taylor/its2002.pdf.
20. Kamarck, Elaine C., Government Innovation around the world, Ash Institure for Democratic Governance and Innovation, 2/10/2006/, www.unpan1.un.org/intradoc/groups/documents/APCITY/UNPAO/5626.pdf
21. Kaufmann, Daniel, And Others, Governance Indicators for 1999-2004, World Bank, www.worldbank.org/wbi/goernance/pdf/govrnatters.pdf.

22.________________________, Governance Matters III: Governance Indicators for 1996-2002, world bank, www.wordbank.org/wbi/gorvernance/pdf/govmatters.pdf.

23.Lambsdorff, Johann Graf, Background paper to the 2001 Corruption Perceptions Index, Transparencey International, www.transparency.org.

24.____________________, The Methodology of the 2005 corruption perceptions Index, Transparency International, www.Transparency.org.

25.Lashmar, Paul, West Europe and North America, Global Corruption Report 2001, Transparency International, www.transparency.org

26.Leenders, Reinoud, And Sfakianakis, John, Middle East and North Africa, global Corruption Report 2003, Transparency International, www.Transparency.org

27.Lockwood, Ben, "How Robust is the Foreign Policy/Kearney Index of Globalization?", CSGR working paper No. 79/01. 2001, Internet: 20/1/2006, www.warwick.ac.uk/fac/soc/csgr/wpapers/wp7901.pdf.

28.Lu, Xiaabo, East Asia, Global Corruption Report, 2003, Transparency International, www.transparency.org

29.Luzzqni, Telma, South Amereica, Global Gorruption Report 2001, Transparency International, www.Transparency.org

30.Martini, Pablo Rodas-, Central America, Mexico and the Caribbean, Global Corruption Report 2003, Transparency International, www.Transparency.org

31.Mwenda, Andrew, East Africa, Global Corruption Report 2003, Transparency International, www.transparency.org

32.Pfeiffer, Silke, Vote buying and its implications for democracy: evidence from Latin America, global corruption Report 2004, Transparency International, www.transparency.org

33.Pujas, Veronique, Western Europe, global Corruption Report 2003, Transparency International, www.Transparency.org

34.Sandholtz, Wayne, And Gray, Mark, International Integration and National Corruption, 28/10/2006, www.Socsci.uci.edu/gpacs/research/working_papers/wayne_Sandholtz_mark_gray_Corruption.pdf.

35.Transparency International, A bout us, www.Transparency.org/about-us.

36.Transparency International, Bribe Payers Index 2002, www.transparency.org.

37.Transparency International, Bribe Payers Index 2002, www.Transparency.org/policy-research/surveys-indices/bpi/complete-report-bpi-2002#bpi.

38.Transparency International, Corruption perceptions Index 1995-2005, Perceptions Index 1995-2005, www.Transparency.org.

39.Walecki, Marcin, Political Money And Corruption, Global Corruption Report 2004, Transparency International, www.Transpatency.org.

40.Ward, Gene, The role of disclosure in combating corruption in political finance, Global corruption Report 2004, Transparency International, www.transparency.org.

41.Wikipedia Encyclopedia/English, Crony capitalism, www.en.wikipedia.org/wiki/crony-capitalism#viewpoints

42.World Bank, Governance & anti-Corruption, www.info.worldbank.org/governance/kkz2005/sc-country.asp.

43.World Bank. Key Development Data, www.worldbank.org.

ABSTRACT

Radeideh, Ramzy Mahmoud Hamed, the Impact of Globalization on Political and Economic Corruption, Master Thesis, Yarmouk University, 2006 (Supervisor: Prof. Waleed Saleem Abdulhai).

The purpose of the present study is to identify effects of globalization on political and economic corruption during the period of (1995-2005). The researcher uses the holistic approach to study the phenomenon of globalization as well as the increasing international interactions that it gives rise to. Moreover, the systems approach is also employed to examine the effect of the international environment and its dynamic side on corruption practices. In addition, the study makes use of the comparative approach to make comparisons among the study's sample states on the globalization and corruption indicators. The statistical method, with its descriptive and analytical dimensions, is used to combine between the indicators and to pinpoint the relationship between the two variables.

The study hypothesizes a positive relationship between globalization and its indicators on the one hand, and the degree and levels of corruption in a state on the other hand, meaning that the higher a state on globalization, the higher degrees of corruption would be expected.

The study addresses the effect of globalization on economic and political corruption in thirty states categorized into three groups depending on strength of their globalization indicators, and corruption indicators are applied to them. A combination of corruption and globalization indicators is made to identify the relationship between the two variables.

The study reveals the following findings:

First: There is an inverse relationship between the degree of globalization in a state and its ordinal rank on the overall globalization indicator (high, moderate, low), on the one hand, and the degree and level of economic and political

corruption. The higher globalization indicators in a state, the lower political and economic corruption degrees and practices would be expected, which negates the study's hypothesis implying that there is a steady positive relationship between globalization and corruption practices.

Second: The study shows that there are intermediary variables that play a role in the influence of globalization on economic and political corruption. Such intervening variables include particularly state democracy level, income per capita, and sometimes ethnic homogeneity. For A correlation was found between democracy level, income per capita, and state corruption. However, the existence of irregular cases makes each state unique in itself with regard to the causes of corruption, which means that the analysis of state corruption should include all contributing factors, not part of them.

Third: There is duplicity in the influence of globalization on political and economic corruption, for although an inverse relationship between globalization and corruption is established in this study, that does not negate the existence of new facilities and conditions, made by globalization and its diverse mechanisms, that might lead to increased political and economic corruption practices, including privatization practices, activities by multinational corporations, and financial, commercial, and technological facilitations that make detection and control of corrupt practices more difficult.

Keywords: Globalization, Political & Economic Corruption, Globalization Indicators, Corruption Indicators, Political Regimes, World.